١) بأنها « ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة
القانون وكل القدرات والعادات الأخرى التى
و عضو فى مجتمع » .

ن – ولا يزال – حيزاً كبيراً من اهتمام المفكرين
مر العصور . وأظهرت الدراسات المتعددة التى
، أن هناك صلة وثيقة بين الفن والمجتمع الذى
يشمله ذلك المجتمع من المظاهر البيئية والثقافية

العلم الذى يهتم بالظواهر الحضارية للشعوب وبصفة خاصة
اضر وفى المستقبل ويسمى اثنوجرافيا إذا اعتمد على الوصف ،
لوجيا (*) .

Der Kleine Brockhaus, in zwei Bander, Zweit
607 F.A. Brockhsus Wiesbaden 1962

د دراسات الشعوب بجامعة :
Rheinischen-Friederich ببون بألمانيا الغربية .

١٩٥٧ ص ١٩٥ .

- المادة الثانية: يجب على الجريح في جميع اتصالاته ان يظهر بمظهر الجندي المنظم المتبصر بواجباته، وأن يكون سلوكه مع الأطباء المعالجين له وإخوانه الجرحى ومسؤول النظام المحلي والمكلفين بإسكانه لا تبدو منه مظاهر التأفف والانتقاد والعصيان.

- المادة الثالثة: على الجريح عند شفائه ان يخبر حالا بأنه قادر على الالتحاق بوحدته ما لم يدل الطبيب برأي مخالف.

4- نظام المعيشة:

- المادة الأولى: لكل جريح الحق في راتب أسبوعي يقدر 500 فرنك.

- المادة الثانية: يتكفل النظام المحلي بلباس الجريح وعليه ان يقدم طلبا كلما دعت الحاجة الى ذلك.

5-الخروج:

- المادة الأولى: حدد خروج الجريح بيومي الاثنين والجمعة.

- المادة الثانية: لا يستطيع الخروج كل يوم إلا حاملي الإجازات المكتوبة من طرف الطبيب.

- المادة الثالثة: يعتبر كل هذيان أو مناقشة يتعلق بالنظام سابقة خطيرة يعاقب عليها القانون.

6- العقوبات:

- المادة الأولى: كل إخلال بالتعليمات المذكورة أعلاه تجرى محاكمة المذنب طبقا للقانون الداخلي لجيش التحرير الوطني.

- المادة الثانية: تضمن المنظمة مراقبة أسبوعية كلما دعت الضرورة الى ذلك[39].

وفي المقابل حرصت قيادة الولاية الرابعة على علاج وامن جرحاها عرفانا بعملهم الوطني ورد العدوان الفرنسي، من خلال تفقدهم للمراكز الصحية للاستفسار عن الحاجيات والطلبات ومعاينة حالة الجرحى والمرضى[40]، ومهما كانت رتبة المسؤول إلا ويسال عنهم ويتبادل معهم أطراف الحديث ويمازحهم، وذكر المجاهد الجريح بن عودة عياد مدى حرص سي محمد بونعامة على أحوال الجرحى والمرضى في المركز الصحي في جبال زكار بعين الدفلى وتانيب الطبيب سعيد حرموش بشدة على عدم تزويد الجريح بأفرشة وأغطية نظيفة تليق بمهمته الشريفة[41].

وقد عبر العقيد سي أمحمد بوقرة عن ذلك التضامن الأخوي وتساوي الرتب بين المسؤول والجندي مخاطبا المجاهد الجريح طرهولي عبد الله (زعوم) "عند إرسالكم الى الخارج للعلاج، نشعر وكأننا قطعنا لحمنا وأعطيناه الى غيرنا " [42].

وعليه أوصت قيادة الولاية بضرورة نقل نقل الجريح بسرعة الى المركز الصحي وإبلاغ مسؤول الناحية بذلك ويكون مرفوقا بتصريح معطى من قبل الملازم وشهادة الحياة معطاة من المساعد اوالمساعد الأول [43].وإذا كان غير قادر على المشي يخصص له مكان آمن تحت الأرض للاختباء [44].

وأفرد النظام الصحي للجريح حقوقا في حالة العجز وعدم القدرة على مزاولة الكفاح التحرري ضمن وحدته بان تسند له مهمات وطنية تناسب قدرته وقدراته وأجرة تحفظ كرامته حتى لا يشعر بالتخلي عنه بعد سنوات الجهاد ودفع ضريبة الدم، وهومنطلق القيادة الوطنية في أخلقة العمل الثوري وتثمين الجهد الوطني. لذا أكدت المواد التالية حقوق المجاهد القعيد :

– المادة الخامسة : إذا جرح المجاهد اومرض اوحكم عليه بان صار غير صالح لمواصلة الخدمة العسكرية، فإن الجيش يدفع مرتبه باستمرار.

– المادة السادسة : يتكفل جيش التحرير الوطني بالعلاج الطبي للمجاهدين الجرحى والمرضى.

– المادة السابعة : المجاهدون الذين لم يعودوا صالحين للخدمة العسكرية جراء مرض اوجرح، لهم الأولوية في تبوء مناصب قيادية تتناسب ومعلوماتهم وملكاتهم [45].

د– العلاج في الخارج: وضعت قيادة الولاية الرابعة سقفا لشروط الحالة الصحية للجريح التي تستدعي النقل والتحويل الى الخارج للعلاج، والتي ترتبط في معظمها بالواقع الصحي العام وإمكانيات الولاية الطبية وطبيعة الجروح التي يعاني منها المجاهدين الجرحى(قطع الأطراف العلوية/السفلية، حروق النابالم)[46]، ومن العوامل التي دفعتهم الى اتخاذ قرار إرسال أفواج الجرحى الى الخارج هي كالآتي:

*سياسة شال العسكرية 1959–1962م لتطويق الثورة وقطع الإمدادات عنها في الولاية الرابعة تحديدا مما ضاعف من عدد الجرحى بين الثوار والمدنيين، وقابله عدم قدرة مراكز الولاية الصحية التكفل بهم طبيا وخاصة السكان.

*إدراج قادة الجيش الفرنسي المراكز الصحية وطاقمها ونزلائها وسائل العلاج ضمن الأهداف العسكرية مما قلل من الدور الإنساني والطبي للأطباء والممرضين في العناية بالجرحى، وهو ما ثبت في مهاجمة القوات الفرنسية لغار الصمك بسبت بني شعيب (برج بونعامة) بالغاز وقتل الممرضين وجرحى ومرضى جيش التحرير 150 شهيد في ربيع 1959[47].

*تكثيف القيادة الفرنسية من ترسانة المراسيم المحددة والمراقبة لعملية التجارة بالمواد الصيدلانية والكيماوية والوسائل الطبية والجراحية مما حرمت المراكز الصحية من هذه الموارد الهامة، تحديد

مسؤولي الولاية الرابعة بالتنسيق مع طبيب الولاية وممرضي المناطق الآلات الصحية التي تجبر المجاهد الجريح على التنقل الى الخارج، والتي تكون في الغالب الإصابات الخطيرة التي تعالج بإجراء عملية جراحية دقيقة لا تتوفر الوسائل لإجرائها في الداخل.

*وإذا كان العلاج يسيرا لجرحى ومرضى المناطق/الولايات في الفترة 1954-1957م لسهولة الاتصال والنقل وإرسال الوفود الى تونس والمغرب والعودة بكميات معتبرة من الأدوية، وتلقي العلاج عند العائلات الجزائرية ومراكز جيش التحرير الوطني ومستشفيات دول الجوار وعن طريق الهلال الأحمر الجزائري، فإن الأمر تغير جذريا انطلاقا من 1957م بتشييد خطي شال وموريس على الحدود الشرقية والغربية[48]، اللذان أثرا على الواقع الصحي للولاية الرابعة التي أضحت ولاية "مغلقة"، وأصبح الإقدام على عملية تحويل الجرحى الى الخارج مهمة صعبة ومؤلمة ومكلفة بكل المعايير.

فمن المخاطر التي هددت جرحى الولاية في طريقهم الى الحدود الشرقية أو الغربية، ما ذكرته باية لعريبي، في تنقلها نحو تونس 1957 رفقة اربع عشرة جريحا، مجردين من السلاح–أكلهم الجوع والتعب والتيه بين الجبال والغابات– بقرار من سي امحمد بوقرة[49] قائد الولاية، ترافقهم حورية بلمو ومريم عبد اللطيف، والذين وقعوا ضحايا وشاية من أحد الخونة في مسكيانة حيث تم إلقاء القبض عليهم من طرف قوات فرنسية مدججة بأسلحة كبيرة للقبض– معتبرة أنه "صيد ثمين"– فطوقتهم ودعتهم الى الاستسلام، وتم اصطفافهم على بطونهم، ثم سارت سيارة مُجَنْزرة فرنسية عليهم وهم أحياء[50]، ونالت الممرضات المرافقات عذابا أليما بين مراكز الاعتقال.

وفي حوار أجري مع المجاهد أحمد الممرض في المنطقة الأولى، الناحية الثالثة (بئر غبالو، تابلاط، عين بسام) ذكر ان وحدات الجيش الفرنسي قامت بمهمة تفتيش وحاصرت ثمانية جرحى كانوا يعالجون في المخبأ الصحي، فدافعوا عن أنفسهم واستشهدوا ونجا واحدا منهم أصيب في عينه ووجهه ملطخ بالدماء ليحمل على دابة الى مكان بعيد عن المعركة، ودام علاجه سبعة أشهر بما فيها انتزاع شظايا أصابته في الظهر والفخذ ليعالج في الخارج[51].

وفي الاتجاه الآخر أي نحو المغرب، كابد المجاهدون الجرحى مظاهر المخاطر وعبء السفر في الفلاة القاحلة وزاد الأمر خطورة التحاق أفواج من جرحى الولاية الخامسة الراغبين في العلاج بالمغرب الى 200 فرد حسب شهادة المجاهد عبد الله طرهولي الذي تولى تقسيمهم الى أفواج حتى يتسنى لهم الاختباء والتحرك دون إثارة الشبهة، والقدرة على التمون. وتاهوا هائمين بين الأحراش والحلفاء في ضواحي مشرية وكادت القوات الفرنسية ان تحدث فيهم مجزرة، لولا سوء الأحوال الجوية وتماطل

الأمطار بغزارة وأسدل الليل ظلامه على المنطقة، كان لهم غطاء في التسلل الى تراب المملكة المغربية التي هب أهلها الى نجدة هؤلاء واستضافتهم وإكرام مأواهم. ودخل المتحدث مصحة وجدة لقطع معصمه من طرف الطبيب أكلوش ولزرق في 1958 [52]. ولم يكن الحال نفسه لكل مجاهدي الولاية بالنجاة والشفاء والحظوة، فمنهم من حول الى ألمانيا الشرقية حيث عولج المجاهد قشوط مسعود ومحمد فلاح ويوغسلافيا، روسيا [53].

فإذا كانت المغامرة في التسلل عبر الحدود الشرقية والغربية لجرحى الولاية الرابعة خطيرة وقاتلة، فإن العودة الى مناطقهم هو عمل أخطر وانتحاري ونتائجه وخيمة على مسار الولاية الثوري، لان الأمر منوط بالأبعاد السياسية والعسكرية الفرنسية التي تتساهل أو تشجع "إفراغ" الولايات من ثوارها وامتصاص الطاقة المحركة للعمل العسكري في الولاية الرابعة، وعلى العكس منه تشدد المراقبة والتعقب لكل هدف متحرك يسعى الى النفاذ واختراق الجدار المكهرب وهوما جعل قادة الولاية لا يعلقون آمالا كبيرة على عودتهم رغم لوعة الفراق وجدية الأعذار.

2- الأمراض: إن الأمراض الشائعة بين أفراد جيش التحرير والسكان في الولاية الرابعة خلال الثورة، مرتبطة في مجملها بالاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر وسياسته الاستيطانية والاستغلالية بشكل عام، ليزداد الوضع أكثر ترديا أثناء الثورة بوجه خاص، من تجويع وحجز وحشد وترحيل وتشريد دون مراعاة أبسط شروط الإنسان ولا التزاماتها الوطنية، الأوربية والدولية ذات الصلة.

أ- طبيعتها : من الأمراض التي أمكن تشخيصها بين المدنيين والعسكريين ما يلي:

- الروماتيزم (Rhumatisme).
- التهاب القصبات (Bronchite).
- تقيح الأذن (Otites purulevites).
- الرمد الحبيبي.
- مرض السل (Tuberculose).
- حمى التيفوييد.
- التهاب الأمعاء الغليظة (Les dysenteries).
- التهاب الأنف والحلق (Les rhino-pharyngites).
- البواسير (Les hémorroïdes).
- الدمامل (Les furoncles pryriesis versicolore)[54].

– فطريات تصيب جلد الشعر (Favus).

– ظفر لحمي ينمو في العين(Ptérygion).

– مرض طفيلي (Rickettsiose).

– انتفاخ مغرس الضرس (Furonculose) (55).

ب – أسباب الأمراض:

–الإرهاق، البرد، الحرارة، العطش والجوع [56]، جراء العمل العسكري المتواصل وعمليات التمشيط والتطويق التي طالت الولاية الرابعة كمخطط شال.

–تطور حالة الجراح الخطيرة أو البسيطة الى التعفن لغياب الأدوية أو الطاقم الصحي بسبب الحصار مما يزيد تحول الإصابات الى مرض أو ربما الى وفاة.

–تسميم الجيش الفرنسي للينابيع والمياه والحقول المثمرة، جعل قيادة جيش التحرير الوطني يصدر تعليماته الى قادة الوحدات بالتروي وتنظيف العيون وغسل الخضر والفواكه قبل تناولها وعلى المحافظين السياسيين إرشاد المدنيين الى ذلك لأنه كثيرا ما تعرض منهم الى تسمم حاد.

–مداهمات المنازل بدعوى البحث عن المشتبه بهم والتنكيل بأهلها، بل التعدي على الحرمات والشرف على مرأى أصحابها حيث ترتسم في نفوسهم تلك المشاهد المؤلمة طيلة حياتهم لتتحول الى مرض نفسي مؤلم.

–تهجير سكان الريف وتجميعهم في المحتشدات قريبة من المراكز العسكرية خاصة بعد مجيء شارل ديغول الى السلطة، إذ ارتفع عدد المرحلين من 335 ألف في سبتمبر 1958 الى 740 ألف في أكتوبر 1958 الى أكثر من مليون في أفريل 1959[57]، ونالت الولاية الرابعة نصيبها من غبن التهجير إذ بلغ 130 ألف فرد في الشلف وفي المدية وبالسترو والونشريس 25000 في جوان 1959م، ومن الونشريس الى زكار ما بين 140 الف الى 170شخص[58]. ورافق هذا التشريد انقطاع المواد الغذائية وأشكال الإغاثة من ملابس وخدمات اجتماعية وصحية وتعرضها الى الانقطاع دون سابق إعلام، وكان الأطفال في ذات الحال عرضة للأمراض الخطيرة، وجاءت ملاحظـــة الأسقف "جاك بومون " في 14-15أكتوبر 1959 " رأيت أطفالا تتميز عظامهم تحت البشرة بوضوح، إنهم أطفال أنهكتهم الحمى والبرد ولم يكتمل نموهم ورافقهم الشحوب والهزال وأكلتهم الأمراض دون ان يجدوا قرصا لإيقاف الحمى. لقد رايتهم يرتجفون من الحمى وهم راقدون على الأرض دون غطاء، لا توجد أغطية

وان وجدت فهوغطاء لـ ثلاثة عشر طفلا في خيمة واحدة " [59]. وهوما يشكل مناخا مناسبا لانتشار السل بشكل مفزع ومقلق.

-الممارسات اللاإنسانية لزبانية السجون والمعتقلات التي مورست على الأسرى الجزائريين من المدنيين اوالعسكريين، تصاحبها الشروط غير اللائقة في المعتقل من ضيق، ظلمة ورطوبة، غطاء بال وفراش رث، أكل سيء وغير كاف، وعلاج نادر وترفيه منعدم. أخضعوا لعقاب مزدوج مما سهل انتشار الأمراض المعدية كالسل والربو، الضغط النفسي والانفلات العقلي، إذا ما سلموا من الموت على أيدي الجلادين في أحسن الأحوال.

ويرى العديد من مجاهدي الولاية الرابعة- ممن أجريت معهم حوارا- ان الأمراض بين وحدات جيش التحرير الوطني، بسيطة ونادرة ولا تعدوان تكون نزلات برد أو حمى أو إسهال ويعزون ذلك الى:

*منع التدخين والشمة للحفاظ على صحة المجاهدين من جهة ولضرب الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى وتفادي الانكشاف للعدو جراء رائحة السجائر [60].

*تطبيق تعليمات قيادة الولاية والطاقم الصحي الخاصة بالانتباه الى خطط الجيش الفرنسي في تسميم الماء والحقول.

* عدم تعاطي الخمر او المخدرات بين المجاهدين لارتباطها بنص قرآني محرم لها وطبع ثقافي متأصل في الخط الثوري الوطني.

*احترام قواعد النظافة بصرامة، من الجسم واللباس كأوامر يعاقب عليها كل من يخالفها أو يتأخر في تنفيذها [61].

* دور المناخ والتضاريس والغطاء النباتي في تقوية مقومات الجسم العضوية والهرمونية (هواء نقي، فاكهة وخضر غير معالجة كيميائيا، ماء صاف جار...).

*العناية الإلهية التي أسهب الكثير من الثوار في سرد تفاصيلها وقت غياب الأسباب الموضوعية واعتبارها من الكرامات التي من الله بها على عباده الصادقين، صدق القضية ونبل الهدف [62].

أما الأسرى من العسكريين والمحتشدين من المدنيين فإن نصيبهم من الأمراض كان مرعبا نتيجة الظروف المحيطة بهم في المحتشدات ومراكز الاعتقال التي لا توفر إلا ما يدعو الى تطوير مسببات الأمراض بأنواعها.

جـ - النظـــــام الداخـــــلي للمـــــريض :

لم يستثن المجاهد المريض من تشريعات إجرائية رفقة المجاهد الجريح لتنظيم مساره الصحي وضبط حقوقه وواجباته وتحديد مسؤولياته، فقد جاء في مؤتمر الصومام 20-08-1956م ما يشير الى هذه القواعد:

*- المادة الأولى: للمريض الأفضلية في الاستفادة من الغذاء واللباس.

*- المادة الثالثة: كل مجاهد له الحق في حمل السلاح ماعدا المريض.

*- يتكفل جيش التحرير الوطني بحماية ومعالجة المجاهد المريض [63].

كما جرى تطوير طرق السلامة البدنية والنفسية للمريض بالتماشي مع تصاعد العمليات العسكرية والتكيف معها بإيجابية، بإلزام مسؤولي القطاع الصحي بعدم مكوث المريض أكثر من ثلاثة أيام في القسم ليتم نقله وتحويله الى المركز الصحي بصحبة رخصة يقدمها له ممرضه. كما سنت لجنة التنسيق والتنفيذ حقوق المجاهد الجريح والمريض في 12-04-1958م ضمن قانون النظام العام وتشريع القضاء العسكري 3- الممارسات الفـرنسية في الولايـــة الرابعة في ميزان مواثيق حقوق الإنسان: في ظل تطور وسائل المعلوماتية والاتصال، وتقارب الهموم والطموحات بين شعوب العالم اليوم، ظهرت إرادة ونزوع نحو تقليب صفحات الماضي الاستعماري لتصحيح المسار للأجيال القادمة، والاعتزاز بالدفاع عن حقوق الإنسان وتسليط الضوء في زوايا مظلمة لخر وقات الإنسان بتفعيل مؤسسات حكومية وغير حكومية لدى الدول وهيئة الأمم المتحدة لتشرف على جرد الجرائم لأجل التوبة، أو الاعتذار الرسمي أو الاعتراف والتعويض، تفاجئنا الحكومة الفرنسية سنة 2005م بقانون يدفع نحو موقف "العزة بالإثم"، والسباحة ضد التيار الدولي والأوربي بعقلية الماضي المتحجر الرافض للتطور رغم التطور السريع الحاصل في المنظومة الفكرية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية، والدفع نحو اللاتعايش في نظام العولمة من منظور السلوك الرسمي الفرنسي. أخذت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتحمل المسؤولية الخطيرة بتسليحها المدنيين الأوربيين في الجزائر، فهناك مدارس لتعليم أساليب التعذيب أنشأها القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر[64]، ولأجل الوقوف على التجاوزات التي مارستها فرنسا على الجزائريين بكل فئاهم العمرية والجنسية، ريفية أو حضرية، سعينا الى المقاربة بين النصوص والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وسلوكاها الميدانية في الولاية الرابعة من خلال المواثيق التالية :

أ- وثيقة حقوق الإنسان والمواطن 26-08-1789م: تمثل هذه الوثيقة التي صدرت أثناء الثورة الفرنسية، شهادة ميلاد الجمهورية الفرنسية في العصر الحديث، ومرجعية دولية لحقوق الإنسان ومصدر تشريع لبقية المعاهدات والاتفاقيات التي أسهبت في توسيعها وشرحها وتضمينها في دساتير الدول والهيئات الدولية والإقليمية.

فقد جاء في المادة السابعة :" لا يمكن اتهام، إيقاف،سجن شخصا إلا وفقا للحالات التي نص عليها القانون "، وفي المادة الثامنة :" يظل الإنسان بريئا ما لم تثبت إدانته وإذا اقتضت الظروف إيقاف المتهم،فإن أية غطرسة اتجاهه يعاقب عليها بشدة " (65).

بقراءة قانونية للنص الذي سنه الفرنسيون أنفسهم ومقاربته بالممارسات في الولاية الرابعة، تبدوالعملية كتابة على الماء، إذ تدين الصيغة القانونية السلطات الاستعمارية طيلة فترة احتلاها للجزائر، فقد تم الحجز والاعتقال الإداري دون سابق إنذار ودونما دليل يثبت الإدانة لعدد من المدنيين الذين سيقوا الى المعتقلات عبر مناطق الولاية والكثير من المشتبه بهم للانتماء لأجهزة الثورة الذين سلط عليهم الاستنطاق" لاستخلاص المعلومات الهامة " وإفراغ شحنة العنصرية والانتقام وتحرير تقرير إدانة رغما عنه.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10-12-1948(66)، وجاء في المواد التالية ما يرفض يدين السلوكات الفرنسية في الجزائر :

– المادة الثالثة: "حق كل إنسان في الحياة، الحرية والأمن ".

– المادة الخامسة: " لا يمكن إخضاع أي شخص للتعذيب اوالاضطهاد اومعاملات غير إنسانية"

– المادة التاسعة: " رفض الإيقاف والسجن التعسفي والضغط النفسي".

وبناء على ذلك نستنتج أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، لكن السلطات السياسية والعسكرية الفرنسية ناقضت النصوص القانونية الدولية في التعامل مع المشتبه بهم من الجزائريين وعكست تلك القاعدة القانونية لتكون " البريء متهم حتى تثبت إدانته مع سبق الإصرار " وعليه جعلت الإدارة الفرنسية الشعب الجزائري ضمن دائرة الاتهام الجاهز وتحرمهم من حقوق المحاكمة العادلة وتخضع الأمر الى الارتجال والإذلال والتشفي لا غير.

جـــ– اتفاقيات جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقعة بتاريخ 12- 08- 1949م.

ومواصلة في المقاربة النصية مع الممارسة الميدانية الفرنسية، نعرج على هذه الاتفاقية في مادتها الثالثة التي تنص أنه "في حالة نزاع مسلح لا يتسم بطابع دولي فإن كلا واحد من فرقاء التراع ملزم على الأقل بتطبيق الأحكام التالية:

*–إن الأشخاص الذين لا يشتركون في الأعمال الحربية مباشرة، بما فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا السلاح والأشخاص الذين أخرجوا من المعركة بسبب المرض اوالجراح اوالاعتقال اوأي سبب

آخر. إنما يعاملون، في جميع الظروف، معاملة إنسانية دون تمييز في العرق، الدين، اللون اوالعقيدة اوالجنس والمولد والثروة اومعيار مماثل"[67].

بل ان المادة الثالثة عشر تفصل في كيفية حماية المساجين الأسرى: "الالتزام بالمعاملة الإنسانية، وعدم المساس بحقوق الأسير التي قد تعرّض صحته للخطر، ولا يجب تعريض جسمه الى العذاب أو إلى تجارب طبية أو علمية، ويحمى من كل أنواع العنف والإهانة أو السب اوالفضول الاجتماعي أو القيام بأعمال إنتقامية"[68].

لم تكن فرنسا تقيم اعتبارا للقيم الإنسانية انطلاقا من رصيدها التاريخي أو من التزاماها الدولية والأوربية بذلك إلا ما يحقق لها نصرا على شعب أعزل، لقد سلط على أسرى الولاية الرابعة ألوانا من العذاب في السجون خارج الأطر القانونية، وشروط صحية- غذائية- مبيت خارج الأعراف الإنسانية، فما ذكره المجاهد عبد القادر داود الذي قبض عليه 1957 واقتيد الى مركز" الرحى" للتعذيب بسيدي عكاشة في المنطقة الرابعة، حيث سلط عليه كلب ينهشه لمدة ثلاثة أيام للتسلي والتشفي، ثم بلل جسمه وربط بأسلاك الكهرباء حتى فقد وعيه، وبعدها تم غطسه في حوض للمياه القذرة والصابون[69].

وفي شهادة خطية للمجاهد الأسير عياد بن عودة الذي طاف بثلاث وأربعين سجنا، آخرها سجن الحراش، يذكر "أن التعذيب النفسي والتخويف والتجويع كان الأسلوب المتبـــع والأكثر شيوعا، انجرّ عنه الانطواء والاضطراب النفسي والعجز في القدرات الحيوية، وألم جسدي يلازمني الى اليوم"[70].

وفي مجال العناية بالسجين الأسير صحيا، تؤكد المادة الخامسة عشر من الاتفاقية المذكورة أعلاه "على السلطة الساجنة أن تضمن للأسير حقوقه الطبية"، وتفصل المادة ثلاثون أكثر حيث تنص على "تخصيص قاعة للعلاج وقاعات لعزل ذوي الأمراض المعدية والأمراض العقلية، وممن يعانون من حالات خطيرة يجب على السلطة السجانة ترحيلهم على عجل الى المركز الصحي لإجراء الفحوص اللازمة أو عملية جراحية".

والمادة التاسعة والعشرون تطالب الدولة المعنية بسجن الأسرى "تطبيق الإجراءات الوقائية الضرورية لضمان النظافة والأناقة للمعتقل من ماء وصابون لتنظيف بدنه ولباسه".

وتنص المادة الخامسة العشرون في الفصل الثالث الخاص بالإقامة والغذاء واللباس على "مراعاة أخلاق وعادات الأسير، وعليها مراعاة المساحة والتهوية في الغرف، وتزويد أصحابها بأغطية وأفرشة

لائقة، وأن تناولهم غذاء يوميا كاف ومناسب لبقاء الأسير سليما، وتعطيهم ألبسة وأحذية تناسب ظروف المعتقل المناخية وتضمن تبدليها وإصلاحها"[71].

ومن الشواهد ما يدحض التزام فرنسا في السجون أو في البر الفسيح ببنود اتفاقيات جنيف، وتجعلها في حلّ منها، فهي لم تقم للمدنيين حقا مكفولا في الأعراف والتقاليد البشرية، فكيف بمن تعتبرهم خارجين على القانون و"إرهابيين وفلاقة"؟.

*اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب 12-08-1949م[72]: تنص المادة الثالثة على "المعاملة بإنسانية دون تمييز، وعدم المس بحياقم وأجسادهم، وممارسة القتل، والتمثيل والتعذيب، وأخذهم كرهائن والمساس بكرامتهم وإهانتهم، أو تنفيذ حكم الإعدام فيهم دون محاكمة، والاعتناء بالجرحى والمرضى والعجزة والأطفال والحوامل غذاء ولباسا وإقامة"[73].

إن التضامن التلقائي الذي ساد الثورة بين الشعب وجيش التحرير الوطني جعل السلطات الفرنسية تفقد صوابها، فسارعت الى الفصل والعزل بين الطرفين عن طريق التهجير القسري وحشد السكان في كانتونات قرب المواقع العسكرية، وبث عيونها بين السكان في ظروف معيشية وصحية لا تليق ببني البشر، وحرمانهم من ممتلكاتهم بدعوى الضرورة الأمنية.

وصنفوا الذين تمسكوا بزراعة حقولهم ورعي ماشيتهم في الأرياف من الأهداف العسكرية، ومتواطئين مع جيش التحرير الوطني، وهو ما تجلى في القتل العشوائي ضد المدنيين– خمسة أفراد– من قبل المستوطن "قابي" في عرش بني وعزان ببلدية أولاد بن عبد القادر (ماسينا **Messina** سابقا) بولاية الشلف في مارس 1957م، وقتلهم رميا بالرصاص، استكمالا لمذبحة السوق الأسبوعي[74].

*– اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بتحسين أوضاع الجرحى والمرضى في صفوف القوات المسلحة في المعارك: أوصت الاتفاقية بتمكينهم من التمتع بنفس الحقوق الممنوحة للأسير والمدنيين، وكفلت لهم المادة التاسعة عشر: "حماية المراكز الصحية الثابتة والمتنقلة، وأن تحترم وتضمن السير الحسن والمنتظم في معالجة الجرحى والمرضى بغض النظر عن السلطة التي تقع تحت إمرتها، ونفس الحقوق تسري على الطاقم الصحي الذي يتولى النقل والعلاج والوقاية حتى ولوكانوا عسكريين"[75].

وقد أشرنا في بحثنا هذا الى الخروقات الفرنسية في المجال الطبي والصحي، والسلك العامل بالمراكز الصحية، منها ما يخص منع الأدوية والتدمير الشامل للمخابئ الصحية، والعبث بالمحتويات، وقتل الجرحى والمرضى.

إن الدستور الفرنسي (27-10-1949) يمنح الاتفاقيات الفرنسية أصولا من البرلمان رجحانا على القوانين الفرنسية، ولهذا فإن عدم مراعاة أحكام المادة الثالثة من جانب فرنسا ينطوي على المساس بكل من القانون الدولي والقانون الداخلي الفرنسي. كما أن إدعاء الحكومة الفرنسية من أن تلك المادة لا تنطبق على النزاع الجزائري- الفرنسي، فهي ليس لها سلطة تقريرية تمكنها من تحديد أن نزاعا ما مسلحا لا يتسم بالصفة الدولية [76].

إن ما يكشف فظاعة وفظاظة الاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال الثورة التحريرية تلك المجازر التي اقترفتها مختلف أجهزته الأمنية في مختلف مناطق الوطن، وإن اختلفت في النوع والأثر الذي يلازم المجاهدين والمدنيين الأحياء اليوم كشواهد تدين فرنسا الاستعمارية.

إن ما ميز الولاية الرابعة التاريخية من مؤهلات جغرافية وسياسية واقتصادية وبشرية جعلها مركز ثقل للعمليات العسكرية، وموقعا استراتيجيا يتنافس جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية على امتلاك ناصيته لما له من رجحان في تحقيق الانتصار، فكانت القوة المحتلة بفعل إمكاناتها المختلفة السباقة في التموقع وإدارة فعل القوة الرادعة لتثبيط العزائم مُستخدمة السكان المدنيين العزل والذين وجدوا أنفسهم بين جيش التحرير الوطني والقوات الفرنسية أسرى والسجناء رهانا في كسب المعركة بتوظيف أبشع وسائل التعذيب والبطش والقصف والتدمير، مُسببة إصابات وأمراض بالغة الخطورة زادت حدتها في غياب وسائل العلاج المناسب والمنظم والمستمر تحت إشراف طاقم متخصص بفعل استهداف الطاقم الصحي ومصادرة الأدوية والمعدات الطبية وتدمير المراكز الصحية.

وقد خلفت هذه التجاوزات الاستعمارية الخطيرة في حق الشعب الجزائري، وبخاصة الأسرى والسجناء، انتفاضة إعلامية وسياسية داخل الجزائر وخارجها من قبل إعلاميين وقانونيين من مختلف الجنسيات للمطالبة بالكشف عن الأعمال التي ارتكبتها القوات الفرنسية ضد حقوق الإنسان في الجزائر، وبضرورة التزام فرنسا بمواثيقها المحلية والأممية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان بل الدعوة الى محاكمة مقترفي هذه المجازر.

الهوامش:

1- محمد بجاوي : الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص277.

2- حميد عبد القادر : الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، جريدة الخبر اليومية، العدد 4745، 03-07-2006، ص 02.

3- كلمة وزير المجاهدين في المتحف الجهوي عبد المجيد مزيان بالشلف 11-12-2006 بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين لمظاهرات 11-12-1960

4- الدكتور أبو القاسم سعد الله : الجريمة والعقاب، جريدة الشروق اليومي، العدد 1826، 28-10-2006، ص 08.

5- Mohamed Amir: contribution à l'étude de l'histoire de la santé en Algérie، Alger، OPU، 1986.p 173.

6- تستخدم البغال والحمير في نقل الجرحى والمرضى في حال توفرها لحظة الحدث، قد يترك المصاب اضطرارا يكابد الألم في مكان آمن، ليجلب بعد ذلك عند زوال الخطر الى اقرب مركز صحي.

7- Mohamed Gantari : Organisation politico-administrative et militaire de la Révolution Algérienne 1954 -1962; vol.1، Alger، ENAL، 1993. ، p 292.

8- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الاول، 1959-1962، بدون تاريخ، ص 76.

9- Mohamed Gantari : Organisation، op cit، p 292

10- محمد صايكي: شهادة ثائر من قلب الجزائر، مذكرات النقيب محمد صايكي، الجزائر، دار الامة، 2003.، ص 160.

11- Mohamed gantari : Les services de la santé de l'armée de libération nationale pendant la Révolution Algérienne 1954-1962، DEAs/ la direction du professeur ANDRE martel، université paul valery، monpellier، juin 1985. ، p63.

12- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الاول، 1959-1962، بدون تاريخ، ص 76

13- حوار أجريته مع المجاهد محمد املال بوادي الفضة، ولاية الشلف، 14-10-2006.

14- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الأول، 20-08-1956 الى نهاية 1958، بدون تاريخ، ص 62.

15- شهادة أفادني بها السيد سيلوم عبد القادر ممن عايش الحدث، في 02-12-2006 باولاد بن عبد القادر، ولاية الشلف.

16- حوار أجريته مع السيد المعني بلكيحل المحمد من مواليد 04-03-1954 ببني وعزان ولاية الشلف، يوم 23-12-2006.

17- حوار أجريته مع السيدة المعنية رقيق فاطمة من مواليد 21-05-1940 في لرجام بولاية تيسمسيلت، في بيتها 31-12-2006.

18- حوار مع المجاهد طرهولي عبد الله يوم 20-11-2006 بالشلف، من مواليد 1933 بالمغرب، عاش يتيما، كفله جده وسخره راعيا، ولما ساءت أحواله هاجر الى الجزائر وعمره 12 سنة تائها بين المدن الجزائرية: العاصمة، البليدة، تيارت، تيسمسيلت والأصنام طلبا للقمة العيش، إلتحق بالثورة 1955 وخرج الى المغرب لقطع معصمه 1958 ليعود الى الجزائر 1962.

19- حوار مع السيد سيلوم عبد القادر– شاهد عيان – قرب مكان المجزرة ببني وعزان، في 02-12-2006.

20- عبد الحفيظ أمقران : التنظيم الصحي أثناء حرب التحرير، مجلة اول نوفمبر، العدد (دون رقم العدد)، السنة 1977، ص 39.

21- مسعود دريدي : مبادئ الإسعافات الأولية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1994، ص 98.

22- حوار مع احد أقارب الشهداء السيد بلعيد بن عمور من مواليد 06-03-1936، في 27-12-2006 بالشلف.

23- ذكر لي السيد بن عمور بلعيد ان رواد السوق من باعة ومتسوقين لاحظوا قدوم القوات الفرنسية ولم تثر خوفهم، لانه وقع ذات مرة ان فر هؤلاء فعاقبتهم بغلق دكاكينهم وحرق سلعهم ولم تبطش بمن لازم امتعته وبضائعه. إنها سياسة الذئب الماكر مع الحمل الوديع، لا يؤمن شره.

24- موقع الجزيرة نت، الاخبار الدولية، بتاريخ 12-10-2006،(www.aljazeera.net)

25- عبد الحفيظ امقران : مرجع سابق، ص 39.

26- مداخلة السيد الامين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين – سعيد عبادو– في الذكرى 46 لمظاهرات 11-12-1960 بالمتحف الجهوي بالشلف يوم 11-12-.2006

27- Kader Kalache :Manifestation de decembre1960، centre d'études historiques، le retentissement de la révolution algérienne، colloque international d'Alger du 24 au 28 novembre1984.

28- رشيد زوبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال 1955- 1961 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تحت إشراف الدكتور بوضرساية بوعزة 2002-2003 ، ص 05.

29- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الاول، 1959-1962، بدون تاريخ، ص 171و172.

30- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الاول، 20-08-1956 الى نهاية 1958، بدون تاريخ، ص ص 97 - 98

31- المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير السياسي للولاية الرابعة، الجزء الاول، 1959-1962، بدون تاريخ، ص 98.

32- محمد بجاوي :مرجع سابق، ص280.

33- عبد القادر ماجن : حوار مع مجاهدي منطقة سيدي عكاشة بالشلف حول مركز التعذيب المسمى الرحى،مجلة اول نوفمبر، العدد 124-125، السنة 1991، ص 20.

34- رشيد زوبير : مرجع سابق، ص 36.

35- محمد صايكي : مصدر سابق، ص 215.

36- ترك المجاهد الجريح من الاخطاء الخطيرة جدا التي يحاكم عليها مرتكبها في المحاكم العسكرية لجيش وجبهة التحرير الوطني، أنظر : شاهد على إغتيال الثورة للرائد لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر، تحرير صادق بخوش، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 1990ص 265.

37- أكد لي المجاهد أملال محمد (الشيخ)في حوار معه بالشلف في 14-10-2006 " ان المجاهد الجريح لاينزع منه سلاحه ليدافع عن نفسه ويقدم نفسه فداء للوطن ".

38- من الأعمال الخطيرة جدا ترك المجروح أو السلاح أو الراية في ميدان المعركة، حسب المقررة العامة لجيش التحرير. أنظر :حسيني عائشة : الثورة في المنطقة الاولى من الولاية الرابعة 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، إشراف الدكتوز شاوش حباسي، 2001-2002، ص 150.

39- Mohamed Gantari : Organisation، op cit، p 532

40- Mohamed Teguia : L،ALN en wilaya 4،Alger، casbah،2002، p72.

41- حوار أجريته مع المجاهد عياد بن عودة في الجامعة الصيفية الاولى لمؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية ببومرداس من 10-16أوت 2006.

42- حوار مع المجاهد عبد الله طرهولي ببيته بالشلف يوم 20-11-2006.

43- Mohamed Gantari : Organisation، op cit، p290.

44- بوالطمين الاخضر الجودي : لمحات من الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985 ، ص 224.

45- مصطفى طلاس : الثورة الجزائرية، مكتبة طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الرابعة، دمشق، 2003، ص 514

46- Mohamed Khiati : Histoire de la médicine en Algérie de l'antiquité à nos jours، Alger، ANEP، 2000، p 213.

47- رشيد زوبير : مرجع سابق، ص 156.

48- Mohamed Guentari : Organisation politico.......، op cit، p 282

49- أمحمد بوقرة : المدعوسي أمحمد ولد في خميس مليانة في 02-12-1928، تمدرس في مدرسة أبناء الأهالي للذكور (la fayette) تحصل على شهادة الدراسة الابتدائية، إنخرط في الكشافة الاسلامية 1944 بمسقط رأسه، اعتقل على إثر أحداث 08-05-1945، انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946، نظم الثورة في عمرونة وثنية الحد، شارك في مؤتمر الصومام، أستشهد في أولاد بوعشرة 1959. أنظر : أحمد بن جابو: مرجع سابق، ص 03.

50- Daniel Djamila Amrane Minn : Des femmes dans la guerre،Alger، KARTHALA، 2004 ،p79

51- Farouk Benatia : Les actions humanitaires pendant la lutte de libération 1954- 1962، Alger، edition Dehleb، 1997، p79.

52- حوار مع المجاهد عبد الله طرهولي في بيته يوم 20-11-2006.

53- عبد القادر ماجن : النظام الصحي في الولاية الرابعة، مجلة اول نوفمبر، العدد 103، السنة 1989، ص 39.

54- Mohamed Guentari : Organisation، op cit، p296

55- Ahmed ben khaled : Les années de braise، chronique médicales Algériennes، edition HOUMA، Alger، 2006، p53.

56- Mohamed Guentari : Organisation ، op cit، p296.

57- محمد لحسن أزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص 180.

58- M'hamed youcefi : Les otages de la liberté، édition rouiba، Alger، 1993، p 79et 80.

59- محمد لحسن أزغيدي: مرجع سابق، ص 180.

60- محمد صايكي: مصدر سابق، ص 181.

61- حوار أجريته مع المجاهد خرخار محمد المدعوقفزة بمدينة الشلف 04-11-2006.

62- حوار مع المجاهد طرهولي عبد الله في بيته بالشلف يوم 20-11-2006.

63- Mohamed Guentari : Organisation، op cit، p 287.

64- محمد بجاوي :مرجع سابق، ص 277.

65- www.justice.gouv.fr : Déclaration des droits de l'hommes et de citoyen 26-08-1789.

66- www.un.. org : Déclaration universelle des droits de l'homme، adoptée par l'assemblée générale des nations unies le 10-12-1948

67- محمد بجاوي : مرجع سابق، ص 282.

68- www.icrc.org : Convention (III) de Genève، op cit، p5.

69- عبد القادر ماجن : حوار مع مجاهدي منطقة الشلف حول التعذيب ،مجلة اول نوفمبر، العددان 124-125، السنة 1991، ص19.

70- شهادة خطية سلمها لي المجاهد عياد بن عودة في 4-12-2006.

71- www.icrc. org : Convention (III) de Genève، op cit ، p10

72- إنضمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى إتفاقية جنيف المؤرخة في 12-08-1949، يوم 20-06-1960، ببرن، وهي كالآتي:

أ- إتفاقية (مع ملاحق) بشأن تحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة البرية والبحرية.

ب- إتفاقية (مع ملاحق) بشأن معاملة أسرى الحرب.

ج- إتفاقية (مع ملاحق) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

د- وصودق على الاتفاقيات المشار إليها بموجب مرسوم رقم 21/60 المتخذ في مجلس الوزراء 06-04-1960. أنظر محمد بجاوي: مرجع سابق، ص 259و 260.

73- www.icrc. org : Convention (IV) de GENEVE، relative à la protection des civiles en temps de guerre، 12-08-1949، p01.

74- حوار مع شاهد عيان السيد : غالم عثمان، المولود في 28- 01-1943، بالشلف، يوم 19-01-2007.

75- www.icrc. org : Convention (I) de GENEVE، pour l'amélioration du sort des blessés et des malades dans les forces armées en compagne، 12-08-1949، p8.

76- محمد بجاوي : مرجع سابق، ص 283.

الثورة الجزائرية
في المناقشات البرلمانية الفرنسية سنة 1957.

أ.ة. عتيقة مصطفى*

مقدمة: إن التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية سنة 1957 على صعيد العمل العسكري والسياسي ما فتئت تؤثر على الحياة السياسية الفرنسية، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة توسيع دائرة الاهتمام بهذا الموضوع، ذلك أن الثورة الجزائرية لم تثر ردود فعل متماثلة لدى مختلف الأطراف السياسية، حيث تتجه هذه الدراسة إلى مناقشة الثورة الجزائرية في البرلمان الفرنسي من حيث ما هو مطروح من قضايا خاصة بالجزائر وموقف البرلمان الفرنسي منها، وتقييم مدى مشاركة هذا الأخير في صياغة القوانين، واقتراح الحلول الخاصة بالجزائر خاصة على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية. فالعملية تتعدى كونها مناقشات روتينية لمجمل القضايا المطروحة، لكنها عملية رصد لمجوعة من المواقف والحلول التي اقترحتها الحكومة الفرنسية، وناقشتها مختلف المجموعات البرلمانية الممثلة بدورها لتيارات سياسية وإيديولوجيات مختلفة.

1- المناقشات البرلمانية على عهد حكومة غي مولي: قبل أن نتطرق إلى واقع مناقشة "المسألة الجزائرية" في المؤسسات الحكومية والبرلمانية الفرنسية سنة 1957 لا بدّ أن نشير إلى الصعوبات البرلمانية التي واجهتها حكومة "غي مولي"، والتي ما فتئت تتشكل منذ نتائج الانتخابات العامة في 02- فيفري 1956م، وإن كانت لم تجسد أزمة حقيقية من طرف المعارضة، لكنها ستتحقق لاحقا- وهذا ما عبر عنه الملاحظون السياسيون-، وبخاصة في ظل المشاكل المالية والاجتماعية التي عرفتها فرنسا آنذاك، وكذلك بوادر انتقادات حيوية من طرف وسط اليمين، والذي سبق وأن ساند الحكومة في سياستها الخارجية ونشاطها في الجزائر.

ومجددا ستحتل القضايا الجزائرية الريادة في اهتمامات السياسة الفرنسية، وبخاصة أن ذلك تزامن وبعض الأحداث التي أثارت الجدل لدى بعض رجال السياسة، وكذلك العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الفرنسية، ويتعلق الأمر بتصفية السيد فروجي **Froger** بوسط الجزائر يوم 28 ديسمبر 1956م، وهو رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر **interfédération des maires**

*- أستاذة مادة العلوم الاجتماعية بالتعليم الثانوي- وأستاذة مستخلفة بقسم التاريخ وعلم الآثار- جامعة وهران.

d'Algérie، حيث شهدت مراسيم دفنه أحداثا نتج عنها جرح الكثير من المسلمين، وأشار حينها الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" إلى مؤامرة بشعة قادها "دوبري" تنادي بإسقاط حكومة "كوتي"[1].

في هذه المرحلة ستحتل المسألة الجزائرية مكانة هامة في باريس، وبخاصة أنها جاءت في وقت اشتد فيه الصراع بين الحركة المصالية (M.N.A) وجبهة التحرير الوطني، كما كانت الحكومة الفرنسية بصدد التحضير لاقتراح عرف بـ"إعلان النوايا" (Déclaration d'intentions)، والذي تم التمهيد له في مناقشات محدودة قبل عرضه على هيئة الأمم المتحدة.

لقد عرض غي مولي اقتراحه أمام مجلس الوزراء بصفته رئيس المجلس يوم 09 جانفي 1957م رفقة السيد روبير لاكوست، حيث أكد رئيس المجلس من خلال اقتراحه هذا أن المشكل الجزائري يتعلق أساسا بضمان تعايش مجموعتين دون أن تقضي الواحدة على الأخرى، وأكد أن فرنسا لن تسمح أبدا لأقلية أوروبية مرتبطة بمصالح اقتصادية أن تستغل الأغلبية المسلمة، وبالمقابل لن تسمح أيضا بأن تسحق هذه الأغلبية الأقلية...، وأضاف غي مولي أن فرنسا لن تفرط في الجزائر[2]. وبعد استعراض بعض المؤشرات التي ميزت الأوضاع الخارجية سنة 1956، أكد غي مولي على عرضه المطلق وغير المشروط لوقف القتال، ووعد بانتخابات الهيئة الموحدة بعد ثلاثة أشهر تعقب عودة الأمن والاستقرار في ظل ضمانات خارجية، وأضاف أن الجزائر سيتم تسييرها وفق ثلاثة معايير هي: المساواة في الحقوق بين جميع سكان الجزائر مهما كان أصلهم أو دينهم، والتعايش بين المجموعتين المسلمة والأوروبية، وضمان حرية واسعة في التسيير شرط ضمان استمرارية العلاقة بين الجزائر وفرنسا.

لقد اعتبر الرأي العام الفرنسي ومثله الأحزاب السياسية الفرنسية أن تصريح غي مولي لم يأت بالجديد إلا نادرا، في وقت كان فيه ممثلو جبهة التحرير الوطني بنيويورك يؤكدون إصرارهم على أن المفاوضات مع فرنسا لن تتم إلا في ظل الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، وحتى بالنسبة للصحافة الفرنسية فإن الانقسام كان واضحا انطلاقا من خلفيات سياسية، حيث أن جرائد الوسط ووسط اليمين أشهرت بخطورة ما تضمنه التصريح بشأن الهيئة الانتخابية الموحدة، فحين اعتبرت جريدة France Tueur أن التصريح كان ضروريا فهو خطاب الحكمة والنوايا الطيبة كما وصفته.

لقد أتاح تصريح غي مولي الفرصة لأن تكون القضية الجزائرية عنصرا حيويا في الحملة الانتخابية التي ستجري في أواسط شهر جانفي في المقاطعة الأولى للسان (1er secteur de la seine) من أجل تعويض النائب المتوفى مؤخرا السيد دومورو جيافر (Demoro Giaffer)– راديكالي اجتماعي-

على مستوى الدوائر التالية: (5، 6، 7، 13، 14، 15)، وقد جرت هذه الانتخابات بباريس حيث ضمت الهيئة الانتخابية حوالي 500000 ناخب، كما عبرت نتائج هذه الانتخابات عن التغيير الحاصل على مستوى الرأي العام الفرنسي، وبخاصة في باريس مقارنة بانتخابات 02 جانفي 1956م، وإن كانت المنظومة الانتخابية الباريسية دعمت بأغلبية السياسة الجزائرية المقترحة من طرف الحكومة*.

لقد شهدت هذه الانتخابات فشلا ذريعا للمرشحين الفالوازيين Valoisien –المنداسيين– وهم من الراديكليين وكذلك الحركة البوجادية– نسبة لمؤسسها بيار بوجاد– والتي تراجعت نحو الولايات الداخلية، وبشكل متناقض فإن نجاح المرشحين المستقلين– independent– جاء ليعزز مؤقتا الموقف البرلماني للسيد غي مولي رغم تحفظات هؤلاء بشأن بعض النقاط الأساسية الواردة في تصريح غي مولي يوم 09 جانفي 1957م. وفي ظل هذه النتائج واجهت المجموعة البرلمانية الراديكالية على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية صعوبات منذ فشلها في الانتخابات السابقة، كما تضرر الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة في ظل تفاعل أحداث المجر الأخيرة، لذلك كانت إمكانية الاتحاد مع الشيوعيين غير ممكنة، بينما سجل المرشحون الاشتراكيين تقدما طفيفا مقارنة مع انتخابات 02 جانفي 1956م.

وفيما يلي عرض لبعض جوانب النقاش حول المسألة الجزائرية، من خلال جلسات مجلس الوزراء – conseil des ministres– أو الجمعية الوطنية – l'assemblée nationale – .

أ- المشكل الجزائري (22–30 جانفي 1957) والنقاش حول تنظيم مقاطعات ما وراء البحر: لقد جاء النقاش حول الجزائر تمهيدا للمناقشة المتوقعة أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة المنتظر انعقادها يوم 28 جانفي 1957م، حيث كان غي مولي في تواصل مع وزير الخارجية كريستيان بينو، والذي سيتوجه إلى نيويورك لهذا الغرض، وقد تمحور النقاش حول البرنامج الخاص لحكومة غي مولي على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث شرح هذا الأخير اقتراح 09 جانفي 1957م، فعلى الصعيد الداخلي استدعى رئيس المجلس رؤساء الجمعيات والأحزاب السياسية (باستثناء الشيوعيين والبوجاديين) من أجل الحصول على موافقتهم الشكلية على المبادئ الأساسية الواردة في الاقتراح فيما يخص الجزائر، مشيرا إلى رفض الثوار القبول بعرض وقف القتال واحتفاظهم بأمل حصول تغيير في السياسة الجزائرية الفرنسية، لكن الكثير من التحفظات أخذت بعين الاعتبار عمق المشكل الجزائري حيث رفض الراديكاليون والمعتدلون اقتراح الهيئة الانتخابية الموحدة، والإجراءات التي تم اختيارها لتجسيد مشروع غي مولي، ولكن يبدو أن القبول الذي انتظره غي مولي بعد الرسالة التي توجه بها يوم 13– جانفي– 1957 لمختلف التشكيلات السياسية لم يتحقق، وخاصة في ظل تفاقم الوضع بالجزائر

بعد إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني والمحاولة الفاشلة ضد الجنرال سالان[3].

في شهر فيفري بدا الوضع أكثر هدوءا، إذ تفرغت الجمعية الوطنية الفرنسية والمجلس الوزاري لمناقشات تقنية بحتة، ولكن الأمر لم يستمر فقد تطور الوضع بالجزائر وأصبح من الصعب حل بعض المشاكل الاقتصادية والمالية، كما أن أثار أزمة "السويس" مازالت سارية المفعول ومسألة التصويت على ميزانية الدولة لم يفرغ منها بعد، فضلا عن ارتفاع الأسعار والنشاط النقابي.

وعلى الصعيد السياسي، استمر النشاط الحزبي وبدا واضحا بالنسبة للأغلبية سواء الجمهوريين- الاجتماعيين، وحتى الاشتراكيين أن المشكل داخلي لا يمكن أن يبقي على الاستقرار الحكومي، وأصبح بإمكان المناقشات الحزبية أن تهدد حكومة غي مولي، فبالنسبة للراديكاليين الفالوازيين عاد صراع التيارات بحدة، حيث عارض منداس فرانس سياسة الحكومة الحالية، ولدى المستقلين جاءت الانتقادات الحادة التي وجهها السيد ديشي **Duchet** ضد سياسة محاباة الاشتراكيين في مسألة التوظيف، حيث أكدوا مع أواخر شهر فيفري موقفا معاديا لمجموع سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية خاصة[4].

ب- المسألة الجزائرية وصداها بفرنسا (1-17 فيفري1957): خلال الأيام الأولى من شهر فيفري توافدت على إقامة المجلس الوزاري إجابات وردود فعل الشخصيات والهيئات السياسية الفرنسية على رسالة غي مولي، مما أتاح الفرصة لمناقشة واسعة وعلنية، لكنها لم تأت بالكثير ويبدو واضحا إجماع مختلف التشكيلات والشخصيات السياسية على أن الروابط القائمة بين فرنسا والجزائر غير قابلة للزوال، كما عبرت عن قصور هيئة الأمم المتحدة في إيجاد تسوية للمسألة الجزائرية، هذا وقد أثارت الإجراءات المشار إليها في "اقتراح غي مولي" تحفظات عديدة، فالسيد إيدغار فور **Edgar Faure** وفي إجابته على رسالة غي مولي أشار إلى أن ما ورد في تصريح هذا الأخير لا يعدو كونه شذوذا ومسخا للتفكير الذي طالما تميزت به الحكومات البرلمانية، بينما اقترح السيد بليفان روني **Pleven René** نائب **U.D.S.R**- الاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة- فكرة المائدة المستديرة، في حين أكد منداس فرانس على ضرورة تعديل فعال وحقيقي للنشاط السياسي[5].

والواضح أن غي مولي قد فشل عندما أراد تجسيد اتحاد وطني **union nationale**، من أجل تأكيد صيانة المبادئ المدافع عنها في نيويورك من طرف المفوضية الفرنسية، بدليل إجماع أغلب التشكيلات على فكرة عدم أهلية وقصور هيئة الأمم المتحدة وارتباطها بفكرة أن الروابط الفرنسية الجزائرية غير قابلة للزوال.

إن الأجوبة التي حظي بها رئيس المجلس الوزاري، بينت الصعوبات التي سيواجهها البرلمان الفرنسي في تثبيت أغلبية متلاحمة حول سياسة جزائرية واضحة المعالم، حيث أن الموقف الذي تبناه الحزب الاشتراكي والذي اعتبر أن تصريح 09 جانفي هو كل متكامل لا يمكن أن نستثني منه أي جزء، هذا الموقف جعل من الصعوبة بمكان التعايش مع المستقلين والراديكاليين.

ومهما يكن فلا بد من القول أن النجاح الدبلوماسي الذي حققه بينو **Pineau** لصالح فرنسا من خلال التصويت النهائي لهيئة الأمم المتحدة، كان بفضل "اقتراح غي مولي" المؤرخ في 09 جانفي 1957م، كما أشار إليه السيد بيفلملين **Pflimlin** والذي أكد رفقة السيد جول موش **Jules moch** - نائب اشتراكي-، وسوستيل **Soustelle**- نائب جمهوري اجتماعي- على ضرورة أن تقوم الحكومة الفرنسية وتتصرف بسرعة قبل انعقاد الدورة الخريفية لهيئة الأمم المتحدة، حيث صرح قائلا: "على فرنسا أن تتصرف بسرعة، فليس في نيويورك ولكن في الجزائر وأكثر في باريس، أين المشكل الجزائري يطرح بحدة ويحتاج إلى حل"[(6)]، هذه العبارات لجاك سوستيل تعبر عن خطورة الوضع في منتصف شهر فيفري وبخاصة أمام تصاعد النشاط العسكري لأفراد جيش التحرير الوطني بالجزائر، والذي أدى إلى منح الجنرال ماسو **Massu** سلطات مطلقة، وإن حقق هذا الأخير بعض النجاح لكنه كرس مجددا الصراع حول المساواة والفعالية، حيث وقعت الكثير من الأحداث مثل توقيف مجموعة من المحامين المسلمين بالجزائر مما زاد من القطيعة بين المجموعتين.

خلال النصف الأول من شهر مارس 1957 وبعد عودة غي مولي من الولايات المتحدة الأمريكية فتح المجال لمناقشات برلمانية تقنية بحتة، وخلال النصف الثاني من نفس الشهر أثار المشكل الجزائري الكثير من الجدل ودفع إلى إيجاد بعض الحلول كمشروع التقسيم الذي اقترحه الراديكالي هارسن **Hersant**، والذي أثار هو الآخر جملة من المناقشات. ويبدو واضحا أنه بسبب طول مناقشات السياسة العامة والتباطؤ في تطبيق الإصلاحات الموعودة بالجزائر أثارت جملة من الاضطرابات ليست في صالح حكومة غي مولي، وقد سبق وأن بدأت المناقشات حول شمال إفريقيا منذ 20 مارس 1957 بداية بتدخل السيد لوجوندر **Le gendre**- نائب مستقل- والذي صرح قائلا: "إننا لسنا بحاجة إلى خطة ولكننا بحاجة إلى التطبيق".

إضافة إلى التدخل المطول للسيد جورج بيدو **Georges Bidault** نائب عن **M.R.P** - الحركة الجمهورية الشعبية-، والذي احتج بقوة ضد ما عرف بـــ **Procès de tendance intolerable** الذي طبق في الإدارة الجزائرية، من جهته النائب الشيوعي كازانوفا **Casanova** قال: "إن المسألة

الأساسية ليس أن تكون الجزائر مستقلة أم لا، ولكن هل ستكون بفضل فرنسا أو ضدها"، لتتواصل المناقشات يوم 21 مارس بعد تدخلات ثلاث نواب مستقلين هم: (**Montel, Fréderic. Dupont, T.sorni**)، ومن جهته أشار سوستيل أن اقتراح 09 جانفي وفيما يخص الإجراء الذي اتخذته الحكومة لا يمكن تطبيقه، واقترح من جهته قانون "نقاهة " **Statut de convalescence**.

أما فيما يخص ردود رئيس المجلس "غي مولي" أمام هذه التدخلات التي تناول معظمها المراجعة الدستورية، فضلا عن المسألة الجزائرية- وهي موضوع دراستنا-، وبشأن هذه الأخيرة رد غي مولي على مقترحات السيد لاكوست مؤكدا على مقدمة الهيئة الانتخابية الموحدة معتبرا ذلك تعبيرا عن المساواة بين سكان الجزائر. ولقد كشف تصويت الثقة يوم 29 مارس 1957 عن التراجع البطيء للوضعية البرلمانية لحكومة غي مولي: 221 صوتا مقابل 188 ضد و110 ممتنعين، حيث تشكلت الأغلبية الضعيفة من الاشتراكيين، **M.R.P** والراديكاليين، ونصف مجموعة **U.D.S.R** والجمهوريين الاجتماعيين، وقسم كبير من الممتنعين شمل المستقلين و**R.G.R** - تجمع اليسار الجمهوري-، أما المعارضة فتشكلت من الشيوعيين والبوجاديين وغير المنداسيين.

ورغم الهدنة البرلمانية التي ميزت شهر أفريل إلا أن الأمر لم يسمح بحدوث انفراج في الحياة السياسية والاجتماعية، وبخاصة في ظل انتخابات مقاطعات ما وراء البحر عقب القانون الإطار، كما أن النتائج الداخلية للمسائل الجزائرية مازالت حيوية، مظاهرات فردية، رسالة الجنرال دولابالارديار **DelaBallardière**، استقالة الأستاذ كابتان **Capitant**، وقرار الحكومة الفرنسية بتنصيب لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية- **Commission de sauvegarde des droits et des libertés individuelles**-.كذلك المحاولة الفاشلة لإرسال لجنة راديكالية إلى الجزائر، والذي زاد أكثر من حدة عنف المعارضة التي تظاهرت ضد سياسة وشخصية روبير لاكوست، فالمسألة الجزائرية جعلت الفرنسيين في صراع داخلي لذلك شبهها بعض الملاحظين السياسيين بقضية دريفوس **Dreyfus**، هذا وسيتواصل النقاش حول طرق التهدئة وتصاعد الوضع بالجزائر، حيث نشير بهذا الصدد إلى حدثين منفردين حظيا باهتمام الصحافة الفرنسية، الأول يتعلق بالجنرال **De la Ballardière**- كومندو لأحد قطاعات الجزائر-، والذي طلب الاستقالة من منصبه، كذلك السيد كابتان **Capitant** - وزير سابق للتربية الوطنية في حكومة ديغول، أستاذ بكلية الحقوق بباريس- والذي أعلن عن رفضه وإنكاره للظروف التي انتحر فيها تلميذه السابق علي بومنجل- حسب المراجع الفرنسية-، هذه الأحداث ستعرض على مجلس الوزراء يوم 03 أفريل[7].

يوم 13 أفريل أخذ البرلمان عطلته إلى غاية 14 ماي، ولكن النقاش حول الطرق المتبعة في الجزائر لم ينته، حيث تناول رئيس المجلس "غي مولي" هذا المشكل في خطابه يوم 14 أفريل بـ Chalons sur Marne، وعبر عن رفضه المطلق للطريقة المعتمدة من طرف الصحافة في تناول بعض الأحداث الفردية وتعميمها. ولكن أمام تفاقم المشاكل المالية والاقتصادية ومشكل الجزائر، تراجعت حكومة الاشتراكي "غي مولي" لصالح حكومة الراديكالي "بورجيس مونوري" Bourgés Maunoury المدعمة من طرف الاشتراكيين.

2- المناقشات البرلمانية على عهد حكومة بورجيس مونوري: على مستوى الجمعية الوطنية الفرنسية، نسجل تدخل ثلاث نواب شيوعيين وواحد تقدمي- Progressiste- هم السادة: (Meumier, Tourtand, Lamps) حيث أكدوا أهمية الثورة الجزائرية، مما دفع "بورجس مونوري" لتحديد موقفه بصدد هذه المسألة، ولا بد من الإشارة أنه بعد الصعوبات التي عرفتها حكومة "مونوري"، عرفت مناقشات برلمانية هامة حول السوق الأوروبية المشتركة والأوراتوم- للطاقة الذرية- وكذا السلطات الخاصة Pouvoires spéciaux من أجل تحقيق الاستقرار داخل المتروبول، وفي مرحلة ثانية حول شمال إفريقيا، ولكن قضية الجزائر ستحتل مجددا الريادة في اهتمامات السياسة الفرنسية خلال الفترة (10-25 جويلية 1957)، وخاصة في ظل جملة من التطورات.

وإلى غاية نهاية شهر سبتمبر، استحوذ على اهتمامات النشاط الحكومي كل من السياسة الاقتصادية والمالية والقانون الإطار الخاص بالجزائر، وفكر "مونوري" في اجتماع للبرلمان في دورة استثنائية آخر شهر سبتمبر من أجل النقاش حول القانون الإطار الخاص بالجزائر، ويبدو أن الوضع السياسي كان مضطربا منذ الاتصالات الأولى بين الحكومة والجمعية الوطنية ولجانها، وإذا كانت المشاكل الاقتصادية والمالية قد حظيت ببعض فرص التسوية والاتفاق إلا أن المسألة الجزائرية أزمت الوضع، وبسبب القانون الإطار وضعت حكومة "مونوري" في زاوية الأقلية وأصبح لزاما عليها تقديم استقالتها.

لقد ظلت المسألة الجزائرية تشد الانتباه وبخاصة أن هذه المرحلة تزامنت وتكثيف جبهة التحرير الوطني لصراعها القائم مع الحركة المصالية في المتروبول، وهي تسعى دائما أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، الأمر الذي تجسد في حملتها الدعائية خلال زيارتها للدول الاسكندينافية، كذلك تطور الوضع العسكري بالجزائر وثقل حجم العمليات والضحايا، لكن أعمال "لجنة الحماية" سمحت بأن تهدأ المناقشات نسبيا، رغم ذلك ظلّ الرأي العام حساسا كما أشارت جريدة Le

Figaro، فنتائج معتدلة وأكثر هدوء للسيد **Louis Martin Chauffier** والذي اصطحب خلال زيارته للجزائر ثلاث ممثلين أجانب من اللجنة الداخلية. ومنذ 21 أوت شرع مجلس الوزراء في السيطرة على الخطوط العريضة للقانون الإطار، وقد صرح بالمناسبة "روبير لاكوست" أن القانون الإطار هو مناسبة للتقريب بين المجموعتين في الجزائر، وأضاف أن ثلاثية "غي مولي" ستظل قائمة.

وأمام ضغط الرزنامة الخارجية، حيث يستوجب على السيد كريستيان بينو الذي سيسافر قريبا إلى أمريكا أين سيعرض في العديد من دول أمريكا الجنوبية وضع فرنسا، وبالتالي على الحكومة أن تضع وبسرعة مشروع القانون الإطار موضوع المناقشة، ولكن "مونوري" اعتبر أن تحرير وصياغة هذا القانون بشكل محدد سيثير الجدل لدى مختلف الاتجاهات المشكلة للأغلبية، حيث لن يكون نص القانون جاهزا عند انعقاد مجلس الوزراء. هذا، وقد اجتمع "مونوري" بالمجموعات السياسية، حيث استقبل يوم 22 أوت السيد روجيي **Rogier** والسيد لوبران كيرين **Le Brun-Kerin**- كاتب عام مساعد لـ**M.R.P**-، وكذا السيد إيدغار فور، ويوم **23** أوت استقبل اثنين من النواب المعتدلين هما: السيد بول ريبير **Paul Ribeyre** والسيد لويس جاكينو **Louis Jacquinot**، ويبدو أن المعتدلين ظلوا رافضين لكل أشكال الإصلاح التي تسعى إلى إنشاء جهاز تنفيذي جزائري، وقد تواصل النقاش في الأسبوع الموالي حول نقطتين أساسيين: إنشاء الجمعية الانتخابية الموحدة من أجل تمثيل مجلس المقاطعات، وتوسيع السلطات التنفيذية والتشريعية التي حولت للجزائر.

حيث عمدت جمعيات الفرنسيين الموجودة بالجزائر إلى رفض الهيئة الانتخابية الموحدة، ومعارضة أولئك الذين يطالبون بحلول لا مركزية أكثر، وقد رفض ميتران **Mitterand**- نائب**U.D.S.R**- كل الحلول التي قد تؤدي إلى الانفصال، كما عبر الحاكم العام السابق للجزائر "سوستيل" عن رفضه للقانون الإطار.

لقد توالت المجالس الحكومية منذ 11 سبتمبر 1957م أين تمت معارضة القانون الإطار داخل الحكومة، وداخل قسم كبير لدى مجموعة وسط- اليمين في البرلمان، حيث ظل السيد أندري موريس **André Morice**- وزير الدفاع الوطني- وهو راديكالي يرفض كل الإجراءات التي قد تؤدي إلى إنشاء مجلس سياسي وتنفيذي يتمتع باستقلال ذاتي، كذلك هاجم اليسار المشروع عندما اعتبره السيد ديفار **Deffere**- اشتراكي- أنه غير مرض، وفي ظل هذا الجو المضطرب قررت الحكومة يوم **11** سبتمبر استدعاء البرلمان لدورة استثنائية ليس يوم **24** سبتمبر، ولكن في **17** سبتمبر، أين ستتم المناقشة الاقتصادية، والتي ستستقطع في وقت قدمت فيه لجنة الداخلية عرضها حول القانون

الإطار بالجزائر، إذ كان على الحكومة أن تتبنى ميثاق القانون الإطار قبل أن تعرضه على الهيئة الوطنية، وفي اجتماع نهائي لمجلس الوزراء بتاريخ 13 سبتمبر حاولت تبني اتفاق نهائي، حيث لعب "غي مولي" دور المصالحة وبخاصة أمام الأصوات الرافضة للهيئة الانتخابية الموحدة أو إنشاء أي نوع من الهيئات الفيدرالية بالجزائر، وتصاعدت أصوات كل من أندري موريس وسوستيل ولاكوست منادية بالجزائر فرنسية.

من جهة ثانية، نسجل المعارضة التقليدية للشيوعيين والبوجاديين ووسط- اليمين حيث اعتبر السيد بول ريموند **Paul Reymond** وخلال زيارته للو.م.أ أن مشروع القانون الإطار سيفتح الطريق أمام انفصال الجزائر عن فرنسا، هذا وقد رفض الجمهوريون- الاجتماعيون الإطار الفيدرالي. وفي التوصية التي أقرها المكتب الوطني للحركة الجمهورية الشعبية- **M.R.P**- اعتبر أن القانون الإطار وحتى يكون فعالا لابد وفي أقرب الآجال إشراك ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري من خلال توظيفهم في المؤسسات الجديدة المحلية والفيدرالية أين تكون السلطات حقيقية ومحددة. وخلال الفترة (20-21 سبتمبر) جمعت مائدة مستديرة برئاسة "مونوري" موضوعها القانون الإطار، ممثلين عن المجموعات الحزبية، إذ حضر عن الحزب الاشتراكي "غي مولي" وديكسون **Deixonne**، ومثل دلادييه **Daladier** الحزب الراديكالي الفالوازي، والسيد بيران **Perrin** عن **L'U.D.S.R- R.D.A** والسيد **P.Hteitgen** وسيموني **Simonet** عن**M.R.P**، وسوستيل عن الجمهوريين- الاجتماعيين، وممثل عن الفلاحين المستقلين **payasans Indépendants**، وقد عبرت نتائج المائدة المستديرة عن قصور في إيجاد إجماع حول القانون الإطار، الأمر الذي ترك المجال للجمعية الوطنية الفرنسية المنعقدة خلال الفترة (25-27 سبتمبر) أين تدخل كممثل عن الشيوعيين كل من السيد ديكلو **Duclos** والسيد توريني **Tourné** رافضين بشدة القانون الإطار، من جهته ركز "سوستيل" في تدخله على النماذج الانتخابية، وشدد على الصعوبات التي ستواجه تطبيق المبادئ الفيدرالية، فحين دافع "لاكوست" عن المشروع الحكومي.

وبعد ملاحظات نقدية تقدم بها السادة: ريو **Reoyo** - بوجادي- وكاين **Cagne**- شيوعي- ومالبران **Malbrant**- جمهوري اجتماعي-، وقاي بوتي **Gy petit**- مستقل-، وبفضل 363 صوتا ضد 207 صوتا انتقلت الجمعية الوطنية إلى مناقشة بنود القانون الإطار، ولكن الجمهوريين- الاجتماعيين الموالين لسوستيل صوتوا ضد القانون، في حين تبنى قسم من الراديكاليين المنشقين- **dissidents**- موقفا مشابها، بينما قرر عدد من المستقلين التصويت ضد المشروع الحكومي، وقد

كشفت النتائج النهائية عن وجود 253 نائبا صوتوا بنعم، و279 ضد المشروع، وجاءت النتائج حسب المجموعات كالآتي[8]:

المجموعات	العدد	مع	ضد	ممتنعين	حيادين	عطل
الشيوعيون	143	/	139	/	4	/
تقدميين	06	/	06	/	/	/
اشتراكيين	101	95	/	1	4	/
راديكاليين	44	26	13	2	1	2
U.D.S.R-R.D.A	21	05	01	/	14	01
راديكاليون	14	09	05	/	/	/
R.G.R	13	05	06	/	/	/
I.O.M	07	/	02	/	01	01
M.R.P	74	67	01	/	04	01
جمهوريون اجتماعيون	21	/	17	/	02	02
مستقلين	92	44	38	02	/	08
فلاحين	12	/	10	/	01	01
U.F.F(بوجادية)	30	/	30	/	/	/
غير مسجلين	11	/	08	/	/	/
فلاحين (نشاط اجتماعي)	06	02	03	/	1	/

3– المناقشات البرلمانية في ظل حكومة فيلكس غايار Félix Gaillard: لقد حاول أنتوان بيناي **Antoine Pinay** خلال شهر أكتوبر إنشاء حكومة مدعمة بالمستقلين لكنه فشل (248صوتا ضد 198 صوتا)، كذلك الأمر بالنسبة لممثل الاشتراكيين غي مولي (290 صوتا ضد 227 صوتا)، ولكن الراديكالي "فليكس غايار" نجح في إقامة حكومة خلال شهر نوفمبر 1957، وفي خطابه بمناسبة تنصيب حكومته أعلن "غايار" عن إرادة إعادة مشروع القانون الإطار بثقة الجمعية الوطنية (337 صوتا ضد 173 صوتا).

ويبدو أن المناقشات البرلمانية على عهد حكومة "غايار" تمركزت حول مسألة تجديد السلطات الخاصة في فرنسا والجزائر– 12 نوفمبر–، حيث أنه وفي البداية لم ترتكز المناقشات حول القانون ولكن حول تقرير "لجنة الحماية" ومسألة تصاعد العنف، حيث قدم السيد بيار كوت **Pierre cot**–تقدمي– اقتراحا معارضا للسياسة الحكومية وناقش مع السيد لوبان **Lepen**– غير مسجل– مسألة سياسة قمع إضافي، وباقي النقاش خصص لمسائل خاصة تتعلق بجميلة بوحيرد، والتي استحضرتها مؤخرا إحدى

مقالات جريدة L'Aurore. كما أتاح التصويت على قانون "السلطات الخاصة" الفرصة لصراع حول مشروع تعديل دافع عنه بيار كوت، ولكن تجديد قانون السلطات الخاصة تمت المصادقة عليه بتصويت 344 صوتا ضد 211 صوتا.

وخلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، طغى مجددا المشكل الجزائري حول القانون الإطار، حيث قدمت الحكومة مجددا مشروعا معدلا للقانون بعدما رفضته الجمعية الوطنية في صيغته الأولى أواخر شهر سبتمبر، ولكن المواقف لم تتغير كثيرا. ويبدو أن النقاش هذه المرة كان أقل حدّة في ظل مناقشات أخرى حول تونس والمغرب حيث بدأ النقاش بعرض السيد قاينار **Gagnaire**– ناطق باسم اللجنة الداخلية للجمعية الوطنية الفرنسية– والذي أكد على ضرورة استعجال الحل السياسي ودافع عن النص المقدم، في حين تدخل السيد سوستيل مجددا من أجل إنعاش سياسة الإدماج، بينما دافع وزير الجزائر لاكوست عن المشروع الخاص بالقانون الإطار الذي سيرسم ملامح جزائر جديدة، ولكن رغم ذلك فإن تدخلات كل من السيد سوستيل وبيدو ومنداس فرانس ومتيران لم تأت بالجديد، أما الجديد فهو جو الحقد الذي أحاط تدخل المناضل الراديكالي منداس فرانس، حيث قرر أقصى اليمين داخل الجمعية الوطنية عدم السماح لهذا الأخير بالتدخل مما أغضب السيد بيدو، وفي هذا الجو أعرب منداس فرانس عن رفضه لفكرة القانون الإطار، ولكن في نهاية المطاف تم التصويت لصالحه.

ومع نهاية 1957 يبدو أن حكومة غايار قدمت مرحلة جديدة من التشريعيات المنحدرة من انتخابات 2 جانفي 1956 من خلال تشكيلة الأغلبية في حكومته، ومن خلال الانتماء السياسي لجزء من وزرائه، وكذلك من خلال التوجه الجديد للسياسة المالية والاقتصادية، كما شكلت مناقشات المسألة الجزائرية داخل البرلمان الفرنسي واحدة من أهم العوامل التي تحكمت في الاستقرار الحكومي من خلال الاختلافات التي أحدثتها لدى المجموعات البرلمانية.

الهوامش:

1- رشيد أوعيسى، كراسات هارتموت السنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص133.

2- L'Année politique 1957, revue chronologique des principaux faits politiques, 2ème série, presse universitaire de France, Paris, p02.

* من أجل تفاصيل أكثر عن هذه الانتخابات، يمكن العودة إلى المجلة الفرنسية للعلوم السياسية Revue Française des sciences politiques، العدد 2، أفريل– جوان 1957.

3- Jean Pierre Rioux, la guerre d'Algérie et les Français, Paris, Fayard, 1990, p 223.

4-Ageron (Charles Robert), histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1970), collection presses universitaires de France, 4ème édition, 1970, p 313.

5-Lacoste Yves, Nouschi André, l'Algérie passé et présent, éditions sociales, Paris, 1960, p220.

6- L'Année politique, 1957, p14.

7-Elsenhaus, Hartment, la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre le passage de la IV à la V république publisud, Paris, 2000, p319.

8-L'Année politique 1957, Op.cit, p21.

العامل الديني وتأثيره على القدرات القتالية لمجاهدي ثورة أول نوفمبر 1954

د. بن داهة عدة*

مقدمة: موضوع هذه المقالة له علاقة بالعقيدة الدينية الإسلامية، وإن كان ليس من قبيل اختصاصي ولا يدخل أيضا في دائرة اهتمامي كدارس للتاريخ.

يبقى الغرض من هذا العرض الوجيز هو إبراز دور الدين الإسلامي كأحد أهم العناصر الأساسية الدافعة للثورة التحريرية الجزائرية، وذلك بالكشف قدر ما أمكن عن أسلوب الثوار الجزائريين في اعتماد الدين وسيلة لتحقيق مكاسب استراتيجية، والنيل من الاستعمار الفرنسي.

والموضوع يحتوي- في مجمله- معلومات تؤكد على أن الدين الإسلامي باعتباره أحد أهم مقومات الشخصية الجزائرية والهوية الوطنية، قد لعب دورا حاسما وفعالا في بث الروح القتالية- الثورية- في نفوس المكافحين الجزائريين، وغذّى فيهم شُعلة الإيمان بحقهم في الحرية والاستقلال، كما يتضمن بعض الصور والنماذج من سلوكات الثوار الجزائريين التي تجسد البعد الروحي للثورة الجزائرية بعرض أمثلة عن بعض أقوالهم وأفعالهم وعلاقاتهم... ويكشف عن دواعي وأسباب استغلال قادة الثورة للعامل الديني بالتحريض على القتال، أي أنه يوقفنا على مناهج الثوار الجزائريين في الدعاية والدعوة إلى الجهاد- انطلاقا من النصوص القرآنية- وما ترتب عن هذه الدعوة من وجوب ممارسة العنف الثوري "بالحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي وإدارته وجيشه وشرطته والخونة المساعدين له"[1]، لأخلص في الأخير إلى أن الثورة الجزائرية كانت لها مرجعية إيديولوجية دينية، مع إشارة ضمنية إلى أن كل مسلم على وجه الأرض إلا ويحمل في نفسه نواة ثورية ناضجة وقابلة للانفجار في أية لحظة.

شعار الجهاد: بنى المناضلون الأوائل الذين فجروا الثورة[2] في أول نوفمبر **1954** قواعد فلسفتهم الثورية على المبادئ الأصيلة للشعب الجزائري، والمستمدة أساسا من تعاليم الدين الإسلامي، ومن التاريخ الوطني الجزائري؛ وفكروا مبكرا في توفير شروط النجاح التي تضمن لهم النصر الأكيد،

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة معسكر.

وهم يدركون جيدا أن عبارة جهاد ستضفي من دون شك طابع الشرعية الثورية[3] والصبغة القانونية على ممارسة أعمالهم.

بعبارة أخرى ارتكز الثوار الجزائريين على أفكار يتقبلها الشعب الجزائري ويتحمس لها، ويمكنهم من خلالها تعبئة طاقاته وتوجيهها.

وتحقيقا لهدف الاستقلال قرروا منذ البداية الاعتماد على جميع الوسائل العسكرية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية والنفسية. (البندقية لم تكن وحدها هي سلاح الثوار الجزائريين)، ومن ذلك استخدام الإسلام، وهذا لجملة من الاعتبارات منها:

- إن الإسلام عنصر من عناصر الشخصية الجزائرية، أي ركيزة ومقوم أساسي للمجتمع الجزائري.

- إن الإسلام عامل توحيد (إذا كانت العادات والتقاليد، واللغة، والعقائد السياسية قد فرقت الشعب الجزائري فإن الإسلام قد جمع شمله)؛ فلا أحد من الجزائريين يولّي وجهه لغير القبلة، ولا أحد يعبد إلها غير الله.

وبطبيعة الحال فإن الإسلام هو الذي منح الثورة الجزائرية وأمدّ الثوار الجزائريين بأقوى سلاح تفتقر إليه وحدات جيش الاحتلال الفرنسي، وهو الروح المعنوية العالية والصبر للشدائد والقدرة على تحمل الأذى «أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالْضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُ، مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلاَ إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ»[4] «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جَاهَدُوا مِنكُم وَيَعْلَمَ الصَّابِرِين»[5].

أي لن تدخلوا الجنة بمجرد الإيمان بالله وتصديق رسوله دون أن ينالكم أذى الكفار، ومن احتمال الفقر والفاقة ومكابدة الضرّ والبؤس في المعيشة، ومقاساة الأهوال في مجاهدة العدو، كما كان من قبلكم من المؤمنين[6].

وقد يتساءل المرء وهو يقرأ نداء أول نوفمبر **1954** عن تكرار عبارة كفاح في النص النوفمبري عشر مرات بدل عبارة جهاد[7]، كما أنه قد يستغرب لعدم ورود عبارتي الشهادة والشهيد مع ما لهذه الكلمات من وقع شديد في نفوس الجزائريين وتأثير حاد في سلوكهم؛ ومما يزيد من حيرة القارئ غياب البسملة في بداية نص نداء أول نوفمبر **1954**م.

ومع ذلك لا نشك أبدا ومطلقا في صحّة عقيدة مفجري ثورة أول نوفمبر 1954م، ومحرري النداء، وفي وفائهم وإخلاصهم للإسلام.

ولا أحد من المؤرخين يمكنه أن يُنكر الدور الذي لعبه الدين الإسلامي في كل الثورات التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي فيما بين 1830-1916 (160 ثورة وانتفاضة)، لأنها اندلعت جميعها تحت راية الجهاد في سبيل الله والوطن، وعليه صنفت فرنسا كل دعاية أو نشاط مقرون بالدين الإسلامي بل بعبارة «إسلام» - يقوم به الجزائريون- أمرا في منتهى الخطورة لاعتبارها عبارة إسلام أو كلمة جهاد تحرك مشاعر الشعب الجزائري المسلم وتثير عداءه ضدها.

إن الأمير عبد القادر كان أول من حاول أن يجند الشعب الجزائري ضد الغزاة الفرنسيين بتركيزه على مبادئ أساسية متأصلة في نفسية الشعب. فقد حَثَّ الجزائريين على التصدي للأجانب الذين يدنسون الإسلام والأرض والحرية والشرف وقال لهم: "إنكم الآن تحت رومي، يقاضيكم رومي، ويدبر شؤونكم رومي... إن الرومي قد انتهك مساجدكم وأخذ أحسن أراضيكم واشترى أعراض نسائكم»[8]، ومن هنا يمكن اعتبار أن العاطفة الدينية قد قامت في بداية الأمر بدور هام، غير أنها لم تكن هي وحدها التي دفعت الشعب إلى الكفاح[9].

وبهذا الشكل فإن محرري نداء أول نوفمبر، والذين اشتركوا في تحديد أفكاره يكونوا قد تنبّهوا لحساسية الجزائريين تجاه الدين الإسلامي، فوضعوه من أجل تحرير الوطن الذي تضاهي قُدسِيَّتُهُ قدسية الدين[10].

لقد خطط ورثة المنظمة السرية لجبهة تحرير وطنية لا مجال فيها للحزبية أو الوطنية الخاصة والضيقة، ولكن لوطنية متجذرة تتماشى مع روح المجتمع كله[11].

إن شعار الجهاد ذو الجاذبية الساحرة الذي حمله الجزائريون في كل مراحل نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، قد غذى المواطنين الجزائريين بشعلة قتالية لم تنطفئ إلا باستعادة الجزائر استقلالها وحريتها.

وللتذكير فقط فإن الاستعانة بالعنصر العاطفي الديني لجمع الشمل أو مقابلة العدو، استغلت على حد سواء عند المسيحيين والمسلمين لتحقيق أغراض سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وظهر ذلك في الفتوحات الإسلامية، وفي الحملة الاستعمارية الأوروبية على البلاد الإسلامية، وفي غزو فرنسا للجزائر، وهذا طبعا لم يخف على المنظرين للثورة.

أثر كلمة "الجهاد" في الأخلاقيات القتالية للثوار الجزائريين: إن الكلام عن الثورة التحريرية الجزائرية يسوقنا حتما إلى الحديث عن الجهاد الذي تبناه الثوار الجزائريون وسيلة مشروعة لقتال العدو

الفرنسي والمتعاملين معه، كخطة استراتيجية وكحتمية تستجيب لطبيعة المرحلة التاريخية وظروفها، وصيغة مُثلى لجمع قوى الشعب وتحقيق وحدته السياسية.

إن الذين أطلقوا تعبير جهاد على قتالهم لعدوهم، وسموا أنفسهم مجاهدين[12]، والجريدة الناطقة باسمهم المجاهد كانوا يدركون تمام الإدراك ما لهذه الكلمة من وقع ومن أثر في النفوس.

وعليه روَّجوا لفكرة الجهاد حتى تتوحد كلمتهم، فيقفوا كرجل واحد أمام عدوهم.

وبعبارة أخرى فإن دعوهم ودعايتهم للجهاد كانت هي وسيلتهم لحمل الشعب الجزائري على الثورة ضد الاستعمار الفرنسي؛ فلم يجهدوا أنفهم في إقناع الشعب الجزائري المسلم بمشروعية الجهاد، فالشعب الجزائري شعب مسلم يعرف أن الجهاد أمر شرعه الله تعالى وفرضه على المسلمين لخيرهم وسعادتهم وإعزازهم، وأن الجهاد حرب مقدسة شريفة.

وهكذا أصبح الجهاد أحد أهم الأسس التي بني عليها قادة الثورة الجزائرية قواعد حربهم للعدو لا سيما بعد مؤتمر الصومام (1956/08/20).

وعليه لم يبالي المجاهدون في سبيل مبدئهم بما وقع بهم من قتل وتعذيب وتنكيل، فاحتقروا الذل والهوان، وطلبوا العزة في الشهادة؛ فحملوا شعار النصر أو الاستشهاد، ومن الأمثلة عن أثر ترغيب الثورة للمجاهدين على طلب الشهادة أن أحد المجاهدين من أبناء مدينة معسكر يدعى حبوش عبد القادر المعروف بـــ "زعطوط" كان يكشف عن صدره ويطلق الرصاص على عدوه واقفا لا منحنيا أو منبطحا ويقول لأصحابه: "مَا هُوْشْ رَجُلْ اللِيْ مَا يَلْقَاشْ الرَصَاصْ بِصَدْرُهْ"، وهناك مثال آخر لأحد أبناء هذه المدينة من المحكوم عليهم بالإعدام، وهو المدعو بوبرقيق سعيد، الذي حاك الراية الجزائرية على قطعة قماش وهو بداخل السجن وكتب عليها "موت الشرف ولا حياة الذل".

ومثل هذه الشهادة رد قاطع على الذين يتهمون الثوار الجزائريين بأنهم لم يكونوا مجاهدين حقا- على الأقل خلال حرب التحرير-.

كانت عبارة الجهاد في سبيل الله والوطن وسيلة الثوار الجزائريين الأقوى لاستثارة الحماسة، والتحريض على القتال، وبث قدرة الصمود في النفوس، لأن المجاهد المتوكل على الله لا يُثنيه عن تحقيقه لهدفه أي عارض مهما كان خطيرا، ولم يثن من عزيمته أي عامل من عوامل الفشل والتثبيط مهما كان مصدره وكيفما كان نوعه[13]، ووعد قادة الثورة التحريرية المقاتلين بجنات الخلد إذا نالوا الشهادة، وأرهبوهم بنار جهنم، إذا تخاذلوا[14]؛ وهكذا أصبحت كلمة جهاد عنوانا للثورة الجزائرية، وعنوانا لاستراتيجيتها كما أنه باسم الجهاد استعادت الجزائر استقلالها.

وذهب الحد ببعض الكتاب إلى القول: إنه "لولا الدعوة إلى مقاومة الاستعمار باسم الإيمان والجهاد في سبيل الله والوطن لكان في الإمكان ذوبان السكان المحليين- المتخلفين- في مجتمع الأوروبيين- المتقدمين-"[15].

إن المجموعة القليلة التي هيئت للثورة وأعدت لها كانت تدرك قوله تعالى: «...كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ وَاللهُ مَعَ الصَّبِرِينَ»[16]، وقوله تعالى: «إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَ الإِنْجِيلِ وَالْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ فَاسْتَبْشِرُوْا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ، وَذَّلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»[17]، وقوله: «وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ»[18]، أي أنه طلب من المؤمنين أن يبذلوا أنفسهم وأموالهم في الجهاد في سبيل الله ليثيبهم الجنة.

ومن هنا وجد الجهاد تطبيقا له في الميدان، كما أن المبدأ القائل: "ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا"[19] رفع من معنويات المجاهدين ودفع بالشباب الغيور على دينه ووطنه إلى الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني بعد أن عرف أن الإسلام هو الذي يردُّ له الاعتبار، وينتشله من الذل الذي أصابه.

وهكذا أصبح العامل الديني أحد أهم العناصر في إنجاح ثورة 01 نوفمبر 1954م التي أعلن بيانها صراحة بأن هدفه هو الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني[20].

يستشف من العبارة الأولى الرجوع إلى الإسلام كجزء من هويتنا، وبهذا الشكل تكون الثورة قد ربطت بين البعد الديني والوطني أي بين الجهاد في سبيل الله وفي سبيل تحرير الوطن، أما العبارة الثانية ففيها ما يدل على روح التسامح والتعايش السلمي بين الديانات وهي ترجمة لقوله تعالى: «لاَ إِكْرَاهَ فِي الْدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الْرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»[21]، وقوله تعالى: «لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دَيْنِ»[22]؛ والملاحظ أن أعمال العنف الثوري وأعمال التخريب لم تمس بالمقدسات الدينية للمستعمر (الكنائس، الأديرة، المعابد، المقابر...) إيمانا بإمكانية تعايش الأديان.

وضمن البيان النوفمبري في البند الثاني من الأهداف الخارجية عبارة الإسلام "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي الإسلامي"[23]. كما أن ورود عبارة التاريخ والجغرافية والدين

والعادات ضمن العنصر الأول من فقرة "وسائل الكفاح" كلها دليل على رغبة محرري البيان في استغلال العامل الديني وتوظيفه أحسن توظيف على الصعيد الداخلي والخارجي.

وللعلم فقد تكررت عبارة "الإسلام" ثلاث مرات في النص النوفمبري وعبارة "الدين" مرتين اثنتين.

بإعلانهم عن اتجاههم الإسلامي والعربي فإن الثوار قد ضمنوا ورسخوا في نفوس الشعب الجزائري مبدأ الوحدة الوطنية والسياسية، وكسبوا ثقة الشعب الجزائري الذي كانت رغبته أشد في الرجوع إلى الأصل، واستعادة أحيائه للتراث الوطني الديني واللغوي والتاريخي؛ أما خارجيا فقد كسبوا تأييد وتعاطف الشعوب العربية والإسلامية معهم ماديا ومعنويا.

إلاّ أنه ينبغي أن لا يُفهم أن المجاهدين كانوا متعصبين للدين الإسلامي، فدين الإسلام هو دين غالبية الشعب الجزائري، ولا أحد يشك في أن الإسلام في الجزائر يمارس كعقيدة وكحضارة، كما ظلّ الإسلام أساس الوحدة الوطنية، والمحرك الرئيسي للمقاومة وللثورات التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، كما أشير إليه من قبل، ولم يحارب الجزائريون الفرنسيين لكونهم نصارى وإنما لاعتبارهم مستعمرين معتدين، ممتثلين في ذلك لقوله تعالى: «وَقَاتِلُوْا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ يُقَاتِلونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِيْنَ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ»[24]، وهكذا شعر الثوار بأنهم مجاهدين في سبيل الحق ضد الباطل، وبأنهم في الاتجاه السليم على قدم المجاهدين الأوائل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبأنهم على عقيدة ومنهاج الفاتحين من أمثال خالد بن الوليد وعقبة بن نافع وطارق بن زياد، فبرهنوا بالفعل عن فعالية مدهشة، بخاصة وهم يتذكرون التوسع الهائل الذي حققه المحاربون العرب بحيث شمل البحر المتوسط حتى إسبانيا وجنوب فرنسا، وبلغ فارس والهند شرقا خلال مدة لا تتجاوز عشرات السنين[25]، ولعل هذه الانتصارات تعود إلى إيمانهم بقضيتهم.

وقد أعطت فكرة "الجهاد" وصيحة "الله أكبر" والرغبة في الاستشهاد الكفاح المسلح في الجزائر بعدا ثوريا حقيقيا تأكّد معه التواصل بين حلقات الكفاح التي خاضها جيل الماضي وواصلها جيل الثورة، كما أن سلوك المجاهدين وفق الشرع الإسلامي أكسبهم ثقة الشعب وتعاطفه معهم، فأصبحوا يتمتعون بالمهابة والاحترام، والتأييد والطاعة، ويظهر ذلك في: افتتاح المجاهدين لجلساتهم بالبسملة والحمد لله ثم باسم جبهة وجيش التحرير الوطني، واختتامها بسورة «العصر»، وأدائهم للشعائر الدينية، وفي مقدمتها الصلوات الخمس، كما أن محاكم جيش التحرير الوطني كانت تستمد أحكامها

القضائية من مصادر الشريعة الإسلامية والعرف السائد الموجود، ومن ذلك تنفيذ حكم الإعدام فيمن يمس بشرف المجاهد كالاعتداء على حرمة امرأة، ومن الأمثلة على ذلك تنفيذ حكم الإعدام في حق الرائد "أزدات" عضو مجلس الولاية الثالثة بتهمة ارتكاب علاقات جنسية غير شرعية مع مجاهدة، وتنفيذ حكم الإعدام في حق شيهاني بشير قائد المنطقة الثالثة بولاية الأوراس النمامشة بتهمة اللواط[26].

وأغدقوا من مال الثورة على طلبة العلم والقرآن ومعلمي الكتاتيب القرآنية لاسيما في الأرياف؛ وأمنوا النفقة لأرامل الشهداء وعائلات المجاهدين وأسرى الحرب، وحذروا الشعب من تعاطي التدخين وشرب الخمر[27].

ولما أنشأت جبهة التحرير الوطني المجالس البلدية اشترطت في أعضائها التحلي بالأخلاق الإسلامية، والتشبع بالروح الوطنية، وأن يكون الإخلاص رائدهم، مع الحرص على إحراز ثقة الشعب وتقوية الروابط فيما بينهم، متجاوزين الحزازات القديمة والأغراض الشخصية التي من طبيعتها زرع روح الانشقاق بين أفراد الشعب وطبقاته.

كما كان الملتحقون بالثورة يلزمون بالقَسَم على المصحف الشريف بعدم الخيانة، والإخلاص والوفاء للوطن.

وحتى كلمات السر المتداولة بين الثوار كانت جميعها عبارة عن ألفاظ وشعارات مستمدة من التاريخ الإسلامي كـ"الدين والعدل"، "الحق والباطل"، "الدنيا والآخرة"، "الجهاد والإخلاص"، "السيف والقلم" و"الحرب والنصر".

وأثناء المعركة كان يسمع تشهدهم وهم يقاتلون، وبمثل هذه السلوكات يكون الثوار الجزائريون قد صبغوا الحرب التحريرية بالصبغة الدينية والغيرة الوطنية، واستحقوا ولاء الشعب الجزائري ومساندته لهم، وهي كافية لدحض أقوال المجازفين والذين يريدون عبثا طمس الصفة الجهادية للثوار الجزائريين (على الأقل خلال المرحلة الممتدة من 1954/11/01 إلى يوم 1962/03/19م)، ومهما يكن من أمر فهم بشر يصيبون ويخطئون ومن أخطأ منهم فخطؤه يترتب عليه وحده.

ولدينا من الشواهد التاريخية المتوفرة ما يبرهن أن مقاتلي جيش التحرير الوطني كانوا يطلبون إحدى الحسنيين: الشهادة أو النصر شأنهم في ذلك شأن المجاهدين المسلمين الأوائل، وهذا ما يفسر الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل النصر (مليون ونصف مليون من الشهداء).

وهكذا مكنت العناية بالجانب الروحي المجاهدين من إحداث تغييرات جذرية في المفاهيم والسلوكات لدى المجتمع الجزائري بأكمله.

علاقة الجهاد بالعنف الثوري: انطلاقا من قوله تعالى «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا استطَعْتُمْ مِنْ قُوَةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الخيل تُرهِبونَ بِهِ عَدُوَ الله وَعَدُوّكم»[28]، وقوله تعالى «فَمّن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتّدى عليكم» «واتقوا الله واعْلَمُوا أَنَ الله مَعَ المُتقين»[29]. ومن المبدأ القائل «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» عمد الثوار الجزائريون إلى الرد على فرنسا والمتعاملين معها بالمثل مستخدمين العنف المضاد كأسلوب وكوسيلة فعالة.

وإن كانت مواثيق الثورة الجزائرية ونصوصها تؤكد بأن الثورة الجزائرية ليست حربا أهلية ولا حربا دينية[30] وإنها لا تميز نفسها عن مختلف الطوائف الدينية التي تسكن البلاد الجزائرية، ولكنها تميز فقط أنصار الحرية والعدل والكرامة الإنسانية من جهة أخرى... وليس أدل على هذا من إنزال العقاب الشديد بالخونة من رجال الدين في حرم المساجد[31].

وعليه مارس الثوار الجزائريون أسلوبا انتقاميا عنيفا ضد خصوم الثورة الجزائرية وأعدائها من رجال الدين الجزائريين، وهكذا استهدفت الثورة شيوخ الطرق والزوايا الذين لم ينساقوا لنظامها، «معي أو ضدي».

وهذا لا يمنعنا من الإقرار أن الزوايا قد سبق لها وأن لعبت دورا هاما على صعيد المقاومة، وأيضا على الصعيد الاجتماعي والتربوي والديني والسياسي، وحافظت على العادات والتقاليد، إلا أن بعضَ رجالها، تحولوا مع الزمن إلى رجال أوفياء لفرنسا، وفي خدمتها؛ ولهذا نص منهاج الصومام (1956/08/20) على وجوب الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي وإدارته، وجيشه وشرطته والخونة المساعدين له[32] وعليه دفع الكثير من رجال الدين بأرواحهم ثمنا لوفائهم وتأييدهم لفرنسا.

فعلى سبيل المثال، فإنه قد تم لجبهة التحرير الوطني أن نفذت حكم الإعدام في حق واحد وعشرين شخصا بين شيخ زاوية، ومقدم، ومريد، وقريب من الشيخ، فيما بين شهري أوت **1955** ونوفمبر **1956** في إقليم الجزائر الوسطى لوحدها[33].

ومع أن «الطُّلْبَةُ» حملة القرآن الكريم قد شكلوا الكوادر للانتفاضات[34] إلا أن الكثير منهم قد اعدموا من قبل جبهة التحرير الوطني، بسبب تعاونهم مع الاستعمار[35]، وذلك حتى يكونوا عبرة لكل من تسول له نفسه التعامل مع العدو ضد أبناء شعبه.

والمجاهدون ما زال الكثير منهم على قيد الحياة فلكم أن تسألوهم عن أقوالهم وأفعالهم ومعاملاتهم مع بعضهم ومع أفراد الشعب ولاسيما سكان الريف الذين كانوا يستقبلونهم على أساس مجاهدين ومحررين، وطوبى لمن استضاف مجاهدا.

وإن كان البعض يرى في وسيلة اغتيال المتعاملين مع الاستعمار من رجال الدين المسلمين عقوبة أشد قساوة أفقدت المجاهدين الجزائريين إنسانيتهم، فعلى العكس من ذلك يرى البعض الآخر أنها وسيلة أذكى وأنجح أوحت بفعالية الثورة وبصلابتها وعدم رأفتها بالمستعمرين وبالموالين لهم أكسبت المجاهدين هيبة ورهبة، كما أنها تفسر بوضوح منهجية العمل الانتقامي للمجاهدين.

وسائل جبهة التحرير الوطني في إثارة الشعور الديني لإشاعة الحقد على المستوطنين الأوروبيين والخونة.

كثيرة هي النماذج التي تساعدنا على فهم تكتيك جبهة التحرير الوطني واستراتيجيتها في استغلال العامل الديني في التعبئة الشعبية، ومنها:

1–نشر إشاعات مفادها أن أبناء الجزائر المسلمين لا يقبلون في الوظائف المهنية ما لم يطلق عليهم اسم محمد أو عائشة، كما ورد ضمن مقال نشرته جريدة «**Echo d'Oran**» التي وصفتها سلطات الاحتلال بالجريدة المسمومة «**l'inodore Echo d'Oran**» وذلك بتاريخ **1959/11/03**[36].

2– الكتابة على شواهد قبور الشهداء عبارة «**mort pour la patrie**»[37].

3– منع تعاطي الخمور والتدخين أو بيعهما.

4– توزيع مناشير تدعوا الجزائريين إلى غلق المحلات التجارية أيام الجمعة ببشار[38].

5– الدعوة إلى الانتفاضة بمناسبة ليلة المولد النبوي الشريف بغرداية يوم **1955/10/28** [39].

6–اعتبار الاشتراك المالي والدعم المادي للثورة فرض عين، وواجب كل مسلم جزائري تجاه إخوانه المجاهدين، وهذا ما لمسناه في رسائل موجهة من جبهة التحرير الوطني إلى أشخاص معينين من بينهم على سبيل المثال: المدعو بن صالح بلخضر من مواطني بسكرة[40]، والمدعو بلعابد بومدين رئيس بلدية المويلح ونائب وهران؛ والمدعو بلعابد سليمان نائب تلمسان[41].

7– تأطير الجبهة للمدارس القرآنية والكتاتيب؛ ومن ذلك على سبيل المثال بمدينة وهران:

– مدرسة حي الميناء القديم التي كان يديرها محمد بلعربي، وعدد طلابها **25** طالبا.

– مدرستان بـ «البلاتو»، الأولى يشرف عليها تامي الهاشمي ولد محمد، والثانية محمد بن أحمد بـ 15 طالبا.

– مدرسة بشارع الغرب، يدير شؤونها سي بوعزة بن عبد الرحمان، وعدد طلابها 30 طالبا.

– مدرسة بحي «Ronchauds» بـ 15 طالبا، ويشرف عليها هبري أحمد ولد محمد[42].

خاتمة: يتأكد من خلال ربط الثوار الجزائريين لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني بأصالة الشعب الجزائري، وبالعقيدة الدينية الإسلامية أنهم منحوا الثورة التحريرية الجزائرية شكلها التضامني، وبعدها الوطني، بحيث وجدوا استجابة طوعية وتجاوبا لدى الجماهير الشعبية الجزائرية.

كما يتأكد من خلال الممارسات الميدانية للشعائر الدينية أن قادة الثورة كانوا عباقرة ملهمين، قد استطاعوا فعلا السيطرة على قلوب جنودهم.

وأن التزام القاعدة الثورية بمبدأ الجهاد في سبيل الله والوطن هو الذي دعم سلطتهم، واكسبهم الشرعية، ومن ثمة ثقة الجمهور الجزائري المسلم، ومحبته لهم، فوفروا لهم ذلك أجيالا صلبة من المجاهدين.

كما أنه من خلال هذه النظرة الخاطفة والدراسة المتواضعة يمكن استخلاص جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

* أن الثورة الجزائرية هي حرب دنيوية أصبغت عليها صفة القداسة حيث جعلت من صراعها مع فرنسا شيئا مقدسا يستوجب التضحية الشاملة – بالدماء والأرواح وبأقصى ما يملكه الشخص، وهذا هو الشكل الحديث للحرب المقدسة–.

* إن الجهاد المفروض على المكافحين الجزائريين فرض عليهم التمسك بالأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة والإيثار والصبر على الشدائد والثبات عند مواجهة العدو، وطاعة القادة والامتثال لأوامرهم، وغرس في نفوسهم فكرة التكافل الاجتماعي والتعاطف.

* إن عدد شهداء ثورة أول نوفمبر 1954 يؤكد بشكل قطعي فرضية إقدام المجاهدين الجزائريين على الاستشهاد طلبا للجنة، وهذا ما يفسر بأن امتزاج الثورة بالدين قد أوجد وعيا وإدراكا لديهم، وإحساسا بالمسؤولية تجاه الوطن الذي تضاهي قدسية الدفاع عنه قدسية الدفاع عن الدين.

* إن الثورة الجزائرية كانت ذات عقيدة إسلامية، وذات مصدر إسلامي باعتمادها على قاعدة الجهاد وسيلة والحرب الثورية أسلوبا.

الهوامش:

1- وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) الجزائر: 1979، ص 35.

2- الثورة عملية تاريخية، ويمكن تسمية كل عصر «بالعصر الثوري». والتاريخ تحكمه ثنائية الصراع ويتصف بالتغير والتطور والتكيف؛ فالعالم الآن غير ما كان عليه، وغير ما سيكون.

3- الشرعية الثورية (La légitimité révolutionnaire): هي حق الثورة في اتخاذ ما تراه-مناسبا- من إجراءات لتحقيق الأهداف التي نشبت الثورة من أجل تحقيقها، وهي حتما تكون خارج إطار القوانين القائمة، باعتبار أن الثورة تكون أصلا لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتي تحميها القوانين المنفذة قبل قيام الثورة، وبعض هذه الإجراءات يكون مجرد استثناءات تفرضها ضرورات الأمن لنجاح الثورة، وتكون مؤقتة إلى حين توضع القوانين الجديدة التي تحمي برامج الثورة. فالثورة تلجأ إلى الإجراءات الاستثنائية فقط حتى يتم تحويل مبادئها وبرامجها إلى قوانين ونظم. ومعيار الأمان فيما تتخذه الثورة من إجراءات تحت شعار الشرعية الثورية هو وضوح الأهداف وتحديد البرامج، وقبل ذلك أصالة الثورة بحيث تكون الإجراءات لصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير، وليست لحماية أفراد أو مجموعة أو فئة. (عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1999، ص ص 453-454).

4- سورة البقرة، الآية: 214.

5- سورة آل عمران، الآية: 142.

6- الفخر الرازي. التفسير الكبير، الجزء السادس، الطبعة الثالثة. بيروت: دار إحياء التراث العربي (د.ت)، ص 19.

7- الجهاد: من الجَهد وهو التعب والمشقة أو من الجُهد وهو الطاقة، وهو في الاصطلاح قتال الكفار لنصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله؛ وهو بذل الجُهد بالقتال والصمود للمحن والشدائد ورد العدوان. ينظر:

- محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة، باتنة: دار الشهاب (د.ت)، ص ص 169-173.

- القسطلاني. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المجلد الخامس، بيروت: دار الكتاب العربي، 1403هـ/1973م، ص 31.

-El-Moudjahid- Organe Central du F.L.N, N° 1 à 29, imprimé en Yougoslavie, Juin 1962, pp, 08-09.

يراجع أيضا: قانون المجاهد والشهيد، رقم91/16، المتحف الوطني للمجاهد1994 ص ص11-15.

8- أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية: 1900-1930، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، الجزائر: ش.و.ن.ت 1983، ص 41.

9- مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر:1983، ص 08.

10- مثلا: حرية المسجد: البركة المكانية خلافا للأمكنة الأخرى؛ البركة الزمانية الصلوات الخمس، الجمعة، التراويح، الأعياد؛ فالمسجد هو جهاز إنذار مبكر يجمع الناس للصلاة وسماع الدروس ومن ذلك الدعوة للجهاد.

11- عبد المجيد عمراني. النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، باتنة: دار الشهاب، (د.ت) ص 56.

12- «يعد مجاهدا كل شخص شارك في حرب التحرير الوطني مشاركة فعلية مستمرة بدون انقطاع، تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وضمن مختلف هياكلها خلال الفترة ما بين أول نوفمبر سنة 1954، إلى 19 مارس 1962م» (من قانون المجاهد والشهيد رقم 16/91 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص11).

13- يوسف يعلاوي «الجانب الروحي لثورة فاتح نوفمبر» الأصالة عدد خاص، الذكرى العشرون لاندلاع الثورة الجزائرية 1374-1394هـ/1954-1974، السنة: 03 العدد22 رمضان، ذو القعدة، ذو الحجة 1394هـ/ أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974م، ص 83.

14- مدرسون في المعهد الفرنسي لعلم الحرب. الحروب والحضارات، ترجمة أحمد عبد الكريم، المؤسسة الفرنسية لدراسات الدفاع الوطني، أبريل: 1984، ص. 216.

15- عمار بوحوش.«خصائص الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات الكبرى في القرن العشرين»، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 08، السنة 94/93، ص. 110.

16- سورة البقرة. آية. 249.

17- سورة التوبة. آية. 112.

18- سورة آل عمران. آية 169-.170.

19- يوسف يعلاوي. المرجع السابق، ص 83.

20- نداء أول نوفمبر. 1954

21- سورة البقرة. آية: .256

22- سورة الكافرون. الآية: .06

23- بيان أول نوفمبر. 1954

24- سورة البقرة. آية: 190-191.

25- مدرسون في المعهد الفرنسي لعلم الحرب. الحروب والحضارات، ترجمة أحمد عبد الكريم، مارس 1984، ص 216.

26-Mohamed Harbi. Le. F.L.N. Mirage et réalité (1954-1962). Alger: E.N.A.L, 1993, pp. 391-392.

27-C.A.O.M. Carton 1K / 876 (tract du F.L.N. – Mai 1957).

28- سورة الأنفال. الآية: 60.

29- سورة البقرة. الآية: .194

30- وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني. (1954-1962). الجزائر: 1979. ص 43.

31- نفسه، ص. 50.

32- نفسه، ص 35.

33-C.A.O.M- Carton 1K / 876. (liste des chefs de zaouias assassines par le F.L.N).

34- عبد القادر جغلول. الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، الطبعة الأولى، بيروت: دار الحداثة، 1984، ص11.

35-C.A.O.M. Carton, // 11.

36-A.N.O.M. Carton //726 (activités des mouvements dits nationaux)

37-A.N.O.M. Carton // 727 (bulletin quotidien des renseignements: Oran le 13/11/1959)

38-A.N.O.M. Carton 22H/91

39-Ibid.

40-Ibid. (secret: Biskra le 29/09/1955)

41-A.N.O.M. Carton // 727 (bulletin quotidien des renseignements: Oran le 29/09/1959

42-Ibid Oran le 15/10/1959.

محمد الأمين العمودي: شهيد القلم والكلمة

أ. حاج عبد القادر يخلف*

مقدمة: يعتبر الشّهيد محمّد الأمين العمودي أحد رموز النّهضة الوطنية، كما يعدّ من رواد الحركة الأدبية والفكرية والسّياسية البارزة، في النّصف الأوّل من القرن 20م، إبّان العهد الاستعماري بالجزائر، ورغم ذلك لا يزال العمودي مجهولا حتّى بين الأوساط المثقّفة من أبناء الجزائر، رغم قيام ثلّة من الأساتذة الذين عرفوه، بتسخير أقلامهم لإماطة اللثام عن شخصيته والتعريف بها، محاولين بذلك ردّ الاعتبار للرجل، وفاء بما تقتضيه الصحبة، فنقلوا إلينا بأمانة ما توافر إليهم من معلومات، ليست في الواقع سوى غيضا من فيض إسهامات الرّجل وإبداعاته في مجالات مختلفة، إلاّ أنّ هذه البضاعة المزجاة على قلّتها تشكّل لنا عند جمعها فسيفساء، إذا ما قمنا بترتيبها وتركيبها فسنكتشف الصورة الكاملة للجوانب المتعدّدة لهذه الشّخصيّة، التي جمعت بين الأدب نثرا وشعرا والصّحافة والتّرجمة والسّياسة والوطنية أوّلا وقبل كلّ شيء.

ترجمة حياته: ولد محمّد الأمين العمودي عام 1890 [1]، وبدأ تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه "وادي سوف" بالجنوب الشرقي الجزائري، وفي 16 من عمره التحق بمدرسة قسنطينة الفرنسية الإسلامية (Franco-Musulmane)، وقد كانت هذه المدرسة بالإضافة إلى مدرسة تلمسان تخرّج الشخصيات، من أصحاب المهن والوظائف الحكومية، وبعد أربع سنوات من العناء يتخرّج منها بشهادة تسمح لصاحبها بتولّي منصب عون قاض أو وكيلا لدى المحاكم الشرعية أو عدلا بمحكمة القاضي[2]، ومن حملة هذه الشهادة يختار من يسعفه الحظ حيث يواصل دراسته بمدرسة الجزائر التي كانت تقوم بتكوين وتخريج القضاة ورجال المحاكم وأعوان الإدارة الأهلية[3].

وعقب تخرّجه من مدرسة قسنطينة تقلّد عدّة وظائف في مساره المهني، منها وظيفة كاتب عدل في" فجّ مزالة "، ثم وكيلا شرعيا في بسكرة النخيل باب الصحراء، والجزائر العاصمة، فعميد للوكلاء الشّرعيين في العاصمة أيضا، كما شغل منصب الأمين العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في السّنوات الخمس الأولى من تأسيسها ما بين 1931 و1936، وهو منصب لا يفوز به إلاّ من أثبت

*- أستاذ مساعد ب في تاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- كلية العلوم الإنسانية- جامعة وهران.

جدارته، وأجمعت الأوساط العلمية والفكرية من الطبقة المثقفة على أحقيته لهذا المنصب، ثم ترأس بعد ذلك جمعية شباب المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان من سنة 1937، الّتي تصدّت للموالين لفرنسا من الجزائريين والأجانب، معبّرة عن طموحات الشعب الجزائري.

وساهم العمودي في صناعة الكلمة لإبراز الصورة الإعلامية الحقيقية للجزائر في مرحلة حسّاسة جدّا، حيث أرادت سلطة الاحتلال وإدارته وأد الجزائر العربية الإسلامية ومحو صورها من الوجود بإلباسها لباس الإدماج والفرنسة والإلحاق بفرنسا ما وراء البحر، ليتمّ لها اجتثاث الجزائر من جذورها وبقائها إلى الأبد فرنسية بكلّ ما تحمله الكلمة من معان تدلّ على نجاح المشروع الاستدماري بالجزائر.

فكتب العمودي ونشر مقالاته الصحفية ، واستقلّ بجريدة خاصّة به هي جريدة الدّفاع (La defense)، التي أسّسها سنة 1934 باللّغة الفرنسية، وكانت موضوعاتها تتمحور حول الدّفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين، بقوّة الحجّة وصدق الكلمة وموضوعية الطّرح، كما هاجم السّلطة الجائرة وخصوم الشّعب، وكشف نشاطهم بأسلوب لاذع ومتميّز، فاعتبرتها الإدارة الفرنسية جريدة منكرة للحكم القائم، وأوقفت صدورها سنة 1937.

ويذكر أحمد توفيق المدني- وهو أحد من عرفوه عن كثب- " أنّه ما لبث أن أصبح من رجال الصحافة المبرّزين، وكان قلمه قلما فرنسيا بديعا يضاهي أو يفوق أقلام مهرة رجال الصّحافة الغربيين[4]"، وهذه شهادة تدلّ دلالة واضحة على سبق الرجل في ميدان الصّحافة وفصاحته النّاذرة باللغتين العربية والفرنسية، وقد أقرّ له بهذا العدوّ قبل الصّديق، ويضيف قائلا: " كانت تلك الصحيفة أي (La défense) مرآة مشرقة، تصوّر الرّأي العام الجزائري أصدق تعبير"[5]، وهو ما يوحي بأنّها كانت بالفعل القلم الذي يدافع عن آلام وآمال الجزائريين في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الأمّة الجزائرية.

وقد مال الأمين العمودي في السّنوات الأخيرة من عمره إلى الانطواء على الذّات وطلّق السّياسة والسّياسيين، وابتعد عن حقولها الملغّمة وأكاذيب الاستعمار التي كانت تهدف إلى قتل الوقت والضّحك على الدّقون ليس إلاّ. فقد أصبح جسده لا يقوى على الحركة بعد أن أعيته الأزمات وأثّرت فيه الهموم، وقلّة المال وتكاليف العيال، وأصيب بالارتعاش وكاد يصاب بالشّلل، وخرج ذات يوم من منزله بحيّ سانت أوجين (بولوغين حاليا) إلى المحكمة الشّرعية بالجزائر في الوقت الذي كثّفت فيه اليد الحمراء نشاطها الإرهابي ضدّ المثقفين الجزائريين، فخطفته عناصر من هذه المنظمة، ولم ترحم كبر سنّه والأمراض الّتي كانت تسكن جسده، ولم ترع حرمة الإنسانية فيه فاغتالته يد الإجرام ببرودة، وعثر

عليه طريحا قرب البويرة في أكتوبر1957م، ودفن بمقبرة حي سانت أوجين[6]. فختم بذلك حياته بشهادة الأبرار – رحمه الله– عن سبعين سنة[7].

الجانب الصّحفي: لم تخلو الصحف الجزائرية فيما بين الحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية من كتابات الأمين العمودي، الذي كان صحفيّا بارعا، يمتاز بالمهارة والألمعية، يكتب باللّغتين العربية والفرنسية في الأمور الأدبية والشّؤون الاجتماعية والسّياسية ذات الصّلة بالوطنية والمواطنة، وقد تميّزت كتابته بالبساطة والموضوعية.

فكانت بدايته الإعلامية خلال العشرينيات في صحيفة (النّجاح) في عهدها الأوّل، كما كتب في (الإقدام) باللسان الفرنسي للأمير خالد، عندما كان يصدرها السيد الصادق دندن[8] وفي (الإصلاح) و(صدى الصّحراء) بسكرة وفي (المنتقد) و(الشّهاب) لابن باديس بقسنطينة، وفي صحف (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) الأولى قبل (البصائر) وأخيرا في (الجزائر الجمهورية) " **Alger Républicain**" الجريدة اليومية التقدّمية الصّادرة بالفرنسية من العاصمة، ثم استقلّ بإصدار صحيفة (الدّفاع) "**La defense**" بالفرنسية في العاصمة سنة **1934** وكان رئيس تحريرها والمسؤول الأوّل عنها، ودامت 5 سنوات لتتوقّف مع بداية الحرب العالمية الثّانية، بسبب منع السلطات الاستعمارية كلّ النشاطات السياسية والصحفية في مستعمراتها أثناء الحرب.

وتميّزت هذه الجريدة بصدق الكلمة وقوّة الدّليل في الدّفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين، وعبّرت عن مجتمعهم أصدق تعبير، وعرّفتهم بما يجهلونه عن عروبتهم وإسلامهم وتاريخ وطنهم ومزاياه، وكانت دوما تدعوهم للتآلف والتكاثف والترابط، في وقت كانت بعض الصّحف لمواطنين جزائريين تدعو للتجنّس أو الاندماج مثل صحيفة (الصّوت الأهلي) "**La voix indigène**" للزناتي المتجنّس، و(صوت العمّال) "**La voix des humbles**"[9]، للأستاذ العربي طاهرات الاشتراكي على الطّريقة الفرنسية، أي على خطى وأفكار الحزب الاشتراكي الفرنسي.

وشعورا منه بما يمليه عليه الواجب الوطني، وما تحتّمه عليه النّخوة العربية والواجب الدّيني، فقد ردّ الأمين العمودي على هاتين الصّحيفتين وعلى مثيلاتها من الصّحافة الاستعمارية المتطرّفة في هذه الفترة ومنها "**L'echo d'alger**" و"**La dépèche quotidienne**" و" **La dépèche de constantine**" ، ونتيجة لمواقفه اللاّذعة تعرّض للمضايقات والسّجن[10].

بلغ الصّراع الفكري أشدّه بين الإصلاحيين والطّرقيين، فأصدر هؤلاء صحيفة بعنوان (المعيار) لون ورقها أخضر كلون الجنّة فيما يزعم أصحابها، وهي لسان حال (جماعة السنّة) كما يدّعون، وكان

سلاحها الذي تستعمله ضدّ الإصلاحيين هو القدح والشّتم بأسلوب ركيك، وردّا على هذه الجريدة تكوّنت جريدة (الجحيم)، التي كان لون ورقها أحمرا كلون جهنّم، وحروف عنوانها مكتوبة بشكل ثعابين وأفاعي فاغرة أفواهها فوق ألسنة من اللّهب، وتحت العنوان كتبت العبارة الآتية: "العصا لمن عصى"، ولم تكن هذه الجريدة تتكلّم باسم جمعية العلماء، كما كانت المعيار تتكلّم باسم جمعيتها، ولم يكن ابن باديس راض عنها، وكان على رأسها الأمين العمودي و السّعيد الزّاهري، اللّذان أظهرا براعة نادرة في ردع الخصوم بالنّقد والتّجريح، نظما ونثرا في قوالب أدبية مختلفة من نكت ونوادر وقصص وطرائف، فيها الجدّ والهزل والدّعابة والسّخرية"[11].

وممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ النطاح الفكري كان على أشدّه بين الجماعتين، وكان لكلّ منهما طريقته وأسلوبه في التعبير عن آرائه في شكل مساجلات فكرية رائعة وراقية، لعب فيه العمودي والزمّوشي الدّور الرّئيس في الردّ على بدع الطرقية وانحرافاتها، فكانا قطبي الرّحى في هذه المعركة الفكرية بحكم معرفتهما الواسعة بلغة العرب نثرا ونظما، وإلمامهما الكبير بالشريعة الإسلامية سنّة وعقيدة فجمعا في أسلوبهما بين الجدّ والهزل، وأجادا كلّ فنون الأدب التي لم يكن يستطيع أن يباريهما فيها أحد من رجالات الطرقية حينئذ.

جانب الترجمة: هناك الكثير من الوثائق والأقوال الّتي تشير إلى تعاطي العمودي للتّرجمة ببراعة فائقة، ومن ذلك أنّه اشتغل في فترة فجّ مزالة وبسكرة مساعد التّرجمان الشّرعي، فكان يقوم بفرنسة المطالب والشّكاوى والعقود وما يتقدّم به المواطنون من وثائق، زيادة على التّرجمة الفورية بين المواطنين وأعوان السّلطة الاستعمارية، الذين كانوا لا علم لهم باللغة العربية، ويكفيه شهادة الشيخ عبد الحميد بن باديس عندما عارض بعض الأشخاص تعيين العمودي ضمن وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري، فقال ابن باديس يومها: "لا أرضى بغير العمودي ترجمانا لي، فهو الذي يستطيع تبليغ أفكاري وترجمة كلامي إلى المسؤولين الفرنسيين، وينقل إليّ كلامهم بأمانة وإخلاص فالأمين العمودي هو لساني (الأمين) الذي لا أبغي به بديلا"[12].

كما نعرف أنّه تخرّج من مدرسة قسنطينة الفرنسية- الإسلامية ، الّتي تؤهّله للقيام بأعمال التّرجمة الرّسمية، والنّقل من لغة إلى أخرى بين العربية والفرنسية (يستويان عنده في النّقل منها وإليها)[13]، ونظرا لاضطلاعه الواسع على الثّقافتين العربية والفرنسية، "فهو يمثّل بأفكاره أبعد ما وصل إليه التفكير الإصلاحي من تحرّر بالنّسبة لقضية تعليم المرأة، ولعلّه الوحيد بين الكتّاب الإصلاحيين ممّن يجمع بين اللّغتين بتمكّن، وقد اعترف له الأصدقاء والأعداء بالمهارة والألمعية، مسّه رشاش من نظريات

المتفرنسين ولكنّه لم يبتل، وحاول جاهدا أن يعبّر عن تمسّكه بالرّوح الإصلاحية السّلفية، وموافقته لنظريات رجالاتها"[14].

وممّا لا شك فيه أنّ الرّجل سبق عصره فكان على قدر كبير من التفتح الذي لا يعني الانحلال والتفسخ والاضمحلال، بل لعلّه كان من رواد الدّعوة إلى الأصالة والمعاصرة، في زمن كان يصعب فيه الحديث عن المزاوجة بين الاثنين، لاعتقاد الكثيرين من أصحاب الفكر الضيّق أنّ ذلك ضرب من الخيال، يستحيل فيه الجمع بين النقيضين.

جانب الشّعر: كان الأمين العمودي شاعرا من شعراء الجزائر وأديبا من أدبائها، وتعود نشأة شاعريته إلى أيّام دراسته بقسنطينة عندما كان في ريعان شبابه، حيث كان شعره آنذاك ذاتيا، لكنّه سرعان ما اقتحم معركة الشّعر الاجتماعي الموجّه لمثل عليا، والمنفّر للطّباع من بعض المظاهر، والمرشد إلى جمال الحياة وسواء السّلوك، والسموّ بالهمّة للدّرجات العلا، وقد كتب الشّيخ محمّد الهادي الزّاهري السّنوسي رحمه الله كتاب (شعراء الجزائر في العصر الحاضر)، الذي صدر الجزء الثّاني منه عن مطبعة النّهضة بتونس سنة 1346هـ/ 1927م، وفيه ترجمة الشّهيد بقلمه، ومجموعة من الأشعار تبلغ 146 بيتا موزّعة على 6 قصائد هي كالتالي:

- ضاقت على ذكر ما قاست أعوام.
- الشّكر للنعمى يوفّرها.
- نار عصيبة التلهاب.
- أمر دبّر بليل.
- الطّبيعة السّاحرة.
- رواية زوجين يتحاكمان أمام القاضي.
- جواب الزوج.
- الحكم[15].

وأضاف د.صالح خرفي قصيدة أخرى بعنوان: الأمير خالد من 24 بيتا[16]، وغيرها وقد يبدو للبعض من مجرّد ملاحظة هذه الأرقام أعلاه أنّ الأمين العمودي كان من الشعراء المقلّين بالنظر إلى عدد ما كتب من القصائد، إذا ما قورن بفطاحل الشعر في عصره، وفي ذلك جانب كبير من الصحّة ولا مجال للمقارنة، وما من شك أنّ الاستعمار عندما قام بسجنه سنة 1940 ببربروس وتعطيل جريدته "الدفاع " قد وصل إلى ممتلكاته الفكرية فأتلف ما عثر عليه، ومن المحتمل جدّا أن يكون في ذلك بعض

القصائد، إلاّ أنّ الحقيقة التي لا يختلف حولها اثنان هي أنّ شعره كان اجتماعيا ساخرا يتميّز بالدّعابة والطّرفة الهادفة، ومن أمثلة ذلك الأبيات التي قالها في طبيب مسلم متزوج بفرنسية وله منها غلام وهي:

حي الطبيب ولا تنس قرينته		هو سليمان و(المدام) بلقيس

له غلام أطال الله مــدتـــه		تنازع العرب فيه والفرنسيس

لا تعذلوه إذا ما خان أمّته		فنصفه صالح والنصف"موريس"[17]

ونجده ينفّر من بعض الطّباع والسلوكات، ويرشد إلى السلوك السويّ، ويدعو إلى علوّ الهمّة، وقد تعدّدت أغراض كتابته الشعرية بما في ذلك الجانب الذاتي. ويعترف له أهل الاختصاص في هذا الفنّ بقيمة ما يمتلك من مؤهلات وكفاءات، ويكفي أن نذكر في هذا الباب ما ورد على لسان الشاعر الأديب الأستاذ أحمد البدوي، إذ يقول عن العمودي: "لقد كان أديبا مطبوعا، يجري مع سليقته العربية في كلّ ما يكتب أو ينظم، ممّا يدلّ على أنّ محصوله من الثقافة جدّ وافر، وهو الذي كان يحدّث أصدقاءه عن كتاب (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب) لمؤلّفه العلاّمة المقرّي التلمساني، ويحثّهم على مطالعته واستظهار بعض ما يحتويه من أدب جمّ، وعلم غزير، وكثيرا ما كان ينثر عليهم ما التقطته حافظته من جواهر هذا الكتاب العظيم، الذي كان في ذلك الوقت عزيز الوجود، لا يعرفه الكثير من القرّاء"[18].

وفضلا عن هذا وذاك فإنّ المؤكد لنا أنّ هذه القصائد لم تكن تخلو من رائحة الوطنية، وصدق العاطفة والدفاع عن المقدسات وذمّ الاستعمار بكلّ أشكاله، والدعوة إلى التحرّر من الفكر الخرافي، والنهوض بالأمّة بسلاح العلم والمعرفة لا غير.

الجانب النّضالي: قال الأمين العمودي عن نفسه: "أمّا حياتي فحياة كلّ مسلم جزائري، حياة بلا غاية ولا أمل، حياة من لا يأسف على أمسه، ولا يغتبط بيومه، ولا يثق بغده"[19].

إنّ المتأمّل بنظرة فاحصة لهذه العبارات، يدرك أنّ العمودي كان صاحب نظرة تشاؤمية طغت على تفكيره، حيث كان في بداية حياته النضالية يعاني من ظلمة الاستعمار وظلمه، ككلّ الأحرار والشرفاء في هذا الوطن الأبيّ، إلى درجة أنّ الحياة كانت لا تعني شيئا بالنسبة إليه، فلا يختلف أمسه عن يومه، ولا تعرف السعادة طريقا إلى قلبه، والأدهى والأمرّ من ذلك أنّ الغد بات زمنا مجهولا ومخيفا، لا يدري ما قد يزوّده به من أخبار وأحداث أو كوارث.

ظلّ العمودي على هذا المنوال، إلى أن اجتمعت جهود الرجال من علماء الإصلاح في أرض الوطن، ودعي إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 5 ماي 1931، فانتقل من بسكرة إلى الجزائر، وكان في طليعة الملبّين والمؤسّسين لهذه الجمعية، وعندها وجد نفسه يخرج من قوقعته ويتخلّص من همومه، ويتسلّح بالحزم والجدّ والإخلاص والأمل مع العمل، لمواجهة الاستعمار الفرنسي وأذنابه.

وتبرز عبقريته أكثر في صبيحة الاجتماع العام الثّاني لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1932، عندما لاحظ امتلاء القاعة بأصحاب السبح "الشيخ أحمد بن عليوة" والطّرقيين، فأدرك أنّهم يحاولون تفجير الجمعية من الدّاخل والاستيلاء عليها، فأشار واتّفق مع الشّيخين محمّد خير الدّين والسّعيد الزّاهري، بأنّ أوراق الانتساب إلى الجمعيـة ستغيّر، بناء على امتحـان يقوم شيخـان من العلمـاء لإثبات علمية المنتسب أو جهله، ونجحت هذه الخطّة في إفشال محاولة الطّرقيين للتدخّل في شؤون جمعية العلماء بصورة قانونية[20].

فكرة المؤتمر الإسلامي: جاء على لسان الأمين العمودي وهو يخاطب ابن باديس: "سيقع الكلام عن الجزائر، وربّما بتّ في أمرها النّواب الفرنسيون والجزائر غائبة ..." وبعد أخذ وردّ بينهما قال: "لا أرى خروجا من هذه الورطة إلاّ بانعقاد مؤتمر تتمثّل فيه الأمّة بطبقاتها، وتعرب عن نفسها وتطالب بحقّها، فقال له ابن باديس: "أدع للمؤتمر، ونحن نؤيّدك"، فقال العمودي: "ينبغي أن تكون الدّعوة صادرة منكم لأنّكم رئيس جمعيّة العلماء، ولأنّ اسم عبد الحميد بن باديس له قيمته ووزنه في الشّعب الجزائري وغيره". ونتج عن هذا تحرير دعوة للمؤتمر بالعربية والفرنسية، أمضاها الشّيخ عبد الحميد بن باديس، فكان لها مفعولها، لكنّ العقبي استاء لذلك ورأى أنّ الجمعيّة لا ينبغي لها أن تتدخّل في السّياسة وهذا قضاء على الجمعيّة، إلاّ أنّ ابن باديس ردّ عليه قائلا :"أنا إذا دخلت السّياسة دخلتها باسمي كمسلم جزائري صحفي لا كرئيس لجمعية العلماء"[21].

وسافر الوفد وشارك العمودي في أعمال المؤتمر الإسلامي الجزائري من يوم تأسيسه في سنة 1936، وبعد رفض الحكومة الفرنسية لمطالبهم، ونكوص الدّكتور ابن جلوّل عن المؤتمر، يضاف إلى ذلك عراقيل أخرى، فشل المؤتمر من وجهة نظر البعض، وخرجت كتلة النّوّاب المسلمين منه، فتألّفت في سنة 1937 هيئة أخرى، للحفاظ على أهداف المؤتمر والدّفاع على أسسه وقواعده تدعى (شباب المؤتمر) ترأسها الأمين العمودي، وكان الفضيل الورتلاني نائبا عنه فيها.

ويشير المدني في هذا الصدد، أنّ العمودي "كان له القدح المعلّى بعد ذلك في إقامة هيكل المؤتمر الإسلامي الجزائري، والنضال في مضماره نضالا محمودا جريئا صادقا، واضطلع بمهمّة تكوين شباب

المؤتمر الإسلامي، مع جماعة من رجال المؤتمر، فأصاب الحز، وأنشأ ذلك الشباب صالحا عاملا نشيطا"[22].

ومن قراءتنا لأحداث المؤتمر الإسلامي، يتبيّن لنا أنّ الرّجل كان وراء فكرة المؤتمر والدّاعي إلى إقامته، والمهندس الحقيقي لكلّ ما جرى فيه من وقائع، مّما يؤكّد تشبّعه بالسياسة وأخذه بكلّ الأسباب التي من شأنها أن تحقّق المطالب، التي كان الشعب الجزائري يرومها في هذه الحقبة من الزمن.

وأمام فشل المساعي الرّامية إلى إلغاء القوانين العرفية الزّجرية، (L'indigénat) الّتي جرّدت الجزائريين من أبسط حقوقهم الإنسانية، وحوّلتهم إلى مجرّد أهالي نازعة عنهم صفة المواطنة، ووسط ظروف طغى عليها الفكر الخرافي باسم الدّين في أوساط الشّعب الجزائري، إلى جانب بروز دعوة بعض الأصوات من المثقّفين الجزائريين الدّاعين إلى التفرنس والتجنّس كوسيلة للنّهضة، زاعمين أنّ تعاليم الدّين لا تتفق مع قواعد الرّقي"[23].

وهذا الزعم لا يختلف حوله عاقلان، فهو باطل ما بعده باطل، ومن هنا وجد العمودي نفسه وسط هذه الأوضاع القاسية، التي أجبرته على التعامل معها بحكمة المثقف الواعي المتبصّر بمجريات الأمور وعواقبها، وحمّلته مسؤولية النّضال بالكلمة والقلم موظفا اللّسانين العربي والفرنسي في كتاباته، ويمكن تلخيص ما تميّز به نضاله فيما يلي:

– مكافحة الدّجل والشعوذة والخزعبلات، التي كانت تقف سدّا منيعا أمام تحرّر العقل، ومحاربة كلّ مظاهر الخيانة والتخلّف، من خلال جريدة الجحيم.

– الدّفاع عن حقوق ومصالح الجزائريين المسلمين باللسان الفرنسي، باستماتة لا هوادة فيها، عبر جريدته الدّفاع "La défense"، الّتي أسّسها في سنة 1934، وقد ردّ من خلالها على مغالطات الصّحافة الاستعمارية، وكافح طغيان الإدارة الفرنسية، وتصدّى للمشروع الاستعماري، الذي كان يهدف إلى إلحاق الجزائر بفرنسا ما وراء البحر، كجزء لا يتجزّأ من الإمبراطورية الفرنسية إلى الأبد، فطرح فيها مطالب الشّعب، وهو ما عرّضه للسّجن سنة 1940 ببربروس، بعد تعطيل جريدته أثناء قيام الحرب العالمية الثّانية.

– وعندما وضعت الحرب أوزارها و كان قد خرج من ظلمة السّجن، ورغم أنّه منع من إعادة إصدار جريدته، بقي مناضلا بطريقته الخاصّة في الشّارع والمقهى، وحيثما وجد إلى ذلك سبيلا، إلى أن اندلعت الثّورة التحريرية المباركة، التي وجد فيها تعبيرا صادقا للحلم الذي طالما راوده، فانغمس فيها قلبا

وقالبا كغيره من المناضلين[24]. ذلك أنّه كان يرى فيها بداية النهاية إلى طريق الحرية والانعتاق، بعيدا عن كلّ القيود والأغلال، التي كان الاستدمار الفرنسي يطوّق بها أيادي ورقاب الشعب الجزائري.

ويشير الشّاعر والمترجم الأستاذ الطّاهر بوشوشى، إلى أنّ الأمين العمودي قام بتحرير وترجمة التّقرير، الذي قدّم في ملف القضيّة الجزائرية للأمم المتّحدة، عن التعذيب الجهنّمي والأساليب الوحشية، الّتي كانت السّلطات الفرنسية تستعملها ضدّ الشّعب الجزائري ... هذا التّقرير الذي قدّمه الأخ عبد القادر شندرلي، إلى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتّحدة سنة 1957 ... وقد كانت المعلومات تجمع بواسطة مناضلي الجبهة، ويقدّمها الشّيخ الصدّيق مصباح إلى العمودي، ليصوغها في تقرير أفحم الدّبلوماسية الفرنسية، وفضح ادعاءاتها وأكاذيبها. وبعد حصول القضيّة الجزائرية على حقّ التسجيل في الدّورة 11 للأمم المتّحدة، المنعقدة خلال شهري (جانفي- فيفري من سنة 1957)، توصّلت السّلطات الفرنسية بعد بحث مدقّق إلى صاحب التّقرير، فألقي القبض على الشّيخ الصدّيق مصباح، وتأكّدوا من أنّ صاحب التّقرير هو الأمين العمودي، ويذكر الأخ بوشوشى أنّ الشّيخ مصباح أكّد له بعد الاستقلال، أنّ العمودي هو صاحب التّقرير بنصّه العربي والفرنسي، أمّا المعلومات الواردة فيه من جمع مناضلي جبهة التّحرير الوطني[25].

وممّا تقدّم يتضح لنا أنّ الرجل تفاعل بكيانه مع الثورة بجميع أحداثها ومستجدّاتها ، فسخّر قلمه واستخدم معرفته القانونية والأدبية، وقدرته على التعبير باللغتين العربية والفرنسية، لإيصال صوت الجزائر إلى كبرى المحافل الدولية، للتعريف بالقضية الجزائرية أملا في إدراجها كحق شرعي يمكّنها من المطالبة بتقرير مصيرها، لإيمانه العميق بأنّ كسب المعركة العسكرية يمرّ عبر كسب رهان المعركة الإعلامية والدبلوماسية، ويكون من نتائج ذلك الحصول على التأييد والاعتراف والدّعم المادّي والمعنوي – الذي كانت الجزائر في مسيس الحاجة إليه حينئذ – من قبل الدّول الشقيقة والصديقة والشعوب المحبّة للسلام.

خاتمة: كحوصلة لموضوع بحثنا هذا يمكن الخروج بمجموعة من النّقاط نلخّصها كالتّالي:

– إنّ الأمين العمودي شخصية قانونية معتبرة، تستطيع التّأثير بالنّفع أو الضّرر، باعتبار أنّه كان ملمّا بالقانون من خلال ممارسته الميدانية لفترة من الزمن، فضلا عن اطّلاعه الواسع على أحكام الشريعة الإسلامية، ولا شك أنّه كان يجمع بين الاثنين بدون إخلال.

– تجاوزت عبقرية الرّجل مجال العدالة ودواليب الإدارة إلى الصّحافة السّياسية والأدبية، إذ أنّه بالإضافة إلى الجانب القانوني، كان أديبا لامعا راجت أشعاره وذاعت كتاباته في الشّؤون الأدبية، فضلا عن كونه صحفيّا بارعا ومتميّزا في القضايا السّياسية والاجتماعية لوطنه.

– كما ساهم العمودي في حركة التّرجمة، بحكم تمكّنه من اللّغتين العربية والفرنسية، فكتب بهذه كما كتب بتلك، ويكفيه فخرا – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في معرض البحث – أنّ الإمام عبد الحميد بن باديس اختاره دون غيره كي يكون ترجمانا له في المؤتمر الإسلامي سنة 1936.

– كان الرّجل يجمع بين الأصالة والعصرنة، وبين الدّين والسّياسة بمرونة فائقة، فيدافع عن حقوق المسلمين الجزائريين، ويحارب التجنّس والتفرنس، ويدعو إلى تعليم المرأة المسلمة، ويقف ضدّ الدّجل والفكر الخرافي.

– كان يمتاز ببعد النّظر السياسي، ويؤمن بما يدعو إليه من أفكار وطنية بعزم وإصرار، فأوحى إلى ابن باديس بفكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936، ودافع عن هذه الفكرة بعد فشل المؤتمر، بسبب المعوّقات التي واجهته بتأليفه لهيئة شباب المؤتمر سنة 1937 للحفاظ على روح وأهداف المؤتمر، والدّفاع عن أسسه وقواعده التي أنشئ من أجلها.

– فجّر كلّ طاقاته وإبداعاته، وسخّر شبابه ثائرا على الأوضاع، وجلّ كهولته مناضلا لا يخشى في قولة الحقّ من بطش الاستعمار ولومه، فعرّضه لسانه وقلمه إلى السّجن، ثم الاغتيال على يد جماعة اليد الحمراء الإرهابية، التي تتبعت العقول الجزائرية والمثقفين البارزين من أبناء الوطن، نكاية منها بكلّ من ساهم في تحريك وتنوير الشعب الجزائري في ثورته المجيدة، لينال بذلك شرف الشّهادة، مسجّلا اسمه ضمن القائمة الطّويلة لشهدائنا الأبرار، وباستشهاده رحمه الله تنطفئ شمعة من شموع الفكر الجزائري المعاصر، فالمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

الهوامش:

1) – الشّيخ محمّد الهادي الزّاهري السّنوسي، " شعراء الجزائر في العصر الحاضر " ، مطبعة النّهضة ، تونس 1346 هـ / 1927 م، ص 19 – 20. وقد أورد الأستاذ حمزة بوكوشة أنّ ولادة العمودي كانت حوالي سنة 1891م. ينظر مقاله: شخصيات منسية (الأمين العمودي)، في مجلّة الثقافة، الصّادرة عن وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الأولى، العدد 6، ذو القعدة 1391هـ/جانفي1972م، ص.47

2)– حمزة بوكوشة، المرجع نفسه، ص49.

3)– محمد الأخضر عبد القادر السّائحي، نماذج من الشعر الجزائري المعاصر، " ترجمة مختصرة للأمين العمودي في مجلّة أمال"، الجزء الأول، وزارة الثقافة، الجزائر، 1982، ص.7

4)– أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، دار البصائر – الجزائر، ج2، ص.499

5) _ أحمد توفيق المدني، نفس المصدر والصفحة.

6) _ حمزة بوكوشة، المرجع نفسه، ص61–62.

7) _ أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ج2، ص500.

8) – حمزة بوكوشة، المرجع نفسه، ص55.

9) – يشير الدّكتور محمّد ناصر في كتابه" المقالة الصّحفية الجزائرية"، المجلّد 1، ص 73، ش.و.ن.ت ، الجزائر 1978 إلى كلمة (المستضعفين بدلا من كلمة (العمّال).

10) – محمد الصالح رمضان،" الأديب الشهيد الأمين العمودي كما عرفته" في مجلّة الثّقافة، وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر ، عدد 43، بتاريخ 8 صفر وربيع الأوّل 1398 هـ / فيفري ومارس 1978 م، ص 18 –19.

11) – المرجع نفسه، ص 17 – 18.

12) – نفسه، ص 19–20.

13) – نفسه، ص 22.

14) – د. محمّد ناصر، المرجع السابق، المجلّد 1، ص.243

15) – محمد الهادي الزاهري، المرجع السابق، صص21–30.

16) – د. صالح خرفي، كتاب "الشعر الجزائري"، صص48–50 من الملحق الشعري (الشعر القومي)، الجزائر، (د.ت). كما وردت هذه القصيدة في جريدة "الإقدام"، عدد 103، 26 نوفمبر 1922، وقد نشرت مغفلة من غير إمضاء ولكنها قدمت بما يشير إلى (الأمين العمودي).

17) – حمزة بوكوشة، المرجع نفسه، ص55. محمد الصالح رمضان، المرجع نفسه، ص13 وفيه في الشطر الأوّل من البيت الثالث كلمة (ملّته) بدلا من (أمّته) عند الأستاذ بوكوشة.

18) – من كلمة في ندوة الموقار، نوفمبر 1977.

19) _ أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ج2، ص.499

20) – مذكّرات الشّيخ محمّد خير الدّين ، مطبعة دحلب، حسين داي، الجزائر 1985، ص112 – 119، ينظر كذلك رواية الشّيخ ابن باديس لهذه الواقعة في مجلّة الشّهاب، ج8 م.8

21) – د. *أبو القاسم* سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، مطبعة الجيلاوي – القاهرة 1975، ج3، ص162، ينظر أيضا: م. الثّقافة، العدد 86، السّنة 15، ص 223 – 224.

22) _ أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ج2، ص500.

23) – د. محمد ناصر، نفس المرجع، ج1،ص 278 – 279.

24) – من كلمة الأستاذ الطّاهر بن عيشة في ندوة الموقار، نوفمبر 1977 .

25) – الأستاذ محمّد الأخضر عبد القادر السّائحي، محمّد الأمين العمودي، م.و. للكتاب– الجزائر،1988، ص 24 إلى 26.

وثائق وصور نادرة خاصة باستشهاد القائد ديدوش مراد

أ.د.علاوة عمارة*

عندما عثرت منذ بعض الأشهر في الأرشيف الفرنسي على وثائق معركة دوار الصوادق الواقعة في بلدية كندي السمندو (Condé-Smendou)، زيغود يوسف حاليا، لم أكن أعلم أني تحصلت على الشهادات الوثائقية الأخيرة الخاصة بأحد رموز الثورة التحريرية؛ فبعد أن احتفظت بها رفقة عدد آخر من الوثائق عرضتها لأول مرة بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لاستشهاد القائد الكبير ديدوش مراد التي تزامنت مع خمسينية استعادة السيادة الوطنية.

في ملف خاص وضع في غير محلّه[1]، عثرت على التقرير الخاص بمعركة دوار الصوادق الذي حرّر بعد يومين من انتهائها، أي يوم 20 جانفي 1955، والذي يحتوي على خمس صفحات مرفقة بأربع صور فتوغرافية. كما يتضمن الملف أيضا تقرير ناقص ممضى من القبطان بيلان (Biland) قائد مجموعة جندرمة قسنطينة.

بالإضافة إلى عدد من التقارير السابقة واللاحقة لاشتباك دوار الصوادق حول هيكلة نشاط جيش التحرير الوطني بمنطقة كوندي السمندو Condé-Smendou (زيغود يوسف حاليا). كما نجد أيضا بطاقة تهنئة من رئيس بلدية عين البيضاء موجهة إلى رئيس دائرة قسنطينة المدعو ماسوني (Massoni) تهنئ بنجاح عملية القضاء على هذه المجموعة من "الخارجين عن القانون".

سأحاول هنا تقديم تقرير الشرطة القضائية الذي يحمل إمضاء أندري فيلال (André Villele)، الذي كان مفتشا عاما للشرطة القضائية بقسنطينة (الفرقة الأولى المتنقلة) وموجه إلى محافظ ورئيس الفرق المتنقلة للشرطة القضائية بعمالة قسنطينة.

كما يشمل الملف أيضا ختم وإمضاء المحافظ العام للشرطة القضائية جون لاجيني (Jean Lagugne) الذي يؤكد فيه اطلاعه على الموضوع بتاريخ 20 جانفي 1955 وتحويل نسخ منه إلى ديوان الحاكم العام للجزائر وإلى مديرية الأمن العام للجزائر ومتولي عمالة قسنطينة (Le préfet du

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الوسيط- قسم التاريخ- جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة.

(Le sous-préfet de ،département de Constantine) وإلى رئيس دائرة قسنطينة (Constantine.

ماذا جرى بوادي بوكركر يوم 20 جانفي 1955؟: يبدأ التقرير بعرض ما حدث يوم 18 جانفي 1955م بداية من حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحا، حيث يقول: بأن دورية تتشكل من رئيس فرقة جندرمة كوندي السمندو وهو هيج (Huygues) مع قسم من رجاله الذين ساندهم مفرزة الجندرمة المتنقلين التي كانت موجودة في كوندي السمندو بقيادة الملازم ملارب (Malherbe)، اصطدمت في دوار الصوادق، وبالضبط بمشتة قراوة بمجموعة متكونة من عشرات من "الخارجين عن القانون" كانوا مختبئين في الأحراش (الديس) على امتداد مسار وادي بوكركر.

يقول التقرير: إن البداية كانت بفتح "الخارجين عن القانون" للنار على الدورية مما أدى إلى مقتل الجندرمي جوزيف بكون (Joseph Bescond) وإصابة زميله جيلبار لومو (Gilbert Lemoult) بجروح خطيرة في يده اليمنى، مما استدعى استقدام إمدادات إضافية متكونة من الجندرمة المتنقلين ووحدات التدخل السريع (CRS). وبوصول هذه الوحدات، قاد العملية كل من الكمندان مافي بارتيي (Maffi–Berthier)، والقبطان بيلان (Biland)، والملازم ملارب (Malherbe). واستمرت الاشتباكات إلى غاية حلول الظلام.

في نهاية المعركة، كما يضيف التقرير، تمّ إحصاء سبعة جثث تعود "للخارجين عن القانون"، كما تمّ أسر عبد القادر مصباح بسلاحه، وعثر على السعيد شوقي بعدما أصيب بجروح بليغة. ووصل إلى مكان المعركة محرّر التقرير المفتش العام أندري فيلال (André Villele)، رفقة المحافظ العام كامي جايول (Camille Gayol) لجمع المعلومات الكاملة حول العملية.

الاستنطاق: محورية القائد زيغود يوسف في العمليات الثورية في منطقة كوندي السمندو قبل أن يصل التقرير إلى عرض أسماء وهوية شهداء جيش التحرير الوطني في معركة دوار الصوادق، قام المحافظ العام المشار إليه سابقا باستنطاق الأسير عبد الرشيد مصباح بن عيسى، حيث ساعده في مهمته المفتش الرئيسي محمود بوشلعون والمفتشان سنا قيقو (Sanna Gugo) وروني ميشلي (René Michelet).

يقول التقرير بأن المجاهد الأسير اعترف بانضمامه إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) بكوندي السمندو بفضل محمد الصالح ميهوبي، حيث شارك رفقة مجموعة تتكون من عشرين شخصا بمهاجمة مقر جندرمة كوندي السمندو ليلة 13 ديسمبر و1 نوفمبر 1954، بقيادة زيغود يوسف بن

سعيد، حيث يضيف التقرير بأن هذا الأخير هو "شخص خطير جدا، كان قد فرّ من سجن بونة (عنابة) المدني في أفريل 1951م بعدما كان محتجزا بتهمة "المساس بوحدة التراب الفرنسي"، في قضية المنظمة الخاصة (OS). وبعد هجوم أول نوفمبر، رجعت كل المجموعة إلى المنطقة الجبلية بدوار الصوادق في مشتة المغايزية بمساعدة سكان المنطقة، حيث انضم إليهم بعد ذلك خمسة أشخاص.

يقول التقرير المعتمد على تصريحات المجاهد الأسير بأنه وبعد مرور شهر على انطلاقة "الأحداث" وبالنظر لصعوبة التموين، قرّر زيغود يوسف الذي كان يقود العمليات تشكيل مجموعتين: المجموعة الأولى بقيت في مشتة المغايزية "تحت أوامر X... Abdelkader " فيما منحت قيادة المجموعة الثانية إلى عمار بوضرسة المعروف بعيسى، والتي استقرت بدوار الغرازلة، حيث آواها رابح زعبار بمشتة عيون القصب. هذا الأخير تمّ التعرف عليه وتوقيفه قبل هذه الحادثة.

بالنسبة للمجموعة الأولى التي انتمى إليها المجاهد الأسير عبد الرشيد مصباح، يقول التقرير بأن هذا الأخير أوضح بأن زيغود يوسف وبوشريحة عباس وعلي بلوصيف وعمار ريكوح ومحمد الصالح ميهوبي كانوا وراء تخريب خط السكة الحديدية في المكان المسمى Les Deux-Ponts (قنطرة الحديد حاليا)، قرب كوندي السمندو. كما أن زيغود يوسف اختار عباس بوشريحة وعلي بلوصيف لقتل محمد الهادف، وهو حارس حقول (Garde-champêtre)، يوم 18 نوفمبر 1954، لكن العملية لم تؤدي إلى وفاته بعدما تعرض لطلقات جريحة.

وفي الأخير يكون المجاهد الأسير قد اعترف- بحسب التقرير دائما- بأن زيغود يوسف كان وراء اغتيال صالح عليوات يوم 13 جانفي 1955م في جهة سد زردازة (الحروش) وهذا بعدما كلّف العيد غريبي بتنفيذ العملية بفعل رفضه تعويض مبلغ مالي تابع للمنظمة العسكرية. ونسبت إلى هذه المجموعة أيضا محاولة اغتيال حارس الحقول فضيل دليمي قرب بيزو (Bizot)، -ديدوش مراد حاليا- يوم 7 جانفي 1955م، حيث تعرّف هذا الأخير على زيغود يوسف وإبراهيم ريكوح خلال العملية.

إنّ البناء الهيكلي للثورة في منطقة كوندي السمندو كما جرى توثيقه بناء على "اعترافات" المجاهد الأسير عبد الرشيد مصباح، يتناقض مع هيكلة جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني؛ فالقيادة العليا للمنطقة نسبت إلى زيغود يوسف بمساعدة إبراهيم ريكوح بن المكي، في حين أن القائد الفعلي الذي عينته قيادة الثورة في اجتماع جوان 1954م "سي عبد القادر" لم يكن سوى قائدا لمجموعة فرعية متمركزة في قرية المغايزية.

إنّ قيادة زيغود يوسف لوحدات جيش التحرير الوطني في المنقطة الواقعة بين كوندي السمندو والحروش ووصولا إلى سيدي مزغيش تتوافق مع الوثائق والشهادات المتوفرة[2]، غير أنّ تواجد ديدوش مراد كقائد عسكري لمجموعة صغيرة من المجاهدين لا ينسجم مع الوقائع التاريخية. على الخصوص وأن ديدوش مراد قضى معظم وقته في الانتقال بين قسنطينة وسكيكدة ومختلف البلدات لتوسيع الثورة وإقناع المترددين في الالتحاق بها. فهل أن تصريح عبد الرشيد مصباح يندرج في إطار إخفائه لقيادته المجموعة التي اشتبكت مع الوحدات الفرنسية، رغم أنه متزعمها فعليا بحسب شهادة المجاهد محمد قديد؟ فهذا الأخير كتب أن زيغود يوسف وعبد الرشيد مصباح ومحمد الصالح بلميهوب هم من تولوا مسؤولية مجموعات منطقة كوندي السمندو[3].

سي عبد القادر: قائد شهيد لم يتم التعرف على هويته إنّ محتوى التقرير الذي ينسب إلى المجهول "X... عبد القادر" قيادة مجموعة مشتة المغايزية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك فشل الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية في اختراق الوحدات القتالية الأولى لجيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني؛ فإذا كانت عدد من التصريحات تزعم متابعة المخابرات الفرنسية لتحركات القائد ديدوش مراد بين مقر عمليات منطقة الشمال القسنطيني في جبل التوميات وبني صبيح ومنطقة الحدائق، فإن ما كتب حول المعركة يؤكد عكس ذلك لأنّ الجهات العسكرية الفرنسية المحلية كانت تجهل تماما وإلى غاية 29 جانفي 1955 أنّ "X...عبد القادر" هو الاسم الحركي للقائد ديدوش مراد. وإلى القارئ التفاصيل:

جاء في الصفحة الثالثة من التقرير هوية "الخارجين عن القانون" الذين تمّ القضاء عليهم في كوندي السمندو يوم 18 جانفي 1955م. كتبت أرقام بقلم الرصاص أمام كل اسم بما يمكن من التعرّف على هويته.

– بن غرس الله بلقاسم المعروف بـ"بن دريس": ولد يوم 7 جوان 1927م بـتل الزيتون (Col des Oliviers) (عين بوزيان حاليا)، ابن ابراهيم بن دريس وعائشة سياري بنت حسين، متزوج مع روني إيفون باروس (Rennée Yvonne Barousse)، دون أولاد. (رقم 5 في الصورة).

– عياش يوسف، أعزب، ولد يوم 4 أفريل 1936 بدوار الصوادق Condé-Smendou، ابن محمد عياش بن علي والمرحومة فاطمة درويش بنت علي (رقم 2 في الصورة).

– عباس بوشريحة: ولد يوم 10 مارس 1935 بدوار الصوادق، ابن عبد الله بن سعد وسكينة بوشريحة بنت عمر. (رقم 4 في الصورة).

- بلوصيف علي، أعزب، ساكن بدوار السبيخة. ولد يوم 11 نوفمبر1934 بدوار السبيخة (Commune de Condé-Smendou)، ابن بلوصيف عبد الله بن علي وبو لعيزب لويزة بن أحمد. (رقم 3 في الصورة).
- قربوعة محمد، فلاح يقطن بدوار كرفان بـ Jemmapes (عزابة حاليا). ولد يوم 5 جوان 1928 في دوار الجابرية بـ Condé-Smendou. ابن قربوعة العربي بن عبد الله وقربوعة فاطمة بنت محمد، متزوج ببوزيد الزهرة بنت محمد. (رقم 7 في الصورة).
- نعاس عمار، فلاح مقيم في دوار الصوادق، ولد في حوالي 1915 بذات الدوار. ابن نعاس زيدان بن الصغير والمرحومة زبير زينب بنت الطاهر، متزوج ببوخاتم فاطمة المعروفة بالطاوس. (رقم 1 في الصورة).
- X..... عبد القادر، عمره حوالي 35 سنة، القامة 1م و75 سم، شعر أسود... شارب على الطريقة الأمريكية...، من علاماته الخصوصية تاج ذهبي مثبّت على الطواحن العلوية اليسرى، وكان يلبس قميصا أبيض وسروالا مدنيا أزرق...

إنّ عملية التعرّف على جثث الشهداء لم تكشف للسلطات الأمنية الاستعمارية حقيقة عبد القادر الذي نسبت إليه عملية قيادة مجموعة مشتة الغنابزية، ولم تكن تعلم أن عبد القادر أو سي عبد القادر هو الاسم الحركي للقائد ديدوش مراد، وهو ما تأكد لها لاحقا. بل إنّ التساؤل المطروح هو هل كان المجاهد الأسير عبد الرشيد مصباح يجهل الهوية الحقيقية لسي عبد القادر؟ ولماذا لم ينسب إليه قيادة منطقة الشمال القسنطيني وربطها بالقائد زيغود يوسف؟ أم أنّ المعني تجنّب الكشف عن هوية القائد؟

إنها أسئلة تطرح من خلال الاطلاع على محتوى التقرير الميداني. إنّ الصور الملحقة بالتقرير العام أو محضر المعاينة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن الجثة التي تحمل رقم 6 هي للقائد ديدوش مراد. إنّ هذه الصور تبقى نادرة بالنظر للمدة القصيرة التي قضاها المعني في قيادة العمليات الثورية في منطقة الشمال القسنطيني.

إنّ الوثائق الملحقة التي حرّرت بين 20 و29 جانفي 1955م تستمر في جهلها بالهوية الفعلية لديدوش مراد، فعلى سبيل المثال تتحدث وثيقة سرية أمضاها رئيس دائرة (Le sous-préfet) قسنطينة يوم 29 جانفي 1955م عن "عصابة المتمردين في ناحية كوندي السمندو" جاء فيها خصوصا تأكيد مقتل المجاهدين المشار إليهم سابقا بأسمائهم ما عدا ديدوش مراد الذي ورد باسم X.... Abdelkader، مع إضافة توقيف مجاهد آخر وهو رابح بوشريحة بن أحمد.

أسلحة خفيفة: يتطرق التقرير إلى الأسلحة التي وجدت بصحبة شهداء معركة دوار الصوادق، ويقدم جردا شاملا مكتوبا وبالصور، حيث كانت في غالبيتها المطلقة بنادق إيطالية قصيرة (carabines italiennes) متعددة النوعيات (Statii, Berrater, Beretta) وبندقية كندية وبندقية إيطالية ومسدس، وقنابل تقليدية و56 خرطوشة عيار 7،65 و26 خرطوشة عيار 9 ملم و15 وعلبة بها 70 صاعق، و144 خرطوشة لبنادق statti، و376 خرطوشة كندية، وعلبة منشورات خاصة، وأغراض أخرى مختلفة.

بهذه الأسلحة الخفيفة استطاع مجاهدو جيش التحرير الوطني (عددهم على أرجح الروايات 17 عنصرا) مقاومة وحدات الشرطة والجندرمة لأكثر من ثمان ساعات، وتبيّن أن الوحدات القتالية لجيش التحرير الوطني بمنطقة كوندي السمندو (زيغود يوسف حاليا) كانت في طور التكوين والتنظيم.

مُعطيات جديدة: تجمع الشهادات المتوفرة خصوصا تلك التي دوّنها المجاهد محمد قديد مرافق ديدوش مراد في تنقلاته في الشمال القسنطيني على استقرار هذا القائد في معظم وقته في قيادة المنطقة بجبل التوميات[4]. غير أن اسم ديدوش مراد أو اسمه النضالي سي عبد القادر لم يرد بتاتا في التقارير المتوفرة التي سبقت معركة دوار الصوادق. فعلى سبيل المثال، يتحدث تقرير أرسله القبطان بيلان إلى رئيس فيلق جندرمة قسنطينة بتاريخ 12 جانفي 1955م عن عصابة متمردة في شرق كوندي السمندو حيث تمّ التعرف على عناصرها بناء على الاعترافات المنتزعة من ريكوح أحسن وبوضرسة مسعود وبوضرسة عبد الله الذين جرى توقيفهم في نهاية ديسمبر 1954م. في قائمة طويلة ورد على رأسها بوضرسة عمار وزيغود يوسف لا نجد أثرا لديدوش مراد رغم تمركزه بالجهة.

إنّ تكثيف الدوريات في المنطقة، والتنسيق الأمني مع الجهات الأمنية في سكيكدة كانت من المطالب الأساسية للقبطان بيلان، حيث اعترف في تقريره بنقص المعلومات وصعوبة المواصلات في مجال متميّز بتضاريس صعبة.

إنّ الرواية الأكثر انتشارا حول معركة دوّار الصوادق واستشهاد القائد ديدوش مراد هي تلك التي نشرها المراسل إيف كوريار (Yves Courrière) في كتابه المعروف "حرب الجزائر"؛ ففي هذه الرواية نرى إقحاما لوحدات الجيش الفرنسي بقيادة الكلونيل ديكورنو (Ducournau)، ومما جاء فيها: "بداية من جانفي، اصطدم ديدوش وزيغود بقوات ديكورنو الفعّالة، حيث ترك هذا الأخير الأوراس في محاولة لمنع الشمال القسنطيني من تتبع الأوراس".

يذكر إيف كوريار بأن قائدا جبهة التحرير الوطني قرّرا التنقل من شمال الحرّوش إلى قالمة، لكن وجب عليهما إيجاد ملجأ في كوندي السمندو بالنظر للمراقبة التي فرضتها القوات الخاصة، وعندما وصلا الرجلان إلى كوندي السمندو في الساعة الثالثة صباحا لاحظهم العملاء الذي أبلغوا الجندرمة. وفي الساعة السادسة والنصف صباحا تقدّم سبعة عناصر من الجندرمة حيث اشتبكوا مع سبعة عشر مقاتلا لجيش التحرير الوطني في أرض مسطحة وعارية، حيث طلب الجندرمة مساعدة الكلونيل ديكورنو بالحرّوش، والذي أرسل في الحين 400 مقاتل من القوات الخاصة؛ فكانت الحصيلة مقتل 12 من جيش التحرير الوطني من بينهم ديدوش مراد وأسر اثنين[5].

هذه التقارير التي عرضناها تفند هذه الزواية حيث أن القوات الخاصة لم تشارك في المعركة، كما أن عدد شهداء جيش التحرير الوطني لم يتجاوز السبعة، في حين أن عدد المشاركين تؤكده الوثائق حيث تشير إلى نجاة عدد من المقاتلين منهم الإخوة ريكوح وبولعراس بوشريحة.

الهوامش:

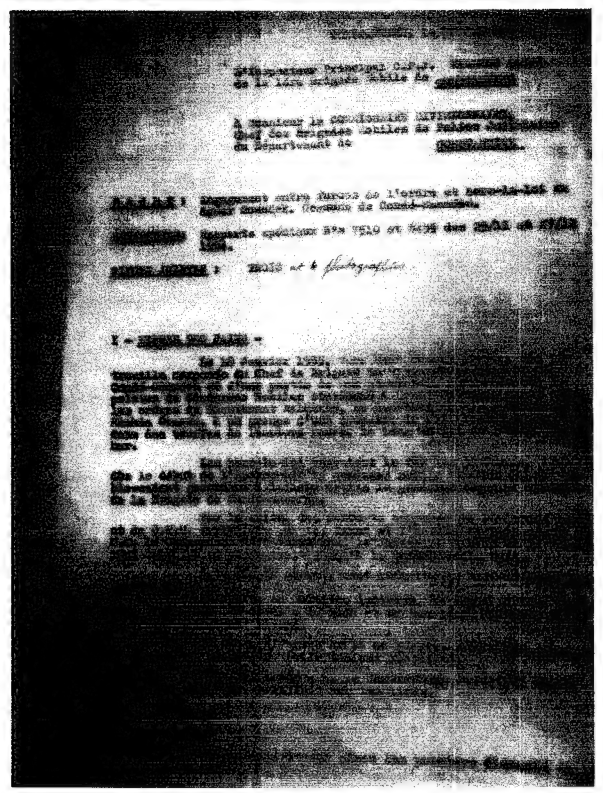
1-Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Aix-en-Provence, 9314-101

2- محمد قديد، الرد الوافي على مذكرات علي كافي، (د. ت. ن)، 2012، ص 31.

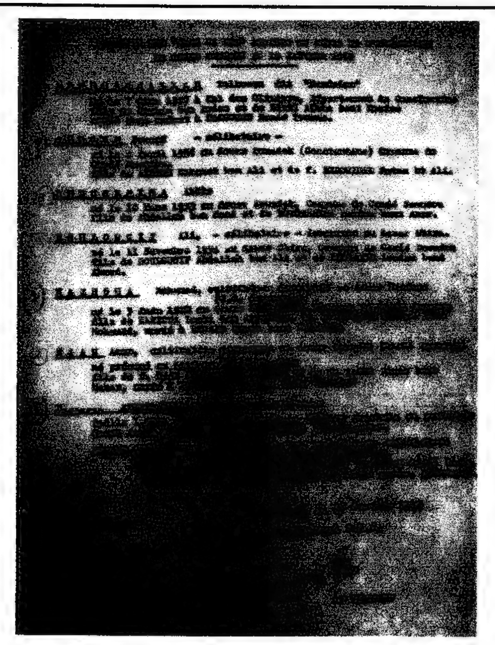
3- نفسه، ص 42.

4- محمد قديد، المصدر السابق، ص 27-30.

5-Yves Courrière, La Guerre d'Algérie, vol. 2 : Le temps des léopards, Alger, Casbah éditions, 2005, p. 148-149



الصفحة الأولى من التقرير



هوية الشهداء: رقم 6: سي عبد القادر، وهو الاسم الحركي لديدوش مراد



صورة للأسلحة التي كانت بحوزة الشهيد ديدوش مراد ورفاقه



رقم 6 في الصورة: جثة القائد الشهيد ديدوش مراد

وقائع وكواليس اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956م

د. بن عتو بلبروات*

تمهيد: لا تزال عملية القرصنة الجوية الفرنسية ضد الطائرة التي استقلها الزعماء الخمسة[1] للثورة الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956م، يشوبها الغموض؛ فالمصادر التاريخية العربية المعاصرة لحادثة الاختطاف؛ بعضها يقدم عموميات حول الموضوع، والبعض الآخر يتهم البلاط الملكي المغربي والرئاسة التونسية اتهاما صريحا بتورطهما في عملية الاختطاف، وأخرى ترى أن هذين البلدين هما ضحية ثقتهم بفرنسا، وأن التواطؤ كان بين باريس والجزائر، بخلاف الرأي الذي يبرئ ساحة الحكومة الفرنسية. وفي هذا الصدد ارتأينا أن نبني موضوعنا هذا على جانب مهم في قضية الطائرة المختطفة قد تجاوزته- في اعتقادي- الكتابات العربية وتحديدا الجزائرية، وتتعلق بوقائع وكواليس الاختطاف الجوي من بدايته إلى نهايته، لما تقدمه من توضيحات حول الموضوع، اعتمادا على كتاب بعنوان: **Tournaux, J.R. Secrets d'Etat. Plon, Paris, 1960.pp :127-135**

وقد قمنا بترجمة ما يتعلق بالاختطاف إلى اللغة العربية مع الحفاظ على المصطلحات والألفاظ والأفكار الاستعمارية كما وردت في الكتاب، وتسجيل ما يمكن تسجيله من نقد وتوضيح في الإحالات، كما حاولنا بادئ ذي بدء وضع عملية الاختطاف في سياقها التاريخي حتى تُفهم وقائع القرصنة الجوية الفرنسية.

1- رحلة قادة الثورة إلى مدريد في أكتوبر 1956: ذكر أحمد بن بلة في شهادته الحية بقناة الجزيرة القطرية أن قادة الثورة الجزائرية بالخارج وهم : أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد قد قرّروا دراسة مقرّرات مؤتمر الصومام في مدريد- عاصمة إسبانيا- وقد التقى بهم هناك الصحفي الجزائري مصطفى الأشرف[2]، وفي خلال أيام 15-17 أكتوبر اتصل الأمير الحسن ولي العهد المغربي، بالوفد الجزائري- في غياب بن بلة الذي لم يلتحق بعد- وطلب منهم أن يكون لقاؤهم بخصوص دراسة مسودة الاتفاق الجزائري- الفرنسي في الرباط لإطلاع والده " محمد الخامس" بالمسودة، ثم يسافر الجميع إلى تونس، وخصّص لهم طائرة لتنقلهم إلى المدينة المذكورة أو أنه يذهب

---

*- أستاذ محاضرة أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

معهم[3]. وحسب منشور جبهة التحرير الوطني الجزائري، كانت فرنسا على علم بزيارة القادة الخمس للسلطان المغربي لأن الأمير مولاي الحسن قد زار باريس، وأطلع رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي Guy Molley" على نوايا والده بشأن الحل السلمي لمشكلة الجزائر[4]، مما يوحي بأن السلطان محمد الخامس وولده مولاي الحسن أرادا التعاون مع الحكومة الفرنسية التي تفاوضت شهورا مع جبهة التحرير الوطني[5] في مصر ويوغوسلافيا وروما قصد التوصل إلى صيغة توافقية بين الطرفين من أجل حل الأزمة الجزائرية. لكن سلطان المغرب خدعته حكومة فرنسا والحكام الفرنسيون قد خانوا ثقة الملك فيهم[6]، وبالتالي نلاحظ أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية تستبعد مؤامرة المؤسسة الملكية المغربية كما جاء في مذكرات "فتحي الديب" المصري.

2- رحلة قادة الثورة إلى المغرب الأقصى (أكتوبر 1956): في 19 أكتوبر 1956 وصل قادة الثورة الخمس إلى تطوان حيث استقبلهم الملك محمد الخامس[7] بقصره، وفي الغد انتقلوا إلى الرباط لوضع اللمسات الأخيرة للقاء المرتقب مع الحبيب بورقيبة[8]، وحضور مؤتمر تونس لدراسة الحل السلمي بالجزائر الذي دعت إليه فرنسا والمغرب وتونس، وفي الوقت نفسه إعلان التضامن المغربي-التونسي للمسعى الجزائري الفرنسي. وكانت الخطة أن يسافر الجميع على متن الطائرة الملكية، وفجأة تقرر أن تقلع الطائرة الملكية دون الزعماء الخمسة للثورة الجزائرية على الساعة 17 من يوم 21 أكتوبر بحجة أن الملك محمد الخامس سيصطحب معه حريمه حسب شهادة بن بلة[9]، والحقيقة في اعتقادي أن القصر الملكي المغربي قد وصلته معلومات عن نية سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر عن اختطاف أي طائرة يركبها قادة الثورة ولو كانت ملكية، فتقرر أن يسافر الملك محمد الخامس مع حاشيته إلى تونس دون القادة الجزائريين وذلك من باب الحفاظ على سلامة الملك، ولا يمكن إخفاء تحركات الملك لأن بالمغرب جمع كبير من الفرنسيين، متعاونين مع الفرنسيين بالجزائر كما كان يعمل بمطارات المغرب كتقنيين عدة مخبرين فرنسيين تابعين لمصالح الاستعلامات الفرنسية، ويرتبطون بالديوان العسكري لوالي الجزائر روبير لاكوست Robert Lacoste[10]، ناهيك عن وجود مستشار فرنسي للملك محمد الخامس كان قائما على سجنه في مدغشقر، وصار صديقه وموضع ثقته[11].

3- إقلاع قادة الثورة إلى تونس واختطافهم بالجزائر يوم 22 أكتوبر 1956: استأجرت الشركة المغربية للنقل طائرة تجارية من نوع DC3 تمتلكها شركة الخطوط الجوية أطلس Air Atlas[12] لنقل الزعماء الخمسة للثورة الجزائرية إلى تونس بصحبة صحفيين فرنسيين ومغاربة، يتراوح عددهم بين 20 إلى 25، أما الطاقم الفني فهم فرنسيون، وقد ركبها الزعماء الخمسة بأسماء ومهن مستعارة وبجوازات

سفر مغربية؛ فأحمد بن بلة استعار اسم محمد الغرباوي المولود بالدار البيضاء سنة 1920 ومهنته تاجر، ومحمد خيضر استعار اسم عبد الله الجيلالي، المزداد بالقنيطرة سنة 1921 ومهنته ملاك، ومحمد بوضياف استعار اسم محمد علي المزداد بالدار البيضاء سنة 1921 ومهنته تاجر، وحسين آيت أحمد قد استعار اسم عمر بن عيسى المولود بولماس سنة 1921 ومهنته تاجر[13]. وذكر بن بلة أن ولي العهد وقتذاك مولاي الحسن قد ودعهم بالمطار، ولما حلقت الطائرة في الجو بدأت التحركات الفرنسية بالجزائر والتخطيط لإرغامها على الهبوط بمطار وهران أو الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، وهنا نصادف معلومات مفصلة ودقيقة حول الكواليس الفرنسية بالجزائر بشأن اختطاف الطائرة، وفي الوقت نفسه وقائع القرصنة الجوية.

4- كواليس ووقائع اختطاف الطائرة DC3: ذكر الكاتب الفرنسي جوان رايمون تورنو معلومات تاريخية تفضح كواليس الشخصيات العسكرية بالجزائر وحتى بباريس بشأن اختطاف طائرة القادة الخمسة للثورة الجزائرية عند توجههم من الرباط إلى تونس لحضور مؤتمر يتعلق بدراسة مسودة الاتفاق الفرنسي- الجزائري. وفي الوقت نفسه بيّن الكاتب الحوار الذي جرى بين السلطات العسكرية الفرنسية بالجزائر والطاقم الفني للطائرة المراد اختطافها. ونقدمها مترجمة إلى اللغة العربية مع الاحتفاظ بحقنا في نقد أو توضيح ما نراه يدعو إلى ذلك في مساحة الإحالات كما ننبه إلى أن العناوين المسجلة هي من اجتهادنا قصد ضبط أفكار النص المترجم.

أ- الكواليس الفرنسية لاختطاف الطائرة: على الساعة 8 و30 دقيقة من يوم 22 أكتوبر 1956م وصل "بيير شوصاد **Pièrre Chaussade**"، الأمين العام لوزارة الجزائر، إلى مكتبه، ولم يكد أن يباشر عمله حتى وفد عليه الكولونيل "دي كورنو **Ducournau**"، وهو مدير الديوان العسكري للجنرال "لاكوست"، وعميد القوات المظلية، والذي سيكون له الدور البارز في عملية اختطاف الطائرة، كما كان بصحبته رئيس الديوان المقدم "برانيت **Branet**".

*قال الضابطان الساميان للأمين العام: "ضربة رائعة سيدي الأمين العام، سيمر بن بلة على متن طائرة فوق رؤوسنا، يجب لدغه مع كل رفاقه الغزاة"[14].

*الأمين العام: "تقولون بن بلة؟ مستحيل ! كيف ذلك؟"[15]

*الضابطان: "إليكم. السلطان سيطير على الساعة 10. 45 د.[16] من سلا بصحبة بن بلة، خيضر وأقرانه، والقافلة تتجه لحضور ندوة تونس، والمركبة تطير في سماء الأرض الجزائرية.

*الأمين العام: "يستحيل النظر والأنف باتجاه السماء، والسادة يعبرون، رغم أن الطائرة هي لملك أجنبي."

*الضابطان: " كيف نفسر هذه الخفايا للرجال الذين يطيرون مع الأوغاد[17]. إنهم متورطون في خيانة وطنهم."

*الأمين العام: " يجب الإخطار والنظر إلى الكل عن كثب".

أجرى الأمين العام اتصالا هاتفيا مع جنرال "فراندو **Frandon**" قائد الناحية العسكرية الجوية الخامسة، والذي كان يعلم بإقلاع الطائرة منذ الصبيحة الباكرة. وأصبح عندئذ العميد جرمان **Germain**- مسؤول مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (S.D.E.C.E)-[18] على الخط. وتم إعلام الناحية العسكرية العاشرة. والأمر بقي ينتظر المبادرة؟ ولم تكن هيئة الأركان بذلك الحماس الشديد على أساس أن الأمر من شأن الحكومة.

وكان روبير لاكوست يوم 22 أكتوبر يتنقل عبر إقليم الدوردون **Dordogne**[19] ولا يمكنه الدخول إلى الجزائر بسرعة، أما كاتب الدولة للطيران، السيد هنري لافورست **Henry Laforest** فقد أنهى زيارته الرسمية إلى لشبونة **Lisbonne**، أما السيد بورجيس مونوري-**Bourgès Maunoury** وزير الدفاع الفرنسي فقد غادر منزله- رفقة مدير ديوانه السيد أبل توماس **Abel Thomas**- لحضور أشغال التحضير لحملة السويس بلندن[20]، لكن السيد توماس تلقى على الساعة 07 صباحا، وأثناء المغادرة، مكالمة هاتفية من القيادة العامة لهيئة الأركان الفرنسية، تعلمه بعبور طائرة ملكية، وعلى متنها ركاب متمردون، الجو الجزائري قائلة له: "إنه استفزاز. لا يمكن للجيش أن يبقى مكتوف الأيدي. ماذا نفعل؟" ردّ توماس أبل: "إنها مسؤولية وزارة الجزائر. راقبوا واتخذوا الإجراءات التي ترونها مناسبة ومطابقة للقانون الدولي، وللتوجيهات العامة بخصوص أمن الحدود"[21].

وأخيرا، التحق الجنرال لوريلو **Lorillot** بالسيد ماكس**Max** بباريس، وبدون تردد أعطى كاتب الدولة للقوات المسلحة الضوء الأخضر للجزائر والتنسيق مع الجنرال كوني**Cogny**، القائد الأعلى للقوات الفرنسية بالمغرب[22].

ب- الأمر باعتراض طائرة السلطان المغربي: في الساعة 10 صباحا صدر أمر اعتراض طائرة السلطان على أساس أنه من قبيل الأوامر التقنية، لأن السلطات الفرنسية لم تستقبل ترخيصا بالطيران بسماء الأراضي الجزائرية، وهو ما يشكل خرقا وانتهاكا لقواعد المرور الجوي. علاوة على ذلك يمكن فتح النار على كل طائرة تطير بسماء الإقليم الجزائري دون ترخيص حسب تعليمة دائمة للجزائر.

وفي الساعة 10. 30 صباحا، تلقت منطقة الدفاع الجوي Z.D.A[23] التي يقودها الجنرال "ديستياك Destaillac"، اتصالات غير رسمية حول خصوصيات طائرة السلطان المغربي "محمد الخامس"، فهي طائرة مستأجرة من طرف الحكومة الشريفية العلوية، ولاتوجد خطة للرحلة. وفي الساعة 11. 30، تم تمرير خطة الرحلة السلطانية، وأجرت الناحية الجوية الخامسة مكالمة هاتفية تأمر بالمطاردة والتخلي عن الرصد والمراقبة. وقد تابعت الرادارات الفرنسية المركبة من خلال المجال الجوي الجزائري، وفي الوقت ذاته علمت المصالح الأمنية بالجزائر بأن بن بلة ورفاقه قد ركبوا طائرة من نوع DC3.[24]

ج- بن بلة ورفاقه يسافرون لوحدهم: كان البلاط الملكي المغربي يفضل ركوب ضيوف الشرف لمحمد الخامس بطائرة السلطان، لكن الملك أدرك- وهو سياسي محنك- طبيعة الفضيحة وخطورتها[25]، فأشار عليه صديقه ومستشاره الفرنسي "تويا بياريي Touya Béarnis" بحكمته ورقته، وهو لواء الدرك الفرنسي، كان قائما على سجن الملك محمد الخامس بمدغشقر، وأصبح مصدر ثقة الملك بعد تحريره، قائلا له: "اهدأ وارتح. لا توجد لديك موانع وقيود لأن ترفض مصاحبتي إلى تونس. بن بلة ورفاقه سيسافرون لوحدهم."

وفي الواقع اتخذت قيادات جبهة التحرير الوطني مكانا بطائرة تجارية سخرت لفائدتهم من طرف الحكومة الشريفية بعد أن أثارت فضول العامة على إثر نشر خبرهم في جريدة البريد الوهراني Le courrier d'Oran من طرف أحد المغاربة.

د- معركة الرادارات: لازال الفرنسيون متمسكون بفكرة القبض على بن بلة ورفاقه لأنها فرصة سانحة لتوجيه ضربة عنيفة للمتمردين[26]، وفي الساعة 13: بيّن مركز المراقبة الجهوي بالدار البيضاء (الجزائر) وضعية الطائرة DC3 حسب خطة رحلتها أو مسارها الجوي من: الدار البيضاء (المغرب)- سلا- وجدة- تونس. وعندئذ نُشر الإنذار.

وفي الساعة 14: تلقى مركز المراقبة الفرنسية بالجزائر، معلومات تفيد أن خطة رحلة طائرة DC3 قد عُدلت على خط البليار، لأن المجال الجوي مقسم إلى مناطق معلوماتية، وتستحوذ كل واحدة حسب الاتفاقيات الدولية على موجات خاصة بها. ورأت الشركة الشريفية للنقل أنه من الحكمة التملص من الاستماع للجزائر قصد المرور إلى قطاع إشبيلية. وبدأ المركز الجهوي الفرنسي بالجزائر يتنصت لموجات المنطقة الاسبانية، وكانت كل محطات الردارات الفرنسية جاهزة للاستماع والتنصت في حدود الساعة 15، وفي الساعة 16 دخلت وهران في الخط مع الطاقم الفرنسي لطائرة DC3 التجارية.

هـ- الحوار التاريخي بين سلطات الاحتلال وطائرة DC3:

وهران: "اختلقوا عطبا، واهبطوا بالطائرة في وهران".

قائد الطائرة: "ما هذه الحكاية ؟"

وهران: "لديكم خمسة أوغاد على متن الطائرة، ونريد القبض عليهم."

قائد الطائرة: "من يعطي الأمر؟"

وهران: "وزير الدفاع الوطني"، وهنا انتاب طاقم الطائرة وقائدها تردد شديد.

قائد الطائرة: "انتظروا، سنهبط بمطار بالما دي مايوركا."[27]

في الساعة السادسة مساء، أقلعت طائرة DC3 من جديد، وأبلغت الشركة الشريفية للنقل بأن توقيت الوصول إلى تونس سيكون على الساعة التاسعة و25 دقيقة مساء، وبعد حيرة أصابت السلطات الفرنسية بالجزائر، تم ربط خط الاتصال بين وهران وبرج المراقبة بالدار البيضاء [الجزائر]، وأعيد الحوار مع قائد طائرة DC3 ليكون هذه المرة من مدينة الجزائر العاصمة:

الجزائر: " تعالوا للهبوط بالجزائر".

قائد الطائرة: "باسم من تتكلمون ؟"

الجزائر: "باسم الحكومة الفرنسية."

قائد الطائرة: " نطلب تدقيقا".

الجزائر: " باسم الحكومة الفرنسية، وأوامر لاكوست، وزير الجزائر".

قائد الطائرة: "نحن نعمل لصالح شركة أجنبية، وهذه الأوامر لا تعنينا".

الجزائر: "نحتاج إلى الفلاقة"[28].

وعلى إثر ذلك أعلم قائد طاقم الطائرة DC3 شركته بالأمر المرسل إليه، ليتم إحالته إلى السلطات المغربية، فقامت وزارة النقل المغربية بإصدار أمر يقضي بعودة الطائرة إلى بالما دي مايوركا. لكن المراقبة العسكرية الفرنسية اعترضته، وأوقفت الاتصال بين الطائرة DC3 والسلطات المغربية[29]، وحينها أضحت الرباط معزولة ولا تعلم شيئا. وعلى ضوء هذا التطور الخطير وفي الساعة السابعة مساء طلب طاقم الطائرة من السلطات الفرنسية بالجزائر الترخيص لها بالعودة إلى المغرب الأقصى، فرد عليهم صوت مجهول من برج المراقبة بالدار البيضاء قائلا: "تعالوا إلى الجزائر... أمر الحكومة. الهبوط بالجزائر...نكرر: أمر نفذ، أمر نفذ...".

وفي الساعة السابعة والنصف مساء يطلب طاقم الطائرة للمرة الثانية الإذن بالعودة إلى المغرب، وفي الساعة الثامنة قررت السلطات الفرنسية بالجزائر العاصمة إنهاء العملية قائلة: "الجواب سلبي بالنسبة للمغرب. تعالوا وحطوا بالجزائر. إنكم محميون من قبل الوزير".

قائد الطائرة: "وما مصير عائلاتنا بالمغرب؟".

الجزائر: " لا تقلقوا بشأنهم".[30]

قائد الطائرة: "وإذا كان المتمردون مسلحون".

الجزائر: "تأكدوا من ذلك".

تظاهرت مضيفة الطائرة بجمع الأوراق في جيوب المقاعد، فشد أحمد بن بلة بذراع المضيفة الشابة قائلا لها: "لا تقلقي بشأننا آنستي"[31]، فشاهدت المضيفة أسلحة بجانب بن بلة مثل رشاش وبنادق سوداء. ولما علم طاقم الطائرة بأن الجزائريين مسلحين، استجوب قائدهم الدار البيضاء قائلا: "ماذا يفعلون؟ إذا علموا بأننا وصلنا فوق سماء الجزائر (العاصمة)، وصوّبوا أسلحتهم في ظهر الطيار".

الجزائر ترد: "ستطير قوات المطاردة، وحينئذ ستضطرون إلى الهبوط"، وعند حلول الظلام بمنطقة البحر المتوسط، مرت طائرة الخطوط الجوية الفرنسية مرسلة رسالة إلى طائرة DC3: "تمانينا يا شباب، لا تترددوا ! هيا ! نحن معكم بقلوبنا".

لاحظت رادارات الجزائر أن الطائرة DC3 تحاول العودة إلى المغرب، فأقلعت طائرتان مطاردتان: طائرة ميسترال وهران وطائرة B26، ولأجل التخويف- ما دامت طائرة DC3 تتلقى الرسائل- أصدرت هيئة الأركان الفرنسية بالجزائر أمرا بإطلاق النار على المحرك الطولي للطائرة في حالة هروبها."، وأخذ قائد هيئة الأركان والجنرال فراندون والجنرال ماركورت **Marecourt**- قائد المجال الجوي للإقليم الجزائري- يتابعون العملية ثانية بثانية.

وكان السادة شوصاد ودي كورنو، وبرانيت من الحكومة العامة بالجزائر، يتتبعون تطورات العملية بالمطار، حتى وصلت طائرة روبير لاكوست، فعرضوا عليه القصة، فقال لاكوست: "جيد، يا لها من قصة، إنها عملية مدوية كدوي الرعد"؛ فقال له أحدهم: "سيدي الوزير، يمكن إعطاء أوامر مضادة. " أجاب لاكوست: "فات الأوان. بن بلة يحلق في سماء الجزائر، وقوات كبيرة علمت بما يحدث في البلاد، وستسبب لنا هذه العملية مشاكل كثيرة، لكن زعماء التمرد يوجدون فوق التراب الفرنسي، ويُلزمني واجبي بتوقيفهم. وسأوقفهم"، وأمام هذه الإجابة سارع "دي كورنو" إلى برج المراقبة مؤكدا الأوامر الصادرة. وحينئذ قال لاكوست: "لا تقتلوهم". ثم كلم الجنرال "فراندون"

هاتفيا قائلا: "ما هو قانون الملاحة الجوية الذي يجبر طائرة على الهبوط؟"؛ فأجابه فراندون: "يمكن الأمر بفتح النار على المحرك الطولي"، رد لاكوست: "لا تطلقوا النار، يمكن أن يتسبب ذلك في حادث، ولا أخاطر بمقتل زعماء جبهة التحرير الوطني، وكذا الطاقم الفني والركاب. سيعتبرنا العالم برمته قتلة، وأننا أطحنا بالطائرة عمدا. وإذا لم تطع الطائرة DC3 الأوامر، التفوا حولها بطائراتنا المطاردة."

ولما كانت طائرة DC3 تحلق فوق سماء تنس بغرب الجزائر، وتستعد للهبوط بمطار الدار البيضاء (بالجزائر) بسرعة فائقة لتتمكن من الوصول في الموعد إلى تونس، أقلعت طائرتان مطاردتان فرنسيتين، وقد لاحظ أحد زعماء جبهة التحرير الوطني ميلان الطائرة غير العادي يمينا وشمالا؛ فقامت المضيفة بإسدال الستائر، وأخذت تلعب الورق مع الجزائريين.

اتصلت طائرة DC3 بالدار البيضاء: "نحن نطير فوق سماء شرشال وكل شيء على ما يرام، ولا يلاحظون شيئا، ومجموعة من الإجراءات الأمنية تم اتخاذها على الأرض"؛ فردت الجزائر: "الكل مستعد".

وفي الساعة التاسع وعشرة دقائق مساء طلب قائد الطائرة من ركابه رجالا ونساء بربط أحزمة الأمان، وأعلمهم أنّ موعد الوصول إلى تونس قد اقترب، ولما بدأت الطائرة تفقد ارتفاعها، أخذ الجزائريون يلقون نظرة من خلال النوافذ، ولاحظوا في المطار انتشارا واسعا للعساكر فقال أحدهم: "لقد نظموا لنا استقبالا حارًا".

وفي الساعة التاسعة وعشرين دقيقة مساء حطت الطائرة، وتبعتها سيارات عسكرية من نوع "جيب Jeep" حاملة للرشاشات. وحينها لاحظ بن بلة الجنود الفرنسيين، ولما توقفت الطائرة، أُطفئت الأضواء الداخلية، وسُلطت الأضواء الساطعة القوية على جسم الطائرة، وأغلق الطاقم الفني باب الاتصال الداخلي، وقفز أعضاؤه من مخرج النجدة.

خرج اللواء "أندرس Andres"- قائد الأمن الجوي- مع رجاله المسلحين بالرشاشات قائلا: "استسلموا"؛ فانتاب زعماء جبهة التحرير الوطني الغضب واليأس، وصاروا محاطين بالعساكر، وبدأ مفتشو مديرية الحراسة الاقليمية D.S.T[32] ينادون المساجين: "بن بلة". فأجاب أحمد بن بلة بنباهة عسكرية: "حاضر"، ثم استطرد: "إنه عمل جيد، لم أكن أتوقع أن الفرنسيين قادرين على هذا"، وكان في المطار الجنرال " لوريو دوفيس laurillot Devise " محاطا بأربع جنرالات آخرين، وهكذا فقد استقبل خمسة جنرالات فرنسيين خمسة رجال جزائريين من الفلاقة، أما طاقم الطائرة فقد اقتيد أفراده

إلى منزل (فيلا الزيتون؛ فوجدوا نساءهم وأطفالهم الذين أجلتهم السلطات المغربية على متن طائرة، وعندها انتهت عملية اختطاف طائرة DC3.[33]

الخاتمة: على ضوء ما تقدم يمكن التنبيه إلى أن القرصنة الجوية الفرنسية لطائرة تُقل قادة الثورة الخمسة تُعتبر العملية الأولى من نوعها في التاريخ، وتمثل اعتداء صارخا على قانون الملاحة الدولية، وأن السلطات العسكرية الفرنسية كانت مستعدة لفتح النار على المحرك الطولي للطائرة لو تعنت الطاقم الفني الفرنسي الذي حاول إنقاذ ركاب الطائرة من القرصنة لكن سيطرة فرنسا الاستعمارية على المجال الجوي، وحيازتها لطائرات مقاتلة ومطاردة، واستمرار ممارستها لنفوذها على تونس والمغرب الأقصى المستقلين في السنة نفسها (1956م)، ونعتهم بالخيانة الوطنية إذا لم يترلوا بالطائرة بالجزائر وغموض مصير عائلاتهم بالمغرب الأقصى؛ كل هذه العوامل جعلت الطيارين الفرنسيين يستسلمون لرغبات الجيش الفرنسي بالجزائر.

وبالنسبة لعلاقة باريس بالجزائر في قضية الاختطاف فإننا نشتم رائحة التواطؤ بين السلطات العسكرية بفرنسا والسلطات العسكرية بالجزائر، وأن السلطات السياسية لم تكن تتحكم في مقاليد الحكم، وأن رهانات الجيش الفرنسي قد تجاوزت المسؤولين السياسيين، لذا قدم الوزير الفرنسي للشؤون المغربية والتونسية ألان سافاري **Alain Savary** استقالته من الحكومة، واستنكر رئيس الحكومة غي مولي عملية الاختطاف قائلا: "هذا غير ممكن، إذا كان الأمر كذلك، فسيكون حماقة جنونية."[34] خصوصا وأنه كان يخشى أن يدفع الحدث إلى هيجان الشعوب العربية. وبشأن مفاوضاتها مع جبهة التحرير الوطني من أجل إيجاد حل سياسي وسلمي للقضية الجزائرية، فإنه يعتبر من مراوغات فرنسا الاستعمارية إذ حاولت الحصول على هدنة مع الثورة الجزائرية للتفرغ لتحضيراتها العسكرية ضد مصر في إطار العدوان الثلاثي، ودعوتها لمؤتمر تونس كان بهدف قطع رأس الثورة، وأن الثوار الجزائريون لن يلبثوا أن يضعوا السلاح، وقد أصاب أحمد توفيق المدني عندما توقع مسبقا فشل مؤتمر تونس، لأن فرنسا الواثقة بقدراتها العسكرية دعت إليه والثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، وتحتاج إلى السلاح والانتشار الكامل على الأرض الجزائرية، وهذه الدعوة تكون منطقيا بعد تصاعد حدة الحرب بين الطرفين، أضف إلى ذلك أن فرنسا تدعو إلى التفاوض في وقت تنادي أكثر من ذي قبل بوجوب بقاء الجزائر فرنسية.[35]

كما لاحظنا أن السلطات المصرية كانت تعلم بالنوايا الفرنسية من وراء ندوة تونس خصوصا وأن دولة فرنسا الاستعمارية تجتهد دوليا لتنفيذ العدوان الثلاثي ضدها؛ فقد جاء في مذكرات أحمد

توفيق المدني وشهادات أحمد بن بلة أن الرئيس جمال عبد الناصر ومدير استخباراته فتحي الديب قد نصحوا أحمد بن بلة بأن لا يشارك مع رفاقه في ندوة تونس الذي أرادته فرنسا مكرا وخداعا، وورطت تونس والمغرب حيث لم تستطع قيادة الثورة رفض طلب الدولتين الشقيقتين، وبخاصة المغرب الذي يقدم دعما لجبهة وهران(36).

الهوامش:

(1) الزعماء الخمسة الذي أختطفوا هم: أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، ومصطفى الأشرف، ومن خلال رواية بن بلة، يعد الأشرف مصطفى صحفيا جزائريا، وليس زعيما سياسيا للثورة الجزائرية، وبالتالي هناك أربع زعماء سياسيين كانوا على متن الطائرة ويصحبتهم صحفي جزائري.

(2) أحمد منصور. الرئيس بن بيلا..يكشف عن أسرار ثورة الجزائر. دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م. ص 141.

(3) المصدر نفسه، ص 142.

(4) عبد الحميد زوزو. محطات في تاريخ الجزائر- دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة- دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004. ص 497.

(5) مثل جبهة التحرير الوطني في هذه المفاوضات كلا من محمد يزيد ومحمد خيضر، وتوصل الطرفان الجزائري- الفرنسي إلى صيغة أقرب إلى الاستقلال شريطة إجراء استفتاء شعبي مثلما حدث سنة 1962م، وبالتالي لو كانت نية فرنسا صادقة لوفرت على نفسها وعلى الشعب الجزائري ست سنوات من الحرب.

(6) عبد الحميد، زوزو. المرجع السابق، ص 497.

(7) نشير هنا إلى أن العلاقة بين أحمد بن بلة والملك محمد الخامس كانت جيدة ورائعة.

(8) ذكر أحمد بن بلة أن علاقته بالحبيب بورقيبة لم تكن على ما يرام لأن رؤيتهما الفكرية مختلفة.

(9) أحمد، منصور. المصدر السابق، ص 144.

(10) محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2008م. ص 341.

(11) **Juan, Raymond Tournaux. Secrets d'Etat. Librairie Plon, Paris, 1960.p 130.**

(12) محمد، أمطاط. المرجع السابق، ص 40.

(13) المرجع نفسه، ص 341. واستثنى الكاتب الهوية المستعارة لمصطفى الأشرف.

(14) وهذا الكلام يستهدف الطائرة الملكية المغربية لما كان مقررا أن يسافر الجميع في طائرة واحدة.

(15) إن التعجب والتساؤل الذي أبداه الأمين العام يطرح احتمالين: إما أن خبر مرور طائرة بن بلة ورفاقه على الجزائر كان مفاجئا لدى الفرنسيين بالجزائر. أو أنهم خططوا لذلك مع باريس لكنهم لم يتوقعوا أن تخطيطهم سيتحقق، لأن زعماء الثورة كانوا في مدريد وكان بإمكانهم السفر من هناك إلى تونس على متن طائرة أجنبية وطاقم غير فرنسي، ولو كان السفر من مدريد كما ذكرنا هل تخطط فرنسا لقرصنة جوية؟

(16) تفيد الكتابات المغربية أن طائرة الملك المغربي أقلعت يوم 21 أكتوبر 1956 على الساعة 17، والكتابات الفرنسية تحدد الإقلاع يوم 22 أكتوبر على الساعة 10 و45د، فهل يمكن اعتبار ذلك تأخير سببته استعدادات الفرنسيين بالجزائر لاختطاف الطائرة من تشنجات داخل القصر الملكي المغربي؟ وحتى أحمد بن بلة لا يتذكر توقيت إقلاع طائرة الملك، وكل ما أكده أنها أقلعت قبل طائرة القادة الجزائريين.

(17) يظهر أن الاستعمار الفرنسي لا يميز بين الرجال والأوغاد، أو أنه تعمد قلب المعادلة بما يخدم مصالحه.

(18) تأسست هذه المصلحة الأمنية المسماة : **Le Service de Documentation Extérieure et de Contre Espionnage** في ديسمبر 1945.

(19) يقع هذا الإقليم الغابي بجنوب غرب فرنسا.

(20) ونعني بذلك التحضير للعدوان الثلاثي على مصر الذي كان في 26 أكتوبر 1956، بمشاركة فرنسا وانجلترا واسرائيل.

(21) وهذا يدل على أن السلطات العسكرية بباريس متورطة في عملية اختطاف الطائرة.

(22) يتضح جليا أن اختطاف الطائرة تم بتنسيق القوات الفرنسية في باريس والجزائر والمغرب الأقصى الحديث العهد بالاستقلال.

(23) Z.D.A : وتعني **Zone de Défense Aérienne**

(24) طائرة DC3 هي طائرة مستحدثة قبل الحرب العالمية الثانية ومن خصوصياتها، التنقل ليلا.

(25) ويعني ذلك أن الملك محمد الخامس قد وصلته أخبار عزم سلطات الاحتلال الفرنسي لاختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة وهو ما جعل رئيس ديوانه يخصص طائرة أخرى للقادة الجزائريين ويسافرون لوحدهم.

(26) دائما ينعت الاستعمار الفرنسي ثوار الجزائر بالمتمردين عوض المقاومين، وكأنهم نسوا مقاومتهم للجيش النازي الألماني لما احتل باريس سنة 1940.

(27) نستغرب عندما نجد أن أحمد بن بلة لم يشر في شهاداته إلى هبوط الطائرة بمطار مايوركا وإقلاعها من جديد، كما ذكر أيضا أن للطائرة مسار رحلة واحد ووحيد من الرباط إلى تونس. فهل ألهتهم مشاغل ندوة تونس وجعلتهم لا يشعرون بشيء، أم أن الطيارين الفرنسيين، كذبوا عليهم؟

(28) الفلاقة مصطلح استعماري أطلق على المجاهدين الجزائريين ويعني الخارجون عن القانون الفرنسي.

(29) وهنا نلاحظ أحد أشكال الهيمنة الفرنسية على المجال الجوي للمغرب الأقصى المستقل سنة 1956م.

(30) قامت السلطات المغربية بترحيل عائلات الطيارين الفرنسيين إلى الجزائر تحسبا لأعمال عنف في المغرب وهو ما حدث فعلا بفاس ومكناس ومراكش ضد الفرنسيين.

(31) شعر أحمد بن بلة بأمور غير طبيعية، وما زاده قلقا تحذيرات عبد الناصر وفتحي الديب لما كان في القاهرة متوجها إلى مدريد ثم إلى تونس. وحول تحذيرات مصر يمكن مراجعة:

فتحي الديب. عبد الناصر وثورة الجزائر. دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1984. ص 266.

(32) **Direction de la Surveillance du Territoire : D.S.T.** وهي مصلحة المعلومات بوزارة الداخلية، ومقرها المديرية العامة للشرطة الفرنسية، وتاريخيا مكلفة بالجوسسة المضادة.

(33) **J.R Tournaux. Op.Cit., PP.127-135.**

(34) محمد، أمطاط. المرجع السابق، ص 341.

(35) أحمد توفيق، المدني. حياة كفاح –مذكرات– دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، الجزء الثالث(مع ركب الثورة التحريرية)، ص 308.

(36) المصدر نفسه، ص ص 310، 312.

مساهمة الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية في الثورة التحريرية 1954-1962

أ.د. علوان أمال *

حضرت الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية[1] جيلا جديدا، على دراية بالمسالك من سهول وجبال، مُدرّباً على العمل والنظام، مُسلحا بالقيم الوطنية بعقلية جزائرية ترفض الانقياد وتتطلع نحو الحرية فأثبت الكشّاف الشاب وجوده، وقام بدوره على أحسن وجه كفدائي ومسبل ومجاهد[2] في ساحة المعركة، ونحن ضمن هذا الحيز نصبو إلى تسليط الضوء ولو باقتضاب على جانب من مساهمة هذا التنظيم الشبّابي في مقاومة الاستعمار الفرنسي الغاشم، وإبراز جزء من إسهاماته في عملية التحرر داخل المدن وفي ساحات المعركة بالجبال.

دعت جبهة التحرير الوطني كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسمياً، ودفع مناضليها إلى الالتحاق فرادى بصفوف الجبهة، وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناسبات عديدة، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائداً للكفاح المسلح وممثلاً وحيداً للشعب الجزائري.

إذا كانت جمعية العلماء المسلمين والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أعلنا عن حل نفسيهما وانضمام قيادتيهما فرادى إلى جبهة التحرير الوطني في شهر أفريل 1956[3]، فالشأن قد يكون نفسه لحركة "فتيان الكشافة الإسلامية"[4] التي اجتمع قادتها في ديسمبر 1955م بسيدي فرج (العاصمة)، بحضور كل من المحافظ العام "تيجيني الطاهر"، وممثلي أغلب أفواج العمالات الثلاث وهم[5]: السيد بوكابوية (الجزائر)، السيد حطاب (المدنية)، السيد الكشاي (حسين داي)، السيد سي علي (البليدة ومليانة)، السيد دراسي (سطيف)، السيد جيجلي (الأغواط)، السيد بن مامون نور الدين (برج منايل)، السيد بن محمود (بسكرة وتبسة وقسنطينة)، السيد بوقندورة (مسيلة وسوق أهراس وتيزي وزو)، خروبي عصمان وسباغ عبد الرحمان (وهران)، السيدة تيجيني وتمثل الفرع النسوي.

خلال هذا التجمع ناقش المجتمعون عدة قضايا، حيث أعرب السيد بن محمود[6] ممثل كشافة قسنطينة عن قلقه لما يجري في الجزائر من أحداث[7]، وهو ما ركز عليه السيد دومي لخضر من وهران

* - أستاذة محاضرة ب في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

في تدخله، حيث قال: "إنّ العديد من الجزائريين الأبرياء يسقطون برصاص المستعمر الفرنسي، وإنّ بقاء التنظيم الكشفي خارج الأحداث الراهنة، سيفقدها ثقة الشعب التي لطالما حظيت بها"[8]، أما السيد صادق الفول فقد تساءل عما إذا كانت اللجنة المسيرة قد طلبت المساعدة المالية من الحكومة العامة، وأردف معقبا: "أن لا أحد يرغب في هذه المساعدة المالية، لأنها ستكون سببا في ضياع ثقة الشعب بالحركة"، هذا الطرح دعمه السيد معلو من قسنطينة، في حين اعتبر السيد الطاهر التجيني أنّ المساعدة المالية من الحكومة الفرنسية "ليست بصدقة أو حسنة تطلبها الحركة، وإنما هي حق، لأن المال هو حق الشعب"[9]، هذا المقترح تبناه المشاركون بالإجماع ما عدا أربعة أصوات: ثلاثة من قسنطينة، وخروبي عصمان من وهران.

ختم هذا التجمع لفتيان الكشافة بالتوصية بإنشاء مخيم مدرسي دائم بعمالة العاصمة، وتقرير حول الوضعية المالية للحركة، كما عينت اللجنة المسيرة للحركة[10].

نلاحظ أنّ تاريخ هذا الاجتماع هو ديسمبر 1955، وبالرغم من أنّ الاجتماع تمخض عن لجنة مسيرة للحركة، بيد أنّ هناك عديد الشخصيات كانت مهتمة بما يجري من أحداث داخل الوطن، لذلك قد يكون أخر اجتماع ضم أعضاء الحركة قبل انضمام قادها بصفة فردية في شبكات المقاومة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، على غرار أغلبية مسؤولي المنظمات الوطنية، فوضع كل العتاد النافع (الآلات الراقنة، المالية، المقرات) في خدمة جبهة التحرير الوطني[11]، بحيث أصبح قائدها الفيدرالي القشيعي محمد أحد مسؤولي جبهة التحرير الوطني في تيزي وزو، إذ أسندت له مهمة تجنيد الكشافة،كما أعطى لجبهة التحرير الوطني (الولاية الثالثة) صندوق أموال فتيان الكشافة الإسلامية (BSMA) وعتادها، وأضحى قائدها العام الطاهر التيجيني عضوا في شبكة الإعلام[12].

في حين طلب بن مهيدي من عمر لاغا[13]- القائد العام لحركة الكشافة الإسلامية الجزائرية- غداة الفاتح نوفمبر 1954م مواصلة النشاط الكشفي لفوج القطب، حتى يستخدم مقره لانعقاد الاجتماعات السرية لجبهة التحرير الوطني[14] مما عرضه للتعذيب والاغتيال سنة 1957م.

1- عينات من مساهمة الكشفيين في المعارك بالجبال: لم يكن عدد المجاهدين يتجاوز الأربعمائة ليلة أول نوفمبر 1954م وبأسلحة صيد بسيطة ومحدودة، لكن رجال جيش التحرير الوطني استطاعوا في الأشهر الأولى من الثورة أن يجمعوا حوالي ألف قطعة سلاح[15]، وقد عقدت آمالاً كبيرة على نشاطات المندوبية في الخارج[16] التي كانت مكونة من محمد خيضر رئيساً والكشفيين السابقين أحمد بن بلة وأيت أحمد، ومجهودات السيد محمد بوضياف الذي كلف بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة

الاتصال بباعة الأسلحة ومهربيها. غير أن مندوبية الخارج لم تحصل على شيء، فالدول العربية الشقيقة لم تكن تُدرك بعد ما أقدم عليه الشعب الجزائري، أما السيد بوضياف، فإن مهمته في فرنسا قد تعقدت بسبب سيطرة مصالي شبه الكلية على هياكل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكن قيادات المناطق استطاعت تجاوز هذه المعضلة مؤقتا برفعها شعار: "سلاحنا نفتكه من عدونا"، وهو شعار أتى بنتائج إيجابية ومعتبرة"[17].

كل هذه الصعوبات والمشاكل غير المتوقعة لم تمنع المجاهدين من خوض كثير من المعارك الناجحة ضد القوات الاستعمارية المسلحة وفي الكثير من الأحيان قادها أو شارك فيها القادة الكشفيين وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر:

في المنطقة الأولى: بدأت الاستعدادات العسكرية للثورة منذ أوائل ربيع سنة 1954م، حيث كان القائد مصطفى بن بولعيد يقوم بالاتصالات مع أعضاء المنظمة الثورية في بقية أنحاء الجزائر، يعاونه في جهوده بشير شيحاني[18]، في حين كان الكشفي باجي مختار من أبرز الشخصيات التي عملت على توعية ودعوة المواطنين إلى ضرورة حمل السلاح في وجه المستعمر الفرنسي، وتجنيد الشباب المناضلين المعروفين بماضيهم المشرف ضمن خلايا عسكرية، من خلال سلسلة من الاجتماعات السرية كان ختامها الاجتماع الذي عقده في زفاف لمبارك يحي، وذلك ليلة 31 أكتوبر 1954م، ودعا خلاله قادة الكشافة إلى الالتحاق بالكفاح المسلح[19]، وتم إغلاق المقر الكشفي في يوم 06 نوفمبر 1954م.

عشية انطلاق الثورة، اجتمع قادة النواحي لمنطقة الأوراس في قرية لعزين، وبعد أداء اليمين على كتمان السر، كشف عن تاريخ اندلاع الثورة، وتمت تلاوة بيان أول نوفمبر باللغتين العربية والفرنسية، وتم في نفس الوقت ضبط قائمة المواقع المستهدفة بهجومات ليلة الفاتح نوفمبر، على مستوى المنطقة المقدرة بـــ ثلاثين هدفا(30)، مع تعيين الأفواج[20] وتحديد مهامها، انطلقت الخلايا الثورية الأولى نحو أهدافها المحددة على جهات مختلفة، فاتجه ثمانون مجاهدا (80) منهم إلى فم الطوب التي سيطروا عليها لمدة ستة أيام، وغنموا منها 09 بنادق حربية[21]، وذهب خمسون (50) إلى ناحية أريس، واستقر سبعون مجاهدا (70) في غابة كامل، أما الشهيد الكشفي باجي مختار فقام بقيادة هجوم على منجم الناظور بولاية قالمة، وتحويل القطار الرابط بين الجزائر وتونس عن سكته[22] قبل أن يستشهد رفقة مجموعة من المجاهدين في ساحة الشرف في غابة بني صالح بسوق أهراس يوم 19 نوفمبر 1954م.

في المنطقة الخامسة: وهران وضواحيها قام قائد المنطقة الكشاف العربي بن مهيدي بتعيين الكشاف أحمد زبانة[23] مسؤولا على ناحية زهانة، وكلفه بالإعداد للثورة بما يلزمها من ذخيرة ورجال،

وتجسيدا للأوامر التي أعطيت له كان اجتماع زهانة بعبد المالك رمضان، وقد حدّدت مهام زبانة بعد هذا الاجتماع في هيكلة الأفواج وتدريبها، واختيار العناصر المناسبة وتحميلها مسؤولية قيادة الرجال، وزيارة المواقع الإستراتيجية لاختيار الأماكن التي يمكن جعلها مراكز للثورة، فقد تمكن من تأطير فوج فدائي مُشكّل من ثلاثة عشرة عضوًا في سان لوسيان «SAINT LUCIEN» (زهانة حاليا)، وفي سيق كون فوجا من عشرة عناصر يوم 30 أكتوبر.

ومن العمليات الناجحة التي قادها زبانة عملية لامادو في 04 نوفمبر 1954م، ومعركة غار بوجليد في 08 نوفمبر 1954م التي وقع فيها أسيرا.

الناحية الثانية من هذه المنطقة وهي عين تموشنت، والممتدة من عين تموشنت إلى غاية نمور (الغزوات حاليا) كانت هي الأخرى تحت قيادة الكشفي فرطاس محمد[24]، وكان ضمن أفواجها الفدائية فوج ريو صالادو (المالح حاليا)، وفوج دوّار المساعدة التابع لبلدية إيرائيل (حاسي الغلة حاليا)، وقادة أفوج ريو صالادو وحمام بوحجر ولورمال على التوالي كل من برحو قادة، والكشاف سترة عبد القادر وحدوب بوحجر.

عانت المنطقة الخامسة حين انطلاق الثورة من مشكل أساسي هو قلة الأسلحة التي لم تصلها إلاّ في أكتوبر 1955م[25]، لكن هذا المشكل لم يكن ليؤخرها عن ركب الثورة وموعدها، "فمن أصل سبعين عملية فدائية عبر كامل أنحاء الجزائر، أربعة عشر هجوما جرى بالولاية الخامسة"[26].

في المنطقة الثانية: انتفاضة الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م: يكاد يجمع المؤرخون أن الكشاف الشهيد زيغود يوسف[27] هو صاحب فكرة الانتفاضة، وعندما تبلورت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الأقربين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، فقد خاطب رفقاءه عشية بدء الهجوم قائلا: "يجب علينا تحمل الأعباء مع الأوراس، لأنه إذا بقيت العمليات مكثفة هناك وبقي الأوراس وحده فسوف تضيع الثورة، ويقضي عليها العدو"[28].

في اجتماع بقيادة زيغود يوسف يوم 23 جويلية 1955م، تمّ تحديد أهداف الهجوم وتاريخ انطلاقته يوم 20 أوت 1955م على الساعة منتصف النهار (12:00)، وهو يصادف بداية عطلة الأوروبيين، وموعد السوق الأسبوعي لمدينة سكيكدة.

امتدت هجومات الشمال القسنطيني ما بين 20 إلى 27 أوت 1955م، قام بها جيش التحرير الوطني بمساندة الشعب، وقيادة الكشاف زيغود يوسف، وشملت عدة عمليات ناجحة استهدفت الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة والدرك والمعمرين والخونة المتعاونين مع العدو، إضافة إلى المصالح

الاقتصادية الفرنسية وتلك التابعة للمعمرين.

حققت الهجومات معظم أهدافها، وبرهنت على مدى قدرة صمود الثورة الجزائرية ومجابهتها للسياسة الاستعمارية، بحيث كانت مركزة ومنظمة في العديد من مدن وقرى الولاية الثانية كقسنطينة وسكيكدة والخروب وميلة وجيجل...، إلى جانب إحرازها لانتصار سياسي خارجي تمثل في تسجيل المسألة الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة المنعقدة عام 1955م، بدعم ومساندة أربعة عشر(14) دولة آفروآسياوية.

ضمن هذا الإطار صرح جاك سوستيل[29] "أن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني" [30]، وفي المقابل كان رد الفعل الفرنسي على هذه الهجومات عنيفا ومتطرفا؛ فقد نظم المعمّرون أنفسهم في مليشيات، وقاموا بقتل وإعدام جماعي طال 1300 جزائري.

في المنطقة الرابعة: كلّف الكشفي سويداني بوجمعة[31] مطلع عام 1954م بإعداد الأفواج الأولى للعمل الثوري من طرف الشهيد الكشفي ديدوش مراد؛ فجنّد حوالي 200 مناضل و18 قائد فوج، وألّف فريقا مختصا في صنع القنابل والعبوات النّاسفة في كل مناطق بوجمعة صهريج ودوار حلوية وفروحة وأولاد يعيش. وفي أواخر أكتوبر 1954م أجرى سويداني بوجمعة اتصالات مع مجندين جزائريين في الجيش الفرنسي وهما السّعيد خودي بثكنة بيزو في البليدة وعبد القادر بن طبال من جنود الاحتياط في ثكنة بوفاريك، وتعرّف عن طريقهما على الوضع العسكري بالثكنتين استعدادا لليلة اندلاع الثورة[32].

وفي ليلة أول نوفمبر 1954م قاد الكشفي سويداني بوجمعة هجومه على ثكنة بوفاريك، وأخرج منها عددا من الجنود الجزائريين الذين تطوّعوا للعمل في صفوف الثورة، واستمرّ في نشاطه الجهادي ضد مقرات جيش الاستعمار وطغاة المعمرين إلى غاية استشهاده في ساحة الشرف[33] يوم 17 أبريل 1956م.

خاض الشهيد الكشفي أحمد بوقرة[34] هجومات عديدة ضد قوات المستعمر في المنطقة الرابعة، وتقلّد مهمات مختلفة حيث رقيّ إلى رتبة مساعد سياسي سنة 1955م، ثم كلف بمهمة الاتصال بين العاصمة وما يحيط بها، وشارك في العديد من المعارك التي كانت الولاية الرابعة ساحة لها، وذلك في كل من بوزقزة وساكامودي ووادي الفضة وغيرها من المناطق، واعترافا من المسؤولين بنشاطه رقّي إلى رتبة رائد، وهذا ما أهله لأن يحضر مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م، حيث شرّفه المؤتمر ليكون قائدا سياسيا وعضوا فاعلا ضمن مجلس الولاية الرابعة التاريخية[35]، وفي عام 1958م عين عقيدا قائدا للولاية الرابعة[36]؛ فكان بالمرصاد للمخططات الاستعمارية التي كانت ترمي إلى تضييق الخناق على جنود جيش التحرير الوطني، أبرزها حملات التمشيط الواسعة عبر جبال الحضنة، حيث اشتبك العقيد وأصحابه

بقوات العدو في معركة غير متكافئة، فأستشهد في ميدان الشرف قرب المدية في معركة أولاد بوعشرة بتاريخ 05 ماي 1959م[37].

في الجبال دائما نجد تنوعا في نشاط عناصر الكشافة المجاهدين، فالقطاع الصحي الذي اهتمت به جبهة التحرير الوطني، وأخذ نصيبا وافرا من مجهوداتها باعتباره قطاعا حيويا يتوقف عليه العمل المسلح، باعتبار أن توفير العلاج للجرحى، ومقاومة الأمراض فيه حفاظ على المورد البشري الذي هو القوة المحركة للثورة، لأجل ذلك ظهرت المصالح الصحية المتنقلة داخل الوحدات المتنقلة لجبهة التحرير الوطني داخل الجزائر، وأخرى قارة في القواعد الخلفية في كل من المغرب الأقصى وتونس.

ضمن هذا الإطار ساهم عديد الأطباء والممرضين ممن سبق ومارسوا الحياة الكشفية، ومن هؤلاء نذكر مسعودة باج المدعوة مريم[38] التي انضمت إلى جيش التحرير الوطني باتجاه جبل تمزقيدة بالأطلس التلي البليدي، وبحكم تكوينها في سلك التمريض عينت بالفرع الصحي الذي أنشئ لأول مرة بالناحية تحت إشراف المجاهد حسن يوسف الخطيب، فكانت تتنقل بين مختلف المراكز الصحية لجيش التحرير، وفي نهاية 1957م قررت قيادة المنطقة الرابعة إرسال بعض المجاهدين والمجاهدات إلى الخارج لمواصلة تكوينهم؛ فكانت مريم ضمن الفوج المتجه إلى المملكة الغربية، بيد أنّهم اشتبكوا في طريقهم مع فرقة من الجيش الفرنسي فاستشهدت سنة 1960م.

كما نذكر الطبيب الكشفي محمد بن عيسى أمير[39] الذي قام بتكوين 15 مسعفا في باريس ما بين سنتي 1955–1956م في غرفته أثناء دراسته الجامعية، قبل أن يلتحق بصفوف الثورة سنة 1957م بالقاعدة الغربية، إذ أصبح طبيب الجبهة والجيش من شهر فيفري 1957 إلى جوان 1958م، ليترقى إلى منصب طبيب جيش التحرير الوطني إلى غاية 1959م، ومن ثم الإشراف على المنطقة الشمالية للمغرب الأقصى[40]، وقد أسس في أوت 1959م مدرسة لتكوين الممرضين في قاعدة زغنغن[41].

ومن بين الأطباء والصيادلة الذين كانوا قادة بفوج الأمل الكشفي لسيدي بلعباس، وفضلوا ترك فرنسا والالتحاق بجيش التحرير الوطني، واستقروا بالمغرب الأقصى نذكر جليل حسين، طالب عبد الرحمان، علال مصطفى[42].

2– عينات من مساهمة الكشفيين داخل المدن (معركة الجزائر): كانت جبهة وجيش التحرير الوطني تنشط في كل مكان من التراب الجزائري لكن في أشكال مختلفة، فقد ظل تنظيمها سريا في المدن والقرى ذات الكثافة الاستعمارية، وكذا في المناطق التي يغطيها الجيش الفرنسي بشبكته الإدارية التي تدعى، "الفروع الإدارية المتخصصة"(S.A.S)[43].

بدأ العمل الفدائي المسلح بالعاصمة خلال شهر أكتوبر 1955م ضد المخبرين والخائنين، مع العلم أن القائد الأعلى للفدائيين آنذاك هو عمر أوعمران بصفته قائد منطقة العاصمة خلفا لرابح بيطاط الذي اعتقل يوم 1955/02/25م[44]، لقد تم إنشاء فرقتين مسلحتين بالعاصمة، تتحرك إحداهما داخل حي بلكور، وتكون تحت إشراف الكشاف الشهيد ذبيح الشريف[45]، وتتحرك الثانية في حي القصبة وتكون تحت إشراف السيد ياسف سعدي.

بيد أنّ التنظيم العسكري في العاصمة ظل قليل النشاط إلى غاية شهر ماي 1956م، لأنه كان يمثل قيادة أركان وقاعدة خلفية لولايتي وسط البلاد وهما الولاية الثالثة (القبائل) والولاية الرابعة (ناحية الجزائر)[46]، لكن سرعان ما ضاعف الفدائيون نشاطهم العسكري بمدينة الجزائر عقب قيام السلطات الاستعمارية بإعدام أحمد زهانة(زبانة) وفراج بواسطة المقصلة في سجن بربروس (سركاجي) في 19 جوان 1956م.

في نفس الوقت، أضفى مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م مزيدا من الأهمية على الجزائر العاصمة وضواحيها بعد تحويلها إلى منطقة مستقلة عن الولاية الرابعة، واتخذها مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ، الجهاز القيادي لجبهة وجيش التحرير الوطني[47].

أصبحت العاصمة منطقة مستقلة، وأصبح الكشاف العربي بن مهيدي[48] يشرف على الفرع العسكري، وياسف سعدي يتولى قيادته[49]، وضمّ الفرع مجموعات مسلحة موزعة على كل أحياء مدينة الجزائر وكذا شبكة القنابل[50]، وكانت الكشفيتان حسيبة بن بوعلي[51] والزهرة ظريف[52] من بين الفتيات اللائي اختيرت لوضع القنابل في الأماكن العمومية من الأحياء الأوروبية لأنهن كنّ ذات ملاح شبيهة بملامح الأوروبيات.

بعد إلقاء القبض على العديد من المناضلين من بينهم العربي بن مهيدي يوم 23 فيفري 1957م، قام ياسف سعدي بتعيين الكشفية ظريف الزهرة التي كانت طالبة في الحقوق[53] كمساعدة دائمة له، وبعد أنّ ألقي القبض على ياسف سعدي في 23 سبتمبر 1957م[54]، خلفه علي لابوانت[55] بمساعدة الكشفية حسيبة بن بوعلي التي كانت طالبة بالثانوية، وبعد أن رفضوا الاستسلام استشهدوا في 08 أكتوبر من نفس السنة.

في 07 يناير 1957م تولى الجنرال "ماسو"Massu قائد الفرقة العاشرة للمظليين، ومساعده العقيد بيجار مهمة مواجهة الفدائيين، ومنذ ذلك التاريخ بدأت العمليات الكبرى ضد الأحياء الشعبية، وعلى رأسها حي القصبة، وقد استعمل العدو كل الوسائل الوحشية في هذه العمليات التي لخصت في

عبارة "معركة الجزائر" La Bataille d'Alger، والتي استمرت إلى غاية 08 أكتوبر 1957م.

دخل الجيش الفرنسي الحرب بطريقة عنيفة ومتطرّفة جدا ضد عمليات جبهة التحرير التي أشرف عليها العربي بن مهيدي ثم ياسف سعدي، ويمكننا القول أنّ المعركة التي استمرت من يناير إلى أكتوبر 1957م كانت حربا مروعة، بسبب التعذيب الجماعي الذي شهدته تلك الفترة، وكذا عمليات الاختطاف والإعدام خارج مظلة القضاء، فآلاف الجزائريين اختطفوا ولم يعثر لهم على أثر، بيد أنّ معركة الجزائر التي نقلت الاشتباكات إلى قلب العاصمة[56] أمام سمع ونظر الصحافة العالمية والبعثات الدولية أعطت للثورة الجزائرية صدى عالميا؛ فقد جاء في رسالة بعثها السفير الفرنسي بواشطن إلى وزير خارجيته بتاريخ 27 أفريل 1956م يبرز فيها الرأي العام الأمريكي حينها يقول[57]: "مسرحية بثلاثة فصول، هكذا يصف الرأي العام الأمريكي الأزمة في شمال إفريقيا، إنّ الأعين تتجه كلها إلى الجزائر فالصحافيين والمعلقين يدركون أنّ هناك وضعا خاصا في الجزائر، وهناك جهودا مبذولة في الو.م .أ من أجل توضيح المعطيات الحقيقية الخاصة بالقضية الجزائرية، إنّ معظم الجهات الإعلامية تنقل مسار العمليات الفرنسية في الجزائر، وتستنتج أنّ فرنسا مازالت بعيدة عن السيطرة على زمام الأمور."

تزامنت معركة الجزائر وقلة نشاط الأفواج الكشفية العاصمية، بخاصة وأنّ الفوج الكشفي النشيط- "القطب" للرواد المسلمين- قد اغتيل رئيسه عمر لاغا من قبل المظليين سنة 1957م، وتعرّض الكثير من أعضاء المكتب الوطني للكشافة الإسلامية الجزائرية لمضايقات الشرطة والاعتقال، فمثلا ألقي القبض على محفوظ قداش القائد عام للكشافة سنة 1956م[58]، وزّج به في سجن البرواقية، بيد أنة عقب الإفراج عنه- وعلى ضوء ما عاينه في مخيمات الاعتقال- نظم شبكة دعم اجتماعي للكشافة المسجونين بمعتقلات البرواقية والضاية بسيدي بلعباس، وسيدي الشحمي، وقام بجمع المال والملابس والمؤن المختلفة بين الرفقاء الكشفيين والأولياء لتوزع على المعتقلين.

جدّد قدّاش ذلك النوع من الحملات كلما دعت إليه الحاجة، وهو ما قام به بالخصوص من أعمال سنة 1957م بعد الانفجار الرهيب لشارع تيب (Thebes) بالقصبة، إذ نظم المساعدات والنجدات لصالح العائلات بالتنسيق مع خلية جبهة التحرير الوطني[59].

النشاط الكشفي لفوج "القطب" استؤنف بشكل جلي سنة 1960م، حين بادر قادة فوج "القطب" بالاتصال مع الحكومة الجزائرية المؤقتة ليكون فوجهم وسيلة لتغطية نشاطات جبهة وجيش التحرير[60].

ضمن هذا المقام يستطرد محفوظ قداش قائلا[61]: "تلقت الكشافة الإسلامية الجزائرية أوامر مباشرة من مصلحة العلاقات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة بمشاركة أفواج العاصمة في تنظيم مظاهرات ديسمبر 1960م بإلقاء الخطب والهتافات".

كان محفوظ قداش خلال مظاهرات 1960م هو من يرفع التقارير عن الحالة السياسية للحكومة الجزائرية المؤقتة[62]. كما شارك محمد درويش[63] عضو في فوج "القطب" مع الكشافة الإسلامية بتوعية الناس وتعبئتهم لاستفتاء تقرير المصير في جويلية 1962م.

هذه عينة بسيطة عن دور هذا التنظيم الشباني ومساهمته في الثورة الجزائرية المظفرة داخل المدن وفي الجبال، وتبقى العديد من أعماله مجهولة أو يختلجها أصحابها في صدورهم فما أحوجنا لمعرفة أعمالهم وانجازاتهم التي كانت سببا في تحقيق السيادة الوطنية ونيل الاستقلال.

الهوامش:

1- عقب زيارات "محمد بوراس" المتكررة إلى مدينة مليانة ولقاءاته بصديقه صادق الفول والعناصر الكشفية، قرر "بوراس" إنشاء فوج في مدينة الجزائر (العاصمة) من 08 أعضاء يحمل اسم "الفلاح" بقلب القصبة وذلك عام1935م، ليكون هذا الفوج نقطة انطلاق للكشافة الإسلامية الجزائرية، وعلى غرار العاصمة شهدت العديد من مدن الوطن أفواجا كشفية جزائرية، ظلت تمارس نشاطا كشفيا مستقلا عن بعضها البعض، إلى أن كان تأسيس فيدرالية الكشافة الإسلامية في جويلية 1939 م بالجزائر(العاصمة).

2- الفدائي: المكلف بالغارات في المدن، المسبل: مناصر للجيش، المجاهد: جندي ومقاتل في جيش التحرير.

3- العربي الزبيري: "تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)"، ج 2، منشورات إتحاد الكتاب العرب: 1999، ص:.09

4- أثناء الجمعية العامة للكشافة الإسلامية الجزائرية المنعقدة بسيدي فرج (27-29 مارس 1948م) بالجزائر (العاصمة) ظهر اتجاهين متعاكسين ضمن الجهاز القيادي للحركة هما:

الأول: رأى أصحابه لا دخل للكشافة في القضايا السياسية، إقتداءً بالرئيس الأول للحركة الكشفية "محمد بوراس" الذي قدّم استقالته يوم 16 مارس 1941 لتأكيد عدم ارتباط الحركة الكشفية بالسياسة، قصد تجنيبها العواقب السيئة لالتزامه السياسي، قادة هذا الاتجاه انسحبوا من الكشافة الإسلامية الجزائرية وأنشؤوا فتيان الكشافة الإسلامية الجزائرية (B.S.M.A) للحفاظ على استقلالية الحركة بعيدا عن أي حركة سياسية ومن أبرز قادته: الطاهر التجيني، أبو عمران الشيخ، صادق الفول، "محمد الغريسي" مرشدا عاما للحركة.

أما الاتجاه الثاني: فلم يرى مانعا من مساهمة الكشافة في النضال السياسي ضد الاستعمار، والانضمام إلى "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" لدرجة أن المرشد العام "بوزوزو" والرئيس"عمر لاغا" عيّنا بالمناسبة لتمثيل الحزب في الخارج بملتقى "السلام" بمواسون و"المهرجان العالمي للشباب" في براغ عام 1947م، حافظ على هذا الاتجاه على تسمية الحركة الكشافة الإسلامية الجزائرية (S.M.A) من أبرز قادته: عمر لاغا، محفوظ قداش، محمود بوزوزو مرشدا عاما للحركة. ينظر كل من:

- Ageron Charles Robert:"Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954), Paris, P.U.F, 1979, T3, p592.
- Mahfoud Kaddache, Djillali Sari:"L'Algérie pérennité et résistances (1830-1962), O.P.U, 2002, p283.

5- A.W.O.Boite 6992, P.R.G, 132365-Note de Renseignements, Oran, Le 31 Déc 1955, p01.

6- بن محمود محمود: معلم بمدرسة الذكور بالمسيلة.

7- Idem.

8- Idem, p 02.

9- Idem.

10-Idem, p04.

11- أبوعمران الشيخ، محمد جيجلي: "الكشافة الإسلامية الجزائرية 1935- 1955 م"، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر:1999، ص .112

12- نفسه، ص .384

13- عمر لاغا: من مواليد 1908 بتازمالت (بجاية) انتقل إلى مدينة الجزائر وعمل أمين عام إداري ببلديتها، أسس فوج "الرواد المسلمين الجزائريين"...، بعد أحداث ماي 1945م انضم إلى حزب الشعب الجزائري المحضور رفقة زملائه محفوظ قداش، محمود بوزوزو، شارك في العديد من التظاهرات الدولية لعرض تطلعات الشباب الجزائري، قاد الوفد الكشفي الجزائري إلى سوريا "الزبداني" وقبل ذلك كان الوفد قد حط الرحال بمصر فاستقبله الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" في أوت 1954م.....، بعد انطلاق الثورة التحريرية أوقف عمر لاغا في نوفمبر 1954م ووضع رهن السجن بـــ "بربروسة" لمدة 3 أشهر ثم أفرج عنه ليعاد القبض عليه سنة 1957م ويعذب ويقتل من قبل المظليين وعلى رأسهم ماسي(Massu) دون أن يعرف قبره حتى الآن، ولذلك يعرف بالشهيد ذو القبر المجهول.

14 – محفوظ قداش:"عمر لاغا"، تأليف مجموعة من قدماء الكشافة الجزائرية: الكشافة مدرسة الجودة، دون ذكر دار النشر، الجزائر العاصمة، 2010، ص68.

15 – العربي الزبيري: المرجع السابق، ص13.

16- كان أعضاء المندوبية يعيشون كلهم في القاهرة بتفويض من قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فقد كانوا ملاحقين من طرف السلطات الاستعمارية بسبب انتسابهم إلى المنظمة الخاصة.

17- نفسه، ص 14.

18- بسام العسلي: "الله أكبر وانطلقت ثورة الجزائر"، ط 1، دار النفائس، بيروت: 1982، ص188.

19- يحي بوعزيز: "أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة"، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر: 2009، ص 112.

20- يتكون الفوج من 11 مجاهدا.

21- بسام العسلي: المرجع السابق، ص 190.

22- عاشور شرفي: "قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962"، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007، ص 85.

23- أحمد زبانة: إسمه الحقيقي: أحمد زهانة ولد 1926، (ببلدية زهانة بمعسكرحاليا)،كان للإنضمامه بالكشافة الإسلامية دور في نمو الروح الوطنية الصادقة في نفسه، انضم لصفوف الحركة الوطنية عام 1941، وتطوع أحمد لنشر مبادئ الحركة وتعميق أفكارها في الوسط الشبابي، وفضح ممارسات الاستعمار الفرنسي، اختارته المنظمة السرية ليكون عضوا من أعضائها، وبفضل خبرته تمكن من تكوين خلايا للمنظمة بالنواحي التي كان يشرف عليها،شارك في عملية البريد لوهران عام 1950م، قاد العمليات العسكرية الأولى للثورة، ووقع فيها أسيرا يوم 08 نوفمبر 1954، نفذ فيه حكم الإعدام بالمقصلة يوم 19جوان 1956 في حدود الرابعة صباحا، وكان أول من ينفذ فيه هذا النوع من الإعدام.

24- فرطاس محمد: ولد يوم 02 سبتمبر 1925بحاسي الغلة (عين تموشنت)، عمل عون إداري بمصلحة الحالة المدنية ببلدية حاسي الغلة، انتسب إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، في أواسط الأربعينات، وتزامن نشاطه السياسي مع نشاطه الكشفي، بحيث يعتبر من مؤسسي التنظيم الكشفي في حاسي الغلة، والبلديات المجاورة لها، انظم إلى المنظمة الخاصة، وكان من خطط لتفجير المعلم التاريخي للأمير عبد القادر بمعسكر، الذي أنجزه الحاكم العام الفرنسي "ناجيلان" Nagelen، ألقت عليه السلطات الفرنسية القبض سنة 1955، وهو على متن سيارة محملة بالسلاح، في مدينة وجدة المغربية، ردت جبهة التحرير على هذا العمل باختطاف ضابط فرنسي سامي، برتبة عقيد يدعى:"مازوري" Mazurier وحجزته، واشترطت طلاق صراحه، بإطلاق صراح "فرطاس محمد"، أثار هذا الصنيع ضجة إعلامية، انتهت بوساطة العاهل المغربي"محمد الخامس"، وإطلاق صراح المختطفين، "فرطاس" والفرنسي، توفي في حادث مرور يوم 16 أوت 1964. ينظر: الملتقى الجهوي الغربي الأول لقدماء وعمداء الكشافة الإسلامية الجزائرية، بعين تموشنت، إحياء ذكرى الفقيد "فرطاس محمد"، أيام 15-16 فبراير 2007.

25- عبد القادر جيلالي بلوفة: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران: الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية 1950-1954"، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007، ص331.

26- نفسه.

27 - زيغود يوسف: من مواليد عام 1921 في قرية (كوندي سميندو) التي تحمل اسمه حالياً بولاية سكيكدة، نال الشهادة الابتدائية ثم اشتغل حدادا وهو لم يبلغ بعد سن الرشد، انضم إلى الحركة الكشفية الإسلامية وبالتحديد فوج (كوندي سميندو)، سنة 1942 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري، وعندما أنشئت المنظمة الخاصة صار واحد من قادتها البارزين، أوقف عام 1950 ثم هرب من سجن عنابة 1952، عضو "لجنة الـــ22" خلف ديدوش مراد في قيادة المنطقة الثانية يوم 1955/05/18، قام بدور أساسي في التحضير لمؤتمر وادي الصومام، في توفير الشروط اللازمة لإنجاحه، استشهد أثناء معركة قرب بلدة سيديْ مزغيش (ولاية سكيكدة حالياً) يوم 1956/09/23 بينما كان في طريقه إلى الأوراس في مهمة كلفه بها المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني. أنظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، بيروت، ص341. الزبيري محمد العربي:" تاريخ الجزائر المعاصر"، ج2، ص 32.

28- أحسن بومالي: "إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1985، ص 112.

29- جاك سوستيل (1912- 1990): مفكر فرنسي محنك في السياسة وخبير في المجتمعات البدائية التي درسها في أمريكا اللاتينية، استنجدت به السلطات الاستعمارية فأصبح والي عام للجزائر مابين 1955-1956، كان ممن قاموا بحركة ماي 1958، ثم تحول إلى معارضة ديغول منذ 1960، ألف عدة كتب عن القضية الجزائرية وعن المكسيك حيث تخصص في الدراسات الإثنية عنها.

30- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص40.

31- سويداني بوجمعة: من مواليد مدينة قالمة يوم 10 جانفي 1922 تربى في أحضان الكشافة الإسلامية الجزائرية لنفس المدينة، مناضل في المنظمة الخاصة (1947-1950)، عضو في لجنة "الـــ 22"، مسؤول مساعد عن منطقة الجزائر، أستشهد في ساحة القتال في 16 أفريل 1956 في المتيجة، عن عمر لايزيد على 34 سنة.

32- يحي بوعزيز: "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" من شهداء أول نوفمبر 1954-1962"، دار الهدى، ميلة: 2009، ص 192.

33- نفسه، ص 193.

34- أحمد بوقرة المدعو سي أحمد (1926-1959) من مواليد خميس مليانة ولاية عين الدفلى، انخرط صغيرا في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية ثم في صفوف (ح.إ.ح.د) سنة1946، التحق بالمنظمة الخاصة وألقي عليه القبض مرتين الأولى عقب حوادث ماي 1945م والثانية عام 1950 بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، انطلق ينظم الثورة في جبال "عمرونة" و"ثنية" و"الونشريس"، رقي إلى رتبة رائد عام 1956، ثم عقيد عام 1958 أستشهد يوم 05 ماي 1959.

35- بوعلام بسايح: "أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي 1830-1956"، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007،، ص80.

36- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص70.

37- عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية"، ط1، وزارة الثقافة، قسنطينة: 2009، ص178.

38- مسعودة باج: المدعوة "مريم" ولدت يوم 07 ماي 1933 بمدينة الشلف، نشأت في أسرة ميسورة الحال، زاولت دراستها حتى الثانوي ولما لم توفق في الحصول على شهادة البكالوريا، قصدت مركز تكوين الممرضين بمستشفى آيت إيدير بالعاصمة، وأثناء تكوينها انضمت إلى فوج الكشافة الإسلامية لحي القصبة بالعاصمة، أين نمى وعي الشهيدة واتسعت مداركها لما يقوم به المستعمر الفرنسي، غادرت الشهيدة مقاعد الدراسة بعد إضراب ماي 1956 باتجاه جبل "تمزقيدة" بالأطلس التلي البليدي وانضمت إلى جيش التحرير الوطني، استشهدت عام 1960. ينظر: الشهيدة باجي مسعودة إعداد المركز، مجلة الرؤية: ع 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر1954: السداسي الأول 1997، ص 223.

39- محمد بن عيسى أمير: من مواليد 08 أكتوبر 1926 بمدينة سيدي بلعباس، انضم إلى الفوج الكشفي "الأمل" لسيدي بلعباس سنة 1941 والذي أثر كثيرا في تكوينه، حصل سنة 1947 على شهادة البكالوريا شعبة الرياضيات، لينتقل إلى فرنسا لدراسة الطب، كان عضوا بحركة إ.ح.د"، عقب اندلاع الثورة التحريرية انضم إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، قبل أن يلتحق بجيش التحرير الوطني 1957، بعد الاستقلال شغل عديد المناصب، فقاد جهاز الصحة العسكرية في الجيش الوطني الشعبي، ومن المناصب السياسية توليه لأمانة رئاسة الجمهورية سنة 1970، وزير للعمل والتكوين سنة 1977....توفي 25 ديسمبر 1990. ينظر: توفيق برنو: "الدكتور محمد أمير بن عيسى الطبيب المناضل 1926-1990"، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2005-2006.

40- المنطقة الشمالية للمغرب الأقصى: تضم مركز الخميسات، طنجة وتيطوان، مدينة العرائش وفاس جنوبا.

41- توفيق برنو: المرجع السابق، ص 135.

42 – Mohamed Daouadji : Mémoire de 08 pages écrit par l'intéresser non publié et sans date.

43 - غي برفيليي: النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880- 1962، ترجمة: م.حاج مسعود وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر: 2007، ص ص 260-261.

44- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص12.

45- ذبيح شريف: ولد يوم 10 ماي 1926 بالجزائر العاصمة، انتسب إلى صفوف الكشافة الإسلامية بحي المرادية، الحي الذي ولد وترعرع فيه، انخرط في صفوف"حزب الشعب،ح.إ.ح.د" ولم يبلغ العقد الثاني من عمره، كما كان عضوا في المنظمة الخاصة، تحت إشراف ديدوش مراد، بعد انطلاق ثورة التحرير تكثف نشاط "ذبيح الشريف" في العاصمة، خاصة" المرادية والمدنية"، إلى أن كشف العدو الفرنسي أمره، فاضطر إلى الالتحاق بالثورة وسط الجبال في جوان 1955، ثم عاد إلى العاصمة وبقي متنقلا بينهما، كان عنصرا فعالا في إنشاء شبكات الدعم، وصناعة المتفجرات، استشهد في 26 أوت 1956 بقلب العاصمة، مع رفيقه "عثمان رحال" حينما كان يقوم بإحدى المهام في أحياء العاصمة. ينظر: عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 281.

46- غي برفيليي: المرجع السابق، ص261.

47- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص70.

48- العربي بن مهيدي: ولد عام 1923 بناحية عين مليلة، تحصل على شهادة الابتدائية من باتنة، التحق بأسرته التي انتقلت إلى مدينة بسكرة، في عام 1939 انضم لصفوف "الكشافة الإسلامية" فوج الرجاء ببسكرة، وبعد بضعة أشهر أصبح قائد فريق الفتيان، في عام 1942 انضم لصفوف حزب الشعب ببسكرة، وفي عام 1947 كان من بين الشباب الأوائل الذين التحقوا بصفوف المنظمة الخاصة حيث ما لبث أن أصبح من أبرز عناصر هذا التنظيم، عند تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954 أصبح الشهيد من بين عناصرها البارزين، ثم عضوا فعالا في جماعة "22" التاريخية لعب بن مهيدي دورا كبيرا في التحضير للثورة المسلحة، قال مقولته الشهيرة: "ألقوا بالثورة إلى الشارع سيحتضنها الشعب"، وأصبح أول قائد للمنطقة الخامسة (وهران)، كان من الذين عملوا بجد لانعقاد مؤتمر الصومام التاريخي في 20أوت 1956، عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ للثورة الجزائرية، قاد معركة الجزائر بداية سنة 1956 ونهاية 1957 إلى أن أعتقل نهاية شهر فيفري1957، أستشهد تحت التعذيب ليلة 3 إلى 4 من مارس 1957.

49- غي برفيليي: المرجع السابق، ص 263.

50- شبكة القنابل: تم فصلها عن بقية تنظيم الفرع العسكري بهدف ضمان انعزال صارم بين أقسام الهيكلة.

51- حسيبة بن بوعلي: (18 جانفي 1938 – 08 أكتوبر 1958) ولدت بمدينة شلف، من عائلة ميسورة الحال، بعد انتقال عائلتها إلى العاصمة سنة 1948، واصلت تعليمها هناك، وانضمت إلى ثانوية "عمر راسم"(حاليا)، انضمت إلى صفوف الكشافة الإسلامية، ومن خلال رحلاتها داخل الوطن، اطلعت على أوضاع شعبها السيئة، في مطلع سنة 1955 انضمت إلى الثورة وهي في سن السابعة عشر، ولكن نشاطها الفعال برز سنة 1956، حين أصبحت عنصرا نشيطا في فوج الفدائيين المكلفين بصنع ونقل القنابل، استغلت نشاطها بمستشفى مصطفى باشا للحصول على المواد الكيماوية لصنع القنابل، بعض تعرضهم للوشاية، حاصرت قوات الجيش الفرنسي كل من حسيبة و"علي لابوانت"، بوحميدة محمود والطفل عمار ياسف، وبعد رفضهم الاستسلام نسف البيت الموجود بالقصبة (العاصمة) يوم 08 أكتوبر 1958. ينظر: عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 200.

52- ظريف الزهرة: من مواليد 1938، انضمت إلى الثورة في سن العشرينات، فقد كانت طالبة في الحقوق، ألقي عليها القبض في سبتمبر 1957، وصدر في حقها حكم بالسجن لمدة عشرين سنة من طرف المحكمة العسكرية بالعاصمة بتهمة القيام بأعمال إرهابية، أصدرت كتابا يحمل عنوان "موت إخواني" خلال عام 1960، وبعد عامين غادرت الزهرة السجن إثر عفو من الرئيس الفرنسي "شارل ديغول"، هي زوجة المجاهد "رابح بيطاط"، عقب الاستقلال شغلت عديد المناصب، وعضوا في البرلمان الجزائري، وهي لازالت على قيد الحياة.

53- غي برفيليي: المرجع السابق، ص 263.

54- نفسه، ص264.

55- علي عمار المدعو: "علي لابوانت" (14 ماي 1930- 08 أكتوبر 1958) من مواليد مدينة مليانة، من عائلة فقيرة، اشتغل في سن مبكرة في مزارع الكلون، انتقل رفقة عائلته إلى الجزائر (العاصمة) وانخرط في نادي الملاكمة،...انضم إلى صفوف الثورة التحريرية، ضمن فوج الفدائيين بالعاصمة، وشارك في معركة الجزائر، نسفت قوات الجيش الفرنسي البيت الذي كان يأويه رفقة رفاقه بعد رفضهم الاستسلام يوم 08 أكتوبر 1958.

56- حسن شحاته: حصة أرشيفهم وتاريخنا: حلقة عن الثورة الجزائرية، قناة الجزيرة، جويلية 2010.

57- نفسه.

58- D.A.W.O. boite 6992,P.R.G ,Oran, N° 01434,Le 28janv1957.

59 - رشيد طوبيشي: "محفوظ قداش"، من كتاب "الكشافة مدرسة الجودة"، المرجع السابق، ص85.

60- Mohamed Tayeb Illoul-Ali Aroua : « le groupe Emir Khaled de Belcourt 1946-1962.», Dahlab, Alger : 1991.,p75

61- Idem.

62- هذا ما صرح به "عبد الحميد مهري" الوزير السابق بالحكومة الجزائرية المؤقتة خلال حفل تأبيني للمرحوم "قداش" بالمكتبة الوطنية أياما بعد وفاته. ينظر: جمعية قدماء الكشافة الإسلامية: المرجع السابق، ص88.

63- محمد درويش (07 جانفي 1924- 27 أوت 1989) ولد بالقصبة من عائلة فقيرة، أصله من بلاد القبائل، حصل على البكالوريا عام 1948، واصل دراسته في مدرسة المعلمين في بوزريعة، أين تخرج منها كمختص في البيداغوجيا عام 1949، اشتغل معلما بالأصنام 49-1950، مناضل في حزب الشعب، انضم إلى الكشافة الإسلامية سنة 1941 في فوج "القطب"، وكان أمينه العام عندما انسحب عام 1970 لعدم رضاه عن وضعية الكشافة في تلك الفترة، خلف كتاب بعنوان: "الكشافة مدرسة للوطنية" سنة 1985.
ينظر: "الكشافة مدرسة الجودة"، المرجع السابق، ص ص 75-76.

مشكلة الصحراء والبترول في إستراتيجية الثورة والحكومة المؤقتة الجزائرية

أ.د محمد دادة *

ظلت قضية الصحراء الجزائرية تثير اهتمام السلطات الفرنسية منذ اكتشاف حقول البترول والغاز الطبيعي فيها. وكانت الاكتشافات الكبيرة قد وقعت مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين[1] وبعدما تأكدت فرنسا من الإمكانات الواعدة للصحراء الجزائرية في مجال المحروقات أولت عناية خاصة للجنوب الجزائري، وأعطت دفعا قويا للأبحاث الصحراوية وقامت بوضع خريطة جيولوجية والقيام بعمليات البحث والتنقيب ومنح الرخص للشركات البترولية العالمية للاستكشاف وإنشاء مجموعة من الشركات البترولية لاستغلال الصحراء الجزائرية. وهكذا دخلت الشركات الأمريكية والإنجليزية والايطالية إلى الصحراء، وبدأت منذ عام 1956 تكثف من عملياتها الاستقلالية وحققت نجاحات كبيرة في ميدان الاستثمار وتحقيق الأرباح والمصالح.

وقد اضطرت السلطات الفرنسية إلى تقديم تسهيلات كبيرة للشركات البترولية الغربية التي أصبحت مصالحها في الجزائر مماثلة للمصالح الفرنسية، حيث استخدمت عامل المحروقات لجر الدول الأوروبية إلى جانبها في حربها في الجزائر، وهذا هو الهدف الاستراتيجي لفرنسا التي سعت إلى إلقاء جانب من مسؤولية الحرب الجزائرية على عاتق الغرب الأوروبي. ولكن يمكن الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية وجهت نشاطها في القطاع البترولي والطاقوي لخدمة اقتصاد بلدها بالدرجة الأولى. ومنذ ذلك الوقت، سارعت فرنسا إلى ضرب الحصار على الصحراء الجزائرية وتطويقها عن طريق مشاريع قانونية هدفها فصل الجنوب عن بقية الوطن الجزائري، وذلك بخلق إطار إداري خاص بالصحراء الجزائرية. ونظرا لأهمية الصحراء الجزائرية من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية، فإن السلطات الفرنسية تصلبت في موقفها من الصحراء واعتبرتها منطقة واقعة تحت السيادة الفرنسية. ويرجع هذا التصميم على تقسيم الجزائر، عندما أحست أن استقلال الجزائر أصبح حقيقة حتمية، وأدركت من جهة أخرى ما تحتويه الصحراء الجزائرية من ثروات معدنية هائلة، لذلك بدأت تضع المخططات والمشاريع لفصل الصحراء عن الشمال الجزائري.

---

*أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ وعلم الآثار- كلية العلوم الإنسانية- جامعة و هران.

رفضت جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة الجزائرية هذا التقسيم، وعبرت عن تمسكها المطلق بالاستقلال والوحدة الترابية، ورفضت أيضا كل تقسيم وتشويه لمطالب التحرير، وهذا استنادا إلى مواثيق الثورة بداية من بيان أول نوفمبر 1954 الذي أكد على الوحدة الوطنية وحدة التراب الوطني، وكذلك مؤتمر الصومام (20أوت 1956) الذي أكد هو الآخر في قراراته أن سلامة التراب الوطني بما فيه الصحراء، هو شرط أساسي لكل حل للقضية الجزائرية(2).

وعلى الرغم من ذلك، فإن المستعمر الفرنسي بدأ في تنفيذ خطته لفصل الصحراء عن الجزائر عام 1957م، وكانت هذه الخطة شاملة للنواحي العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية. ففي الناحية العسكرية بدأ يخطط لعمليات عسكرية طويلة الأمد وشاملة لمواجهة الثورة الجزائرية، وحاول تشكيل قوة عسكرية عملية بمساعدة "الحركة" لمقاومة جيش التحرير الوطني، وانتصبت هذه القوة على الخط الفاصل بين التل (الشمال) والصحراء(3).

وفي الجانب السياسي الخارجي، بدأت الدبلوماسية الفرنسية ترسل إلى عواصم العالم العديد من المذكرات الرفقة بالخرائط، تدعو فيها إلى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر. كما تمت دراسة مشروع تقسيم الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي في جلسته بتاريخ 28 و29 جوان 1958، حيث تناول الحديث عن المشروع وأعلن أن الصحراء الجزائرية أرض فرنسية ويجب تنظيمها على أسس إدارية جديدة(4)

كانت الصحراء الجزائرية تمثل أهمية إستراتيجية للسلطات الفرنسية، فهي ضرورية للتوسع الفرنسي وتحقيق المصالح الفرنسية على المدى المتوسط والبعيد. وبعد مجيء ديغول إلى الحكم في 1958 تحققت هذه الأهمية عندما قال: "لقد تعزز كثيرا موقعنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر، وأقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء... وكشفنا منذ عهد قريب حقول البترول والغاز التي ساعدتنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذا فثمة أساليب كثيرة تحمل الشعب الفرنسي على أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا"(5).

عملت السلطات الفرنسية عل تحقيق هذا المشروع، لما يحقق لها من فوائد مادية واقتصادية، ولاسيما أن الظروف الدولية خلال هذه الفترة كانت تفرض على فرنسا أن تعجل به لأن مستقبل اقتصادها الرأسمالي كان مهددا، لذلك نجدها تخفي سياستها الاستعمارية في الجزائر وراء قناع المشاريع التي تقوم بها في الصحراء الجزائرية. ففي 10مارس1959 عقد مندوب الحكومة الفرنسية في الجزائر اجتماعا في باريس، بحضور رجال الاقتصاد الفرنسي، ورؤساء الشركات وأصحاب البنوك، حيث

صرح في هذا الاجتماع قائلا: "هناك ثورتان تجاريتان اليوم في الجزائر، أولهما هي ثورة البترول والغاز الطبيعي في الصحراء، والثانية هي هذا المجهود الذي لم يسبق له مثيل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتي تريد فرنسا أن تقضي بها على المشاكل التي أوجدت حركة الثورة الجزائرية، حتى تصبح هذه الثورة غير ذات موضوع"(6).

لقد كانت فرنسا ترمي من وراء هذا المشروع تحقيق عدة أهداف منها:

أولا: الهدف الجغرافي، وهو أن صحراء الجزائر، تعد أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، فهي بذلك تؤهل فرنسا لتقوم بدور كبير في مستقبل علاقات التضامن بالقارة الإفريقية.

ثانيا: الهدف العسكري والاستراتيجي، وهو يتمثل في اختيار الصحراء الجزائرية لتكون مقرا للقواعد العسكرية الفرنسية، وميدانا لتجاربها الذرية، إذ تمثل الصحراء قلب إفريقيا من الناحية الإستراتيجية، ونقطة اتصال من مجموعة مهمة من الدول الإفريقية.

ثالثا: الهدف الاقتصادي، وهو يتمثل في استغلال ثروات الصحراء ولاسيما البترول والغاز الطبيعي، حيث ظهرت معطيات اقتصادية في العالم فرضت على فرنسا كي تضمن استقلالها الاقتصادي أن تحافظ على الصحراء الجزائرية، كتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول: "الصحراء الجزائرية ضمان لاستغلالنا للطاقة هذه الأرض، لما اكتشفت اتضح بأنها غنية بالغاز الطبيعي والبترول، كما أنها تضمن الاستقلال للأمم الغربية في قارتنا من حيث الطاقة"(7).

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الحكومة الفرنسية عدة حجج سياسية وعسكرية واقتصادية من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، وحسب رأي ديغول، فإنه سيصد بها الأطماع التي أخذت تراود رؤساء الدول المغاربية والإفريقية المجاورة للجزائر حول الصحراء الجزائرية، حيث يقول: "يجب أن تظل فرنسا متمتعة حاليا بالأموال الضخمة التي وظفتها لاستكشاف نفط الصحراء، واستثماره ونقله" وأن تضمن بالنسبة للمستقبل أفضلية خاصة فيما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة، ويجب أن تستثمر كما كان مقررا في سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرناها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني"(8).

وبالفعل دخلت فرنسا المرحلة الفعلية في تطبيق المشروع، بخلق نظام إداري جديد في الصحراء الجزائرية. وكان هدفها تقوية الارتباط السياسي والجغرافي والاقتصادي لهذه المنطقة بالاتحاد الفرنسي. ولهذا أصبحت في المنظور الاستعماري منطقة إستراتيجية لا يمكن التنازل عنها، فأنشأت الحكومة الفرنسية ولايتين جديدتين هما "الواحات والساورة" يشملان كل مساحة الصحراء، وقسمتها إلى

بلديات، وأصبحت السلطة السياسية على الصحراء بيد وزير مكلف بشؤون الصحراء، وكان الهدف من إنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء (جوان 1957) يتمثل فيما يلي:

1- سد الفراغ الإداري الناجم عن إلغاء نظام أقاليم الجنوب عام 1947.

2-توظيف السيادة والحضور الفرنسي بالصحراء الجزائرية.

3-تأكيد وتعزيز استقلالية هذه المنطقة عن الوصاية الإدارية والسياسية للولاية العامة. وقد تم تعيين "ماكس لوجان" **MAX LEJEUNE** كأول وزير على رأس هذه الوزارة.

أصبح وزير الصحراء يتولى الشؤون الخاصة للأقاليم الصحراوية ويمارس صلاحيات التنظيم الإداري وتثمين الأقاليم الصحراوية بموجب مرسوم 21 جوان 1957. ولكن ظهر منذ بداية إنشاء هذه الوزارة والمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، أن هناك تداخلا في المهام، ولذا قامت الحكومة الفرنسية بقيادة ميشال دوبري **Michel Debret** بإلغاء وزارة الصحراء واستبدالها بوزير منتدب لدى الوزير الأول، واسند هذا المنصب لــ "جاك سوستال" **Jacques Soustelle**، وبعد التعديل الوزاري في 5 فيفري 1960 منحت إدارة الصحراء وأقاليم ما وراء البحار لوزير دولة الذي جمع بين المهام الإدارية والاقتصادية. والملاحظ أنه منذ عام 1960 أصبحت عائدات الموارد البترولية تشكل مصدرا ماليا لتغطية ميزانية وزارة الصحراء، حيث ارتفعت القيمة من 55 مليون فرنك جديد في سنة 1960 إلى 125 مليون فرنك جديد في عام 1961م[9].

كانت الأسس التي وضعتها الحكومة الاستعمارية في الصحراء الجزائرية ما تزال قائمة عليها سياسة الجنرال ديغول في عهد الجمهورية الخامسة، ولذلك شكلت الصحراء الجزائرية موضوعا مهما في إستراتيجية الجنرال ديغول بمختلف محاورها السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، وعرفت المنطقة مجموعة من القوانين والتنظيمات الإدارية، مثل إنشاء الدوائر والأحواز الإدارية والكانتونات والبلديات.

إضافة إلى التنظيمات الإدارية، لجأت فرنسا إلى إقناع حلفائها من الدول الأوروبية بضرورة الوقوف معها في حربها من أجل الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، ودعمت موقفها بأن الصحراء خالية من السكان، وأنها هي التي اكتشفتها. كما عملت السلطات الاستعمارية في إطار تقسيم الصحراء، على خلق انقسام داخل الشعب الجزائري نفسهن إذ أرادت أن تكسب تأييد سكان الصحراء، فاجتمعت مع وجهاء المنطقة لتكسبهم، باستخدام التهديدات والضغوط. غير أن محاولات المستعمر باءت بالفشل، حيث رفض سكان الصحراء مشروع التقسيم وعارضوه بقوة، وعبروا من خلال

المواجهات والتحركات عن وحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه، وكانت جبهة التحرير الوطني قد نبهت من أهداف المستعمر، فقامت بتعبئة أبناء الصحراء وتوعيتهم لصد الخطر الذي يواجه البلاد[10].

ومن جهة أخرى كشفت جريدة المقاومة عن المناورات الفرنسية لتغليط الرأي العام الدولي، حيث كتبت تقول: "كيف تقدم فرنسا على أن تنسب لنفسها أرضا هي ملك لغيرها منذ آلاف السنين (...) أما الصحراء فهي باقية وستبقى قطعة لا تنفصم عن وطننا مثلها في ذلك مثل المتيجة والقبائل، وإخواننا سكان النواحي الصحراوية عازمون مثل سكان تبسة والعاصمة على مواصلة الكفاح إلى أن تحصل الجزائر على استقلالها كاملا".[11]

ولمواجهة الإستراتيجية الفرنسية، قررت جبهة التحرير الوطني توسيع نطاق المعركة بفتح جبهة الصحراء التي توجد بها المؤسسات الفرنسية. وركزت الثورة على مهاجمة المنشآت البترولية. وكان لهذه العمليات الصدى الإعلامي من خلال إذاعة صوت العرب التي قامت بدورها في كشف المخططات الاستعمارية، وتبيان الهجومات التي كان يقوم بها الثوار في تفجير آبار البترول في حقل ايجلي، والهجوم على فرق البحث والتنقيب. وكان الاستعمار قد انتقم من السكان العزل بتسليط الإبادة عليهم. واتسع نطاق المعركة ضد القوات الفرنسية، حيث أبرزت جريدة المجاهد أن المعركة أصبحت تعم كافة التراب الجزائري من وهران إلى تمنراست، ومن عين الصفراء إلى جانت.[12]

وعبرت أيضا الحكومة المؤقتة الجزائرية عن رفضها لأي تسوية تمس بالوحدة الوطنية وتؤدي إلى تقسيم الجزائر، ولو أدى ذلك إلى استمرار الثورة أمدا طويلا، لأن فصل الصحراء عن الجزائر يعد ضربة قاضية لاستقلال الجزائر، والمبادئ التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية، فكتبت جريدة المجاهد تقول "الصحراء بثرواها المعدنية والبترولية والغازية تفتح إمكانات هائلة في وجه الشمال الجزائري، فهي جزائر الغد، وتتمكن عن طريقها من فتح آفاق الحياة الحقة والازدهار(...) ففصلها عن الجزائر وجعلها ميدانا تتحكم فيه الاحتكارات الفرنسية والغربية معناه إخضاع الجزائر نهائيا لشهوات الاستعمار وحرمانها من المسؤولية التي تمكنها من الاستقلال الحقيقي"[13]

ولما وجدت فرنسا أن الحجج التي بنت عليها مشروعها خاطئة وغير مقنعة، لجأت إلى حجج أخرى، فخرجت بنظرية جديدة، متمثلة في أن الصحراء أرض لا تخضع لسيادة معينة، فهي بمثابة بحر داخلي، تلتقي فيه وتشارك سادات جميع الدول المجاورة لها. لقد لجأت فرنسا إلى هذا الحل لجعل الصحراء مشكلة دولية، وتنسحب هي من الصراع لتتركه بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والدول

المجاورة، وذلك لإخراج الثورة من جبهة واحدة إلى عدة جبهات، كما أرادت أيضا أن تخلق مشكلة الحدود للجزائر المستقلة مع جيرانها في المستقبل[14].

تصدت الحكومة المؤقتة لهذه المخططات الاستعمارية الفرنسية على جميع المستويات، حيث صرح ابن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة قوله: "إن الاستقلال في مفهومنا هو قبل كل شيء وحدة التراب الجزائري بما فيه الصحراء، وهو ممارسة الشعب الجزائري بسيادته بعيدا عن كل ضغط استعماري"[15]. كما أصدرت الحكومة المؤقتة مذكرة رسمية في 30 جوان 1961م ترفض فيها الإذاعات الفرنسية في الصحراء، وعلاقة الجزائر بالدول الإفريقية التي في نظرها أن "الاستعمار استعمل كل المؤامرات من أجل ايجاد الغموض". ولهذا سارعت الحكومة المؤقتة إلى إصدار بيان جاء فيه: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترى مزايا التعاون المشترك مع الدول المجاورة، وسنستقبل باهتمام بالغ أي طريقة لاستغلال ثروات الصحراء لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المجاورة، كما أن الحكومة المؤقتة تؤكد على احترام وضمان المصالح الفرنسية واستثمارها إذا كانت مجرد من أي فكر استعماري، أننا ندعو باسم الشعب الجزائري كل الشعوب الإفريقية لتدعيم القضية الجزائرية ضد الامبريالية الفرنسية"[16].

ردت الحكومة المؤقتة على المحاولات الفرنسية للاستئثار باستغلال البترول الجزائري، وجعله ملكا لفرنسا، في البيان الذي وجهته لأبناء الصحراء في الجنوب، ومما جاء فيه مايلي: "نؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية وسندافع عنه بجميع الوسائل ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب ليتأكد المستعمر بأنه إن واصل تخذيره للعالم في قضية بترولنا، فليتأكد بأننا قادرون على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعمارية"[17]. وفي بيان آخر للحكومة المؤقتة تؤكد فيه على حقوق الشعب الجزائري في ثروات الصحراء، جاء فيه على وجه الخصوص: "أما فيما يخص ثروات الصحراء، فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن بأي صفة من الصفات أن يتحول إلى ملكية شرعية..."[18].

قامت الحكومة المؤقتة بنشاط إعلامي ودبلوماسي كثيف للحيلولة دون تعاون بين الشركات البترولية العالمية وفرنسا في مجال استغلال البترول والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية. وفي هذا الصدد وجهت الثورة تحذير شديد اللهجة إلى الشركات الأجنبية حتى تعزف عن المجيء إلى الصحراء الجزائرية قصد الاستغلال والاستثمار في الموارد النفطية. وجاء في تصريح رئيس الحكومة المؤقتة: "إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء

التي هي جزء من الجزائر، وهي تتنكر على كل أحد حق امتلاك للتراب الوطني وثرواته بأي عنوان، وهو يعتبر الاتفاقيات المتعلقة باستثمار موارد الصحراء لاغية. إن الحكومة المؤقتة تحذر الشركات المهتمة بالتفتيش عن النفط من أن تبرم اتفاقات مع السلطات الفرنسية التي ليس لوجودها بالصحراء طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن إلا بعنوان الاحتلال الاستعماري"[19].

ومن جهة أخرى رغبت الحكومة المؤقتة في فتح مجال التعاون مع الشركات البترولية العالمية مادام أنها طرفا أساسيا في المفاوضات مع السلطات الفرنسية، وأن تدفع هذه الشركات إلى عدم استثمار رؤوس أموالها في بترول الجزائر، وأن تنظر إلى ضرورة تصور مستقبل مع جزائر مستقلة يمكن أن يعود عليها بالمصالح المتبادلة. وهكذا نلاحظ أن الحكومة المؤقتة استعملت تكتيكا جديدا، بانتهاج سياسة الإغراء يطرحها إطار التعاون مع الشركات الأجنبية شريط أن يكون في إطار الجزائر المستقلة، وهذا ما صرح به مندوب الحكومة المؤقتة في 2 جوان 1959 في المؤتمر العالمي للبترول المنعقد بنيويورك، جاء فيه: "إن الجزائر المستقلة تبحث عن سبل التعاون مع الشركات البترولية الأجنبية لتطوير وتنمية المصادر البترولية في الصحراء. في الوقت نفسه نريد أن نشير من جديد إلى أن التعاون لتطوير الثروات الطبيعية في بلادنا لا يمكن أن يكون إلا في إطار جزائر مستقلة وكاملة السيادة وأن جهود فرنسا الحالية لاستغلال ثروات الصحراء الجزائرية، وإغراء الشركات الأجنبية بأهمية السيطرة الاستعمارية تشكل مناورة فاشلة"[20].

أدى موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية من المخططات الفرنسية المستهدفة تقسيم الجزائر واستغلال ثرواها إلى إفشال كل الأساليب التي يستعملها المستعمر من أجل تحقيق تلك الأهداف. وكانت مشكلة الصحراء سببا في إيقاف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية مرات عديدة، وذلك للمحاولات الفرنسية التأكيد على ملكية الصحراء، لقد كان موقف الحكومة المؤقتة في هذا المجال واضحا، وهو اعتراف فرنسا بالاستقلال والوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها. وبهذا التصميم القوي والشديد على انتزاع الاستقلال الكامل سواء في الوحدة الوطنية الكاملة، وبتلك المهارة في استعمال مبدأ تقرير المصير حسب المفهوم الدولي، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجند وراءها الرأي العام الجزائري والعالمي على حد سواء، وخاصة الرأي العام في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد ظهر جليا هذا التأييد العالمي بمناسبة اليوم الوطني ضد تقسيم الجزائر[21].

وكانت مظاهرات 5 جويلية 1961 التي دعت إليها الحكومة المؤقتة وجبهة التحرير الوطني، للرد بقوة على المحاولات التي يقوم بها الجنرال ديغول من أجل الوصول إلى تقسيم الجزائر، فهذه المظاهرات

أبرزت وحدة الشعب الجزائري ووقوفه وراء جبهة التحرير الوطني، وأصبح الشعب الجزائري يقف بالمرصاد أمام المحاولات التي تقام ضد الوحدة الترابية ووحدته الوطنية. وهنا حدث تغييرا في الموقف الفرنسي تجاه القضية الوطنية بفضل صمود الشعب الجزائري والثقافة حول الثورة.

عبرت الحكومة المؤقتة عن رفضها الإجراءات التعسفية التي سلطتها على المتظاهرين، وعملت على إبلاغ الدول الشقيقة والصديقة بحقيقة ما يجري في الجزائر، فتوجه العديد من الأعضاء إلى مختلف الدول الإفريقية من أجل الحصول على دعم هذه العواصم. ولقي نداء الحكومة المؤقتة صدى واسعا على الصعيد الدولي، فقد أعربت العديد من الدول والمنظمات تضامنها الكامل مع الشعب الجزائري، وتأييده المطلق في حقوقه المشروعة المتمثلة في وحدة ترابه، وقد جاء في هذا النداء "إن التهديد بالتقسيم الذي شهره المسؤولون الفرنسيون يشكل خطرا على الجزائر والمغرب العربي وإفريقيا بأسرها، ويهدف إلى خلق مناطق للسيادة الفرنسية في بلادنا بدعوى الدفاع وضمان مصالح أوروبي الجزائر. إن تقسيم الجزائر الذي هو إنكار صريح لحق تقرير المصير، وتصفية الاستعمار ويعني الزيادة في خطورة الوضع، وأن ذلك التقسيم الذي هو أبعد ما يكون عن تحقيق أي ضمان لأوروبي الجزائر...إن الحكومة المؤقتة تؤكد من جديد الحق المقدس الذي يملكه الشعب الجزائري في وحدة ترابه الوطني وتعلن أن يوم 5 جويلية 1961 هو يوم وطني ضد التقسيم... ونوجه نداء لشعوب وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة لتعرب في ذلك اليوم بصورة ايجابية عن مساندتها للشعب الجزائري"[22].

ظلت الحكومة المؤقتة صامدة ووفية للخط الذي رسمته مواثيق الثورة التي أكدت على الحقوق الترابية للشعب الجزائري ووحدة الجزائر الجغرافية. وواجهت فرنسا في هذه الأثناء عزلة دبلوماسية، وانقسم الرأي العام الفرنسي بين مؤيد ورافض للتفاوض. وهذا ما دفع ديغول إلى اختيار طريق التفاوض مع الوفد الجزائري، ففي 5 سبتمبر 1961 صرح ديغول: "من الواجب الأخذ بالحقائق والواقع... لا يوجد جزائري وأنا أعرف ذلك لا يتصور أن الصحراء لابد أن تكون جزءا من الجزائر"[23].

ودخلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية مرحلة حاسمة، وتم الاتفاق على مبادئ الاستقلال وتخلي فرنسا عن مطالبها بإبقاء الصحراء تحت السيطرة الفرنسية والاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة ترابها.

وهكذا واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية سياسة الجنرال ديغول صاحب مشروع قسنطينة الذي أكد بصراحة على أهمية الصحراء الجزائرية بالنسبة لفرنسا، وأن هذه الأهمية الإستراتيجية تخص فرنسا

ومستقبلها. ولكن في النهاية كانت الثورة قد نجحت في قلب الموازين بفضل ما حققته من انتصارات داخلية وخارجية، وهنا نؤكد بأن جبهة التحرير الوطنيّ، المتمثلة في الحكومة المؤقتة، كشفت عن المسعى الخبيث للسلطات الاستعمارية وعارضته بكل شدة، عندما تفطنت للمناورات السياسية التي طرحتها فرنسا على الصعيد الداخلي والخارجي، وذلك من تقسيم الجزائر. واستخدمت الانبعاث السياسي الذي ظهر جليا في مظاهرات الشعب الجزائري الذي طالب بالاستقلال الكامل غير المنقوص والوحدة الترابية. ولقد استطاعت الثورة في نهاية الأمر أن تحقق المبادئ التي وردت في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام في المحافظة على التراب الوطني لتبقى بعض المسائل عالقة إلى ما بعد الاستقلال الذي لم يكن غاية في حد ذاته، بل أن الثروة ستواصل إلى غاية التحرير النهائي للجزائر من جميع أشكال الاستعمار.

الهوامش:

1- من المؤكد أن الدراسات الأولية للاستكشاف الجيولوجي للصحراء الجزائرية بدأت مع بداية القرن العشرين. وقد أكدت هذه الدراسات على وجود الغاز والبترول بالصحراء. وبعد عام 1954 بدأت الاكتشافات المهمة، باكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة برقة ثم الغاز والبترول بحاسي مسعود وحاسي الرمل وتيقنتورين. لمزيد من المعلومات حول الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية انظر:

Noushi (André) : La France et le pétrole de 1924 à nos jours, Picard, Paris, 2001.
Blin (louis) : l'Algérie des SAHARA au sahel, l'HARMATTAN, Paris, 1990.

2-المجاهد، 17 جويلية 1961، ص3.

3-أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص223.

4-المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"، الجزائر، 1996.

5-ديغول (شارل)، مذكرات الأمل، التجديد 1958-1962 ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة أحمد عويدات، بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص41.

6-المجاهد، 19 جويلية 1961، ص9.

7-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 227.

8-ديغول (شارل)، المصدر السابق، ص63.

9-عسال (نورد الدين)، الثورة الجزائرية والمسألة البترولية(1952-1971)، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2012/2011 صص164-166.

10-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 225.

11-المقاومة، عدد 14 06 أوت 1957.

12-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص ص283-285.

13-المجاهد، 19 جوان 1961، ص4.

14-أزغيدي (محمد لحسن)، المرجع السابق، ص 225.

15-المجاهد، 1 نوفمبر 1961، ص 22.

16-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص ص277-278.

17-المجاهد، 10 أكتوبر 1958، ص3.

18-المجاهد، 20سبتمبر 1959، ص3.

19-عسال (نور الدين)، المرجع السابق، ص281.

20-المرجع نفسه، ص282.

21-دعت جبهة التحرير الوطني لتخصيص يوم وطني ضد التقسيم وضد فصل الصحراء وهو يوم 5 جويلية 1961، ودعت إليه الدول الصديقة والمتعاطفة مع القضية الجزائرية، بإظهار تضامنها في هذا الوقت العسير. انظر: المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام "حوار حول الثورة" الجزء 2، الجزائر، 1986، ص ص421-435.

22-المجاهد، عدد 99، 3جويلية1961.

23-دحلب (سعد)، المهمة أنجزت من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1986، ص138.

وسائل الإعلام خلال الثورة التحريرية (1954-1962)

د.عبد القادر فكاير*

مقدمة: أدركت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بأن الإعلام يعد أحد الوسائل الرئيسية في مواجهة الاستعمار إلى جانب قوة السلاح. وبناء على هذه الأهمية جاء توظيف مختلف وسائل الإعلام والدعاية في هذه المسيرة النضالية، سواء منها التقليدية كالصحف والبرامج الناطقة باسم الحركة الوطنية والبيانات، أو الجديدة مثل الإذاعة والسينما والمسرح، وغيرها من الوسائل الأخرى.

ونظرا لدور الإعلام بمختلف وسائله نبين في هذه الدراسة وسائل الإعلام التي استخدمتها الثورة في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وذلك لبلوغ جملة من الأهداف:

1- الدعاية للثورة في أوساط الشعب الجزائري، وإلى الحكومة الفرنسية والرأي العام الفرنسي، وإلى الرأي العام العالمي من أجل استمالتها لقضيتها العادلة.

2- الرد على الإعلام الفرنسي وتصريحات القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين التي كانت تقلل من شأن الثورة، وتزرع الشكوك في نفوس الجزائريين تجاهها.

ونسوق في هذا التقديم جملة من وسائل الإعلام المستعملة منها البيانات والمواثيق والنشرات كبيان أول نوفمبر، ومواثيق الثورة الأخرى كميثاق الصومام، التي ركزت على هذا الجانب في الحرب. والصحافة وهي الوسيلة التي استعملها الجزائريون في فترة المقاومة السياسية على الخصوص على نطاق واسع رغم محاربة الجهاز الاستعماري لها في كل الفترات. والإذاعة وهي الوسيلة التي تعتمد على الصوت ومخاطبة الناس بطريقة مباشرة، مما يكون لها كبير الأثر في نفوس جموع المخاطبين المعنيين من الجزائريين. وذلك عبر المحطات التي كانت في البلاد العربية، إلى جانب الإذاعة السرية بالجزائر. وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة سنة 1958م، تشكلت لديها وزارة الأخبار التي كانت تتولى نشر أخبار مختلف نشاطات الثورة. وفي سنة 1961م تشكلت وكالة الأنباء الجزائرية، على نمط وكالات

* أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم العلوم الإنسانية- جامعة خميس مليانة.

الأنباء في الدول المستقلة. إلى ذلك ساهم المسرح والسينما في تمثيل بعض المعارك، وممارسات الجنود الفرنسيين ضد السكان وتدمير ممتلكاتهم.

أهداف الثورة من سلاح الإعلام: هناك تعريفات عديدة للإعلام تختلف في الأسلوب ولكنها تلتقي كلها في المضمون نسوق واحدا منها فقط: الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعه من الوقائع أو مشكلة من المشكلات بحيث يصير هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم.

ومن أهم الأهداف التي سعت الثورة إلى بلوغها خلال تلك الفترة:

1– اتصال الثورة بالشعب، وإبلاغ المواطنين بحقيقة ما يجري من صراع مسلح مع العدو.

2– تعبئة الجماهير الشعبية لتلتف حول الثورة بغية التحرر والاستقلال.

3– تحصين المواطنين الجزائريين من الإعلام الاستعماري وحربه النفسية والإيديولوجية.

4– مواجهة إعلام العدو، والرد عليه ودحض دعاياته.

وليلوغ هذه الأهداف استعملت الثورة مختلف وسائل الإعلام والاتصال نذكرها فيما يلي.

1– البيانات والمواثيق:

– بيان أول نوفمبر 1954م: يعد بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي يوزع على نطاق واسع يعلن عن ميلاد الثورة الجزائرية، ويستطيع اختراق إعلام الاستعمار بنجاح تام ويتوجه إلى الجماهير الجزائرية ليخاطبها بلغة الثورة والتحرر، وقد وجدت صداها الكبير لدى الجماهير لتعبئتها.

ومما يلاحظ عن البيان أنه بدأ بمسألة ذات بعد إعلامي صريح وهو يخاطب الشعب الجزائري والمناضلين، ويتجلى ذلك في العبارة: "إليكم نتوجه بندائنا هذا، أنتم الذين ستحكمون لنا أو علينا، إلى الشعب الجزائري بصفة عامة وإلى المناضلين بصفة خاصة، وغرضنا من نشره، هو أن يوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى الكفاح، وذلك بأن نشرح لكم برنامجنا ونبين لكم صحة آرائنا ومغزى كفاحنا المبني على أساس التحرر الوطني في نطاق الشمال الإفريقي، كما نرغب في أن نزيل عنكم البلبلة التي يعمل على تنميتها الاستعمار وعملاؤه من الإداريين والسياسيين المتعفنين". فقد كتب البيان وفق منهج تتجلى فيه المبادئ الإعلامية التي اتبعتها جبهة التحرير في الفترة ما بين 1954 وأوت 1956م وهي:

1– تحديد الجمهور المخاطب.

2– التحصين ضد محاولة التزييف.

3- الالتزام بمبادئ الثورة والعمل على توضيحها.

4- كشف الحقيقة أمام الجماهير، والصدق في الأخبار[1].

ويتميز البيان بمبدأ النقد الذاتي عندما تعرض إلى حالة الخمول والعمل البطيء لانعدام التأييد الواجب من الرأي العام. ومن أجل تفادي هذا التراجع في النضال أكد البيان على ضرورة كسب الرأي العام وتوحيده حول حركة التحرير الوطني، وهذا من خلال دعوة جميع الجزائريين إلى الكفاح المسلح. كما أشار البيان إلى تصفية الاستعمار باستعمال كل الطرق المتاحة بواسطة تعبئة الجماهير، وتدويل القضية الجزائرية بمساندة حلفائها التاريخيين وهم العرب وكل القوى المحبة للعدل. وأضاف البيان: "استمرار الكفاح بكل الوسائل إلى أن تتحقق أهدافنا وذلك طبقا للمبادئ الثورية ومراعاة للظروف الداخلية والخارجية". ويفهم من هذا النص أن الوسائل الإعلامية ستكون في المقدمة، وستلعب دورا هاما وأساسيا في تحقيق وإنجاز هذه المهمة.

- ميثاق الصومام 1956: لقد جاء مؤتمر الصومام بالعديد من الحلول التي كانت تواجهها الثورة الجزائرية في مجال الإعلام والدعاية، فقد تطرق في منهجه السياسي وفي قراراته إلى هذا المجال. فقد فصل في الجانب الذي عانت منه الدعاية الجزائرية، والمتمثل في انعدام التنسيق بين الأجهزة الإعلامية الناطقة باسم الثورة، إذ تقرر إلغاء كل طبعات جريدة "المقاومة الجزائرية"، وتعويضها بجريدة "المجاهد".

لقد حدد مؤتمر الصومام الجبهات الإعلامية وأولويتها بالنسبة للثورة والوسائل الدعائية الملائمة لكل جبهة على النحو التالي:

أ - الشعب الجزائري في المدن والقرى.

ب- جيش التحرير الوطني.

الجبهة الخارجية، وتمثل:

أ- الرأي العام العربي وخاصة المغرب العربي.

ب- الرأي العام الآسيوي والإفريقي.

ج- الرأي العام الغربي مع التركيز على الرأي العام الفرنسي.

وأشار المؤتمر إلى ضرورة الابتعاد عن الدعاية الكاذبة والاعتماد على الحقائق، "وأن تكون الدعاية ناضجة وجدية وموزونة وماكرة على ألا تفتقر إلى الصلابة والصراحة والاتقاد الثوري".

وقد ورد في القسم الثالث من المنهج السياسي للميثاق عنوان: "وسائل العمل والدعاية"، ومما جاء فيه:

*الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب، واستنكار أعمال الاستفزاز، والتعريف بأوامر جبهة التحرير الوطنية من خلال نشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها.

*الإكثار من مراكز الدعاية وتزويدها بآلات المتابعة والطباعة والورق "لنسخ الوثائق الوطنية وطبع المنشورات المحلية".

*طبع رسائل في الثورة ونشرة داخلية للتعليمات والإرشادات الموجهة للإطارات[2].

وهكذا اهتمت هذه المواد بوسائل الإعلام والدعاية فيما يتعلق بما هو مكتوب كما ركزت على ضرورة إسماع الناس كلهم لصوت الثورة، حتى يوضع حد لأكاذيب المستعمر، وتبليغ أوامر جبهة التحرير الوطني بالإكثار من نشر مكاتب الدعاية، وطبع رسائل ونشرة داخلية خاصة بالإطارات. وتزويد هذه المراكز بالإمكانيات التقنية اللازمة.

2- الصحافة: وكانت خلال الثورة تنقسم إلى ثلاثة مجموعات: صحف الولايات، صحيفة المجاهد، صحف التنظيمات الشعبية.

صحف الولايات: كانت ولاية الأوراس أول من أصدرت نشرة صحفية في سنة 1955 اسمها "الوطن"، تصدر باللغة الفرنسية، وتتضمن أخبار الولاية وردود بعض دعايات الصحف الغربية، وبعض الأخبار العالمية، ثم أصدرت الولاية الثالثة نشرة اسمها "الجيل". والولاية الرابعة أصدرت نشرة اسمها "حرب العصابات". وكان يتم تبادل الأنباء بين الولايات عن طريق اللاسلكي. وكان عددها حوالي خمسة عشر نشرة صحفية نصف شهرية.

المجاهد: ظهرتْ صحيفة "المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني لأول مرة كنشرة للثورة الجزائرية في جوان من سنة 1956م بالجزائر، باللغة الفرنسية ثم تُرجمت بعد ذلك إلى اللغة العربية. وقد جاء في افتتاحية العدد الأول ما يلي: "ستكون "المجاهد" بالإضافة إلى جريدة المقاومة الجزائرية اللسان الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير الوطني كما سيكون المرآة التي تنعكس فيها نشاطات جيش التحرير الوطني وستتبوأ "المجاهد" مكانتها لتكون سمعَ الرأي العام وبصره وصوته، ولتزوّد الشعب بالأخبار الحقيقية؛ فتكون صلة الوصل بينه وبين مجاهدي جيش التحرير الوطني.

ومنذ ذلك الحين قامت صحيفة "المجاهد" بدور فعال وأساسي في إبلاغ الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية، وكذا أداة لتعبئة الرأي العام الداخلي، وتوجيهه في التقاط المعلومات الحقيقية التي هو في حاجة ماسة إليها قصد تتبع مسار الثورة وجنود جيش التحرير الوطني في عملياتهم المتواصلة ضد القوات الاستعمارية، وسرد مراحل المقاومة الباسلة التي يبديها الشعب الجزائري.

وكان لهذه الصحيفة خاصة وإعلام الثورة عامة مجموعة من الأهداف كان يجب الوصول إليها، وهي الحرب الأخرى للمقاومة.

أما الآن فسنذكر بعض المعطيات عن الجريدة: صدر أول عدد من جريدة "المجاهد" في الجزائر العاصمة في جوان 1956م في شكل نشرية مقاسها 27 x 31 سم. وتواصل صدورها حتى العدد رقم 6 في جانفي 1957م، أي بمعدل عدد واحد كل شهر. وخلال معركة الجزائر كُشفت مطبعة المجاهد، وكان وقتها العدد السبع تحت الطبع، فأتلفت قوات الاحتلال المطبعة والوثائق، ولم ير العدد السابع النور.

وكانت صحيفة أخرى ناطقة باسم الثورة اسمها "المقاومة الجزائرية"، وتصدر في ثلاث طبعات مختلفة في كل من فرنسا وتونس والمغرب، وكانت الطبعات الثلاثة تتسرّب سرا إلى داخل الجزائر عن طريق المناضلين، ولم يكن هناك تنسيق في العمل بين الطبعات الثلاثة، نظرا لظروف النضال. ولما انعقد مؤتمر الصومام في أوت 1956م تقرر إلغاء كل الطبعات وتوحيدها في جريدة واحدة هي المجاهد، واعتبارها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. وعلى هذا الأساس استأنفت المجاهد صدورها على شكل جريدة مطبوعة.

انتقل إصدارها إلى مدينة تطوان بالمغرب الأقصى، حيث صدر فيها ثلاثة أعداد (8 إلى 10 في سبتمبر 1957). وكانت الطبعة التطوانية باللغتين العربية والفرنسية. يشرف على رئاسة التحرير رضا مالك، ويشرف على الإخراج وسكرتارية التحرير محي الدين موساوي.

صدر العدد الحادي عشر في فاتح نوفمبر1957م، وانفصلت الطبعتان العربية والفرنسية. لكل منهما شخصيتها، فلم تكن إحداهما ترجمة للأخرى.

صحف أخرى خلال الثورة: إلى جانب المجاهد صدرت صحف أخرى خلال فترات مختلفة أثناء الثورة، منها جريدة "العامل الجزائري" لسان حال الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجريدة "الشباب الجزائري" لسان شباب جبهة التحرير الوطني. والنشرات المختلفة التي كانت تصدرها الولايات داخل الجزائر، وكذلك النشرات التي أصدرها اتحاد الطلبة الجزائريين.

وكانت وزارة الأخبار تصدر نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية في 12 صفحة، يمكن اعتبارها صورة مصغرة من المجاهد. كما صدرت في شهور مارس وماي وجوان 1960 نشرة شهرية تشمل أهم التعليقات والأشعار والأخبار التي كانت تذاع في "صوت الجزائر" في إذاعة تونس.

وكانت بعض النشرات والمطبوعات السياسية التي أصدرتها وزارة الأخبار في بعض المناسبات السياسية لتوضيح بعض جوانب الحرب التحريرية أو الرد على الدعايات الفرنسية مثل:

1- الثورة الجزائرية. تحرير الجزائر.

2- إفريقيا تتحرر.

3- إفريقيا في طريقها إلى التوحد.

طبعت هذه النشرات الثلاث في جانفي 1960م بمناسبة المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية. وهناك نشرات أخرى:

1- "النابالم في الجزائر"، في أوت1960.

2- "معسكرات التعذيب"، في أكتوبر 1960.

3- "عبر ولاية الجزائر"، في مارس 1960.

4- "الجميع جزائريون"، في مارس 1961.

5- "صحراء الجزائر"، في أوت 1961.

3- الإذاعة السرية: بدأ إرسال الإذاعة السرية بجهاز إرسال من نوع PC630 متنقل عبر شاحنة تم الحصول عليها من القاعدة الأمريكية بالقنيطرة بالمغرب عام 1956م. وكان من تحصل على هذه الشاحنة رشيد زغار[3]، وكانت تبث برامجها متنقلة في منطقة الريف الذي كان خاضعا للاستعمار الأسباني لمدة ساعتين في اليوم على الموجات القصار. ساعة بالعربية ونصف ساعة بالأمازيغية ونصف ساعة بالفرنسية. وكان الإعلان عن برامج الإذاعة بهذه العبارات:

"هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة"

"صوت جبهة التحرير وجيش التحريرالوطني يخاطبكم"

"من قبل الجزائر"

وكان يشرف على تسيير هذه المحطة عدد من المناضلين نذكر منهم مدني حواس، عبد السلام بلعيد، عبد المجيد مزيان وغيرهم.

وعملت السلطات الاستعمارية على التشويش على برامجها عن طريق بث أغاني عربية من مركز إذاعي بالجزائر على نفس موجات الإذاعة السرية، كما عمدت في العديد من المرات إلى تحديد مكان تواجد السيارة لتدميرها. وتمكنت في إحدى المرات من تحديد موقعها فأرسلت طائرة أطلقت أنوارا كاشفة تمهيدا لقنبلتها، غير أن يقظة الحراسة وسرعة التصرف أفشلت المحاولة.

وتوقت الإذاعة عن البث لأشهر عديدة بين عامي 1957- 1958 لعدم قدرة الجهاز المتنقل على مواجهة الاحتياجات اللازمة.

مرحلة الاستقرار: اقتنت الجبهة أجهزة جديدة تم تنصيبها بالقرب من مدينة الناضور بالاتفاق مع المسؤولين المغاربة، ونصبت آلات البث على بعد 15 كلم. وعاد البث مرة أخرى بأحسن مما كان عليه ابتداء من 12 جويلية 1959م. وكان البث يتم على ثلاث فترات تدوم كل واحدة ساعتين:

فترة صباحية ابتداء من الخامسة صباحاً.

فترة عند الزوال ابتداء من الساعة الواحدة.

فترة مسائية ابتداء من الساعة الثامنة، وهي الفترة الرئيسية.

وكانت مصادر الأخبار في مرحلة التنقل مستقاة في أغلبها من مختلف الإذاعات، أما بالنسبة للإذاعة الثابتة فكانت تعتمد على منشورات الثورة وفي مقدمتها جريدة المجاهد، وكانت الإذاعة تعطي أهمية لأدب الثورة، وتبث توجيهات القيادة الثورية والقيام بتحليلها وبث الأناشيد الوطنية والحماسية. ومن أهم برامج الإذاعة السرية: الجزائر في أسبوع، من أدب الثورة، أخي المواطن ثق في نفسك، قارتنا السمراء.(4)

استطاعت جبهة التحرير الوطني في أواخر عام 1956م أن تتحصل على جهازين كبيرين من القواعد الأمريكية، التي كانت تستعمل في ربط وحدات الجيش على المسافات البعيدة، وقد تم استعمالهما في البث الإذاعي بعد إدخال عليهما بعض التعديلات. وهكذا بدأت إذاعة الجزائر تبث برامجها يسيرها جزائريون من جنود ومناضلين من جبهة التحرير الوطني، وفي خطابها للشعب الجزائري كانت تستعمل العبارات التالية: "هنا الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر"(5).

وفي عام 1957م شرعت قيادة الثورة في تكوين عدد من المتربصين في مجال الإشارة، من صفوف الطلبة المضربين عن الدراسة الذين التحقوا بالثورة منذ ماي 1956م. وقد تم تدعيم هؤلاء المتكونين

بخمسين جهازا من ألمانيا الفدرالية من نوع (AngRC9). وقد ساعد هذا على توسيع شبكات الاتصال في جميع أرجاء ولايات الوطن.

صوت العرب من القاهرة: اعتمدت الثورة الجزائرية في بداية الأمر على إذاعات بعض الدول العربية التي وقفت إلى جانب الثورة، ومنها إذاعة صوت العرب من القاهرة التي لعبت دورا حاسما في بث أخبار الثورة الجزائرية ابتداء من سنة 1955م، وذلك من خلال ثلاثة برامج:

1- برنامج "جزائري يخاطب الفرنسيين" باللغة الفرنسية من تقديم عدة بن قطاط، وكان هذا البرنامج يذاع من إذاعة القاهرة الدولية موجه إلى فرنسا لمدة ربع ساعة مساء كل يوم.

2- برنامج "صوت جبهة التحرير الوطني يخاطبكم من القاهرة": كان يبث من إذاعة صوت العرب باللغة العربية تعليق سياسي يومي، وبعد تكوين الحكومة المؤقتة أصبح يحمل عنوان: "صوت الجمهورية الجزائرية" يذاع بالفرنسية.

صوت الجزائر من تونس: بدأ البث في تونس عام 1956م ببرنامج يحمل عنوان "هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة"، وكان يذاع ثلاث مرات في الأسبوع لمدة ساعة. كان يبث أخبارا عسكرية وتعليقا سياسيا.

صوت الجزائر من دمشق: كان السيد محمد مهري يقدم من إذاعة دمشق برنامج "صوت الجزائر الثائرة"، وهو يحتوي على أخبار عسكرية وتعليق سياسي وتحليل إخباري. وتوقف هذا البرنامج عن البث سنة 1961م بعد انفصال سوريا عن مصر، إذ أعرب المسؤولون الجدد في سوريا على ضرورة مراقبة نص المادة الإعلامية؛ فرفضت البعثة الجزائرية وأمرت بوقف الحصة.

صوت الجزائر من بغداد: ابتداء من سنة 1958م تمكن حامد روابحية الذي كان رئيسا للبعثة الجزائرية ببغداد من تقديم برنامج إذاعي خاص بالثورة الجزائرية بعدما أذن له عبد الكريم قاسم بذلك.

صوت الجزائر من ليبيا: كان في ليبيا محطتين إذاعيتين هما:

محطة طرابلس: كانت تبث حصة ثلاث مرات في الأسبوع، تتضمن أنباء عسكرة وتعليقا سياسيا تحت إشراف بشير قاضي، ثم تلاه محمد الصالح الصديق.

محطة بنغازي: كانت تبث هي الأخرى حصة ثلاث مرات في الأسبوع. كان ينشط الحصة عبد الرحمن الشريف والليبي عبد القادر عوقة، ثم عين لمين بشيشي على رأس المكتب الجزائري ابتداء من شهر ماي 1956م.

*وزارة الأخبار لدى الحكومة المؤقتة منذ 1958م: بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م، أصبحت فيها وزارة سميت بـ"وزارة الأخبار" تتولى مهمة الدعاية والإعلام، وكان على رأسها السيد محمد يزيد. كانت هذه الوزارة مسؤولة عن كل ما يتعلق بالعمل الإعلامي للثورة من إصدار النشرات السياسية وعقد المؤتمرات الصحفية للرد على الدعايات الفرنسية المغرضة. كما كانت تشرف على وسائل الإعلام الأخرى مثل مكاتب الإعلام الخارجي، وجريدة المجاهد والإذاعة ولجان الدعاية الداخلية. وقامت الوزارة بإنشاء قسم للسينما في سنة 1959م، وأسست الوكالة الجزائرية للأنباء سنة 1961م، وأنشأت مكتبا للوثائق والمعلومات يقوم بجمع ما يكتب عن القضية الجزائرية في الصحافة العالمية، وإبلاغ وزير الأخبار أثناء تنقلاته بملخص عما كتبته الصحافة العالمية عن القضية.

*مكاتب الإعلام في الخارج: كان الإعلام الخارجي للثورة الجزائرية يعتمد في البداية على النشرات والتصريحات التي تصدر عن جبهة التحرير الوطني في مكاتبها بالخارج تحت اسم "بعثة جبهة التحرير الوطني" التي كانت تقوم بالدعاية والنشاط الدبلوماسي في نفس الوقت.

وكان أول مكتب إعلامي فتح في القاهرة سنة 1955م، ثم فتحت مكاتب أخرى في بعض البلدان العربية، في دمشق وبيروت وجدة وعمان وطرابلس، أما تونس والمغرب فقد فتح بهما مكاتب بعد استقلالهما سنة 1956م.

وفي مارس 1956م فتحت الجبهة مكتبها الإعلامي في نيويورك. وفي أفريل وماي 1956م فتحت مكاتب جديدة في جاكرتا ونيودلهي وكراتشي. وفي عام 1957م فتحت مكاتب في الدول الاشتراكية، براغ، موسكو، بكين، بلغراد، وفي أمريكا اللاتينية فتحت الجبهة مكاتبها في البرازيل والأرجنتين، وتمكنت الجبهة من تحدي الدعايات الفرنسية أمام الرأي العام الأوروبي، وفتحت مكاتب إعلامية في لندن واستكهولم وروما وبون وجنيف خلال سنة 1958م.

وفي إفريقيا بدأت الجبهة نشاطها فيها بعد مؤتمر أكرا عام 1958م، فبعدما حصلت بعض الدول الإفريقية على استقلالها بادرت إلى فتح مكاتب إعلامية في كل من أكرا، وبماكو. وفي شرق إفريقيا حيث ظلت معظم دوله خاضعة للاستعمار اكتفت الجبهة بإرسال بعثات دعائية إلى كينيا وأوغندا وتنجانيقا.

أما الدول التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة فكانت بها مكاتب إعلام تحت اسم "بعثة جبهة التحرير"، وفي الدول التي لم توافق على فتح مكاتب إعلام رسمية للثورة الجزائرية، فقد كانت الثورة تقوم بنشاطها الإعلامي فيها من خلال سفارات الدول العربية.

وكانت مكاتب الإعلام تقوم بتوزيع المجاهد والنشرات والتصريحات الرسمية، وتشرف على إعداد التعليقات التي تذاع في الإذاعة، وتتلقى الأخبار العسكرية وتقوم بتوزيعها على الصحف المحلية، وتقوم بإعداد نشرة يومية عن تطورات القضية الجزائرية وتوزيعها على الصحف والسفارات.

*السينما: أنشأت وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة في سنة 1959م قسم للسينما، الذي كان يعد الأفلام التسجيلية عن المعارك، وأعمال حرق الجنود الفرنسيين للقرى والمدن، ويصور نضال أفراد المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه ضد الاستعمار. وفي سنة 1960م تم عرض فلم "جزائرنا" في مهرجان ليبزيغ بألمانيا الشرقية أين حصل على جائزة، كما أعد هذا القسم ستة أفلام تسجيلية تم توزيعها على محطات تلفزيونية باسم بعض الشركات العالمية(6).

*المسرح: في الوقت الذي كان الاستعمار يشدد فيه قبضته على الشعب الجزائري، كان المسرح يهيئ لثورة عارمة بدأت تظهر في الأفق، واستمر نشاطه حتى سنة 1954م حين اندلعت الثورة، وفي هذه الفترة لقي المسرح ضغطا وتضييقا كبيرين، ولهذا اضطر المسرح أن يلجأ إلى الخارج للقيام برسالته النضالية.

وقد مر المسرح في المهجر بفترتين من حيث نوعية النضال السياسي. كانت الفترة الأولى من 1955 إلى 1958م في فرنسا، والثانية من 1958 إلى 1962م بتونس.

أما الفترة التي كانت في فرنسا فلم تعرف كثيرا من التأثير في مسار الثورة بسبب الضغوط الاستعمارية التي كانت لا تسمح بالنشاط المسرحي المرتبط بالعمل السياسي.

أما في تونس فقد عمل المسرح على تعميق الكفاح النضالي ضد الاستعمار. فكان بمثابة المنبر الذي كان يعلو منه صوت الجزائر، وتحوّل إلى بندقية بيد كل فنان مسرحي بعد أن تأسست الفرقة الفنية الوطنية في شهر أفريل 1958م بتونس، وكانت جبهة التحرير الوطني في شهر نوفمبر 1957م قد وجهت نداءات إلى جميع الفنانين الجزائريين لتكوين فرقة فنية ترد على المزاعم الفرنسية، والبرهنة أن الجزائر لا يربطها بها أي رابط. ومن الإنتاج المسرحي في هذه المرحلة الخالدة من تاريخ المسرح الجزائري مسرحية "النور"، وهي عبارة عن لوحات من كفاح الشعب، "أولاد القصبة" لعبد الحليم رايس، وقد بين فيها المؤلف نبذة عن نشاط الثورة في القصبة فيما بين أواخر عام 1956م وأوائل 1957م، ومسرحية "الخالدون" التي سجلت بطولات كفاح الجزائريين، وما قدموه من تضحيات في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني، و"دم الأحرار" التي عكست الثورة في الريف، وتشير إلى خط شال حيث كان المجند الجزائري هو موضوعها الأساسي، والذي حاول الاستعمار استعماله ضد الثورة،

وكانت الثورة من جانبها تعمل على تجنيدهم. وكان مصطفى كاتب مؤلف المسرحيتين الأخيرتين، وهو من أخرج المسرحيات الأربع [7].

وقد عرفت الثورة الجزائرية عدة وجوه من رجال المسرح، نذكر منهم شخصية محي الدين باش تارزي الذي كانت له تجربة مسرحية امتدت من العشرينيات إلى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. وقد تطورت هذه التجربة على يد مصطفى كاتب الذي انضم إلى جبهة التحرير الوطني في تونس، وأنشأ فرقة مسرحية ساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية في البلدان العربية.

*فريق كرة القدم: تكون فريق جبهة التحرير الوطني في عام 1957م من هواة كرة القدم وأعضاء في فرق متفاوتة المستوى تابعة لبعض الأندية الجزائرية[8]، وكان الهدف من تكوين هذا الفريق:

1- التعريف بالقضية الجزائرية في الأوساط الشبابية العربية والجماهير الواسعة عموما.

2- جمع التبرعات لفائدة الثورة.

وقد زار الفريق العديد من الدول العربية، مثل ليبيا والعراق السعودية، وكان مرفوقا ببعض قادة الثورة وفي مقدمتهم العقيد أوعمران.

وكان بعض اللاعبين الذين كانوا ينشطون في الأندية الفرنسية قد تركوا أنديتهم ولبوا نداء الثورة في تكوين فريق تحت لواء جبهة التحرير مثل رشيد مخلوفي وبوبكر وبن تيفور وزيتوني وغيرهم. وخلف ذلك صدى إعلاميا كبيرا في الأوساط الفرنسية، الشبانية منها على الخصوص.

بدأ الفريق نشاطه تحت إدارة الراحل بومزراق في نطاق المغرب العربي. كما قام بجولات في بلدان أوروبا الشرقية وهي: بلغاريا رومانيا الإتحاد السوفياتي بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر، وفي 8 أكتوبر 1959 رحل الفريق إلى الصين الشعبية بدعوة من الفريق الصيني، وقد سافر إليها عبر طرابلس ثم القاهرة وموسكو، وفي 5 نوفمبر من نفس السنة توجه إلى الفيتنام الشمالية، وقد كسب هذا الفريق محبة هواة هذه اللعبة في تلك الدول.[9]

وقد واجه الفريق الوطني لكرة القدم بعض الصعوبات، كان من أبرزها موقف الفيدرالية الدولية لكرة القدم من تشكيلة أعضائه، وانتقال الأعضاء عن طريق الشراء من الفرق التي كانوا يلعبون فيها. إلى جانب ذلك كانت تبعية الفريق محل نزاع بين الوزارات، حيث رأت وزارة الداخلية أن الفريق الرياضي يتبعها مثل الفرقة المسرحية، واعتبرت وزارة المالية ضرورة صب إيرادات الفريق في حسابها[10].

*دور الشعر: لا شك أن الأدباء والشعراء الجزائريين كانوا في طليعة من تغنى بالثورة والحنين إلى الاستقلال والحرية، بل شاركوا الشعب نضاله فمنهم من صعد إلى الجبال مجاهدا، ومنهم من سجن أو اعتقل أو استشهد في ميدان الثورة، ويكفي أن نقرأ إنتاجهم لنعرف مدى تعبيرهم عن آلام الشعب وأحلامه، ومدى تعلقهم بالحرية والاستقلال.

لقد خلّف الشعراء نصوصا كثيرة في تمجيد الثورة ووصف معاناة الشعب الجزائري من ظلم الاحتلال، بل إنهم تحدثوا عن الحرية وقيمها قبل الثورة بالرمز تارة وبالتصريح تارة أخرى. وطالما استغلوا المناسبات وحتى الكوارث لحث الشعب عن الثورة من أجل الحرية، ويقول مفدي زكريا إثر زلزال الأصنام في سبتمبر 1954م:

ولا خير فيها إذا لم تثر لتنسف بالنار أغلالها

وكذلك فعل محمد آل خليفة في قصائد قبل نوفمبر حيث رمز للحرية برموز إنسانية رائعة.

وحين تفجّرت الثورة انطلق الشعراء يؤيدونها، ويناضلون بالكلمة دفاعا عن الحرية.

ويرد مفدي زكريا على خداع فرنسا فيقول:

يا فرنسا كفى خداعا فانا يا فرنسا لقد مللنا الوعودا

نحن ثرنا فلات حين رجوع أو ننال استقلالنا المنشودا

ومن الشخصيات الإعلامية البارزة خلال الثورة التي كان لها نصيب في نظم القصائد الثورية محمد بوزيدي، نختار قصيدة له عنوانها "صوت الجزائر" نذكر منها هذين البيتين:

صوت الجزائر مثل الرعد دواء له المعارك أبناء وأسداء

صوت الليوث عن الأعداء غاضبة فجيشنا بسلاح الله عداء[11]

وقد استنفدت الدعوة إلى النضال من الشعراء سواء من يكتبون القصيد أو أصحاب الشعر الحر إلا وحث الشعب عن الثورة والاستمرار فيها، وقد تغنوا بها مثل ما تغنى بها الشعر الفصيح، كما أن الشعر الشعبي قد نظر إلى الثورة على أنها حدث كبير قد حان من أجل نيل الاستقلال، فهناك من الشعراء من أصر على الحرية الكاملة لا المنقوصة، هذه الحرية لا تتحقق إلا بالكفاح المسلح وتقديم التضحيات الكبيرة بالغالي والنفيس والأرواح والدم، يقول مفدي زكريا:

مصيرنا بالدم الغالي نقرره في محفل الموت لا في عقد مؤتمر[12]

إلى جانب الشعر الفصيح كان الشعر الشعبي رديف السلاح وصوت المجاهدين، كما كان عاكسا لآلام الشعب الجزائري الناتجة عن التسلط الاستعماري. فقد كان الأديب الشعبي يروي قصة شعبية أو

أشعارا تثير حماس الناس، وذلك من خلال تجواله في القرى والأرياف بعيدا عن المراقبة، يقول الشاعر سالم الشبوكي في قصيدته "نوفمبر في الأعوام":

إمامها في المنبر أنت في الأعوام

أنت في السماء قطب لا يتغير

أنت في الثراء بركان نار انفجر

في أول طلقة حرة من الرصاص أمعبر (13)

الهوامش:

(1) أحمد حمدي: الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط.2، ص.41.

(2) ميثاق مؤتمر الصومام، الوثيقة السياسية الأولى للثورة الجزائرية، في مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 51، 1981، صص. 30، 45.

(3) هناك من قال أنه اختلسها من داخل القاعدة الأمريكية، وهناك من أكد بأنه اشتراها من أحد الضباط كانت له معه صلة)

(4) الأمين بشيشي: دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة، وزارة الثقافة الجزائر، العدد 104، 1994، صص.54-59.)

(5) التسلح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62، منشورات وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص.21-22.

(6) عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.62.

(7) بوعلام رمضاني، المسرح الجزائري بين الماضي والحاضر، المكتبة الشعبية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون تاريخ، صص.21-22.

(8) هذا الفريق ليست له علاقة بفريق الجبهة العتيد الذي تشكل فيما بعد من رياضيين محترفين داخل الأندية الفرنسية.

(9) الأمين بشيشي: دور الإعلام في معركة التحرير، الثقافة، وزارة الثقافة الجزائر، العدد 104، 1994، صص.85-86.

(10) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الزائر الثقافي، ج10: 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2007، ج10 صص. 206-207.

(11) محمد بوزيدي: صوت الجزائر، منشورات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1997، ص 71.

(12)عبد الله ركيبي: الحرية الاستقلال في شعر الثورة، مجلة أول نوفمبر، اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين، عدد خاص، 1987، صص.52-53

(13)التلي بن الشيخ: دور الشعر الشعبي في الثورة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص93.

الدعم العربي للثورة الجزائرية

(1962-1954)

مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية، ودور الوفد الجزائري في كسبه 1954-1962

د/ بوشنافي محمد *

لا أحد ينكر الدعم الذي تلقته الثورة الجزائرية من الدول الصديقة والشقيقة، والذي لولاه ما أمكن للجزائر أن تنال استقلالها، لقد أكد بيان أول نوفمبر على البعد الخارجي للثورة من خلال العمل على "تدويل القضية الجزائرية" و"تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الاسلامي". وبرز هذا الدعم للثورة بأشكال شتى، وبخاصة من قبل الجيران، أي المغرب وتونس وليبيا، التي شكلت لفترة من الزمن قواعد خلفية للثورة ورجالها، إلا أن ذلك لا ينسينا فضل الثورة الجزائرية في استقلال العديد من الدول، كتونس والمغرب في سنة 1956، لما قررت فرنسا أن تركز كل مجهودها العسكري والسياسي للقضاء على ما أسمته بالتمرد في الجزائر، إلى جانب أن الحركة الوطنية الجزائرية كانت السباقة إلى الدعوة لتوحيد كفاح شعوب شمال افريقيا، كما أكد عليه بيان أول نوفمبر "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال افريقيا. وما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل".

إن ما يهمنا في موضوعنا هو علاقة المغرب الأقصى- أو مراكش- بالثورة الجزائرية، وما هي أشكال الدعم الذي تلقته الثورة من الأشقاء المغاربة ما بين سنتي 1954- 1962؟ وما هو دور رجال الثورة في كسب هذا التأييد والدعم؟

ما يجب الإشارة إليه أن تضامن الشعوب المغاربية في كفاحها ضد الاستعمار، ليس وليد الخمسينيات من القرن الماضي، بل إن جذوره تعود إلى العهود الأولى للاحتلال لما اتخذ رجال المقاومة الجزائرية من المغرب خلال القرن التاسع عشر ملجأ لهم، مثلما فعل الأمير عبد القادر وبعده الشيخ بوعمامة، وتواصل هذا التضامن بعد سقوط تونس والمغرب تحت طائلة الحماية الفرنسية، فتأسس نجم شمال إفريقيا بفرنسا في سنة 1926 من مناضلي البلدان الثلاثة.

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة الجيلالي ليابس- سيدي بلعباس.

تجلت فكرة التضامن النضالي المغاربي بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، لما قرر مناضلو الأحزاب الوطنية المغاربية تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في شهر فبراير 1947 للتعريف بقضايا المنطقة وما تعانيه من ظلم وتعسف في ظل السيطرة الاستعمارية، ونلمس هذا المسعى من خلال ما أكد عليه علال الفاسي بأن هذا المكتب أصبح "مطمح أنظار الذين يهتمون بالشؤون المغربية ويعملون لها، ومحج الوافدين من شمال إفريقيا خصوصا بعد أن اجتمع فيه زعماء هذه البلاد" [1]. أما الإشراف على هذا المكتب فكان في وقت من الأوقات موكولا إلى كل من "علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال عن المغرب ومحمد خيضر عضو حزب الشعب عن الجزائر وصالح بن يوسف أمين عام الحزب الدستوري الجديد عن تونس"[2].

أصبح هذا المكتب ملتقى لمناضلي شمال إفريقيا من أجل إيجاد أحسن السبل لدفع مسيرة الكفاح في المنطقة، ويبرز ذلك من خلال اللقاءات التي كانت تتم في مقره، كاللقاء الذي جمع في سنة 1953 بين أحمد بن بلة وعلال الفاسي، وكان محوره الاستعداد لإعلان الكفاح المسلح في الجزائر والمغرب بدون تونس التي دخلت في مفاوضات مع فرنسا من أجل الاستقلال[3].

وإذا عدنا إلى موضوعنا فلا بد من التأكيد على أن الدعم المغربي للثورة الجزائرية مر بمرحلتين بارزتين:

1– مرحلة ما قبل استقلال المغرب ما بين 1954 ومارس 1956.

2– المرحلة الثانية التي تبدأ مع استقلال المغرب في 2 مارس 1956، وخلالها يبرز دور الملك محمد الخامس في دعم القضية الجزائرية.

فخلال المرحلة الأولى عمل زعماء المقاومة في البلدين على توحيد الكفاح ضد العدو المشترك، ولهذا الغرض عقد اجتماع في يوم 3 أبريل 1954 حضره زعماء الأحزاب المغاربية الثلاثة، عن الجزائر محمد خيضر وأحمد بيوض وعضوان آخران عن اللجنة المركزية، وتمخض عنه صدور بيان يتضمن عشرة مواد منها تأسيس هيئة أطلق عليها "لجنة تحرير المغرب العربي"[4]، وذلك رغم المحاولات اليائسة لفرنسا من أجل تشتيت صفوف هذه اللجنة حينما عرضت على كل من الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس الدخول في مفاوضات من أجل الاستقلال بهدف الانفراد بالجزائر.

ولعل أهم مشكل واجه مسيرة الكفاح المسلح المشترك بين الجزائر والمغرب خلال هذه المرحلة كان إيجاد مكان تنطلق منه العمليات المسلحة إلى جانب نقص السلاح. ففيما يخص المشكل الأول تم تجاوزه من خلال اتخاذ المنطقة المغربية الخاضعة للسيطرة الإسبانية (منطقة الريف)، وبخاصة مدينتي

الناظور وتطوان، كمركز لجيش تحرير المغرب العربي، فكانت عبارة عن قاعدة خلفية لهذا الجيش، ويرجع هذا السكوت الإسباني إلى طبيعة النظام السياسي الذي كان يحكم إسبانيا آنذاك، وهو نظام ديكتاتوري عارضته الدول الأوروبية الديمقراطية [5].

وللتنسيق بين المقاومتين وإيجاد السلاح كلفت قيادة جبهة التحرير الوطني محمد بوضياف للقيام بهذه المهمة، فكان بمثابة ضابط اتصال "يتنقل بين إسبانيا والمغرب والحدود الجزائرية لإدخال السلاح إلى الثوار"[6]، ولهذا الغرض زار رفقة الشهيد محمد العربي بن مهيدي مدينة تطوان، وهناك اتصلا برجال المقاومة المغربية، فشكل ذلك أول خطوة لتأسيس جيش تحرير المغرب العربي، حيث التقيا مع أحمد زياد أحد رجال المقاومة المغربية. وتلا ذلك لقاءات أخرى، مثل اللقاء الذي تم بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر ولقاء في شهر فبراير 1955 بمدينة الناظور درست خلاله قضية إنزال السلاح وكيفية إيصاله إلى رجال المقاومة في البلدين[7].

كما تم لقاء آخر موسع في القاهرة يوم 11 يناير 1955، وكانت الجزائر ممثلة بوفد ضم كلا من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد، أما المغرب فمثله علال الفاسي وابن عمه الكبير الفاسي، وتناقش الطرفان فيه حول توحيد العمل الجهادي وإستراتيجيته من خلال ضرورة اللجوء إلى حرب العصابات، كما طرحت مشكلة نقص السلاح التي أرقت المقاومة في البلدين، ولهذا عرضت مصر على الطرفين إمدادهما بالسلاح الذي تقرر أن يتم إنزاله في منطقة الخليفية قرب الناظور بمساعدة بعض الإسبان، كما تقرر أن يخصص القسم الأكبر من هذه الشحنة لجبهة وهران والقسم الباقي للمقاومة المغربية. وحملت الكمية على ظهر السفينة "دينا"، وتشكلت من أسلحة خفيفة وقنابل يدوية[8].

وهكذا كان للقيادة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر مساهمة في إمداد المقاومة الجزائرية والمغربية بما يلزم من سلاح تحت إشراف مستشار الرئيس المصري فتحي الديب، حيث تمت في هذه الإطار أربع عمليات وهي عملية الباخرة دينا، وباخرة الحظ السعيد، وباخرة انتصار.

وكان الاتفاق بين قادة الكفاح في البلدين على إعلان الجهاد في المغرب والغرب الجزائري (جبهة وهران) في وقت واحد، وحدد لهذا الغرض يوم الفاتح من أكتوبر 1955، وهذا ما تجسد في أرض الواقع حيث يذكر السيد أحمد بن بلة أنه التقى بالسلطان محمد الخامس في نفس اليوم الذي اندلع فيه الكفاح المشترك بين البلدين فكان "عملا مشتركا في كل من المغرب والجزائر حيث تحركت وهران والجزائر ضد المحتل في منتصف نهار 2 أكتوبر عام 1955، وكان هذا بداية ميلاد الكفاح الجزائري

المراكشي"[9]. إن انطلاق هذا العمل المشترك تم بعد وصول شحنة من الأسلحة على متن الباخرة "انتصار"، فكان لهذا الهجوم وقعه على الفرنسيين الذين تكبدوا خسائرا بشرية ومادية معتبرة كما نوضحه فيما يلي[10]:

الخسائر من الجانب الفرنسي	خسائر قوات جيش التحرير
240 قتيلا ما بين ضابط وجندي	12 قتيلا من المجاهدين
330 جريحا ما بين ضابط وجندي	15 جريحا
300 بندقية	//
50 مدفع رشاش ثقيل	//
20 مدفع رشاش خفيف	//

مرحلة ما بعد الاستقلال: تشكل أهم مرحلة من مراحل الدعم المغربي للثورة الجزائرية، فكما سبق ذكره عرضت فرنسا على السلطان محمد الخامس فكرة التفاوض من أجل استقلال المغرب، فقبلها هذا الأخير وتم الاستقلال في يوم 2 مارس 1956، ولهذا تكثفت اتصالات قادة الثورة الجزائرية بالقيادة المغربية من أجل الحصول على الدعم بشتى أشكاله، يذكر المرحوم أحمد بن بلة أن السلطان محمد الخامس طلب لقاءه بمدريد لما كان يتفاوض مع الإسبان على استقلال منطقة الريف، وخلال هذا اللقاء تعهد السلطان بمواصلة دعم الثورة، "ونتعاهد معكم بأن نكون معكم في السراء والضراء، ثم سرد علي بعض النقاط والعروض من حيث إمكانية ما يوفرونه أو يعطونه لنا، وكان عندي قبل أن ألتقي به لائحة بحوالي عشرين نقطة، لكني بعدما استمعت إليه وجدته قد قدم لنا ضعف ما كنا نريده، واتفقنا في النهاية على أن يقبل الاستقلال وتصبح مراكش هي العمق الاستراتيجي لنا، وهكذا كان وفيا بكل الشروط التي اتفقنا عليها، وهذه كانت خطوة مهمة جدا، لأن الخطوة بكاملها كانت لصالحنا"[11].

وكان الملك محمد الخامس يؤكد دائما على ضرورة استقلال الجزائر، لأنه في نظره أن استقلال بلاده يبقى ناقصا مادامت الجزائر "قلب المغرب الكبير" تعاني ويلات الاستعمار، واعتبر أن القضية لا تخص الجزائريين فحسب بل تهم المغرب كذلك "لأنها أختنا وجارتنا ومصيرنا متعلق بمصيرها وكل ما يقع فيها يترك صدى عميقا في المغرب"، ولهذا واصل الملك لقاءاته مع قادة الثورة من أجل إيجاد أحسن السبل لدعم الثورة، كاللقاء الذي تم مع أحمد بن بلة في أبريل 1956، أين تحصل هذا الأخير على وعد من الملك بمواصلة دعم الثورة[12].

ومن اللقاءات التي تمت بين الملك ووفد جبهة التحرير الوطني ذلك الذي تم في شهر فبراير من سنة 1957 بمدريد، كان على رأس الوفد الجزائري أحمد توفيق المدني، وخلاله أكد الملك على دعمه اللامشروط للثورة الجزائرية مهما كانت الظروف والصعوبات "يقف وقفة المجاهد لا وقفة المؤيد، وأن سلاحنا يتجول في المغرب بكل حرية، وأن المعاملة بين الجزائريين وبين المغاربة تقع باستمرار على بساط المحبة والوئام، وأنه مستعد لإمدادنا، إذا لزم الأمر بشيء مما نكون في مسيس الحاجة إليه، وخرجنا من عنده فرحين من حضرة ولي حميم وأخ كريم"[13].

نشاط جبهة التحرير الوطني في المغرب ومظاهرها: كثف وفد الجبهة من نشاطاته التي شملت كل الميادين، سياسية وعسكرية واجتماعية، ويمكننا أن نحددها كالآتي:

– المجال السياسي والإداري:

1– تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في الرباط: منح المغرب حرية للوفد الجزائري لقيام بمختلف النشاطات، ولهذا عينت بعثة خارجية تمثل الجزائر في المغرب من خلال تأسيس مكتب لها في الرباط وتعيين محمد خير الدين لرئاسته، ويذكر هذا الأخير أنه وجد تسهيلات كبيرة فاكترى مقرا في مكان مناسب، ثم وجه طلبا إلى السلطات المغربية لتعيره أستاذا جزائريا يدعى عبد القادر بوسلهاب ليكون كاتبه، وهو أستاذ جزائري بإحدى المدارس المغربية، فقبل طلبه مع بقاء هذا الأستاذ يتقاضى أجره من الحكومة المغربية إلى غاية استقلال الجزائر. أما عن المهام التي ألقيت على عاتق هذا المكتب فيحددها كالآتي[14]:

– إحصاء الجزائريين العاملين والمقيمين في المغرب لحل مشاكلهم ورعايتهم.

– جمع التبرعات ثم إيصالها إلى قيادة الثورة.

– توفير مراكز لتدريب الجنود والمتطوعين.

– إنشاء مركز طبي للعلاج وتكليف أطباء جزائريين لتسييره ومعالجة الجرحى من الجنود أو المرضى منهم.

– ربط اتصالات سياسية مع لسلطات المغربية أو السفارات العربية والإسلامية الموجودة في المغرب.

– توفير جهاز لاسلكي لتلقي المعلومات وإرسالها.

– انشاء مخازن للعتاد والتموين.

2– التنظيم السياسي والإداري: تكفل بالنشاط السياسي في المغرب مكتب جبهة التحرير الوطني في الرباط الذي كان عبارة عن سفارة، كما ظهرت إلى جانبه المفوضية السياسية لجبهة التحرير الوطني التي كانت تشرف على الشؤون المدنية، وضمت في صفوفها أعضاء من قدماء جيش التحرير وبعض المثقفين، وتمثلت مهمتها في الاتصال بالجزائريين المقيمين في المغرب لحثهم على الانخراط في صفوف الثورة من خلال ما كانت تبثه من مناشير ودعايات عبر وسائل الإعلام المكتوبة كالمجاهد ونشرة أخبار الجزائر المجاهدة أو الوسائل المسموعة، كما كانت تشرف على تعليم المجاهدين الأميين ونقل أخبار جيش التحرير في داخل الوطن وانتصاراته[15].

3– القضاء أو المحاكم الثورية: أنشئت محاكم خاصة مهمتها معالجة قضايا الجنح والجرائم، فكانت الشكاوى توجه إلى القيادة التي ترسلها بدورها إلى ضباط بهدف دراستها ثم إرسالها إلى المحاكم لتنظر فيها اعتمادا على القانون الجنائي العسكري المشكل من أربعين مادة والمقسم إلى ثلاثة فصول[16]:

– الفصل الأول يخص الجنايات البسيطة.

– الفصل الثاني يخص الجنايات الخطيرة.

– الفصل الثالث يخص الجنايات الخطيرة جدا.

تتشكل هذه المحاكم من ضباط وجنود لم يتحصلوا على أي تكوين في مجال القضاء، وكثيرا ما يصدرون أحكامهم بناء على المعطيات والوقائع، أما عن تشكيلتها فكانت تضم: رئيسًا وثلاثة محلفين وكاتب ووكيل ومحامين[17].

– المجال العسكري:

1– التأطير والتجهيز العسكري: كان الحصول على الأسلحة بالنسبة لقادة الثورة يشكل الهاجس الأكبر، ولهذا سعوا إلى الاتصال بالعديد من الدول لتأمينه، وبخاصة من مصر، ولكن بعد استقلال المغرب تحسن الوضع بشكل كبير، فأصبح الممون الأساسي للثورة بالسلاح والعتاد إلى غاية سنة 1959، ولكن بعد هذا التاريخ لجأت السلطات المغربية إلى فرض نوع من الرقابة على شحن الأسلحة الواردة على موانئ المغرب بسبب الضغوط الداخلية من قبل بعض الأحزاب والشخصيات وحتى الخارجية[18].

وإلى جانب ما كان يرد إلى الثورة من أسلحة من الخارج، لجأت قيادة الثورة في المغرب إلى تصنيعها محليا في ورشات يشتغل بها عمال جزائريون ومغاربة تحت إشراف خبراء أجانب من عدة دول كألمانيا وانجلترا واليونان وهولندا، وكان منتوج هذه الورشات متنوعا كما يبينه الجدول التالي[19]:

موقع الورشة	تاريخ انطلاق الإنتاج	نوع المنتوج
تطوان	1958	القنابل اليدوية
سوق الأربعاء	1958	القذائف
بوزنيقة	1959	صناعة القنابل والأسلحة البيضاء
تمارة	1960	الرشاشات الخفيفة
الصخيرات	1960	تركيب المدافع عيار 45
المحمدية	1960	تركيب القنابل وصناعة الأسلحة البيضاء

ملاحظة: لم تكن هذه الورشات تصنع الأسلحة وإنما تقوم بتركيبها فقط، كما أن معظمها كان متواجدا في شرق المغرب قرب الحدود الجزائرية.

وبهذه الأساليب أمكن تجاوز مشكلة نقص السلاح، كما أمكن إيصاله إلى الداخل وكانت أسلحة متنوعة، حتى أنها أصبحت تضم منذ 1961 شحنات من الأسلحة الثقيلة حسب تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي، والذي أضاف أن شحنة من الأسلحة تزن 2850 طن تم إنزالها من ثلاث بواخر أجنبية ووزعت على مختلف الفرق العسكرية[20].

ومما يؤكد وفرة السلاح، على الأقل في الخارج، أن طلبات قوات الداخل منه لم تجد رفضا ويذكر المجاهد محمود شايد أنه لما أراد مغادرة المغرب طلب كمية من الأسلحة والعتاد فكان له ما أراد حيث تحصل على "مدفعين رشاشين من نوع (م.ج 34 و42) و2000 خرطوشة وشحنة معتبرة من الألبسة العسكرية والأحذية، وآلتين راقنتين، وجهازي راديو وآلتي تصوير ومنظارين وسلاحين فرديين (بندقيتين من نوع إسباني)"، ثم يضيف أنه اشترى بمبلغ 500000 فرنك قديم "22000 خرطوشة صيد وعدد من علب البارود وكبسولات ورصاصات غليظة وكذلك بعض اللوازم"، واقتنى كل ذلك من محل لعجوز أوروبية كانت تريد تصفية نشاطها التجاري[21]. إن هذه الشهادة تبين لنا أن المغرب كان بحق مستودعا استراتيجيا يمد الثورة بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد.

وأمام تدفق هذه الكميات من الأسلحة اتهمت فرنسا صراحة كلا من المغرب وتونس بدعم "المتمردين"، حيث صرح الجنرال "سالان salan" في شهر جويلية 1957 خلال ندوة صحفية أن حوالي 1500 قطعة سلاح تهرب سرا إلى الجزائر كل شهر، وأن ثلاثة أرباعها تدخل عبر الحدود التونسية أما الربع المتبقي فعبر حدود المغرب، وأن ما تسترجعه السلطات الفرنسية قبل وصوله إلى المجاهدين لا يشكل إلا الثلث من مجموع الكمية[22].

2– قيادة الأركان: ذكر السيد أحمد بن بلة أن عدد قوات جيش الحدود بالمغرب بلغ ثمانية آلاف مقاتل[23]، إن هذه القوات كانت تعتبر في بداية أمرها امتدادا للولاية الخامسة، غير أن الوضع تغير فيما بعد خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 لما تأسست قيادتي الأركان في أكتوبر من نفس العام، الأولى في المغرب والثانية في تونس. وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر يناير 1960 تأسست قيادة الأركان العامة التي تشرف على كل القوات، وعين على رأسها العقيد هواري بومدين، واتخذت من وجدة مقرا لها، وكان من المفترض أن تخوض حروبا نظامية تقليدية ضد العدو عوض حرب العصابات التي سلكتها لفترة من الزمن[24].

– المجال الاجتماعي:

1– التنظيم الاجتماعي: أولت قيادة الجبهة اعتناء خاصا للجزائريين في المغرب، سواء المقيمين منهم أو اللاجئين إليها بسبب ظروف الحرب، وللإشارة فإن معظمهم كانوا مقيمين في شرق المغرب، خاصة في وجدة ونواحيها. تجاوب هؤلاء مع نداءات الجبهة وأعلنوا دعمهم المادي والمعنوي لها، كما أن هذه الأخيرة عملت على تأطيرهم بإنشاء العديد من المنظمات والجمعيات التي تسهر على خدمتهم مثل فروع المنظمات الجماهرية كالاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد العام للنساء الجزائريات والكشافة الإسلامية الجزائرية وغيرها، كما عينت السيد يوبي محمد كمسؤول على الجالية الجزائرية في مدينة وجدة ونواحيها، ويساعده في مهمته أربعة من ممثلي اللاجئين لنقل انشغالات هؤلاء إلى ممثلي الجبهة، ومع تزايد عدد اللاجئين وللاهتمام بكل الجزائريين على مستوى كل القطر المغربي، توسع هذا التنظيم ليشمل كل البلاد، فتكونت في كل منطقة خلية تظم أربعة أشخاص هم على التوالي[25]:

– مسؤول الخلية.

– مسؤول الاحتياجات والمالية والسكن.

– مسؤول التموين.

– مسؤول الأمن.

كما كانت مكاتب الجبهة تقدم خدمات متنوعة للجزائريين المقيمين في المغرب وخاصة في مجال الإدارة، كمصالح الحالة المدنية التي تقدم الوثائق مثل بطاقات التعريف، وهذا حتى لا يضطر هؤلاء إلى التوجه نحو القنصليات الفرنسية، كما أباحت منذ يناير 1958 للجزائريين المقيمين بوجدة الحصول على وثائق الحالة المدنية من مصالح هذه البلدية. إن هذه الإجراءات مكنت الجبهة من إحصاء كل الجزائريين ومراقبتهم وإبعاد كل عنصر عميل بينهم[26].

2- معالجة قضية اللاجئين: واجهت الجبهة هذه القضية في المغرب وفي كثير من البلدان التي وجد بها جزائريون لاجئون، فكان يجب إيجاد حل لها وتوفير كل ما يحتاج إليه هؤلاء إلى غاية الحصول على الاستقلال وعودتهم إلى أرض الوطن. وتحدد بعض المصادر عدد الجزائريين الذين غادروا المناطق الحدودية لأسباب مختلفة خاصة بعد تطبيق فرنسا سياسة الأرض المحروقة والمناطق المحرمة، بـ 25000 شخص، منهم 15000 لجأوا إلى تونس و10000 نحو المغرب[27]، وحسب الإحصاء الذي أجرته ممثلية جبهة التحرير على مستوى وجدة في أواخر سنة 1957، كان عدد اللاجئين 49426 نسمة موزعين كالتالي[28]:

المدينة	بوبكر	أحفير	وجدة	السعيدية	بركان	فقيق	بني مطهر
العدد	17053	16400	6383	2652	2583	2277	2075

ويظهر أن العدد تضاعف بشكل كبير بعد ذلك رغم الاجراءات الفرنسية على الحدود كإقامة الأسلاك الشائكة وتشديد المراقبة، حيث أن عددهم وصل إلى 200 ألف لاجئ في أواخر سنة 1959 حسب إحصاء أجراه الهلال الأحمر الجزائري[29].

لا بد من التأكيد أن جبهة التحرير الوطني بذلت جهودا جبارة لمعالجة مشكلة اللاجئين، بخاصة بعد إعلان المغرب عدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة منهم بسبب ظروف الحرب، فقرر تدويل القضية من خلال توجيه نداء إلى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتقديم يد العون لهذه الأعداد من اللاجئين، ونفس العمل قامت به الجبهة لما وجهت نفس الطلب إلى الدول العربية عن طريق الجامعة العربية، فكانت الاستجابة واسعة لهذا النداء، كما قامت في نفس الوقت بتأسيس خلية على مستوى مدينة وجدة وضواحيها تسهر على توفير أسباب الراحة للاجئين تتشكل من ثلاثة شعب[30]:

- الشعبة الاجتماعية.
- شعبة الشباب والتربية والإعلام.
- شعبة التعويضات والتموين.

3- مراكز الإيواء والاستراحة: أسست قيادة جبهة التحرير بالرباط المنظمة العسكرية للمغرب الغربي يشرف عليها ضابط يدعى موسى بن أحمد، وهو من المنطقة الثالثة للولاية الخامسة، اتخذت هذه المنظمة طابعا اجتماعيا، فقامت باستئجار عدة منازل اتخذتها كمراكز لاستقبال الجنود الكبار في السن، أو أولئك الذين يكونون في عطلة أو المكلفين بمهام رسمية الذين يمرون على هذه المراكز أثناء توجههم إلى مبتغاهم[31].

كما استحدثت الجبهة مراكزا لاستقبال وإيواء الجنود المتواجدين قرب الحدود على طول المحور الذي يضم مدن وجدة وأحفير وبني أدرار والسعيدية، وهناك يجد الجنود كل أسباب الراحة حتى يستعيدوا نشاطهم وحيويتهم قبل العودة إلى ميادين الجهاد، وإلى جانب ذلك كانت تستقبل الجرحى والمصابين، ومن نماذج لهذه المراكز هناك[32]:

- مركز المسياج قرب سيدي جابر.
- مركز تويسني الذي تعود ملكيته لأحد المغاربة وضعه تحت تصرف الثورة الجزائرية.
- مركز دار الحاج محمد ولد الحاج، وهو ملك لرجل مغربي.
- مركز دار أحمد الصوفي، وهو ملك لرجل مغربي.

وعموما فإن هذه الديار كانت بحق مراكز للراحة، حيث توفرت على كل ما يحتاج إليه الوافدون إليها، وقد زار المدني أحمد توفيق دار النقاهة بطنجة التي خصصت لراحة الجنود المرضى أو الذين أصابهم التعب والإرهاق، ويذكر أنها كانت محاطة بالأشجار على مساحة 17 هكتارا[33].

4- المجال الصحي: أولته قيادة الثورة أهمية كبيرة ووفرت له كل الإمكانيات الشرية والمادية، غير أنه في بداية الأمر، وبخاصة قبل استقلال المغرب، كانت القيادة الثورية تلجأ إلى العمل السري في هذا المجال خوفا من افتضاح أمرها، فكان الجنود المصابون أو المرضى يعالجون في منازل الجزائريين والمغاربة أين يقضون كذلك فترة النقاهة، أما علاجهم فكان يتم من قبل أطباء جزائريين يملكون عيادات خاصة أو يشتغلون بالمستشفيات المغربية، وأمام قلة إمكانات الثورة في هذه المجال اضطر كثير من الأطباء والممرضين إلى الالتحاق بالجبال[34].

وبعد استقلال المغرب وتزايد إمكانيات الثورة، لجأت القيادة إلى إقامة بعض الهياكل الاستشفائية، وقد انطلق هذا التنظيم الصحي بعدد قليل من المختصين في مجال الصحة شمل طبيبين وصيدليين وجراح أسنان وبعض الأطباء الخواص، ومن نماذج هذه الهياكل التي كانت تقدم خدمات صحية هناك[35]:

- قاعدة العربي بن مهيدي أو القاعدة 15 في نواحي وجدة، يعمل بها مابين 600 و1200شخص وهي عبارة عن مركز عبور، بها عدة مصالح، قصفتها الطائرات الفرنسية في إحدى المرات.
- مستشفى موريس لوستو **Maurice Lousteau** بوجدة.
- مركز تدريب العرائش.
- المركز الاستشفائي الموجود داخل مزرعة ملك لجزائري ببركان.
- مركز استشفائي داخل مزرعة ملك لجبهة التحرير بالخميسات.
- مركز استشفائي بالدار البيضاء.
- مركز أحفير للنقاهة وتكوين الممرضات.
- مركز النقاهة بطنجة.

تداول على العمل في هذه المراكز عدد من الأطباء الذين اتخذوا صفة عسكرية، ومن أوائل هؤلاء هناك الدكتور علواش أحمد وبركات بقاعدة بن مهيدي، وفي نفس الوقت كانوا يشتغلون بعيادة الدكتور حاج عبد السلام هدام بوجدة الذي كان يمارس مهنته بنفس القاعدة، كما يرد اسم الدكتور أمير الذي كانت له مساهمة في تأسيس مدرسة شبه طبية في العرائش، كما عين طبيبا في الإدارة العامة للتدريب في غرب المغرب. وبعد ذلك دعمت قاعدة بن مهيدي بعدد من الأطباء مثل الدكتور بلهوان وعمر بوجلاب ومحمد فغول وعبد القادر بوخروفة، هذا إضافة إلى الأطباء الذين كانوا يتناوبون على العمل في عياداتهم الخاصة وفي مراكز الحدود أو التدريب[36].

وكان المرضى يوجهون إلى هذه المراكز إذا لم تكن حالتهم حرجة، فإذا كانت كذلك فإنهم يوجهون إلى المستشفيات المغربية، أما إذا زادت الخطورة فيبعثون إلى الخارج. وكانت هذه المراكز تتلقى إعانات من المنظمات الانسانية كالهلال الأحمر الجزائري والمغربي أو بعض المنظمات الدولية[37].

- المجال الثقافي:

1- محو الأمية: سعت قيادة الثورة إلى نشر ولو قدر قليل من التعليم في صفوف الجنود، ولهذا الغرض كلف الضابط حمود شايد بهذه المهمة من قبل قيادة الأركان في أوت 1960، فكان انطلاق التجربة من قاعدة بن مهيدي، ولكن هذه التجربة واجهتها في بداية الأمر صعوبات منها[38]:

- عدم استقرار الجنود في القاعدة لمدة طويلة من الزمن.
- الصعوبات البيداغوجية والتنظيمية.
- عدم تحمس الجنود للفكرة.

لمواجهة هذه الصعوبات اعتمدت القيادة على جزائريين من ميدان التعليم، ومنهم مفتش التعليم الابتدائي دالي يوسف ومعه عدد من المعلمين بوجدة، وبفضلهم تم وضع برنامج دراسي ووزع الجنود على حسب مستواهم الدراسي، وحتى الجنود الذين رفضوا الفكرة في البداية استحسنوها فيما بعد وأصبحوا يواظبون على الحضور، وهذا ما شجع على توسيع التجربة إلى مراكز التدريب والاستقبال ووحدات الحدود، وكانت الدروس تلقن باللغة العربية والفرنسية[39].

2- الاعتناء بالطلبة الجزائريين: احتضنت الجامعات المغربية ومعاهدها عددا هاما من الطلبة الجزائريين الذين كانوا يتابعون دراستهم في شتى التخصصات، فكان على قيادة الثورة أن توفر لهم كل الإمكانيات لمواصلة دراستهم لأنهم سيحملون على عاتقهم مسؤولية بناء الجزائر بعد الاستقلال، فتم تنظيمهم في إطار الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، كما خصصت لهم منح دراسية معتبرة، فمثلا خصصت وزارة المالية للحكومة المؤقتة في شهر أبريل **1958** مبلغا قدره **458000** فرنك فرنسي للطلبة الجزائريين في المغرب وزعت على الشكل التالي[40]:

- **30000** فرنك لمكتب اتحاد الطلبة الجزائريين.
- **26000** فرنك وزعت على **26** طالبا (**1000** فرنك لكل واحد) يدرسون بمدرسة الاتحاد المغربي للعمل.
- **3000** فرنك توزع على **134** طالبا المتبقين بجامعة القرويين.

3- الإعلام: أنشأت قيادة الثورة في بداية الأمر إذاعة متنقلة حيث بدأت في البث يوم **16** ديسمبر **1956**، ولكن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة انطلق البث من جديد من خلال إذاعة مستقرة انطلاقا من الناظور يوم **12** جويلية **1959**، وكان شعارها "صوت الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر"، وقد أشرف على تدشينها كل من محمد يزيد وسعد دحلب إلى جانب بوعلام بسايح والرائد عمار ثليجي. ثم أتبعت بمحطة أخرى تبث من طنجة في يوم **15** أكتوبر **1961** دشنها كذلك محمد يزيد[41].

معوقات هذا الدعم: لا بد من الإشارة إلى أن هذا الدعم المغربي للثورة الجزائرية ونشاط الجزائريين في هذا البلد واجهته صعوبات عديدة، أثرت على إمداد الداخل بما يحتاجه لمواصلة الكفاح، ومن هذه المشاكل وجود أطراف مغربية كانت تضغط على الملك محمد الخامس لإيقاف هذا الدعم، وفي هذا الإطار يذكر توفيق المدني أنه ترأس وفدا يضم خير الدين وبوصوف، والتقى جميعهم بوفد مغربي يمثله المهدي بن بركة زعيم حزب الاستقلال وبعض الشخصيات كالفقيه غازي والمقاوم عمر بن

عبد الجليل وآخرون، وكان هدف اللقاء نفي تهمة ميل قيادة الجبهة إلى الشيوعية، وقد استطاع الوفد الجزائري أن يقنع نظيره المغربي بإسلامية الثورة وبُعدها المغاربي(42). كما أن السلطات المغربية حاولت في وقت من الأوقات أن تحد من نشاط الجبهة داخل الأراضي المغربية، كنوع من فرض سيادتها على أراضيها وخضوعا للضغوط الخارجية، وبخاصة الفرنسية منها، وازداد التخوف المغربي من رد فعل فرنسي عنيف لما قصفت طائرات فرنسية قرية سيدي يوسف التونسية.

وخلاصة القول، أنه كان للدول الشقيقة والصديقة دور هام في دعم القضية الجزائرية بشتى الوسائل، ويبرز هذا الدعم جليا عند الحديث عن المغرب، فلقد كان هذا البلد وبخاصة في عهد ملكه محمد الخامس من أبرز من ساعد الثورة، فشكل قاعدة خلفية تنطلق منها عمليات جيش التحرير الوطني، كما كان ملجأ للفارين من بطش المستعمر ومدافعا عن حقوق الجزائر في المحافل الدولية والإقليمية. إن كل هذه الأحداث تشكل في يومنا هذا دافعا إيجابيا لبناء وحدة مغاربية في عالم تسوده التكتلات ولا مكان فيه للانعزال.

الهوامش:

1- القاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة السادسة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص .380

2- الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الثانية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص .22

3- أمطاط محمد، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830- 1962 (مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط، 2008، ص .326

4- لمزيد من التوضيح أنظر: الديب فتحي، المصدر السابق، ص ص 24-25.

5- زكي المبارك، "المغرب والثورة الجزائرية دعم شعبي غير محدود ومؤازرة حكومية صريحة"، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص حول الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية، 2005، ص 23.

6- الديب فتحي، المصدر السابق، ص 38.

7- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص 326.

8- الديب فتحي، المصدر السابق، ص73.9- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 111.

9- منصور أحمد- الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2007م، ص111.

10- الديب فتحي، المصدر السابق، ص.122

11- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 111-112.

12- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .339

13- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مع ركب الثورة)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص .280

14- خير الدين محمد، مذكرات، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 180.

15- Guentari, Mohamed. Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954-1962, tome2, O.P.U, Alger, 2000, p. 693.

16- شايد حمود، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة (ترجمة كابوية عبد الرحمان وسالم محمد)، منشورات دحلب، 2010، ص ص 303-304.

17- نفس المصدر والصفحة.

18- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص 363.

19-Guentari, Mohamed. Op.Cit, p.635.
20-Teguia, Mohamed. L'Algérie en guerre, O.P.U, Alger, 1988, p. 320.

21- شايد حمود، المصدر السابق، ص .176

22- Teguia, Mohamed. Op.Cit, p. 322.

23- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص ص 111.

24- أنظر: شايد حمود، المصدر السابق، ص 283. وكذلك:

Teguia, Mohamed. Op.Cit, p. 325.
25-Guentari, Mohamed. Op.Cit, t2,p. 684.

26- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص ص 373-.374

27-Teguia, Mohamed. Op.Cit, p.262.

28- المجاهد، عدد 14، ديسمبر 1957، نقلا عن أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .376

29- المجاهد، عدد 55، 16 نوفمبر 1959، نقلا عن أمطاط محمد، المرجع السابق، ص .379

30- أمطاط محمد، المرجع السابق، ص ص 373-.374

31- شايد حمود، المصدر السابق، ص 291.

32-Guentari, Mohamed. Op.Cit, p.644.

33- - المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 417.

34- شايد حمود، المصدر السابق، ص 297.

35-.Guentari, Mohamed. Op.Cit, t1, p.644

أنظر كذلك:

- شايد حمود، المصدر السابق، ص 297.

36- شايد حمود، المصدر السابق، ص 298.

37-Guentari, Mohamed. Op.Cit, t1, p. 328.

38- شايد حمود، المصدر السابق، ص 298.

39- نفسه، ص ص 298- 300..

40- المدني أحمد توفيق، المصدر السابق، ص 417-.418

41- زكي مبارك، المرجع السابق، ص .21

42- المدني، المصدر السابق، ص ص 281-283.

الثورة الجزائرية من خلال مجلة العربي (1958-1962)

أ. محمد الشريف حسين*

مقدمة: مجلة العربي الكويتية هي مجلة ثقافية وعلمية ترأسها الدكتور العالم أحمد زكي، وكان صدورها شهريا عن وزارة الثقافة في دولة الكويت، أنشئت في شهر جمادي الأولى 1378هـ/ديسمبر1958م أين كانت البلاد العربية في جهادها التحرري وتحقيق الاستقلال بعدما عرفت الخنوع والخضوع لدول الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي، كما واكبت حركات التحرّر العالمية وأدلت بدلوها[1]، وعرّفت قراءها العرب بقضايا أمتهم والشعوب الإسلامية في آسيا وأفريقيا وحتى في أوروبا وأمريكا، ومن خلالها عرف العرب نضال وجهاد الجزائر ضدّ الاستعمار الفرنسي الجاثم على بلاد المغرب العربي ولا سيّما الجزائر نضالا وجهادا واستقلالا وبناءً وتشييدًا، مخلّدة جهاد الشهداء ومُعَرِّفة ببعض رجاله، ومُشيدة بالتضحيات الجسيمة التي تكبدها الشعب الجزائري على مدى عقود من التاريخ، ولم تكن التحقيقات بالقلم فحسب بل كانت بالصورة والقلم ملخّصة مراحل الجهاد البطولي، ومُعرّفة بوطن الثوار الأحرار الذين لم تنكسر شوكتهم أمام جحافل الاستعمار الفرنسي الذي اضطر مرغما على منح الجزائريين حرّيتهم واستقلالهم بعد معارك حاسمة، أخلص فيها المجاهدون، ولبّى فيها الشعب الدعوة إلى التحرّر مشاركا في الدعم والتطوّع والبذل والتضحية.

كما عرّفت المثقف العربي بحركات التحرّر العالمية، وجعلت صفحاتها زاخرة بالمعارف والعلوم الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وكانت بحق موسوعة معارف، وبعد وفاة رئيس تحريرها المرحوم الدكتور أحمد زكي عام 1975[2] تعاقب على رئاسة التحرير عدد من أصحاب الشهادات العلمية العالية كالدكتور أحمد بهاء الدين[3]، والدكتور محمد غانم الرميحي[4]، والدكتور سليمان إبراهيم العسكري[5]، وما زالت ماضية في تقديم المعارف والثقافة إلى يومنا هذا.

وما مجلّة العربي إلاّ ابنة الكويت العربي الأشمّ، والتي استطاعت بحكمة وعلم ومعرفة رؤساء تحريرها أن تجعل المواطنين العرب في مشرق العالم العربي ومغربه يتلهفون بشوق لشرائها، والاطلاع على ما فيها من أنباء علمية ودينية وثقافية ومراسلات وتحقيقات قلّ أن نجد لها مثيلا في العالم العربي، وهي ما زالت ماضية في رسالتها وانتشارها يشارك فيها خيرة علماء الأمة وفقهائها وأفاضلها.[6]

---

* - أستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ - جامعة محمد بوضياف - المسيلة.

إذا كانت ثورة الجزائر قد هزّت الضمير العالمي فمن باب أولى أن تهزّ عالمنا العربي ومفكريه، وها هي مجلة "العربي" الكويتية ترفع صوتها، وترسل مراسيلها إلى الجزائر الثائرة للوقوف على حقائق ثورتها إلى أن انتزعت الجزائر سيادتها بعدما خضعت فرنسا إلى مطالب المجاهدين الأحرار الذين أبلوا البلاء الحسن في ضرب جيوشها الجرّارة ضربات موجعة مؤلمة، وأقلقوا مضاجع المستعمرين، وأجبروهم على ترك كلّ شيء ليسلموا بأنفسهم من نار الثورة العارمة التي بعد 132 عاما من الاستعمار الاستيطاني الذي لم يهنأ ولم ينعم بالإبقاء على الجزائر تحت الهيمنة والسيطرة الفرنسية.

فها هي تشيد بزيارة فرحات عباس رجل النضال الجزائري إلى الكويت، وتغدق حكومتها على الثائرين بالعطاء المشكور مُعبّرة عن احترامها وتقديرها للمجاهدين، مُزيّنة صفحاتها بصورة المجاهدين ورجالاتهم، ناقلة الصفحات المضيئة من حياة الثورة التي كانت وما زالت شاخصة في عيون العرب وغيرهم، وكيف فرضت حكومة الجزائر المؤقتة إدارتها على الزعامة الفرنسية وسياسيّيها، وأجبرتهم على المفاوضة التي تكلّلت باتفاقية إيفيان يوم 19 مارس 1962م، ونقلت للعرب صفحات من همجية وتعذيب المجاهدين على أيدي ضباط الجيش الفرنسي، وشوّهت سمعة فرنسا في العالم الأمر الذي جعل بعض مفكري فرنسا يحتجون على ما تقوم به ضدّ أحرار الجزائر الذين يطالبون بالحرّية والاستقلال مُهيبين بدولتهم إلى قبول المطالب والخروج من الجزائر.

وقد انتقل مندوب مجلة العربي إلى أماكن تواجد قوات جيش التحرير الجزائري، ونقل صورا للمجاهدات وخدماتهم، وأشاد بالمجاهدة جميلة بوحيرد ونضالها كامرأة عربية حرّة.

على أن رئيس تحرير مجلة "العربي" الدكتور أحمد زكي قد كشف للعرب عن المراحل التي مرّت بها قضية الجزائر بدءً من العهد العثماني إلى قصّة حاكم الجزائر مع قنصل فرنسا وإهانته؛ ثم إلى الاحتلال وما عاناه الجزائريون من فقر وتشريد، واستيلاء على الأراضي الزراعية وتقديمها للمعمرين إلى أن أذن الله بانطلاق الثورة التحريرية المباركة التي آتت أكلها وحققت مطالبها ذاكرا جهود الزعيم مصالي الحاج في إنشاء المنظمة السرية (O.S) التي كان لها الأثر البالغ في نشوب الثورة المنظمة مؤكدا تلاحم سكان البلاد الأصليين مع الثورة الظافرة.

ونقل إلى قراء مجلة "العربي" التحقيق الصحفي الذي تمّ مع أول رئيس للبلاد السيد أحمد بن بلّة وانطباعاته وآرائه وأفكاره عن جزائر المستقبل، وما تتطلبه الأوضاع من جهود المناضلين وسهر العاملين لتحقيق أهداف الاستقلال وبناء الوطن معترفا بأنّ الطريق شاقة وغير مفروشة بالورود والرياحين، ورغبته وأمله بأن يعيش الفلاحون الجزائريون حياة كريمة كإخوانهم المواطنين الآخرين مبديا رغبته في أن يكون للصناعة الجزائرية وجودها.

وفي استطلاع مصور عقب الاستقلال أعلن الكاتب عن دخول الجزائر المرحلة الثامنة[7] من أوسع أبواب التاريخ كدولة مغربية جديدة المولد بعد عهود من الظلم والاستبداد وسوء المعاملة وفرض السيطرة وتقييد

التحرك، وتحريم دخول بعض المناطق للساكنين الأوروبيين، وكيف زالت تلك الصور البشعة لسوء المعاملة والقسوة ونظرة التعالي، مُشيدا بدور المرأة الجزائرية في حرب التحرير وفي عهد الاستقلال، مُعربا عن تفاؤله في إيصال الجزائر إلى مطامحها وأهدافها في نشر العدالة وتحقيق التطور على جميع مستويات العمل والبناء والتشييد على أيدي المخلصين، خاتما المقال والاستطلاع المصور بقصيدة وزير الثقافة الكويتي أحمد السقاف الذي عبّر عن فرحته وفرحة العرب باستقلال الجزائر.

تلك هي خلاصة موجزة لما قامت به مجلة العربي من تحقيقات مصوّرة عن الجزائر ثورة وثوارا مجلية الحقائق، مُعبّرة عن الفرحة العارمة التي شملت البلاد العربية بالنصر المؤزر وتحقيق الاستقلال، وكاشفة ومعرّية ادّعاءات جنرالات فرنسا وسياسييها كما يتجلى ذلك في الصفحات الموالية.

ناقلة للقراء إدّعاءات ومزاعم جنرالات فرنسا وسياسييها: الجنرال كاترو حاكم الجزائر عام 1942 الذي قال: إن "استقلال الجزائر لا يمكن أن يدخل إلى عقلي لحظة واحدة، وأحداث الاضطرابات من أجله لا يمكن أن أقبله أبدا".

وهذا منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا عام 1954 يقول: "إنّ المديريات الجزائرية جزء لا يتجزّأ من فرنسا، وانفصال الجزائر عن فرنسا لا يمكن أن يتصوّره أحد، وهذا أمر يجب أن يكون واضحا لكل إنسان في كلّ زمان".

ويأتي من بعدها رئيس وزراء فرنسا عام 1956 (قي موليه) ليصرّح قائلا: "إنّ فرنسا لا يمكن أن تخرج من الجزائر أبدا".

ويليه روني كوتي رئيس الجمهورية الفرنسية عام 1957 ليقول: "لا يمكن أن ينتظر منّا أحد أن نضحّي بألزاس ولورين أخرى في الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط".[8]

أما الرئيس دي غول فقد قال في مايو 1958: "إنّ من السّخف ومن المؤسف أن نقطع الآن ما بين فرنسا والجزائر".

ويعيد الكرّة فيقول في مايو 1959: "جزائر بابا جزائر الأمس قد ماتت، والذين لا يفهمون هذا سوف يدفنون معها".

ثمّ يستأنف الكلام في يناير 1960 ليعترف بحق تقرير المصير للجزائريين فيقول: "تقرير الجزائريين لمصيرهم بأنفسهم هو المسلك الواحد الجدير بساسة فرنسا أن يرتضوه".

وفي يونيو 1960 يخاطب الجزائريين قائلا: "إنّ فرنسا تقول للجزائر إنّ الجزائر جزائركم، فدعونا نتفاوض، وكلّ الذي نرجو منكم أن تتركوا سكاكينم عند الباب".

وفي صيف عام 1961 يذعن فيقول: "إنّ فرنسا توافق بدون شرط على أن يؤلّف سكان الجزائر دولة كاملة الاستقلال".

وينهي تصريحاته عام 1962 بالقول: "يتمّ الاتّفاق، ويعلن وقف إطلاق النار".[9]

هذه هي التصريحات التي نشرتها مجلّة العربي صفحة 13 من العدد الثاني والأربعون، والتي يتمثّل فيها التعّنت المذلول الذي انحدرت وتهاوت فيه التصريحات إلى أرضية الحقّ، والتسليم بمطالب شعب دفع أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار الخالدين في جنات ربّ العالمين ينعمون برحمته الواسعة جزاء ما ضحّوا به وقدموا الأرواح رخيصة مقابل ثمن عزيز على كل مواطن جزائري ألا هو الاستقلال والحرّية.

وفي موضوع الجزائر تناولت المجلّة موضوعا تحت عنوان "قصّة التعذيب في الجزائر"، وذكر فيه الدكتور محمود السمرة ما يدور في فرنسا من صراع بين رجال الفكر الفرنسيين والفئة الواعية منهم خصوصا وبين الحكومة الفرنسية، والذين يرون أن الحرب ضدّ الجزائريين غير عادلة، وأنّه من الواجب ترك الجزائريين يقررون مصيرهم بأيديهم وأنفسهم، وأن لا داعي للتعذيب الذي يتعرض له المواطنون على رأي السيد "هنري آلاق" رئيس تحرير جريدة في الجزائر الذي كشف عن أساليب التعذيب التي لا تخطر على بال، والتي أودت بحياة العديد من الأبطال. والذي قال: إنّ التعذيب على أيدي الجلادين والطغاة أمر مرفوض، وأنّ من حقّ المجنّدين الفرنسيين الذين يرفضون الذهاب إلى الجزائر أن يعلنوا امتناعهم ورفضهم الزجّ بهم في أتون معركة ليست في صالح فرنسا. وبلغ من حقد الحكومة الفرنسية وعنجهيتها أن منعت تداول هذا الكتاب، وهذا الموقف كان هو الأول في تاريخ فرنسا التي عرفت بثورتها العارمة على الظلم والجور والتسلّط.

ومن تعليقات الصحف الفرنسية على هذا الكتاب ما ذكرته صحيفة لوموند "إنّ ميزة الكتاب الأول، الاتّزان والصدق في القول دون محاولة استشارة العواطف افتعالا".

وقال الكاتب الشهير فرانسوا مورياك: "في هذا الكتاب وصف دقيق لكل ما يزعجنا في حرب الجزائر، وكلّ ما فيه يَصِمُ فرنسا بالعار والتدنّي والتخلّي عن كل ما نادت به من قيم".[10]

ولدى اطلاع مشاهير كتاب فرنسا على هذا الكتاب وهم: أندريه مالرو وروجر مارتن دوجارد وفرانسوا مورياك وجان بول سارتر، رفعوا عريضة احتجاج للحكومة الفرنسية ضد الوحشية التي تعامل بها أصحاب المطالب الوطنية رافضين مصادرة الكتاب ووضع حدّ للجرائم المرتكبة.

ومن العدل والإنصاف أن نذكر ما كتبه جان بول سارتر في مقدمة الكتاب مشيرا إلى أهمية الوحشية الفرنسية في الجزائر ممّا يجعل كل فرنسي يخجل من النظر إلى وجهه في المرآة بسبب ما ارتكب من جرائم يندى لها جبين البشرية، ومُعترفا بأن فرنسا سلبت الجزائريين كلّ شيء حتى اللّغة، وأخيرا إسكانهم على مشارف الصحراء، وممّا ذكر صاحب الكتاب أنواع التعذيب بالكهرباء وبالماء والحرق بالنار والعقاقير المخدرّة، وفنون التعذيب الكثيرة.[11]

وفي مقال آخر للدكتور محمود السمرة علّق فيه على الكتاب ألآن سافاري الذي جعل عنوانه: "ثورة الجزائر" وتحدّث فيه عن انطلاقة ثورة الجزائر، والتي دامت سبع سنوات وثمانية أشهر أربكت خلالها اقتصاد فرنسا، وجعلت العالم كلّه يسخر من حماقتها، ويثور لهذه القضية الإنسانية العادلة مؤيّدا وداعما لها.

وقد اختار ألآن سافاري عنوانا آخر لكتابه وهو "القضيّة الجزائرية والعظمة الفرنسية"، وتناول فيه:

1– أسس المشكلة الجزائرية.

2– الصعوبات القائمة أمام الدمج وأخطاره.

3– من الدمج إلى الاعتراف بحقّ تقرير المصير.

4– حلّ المشكلة الجزائرية.

وألآن سافاري كتب كتابه بعد تنقله في مناصب عدّة منها:

– أنّه انتخب نائبا عام 1951.

– وكيل وزارة الخارجية لشؤون مراكش وتونس.

واستقالته من منصبه 1959 احتجاجا على اختطاف بن بلاّ ورفاقه من قادة الثورة الجزائرية، وحاول من داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي أن يقاوم سياسة الحكومة تجاه الجزائر لكنه فشل نظرا لضعف ذلك الحزب آنذاك فانشق عنه وألف حزبا جديدا باسم الحزب الاشتراكي المستقلّ.[12]

وفي نوفمبر 1958م عندما لاحت بوادر موافقة فرنسا على منح الجزائريين حق انتخابات حرّة ذهب إلى الجزائر لكنه سرعان ما اكتشف زيف وبطلان ذلك؛ فرجع إلى فرنسا، وفي شهر ديسمبر من عام 1959م بدأ تأليف كتابه معتمدا على الإحصاء والتحليل العلمي، وعلى خبرته في العمل السياسي والمناصب التي تقلّدها.

أما عن أسباب نشوب الثورة الجزائرية عنده فهي:

– احتلال الجزائر عنوة وقهرا.

– محاولة إحالتها إلى أرض فرنسية

– تشجيع الهجرة إليها من الأوربيين.

– حرمان الجزائريين من أراضيهم للغرباء.

– تفشي البطالة بين الجزائريين.

– إسناد الوظائف للأجانب.

– محاولة دمج الجزائر بفرنسا.[13]

وفي تحقيق صحفي آخر جاء في العدد السابع نشرت العربي اللّقاء الكبير بين الشيخ عبد الله السالم الصباح وبين ضيفه الكبير فرحات عبّاس رئيس وزراء الجزائر، والذي عبّر عن سروره وفرحته بلقاء الزعيم الجزائري فقال له: "هذا لقاء كنّا دائما ننتظره ونتمنّاه..."، وكانت ثلاثة أيام قضاها ضيف الكويت محاطا بالتقدير والاحترام والتعظيم، وكانت فرحة حكام الكويت وشعبها أعظم ما تكون الفرحة ويكون الابتهاج، وكان هدف الزيارة إطلاع المسؤولين على المرحلة الحاسمة التي تجتازها ثورة الجزائر المظفّرة، والتضحيات التي بذلها الجزائريون دفاعا عن وطنهم ضدّ الاستعمار الفرنسي الغاشم الذي أنفق عام **1958** ثمانمائة مليار فرنك فرنسي ولكن دون جدوى؛ فلم تفدها أسلحتها وهمجيتها وأسلحة حلف الأطلسي وتأييده، ولم يفدها إنفاق ثلاثة ملايير فرنك يوميًا على حرب لن تكون نهايتها لصالح العدوان والظلم لأنّ الله مع الجزائر وشعبها ومعها إخوتها من العرب والمسلمين، ومما قاله أمير الكويت مشكورا: "إنّ شعب الجزائر بجهاده الباسل وصبره العجيب، وتضحيته بالأرواح وهي أعزّ ما يملك قد وضع على رأس كلّ عربيّ تاجا يفخر به ويعتزّ، وسوف يجني هذا الشعب العظيم ثمرة جهاده وتضحيته عمّا قريب بإذن الله".[14]

وفي حفل استعراض جيش الكويت أبدى زعيم الحكومة الجزائرية المناضل إعجابه بجيش الكويت فقال له زعيم الكويت: "إنّ جيشنا يفخر بنضال الشعب الجزائري الحبيب، ويقف مؤازرا له، فالجيش الكويتي جزء من جيش العروبة، أي أنّه جيشكم، وسيكون النصر حليف الشعب الجزائري العظيم".[15]

وفي أثناء الزيارة أدلى السيّد عباس فرحات لمجلة العربي بتصريحات جوابية على أسئلة مندوب مجلة العربي بيّن فيها مايلي:

- تكذيب مزاعم فرنسا أنّ حرب الجزائر مقتصرة على الجبال وليست في مناطق العمران.
- الحرب عند الجبهة متنوعة انتحارية ونظامية وضدّ مؤسسات العدّو.[16]
- أنّ خسائر الفرنسيين مؤلمة وكبيرة وجنرالاتهم يتحسّرون وبخاصّة الجنرال (ماسو) وهم لا يزالون يذكرون خسائرهم في مدينة قسنطينة ومعركة مدينة الأصنام (أورليونفيل) القريبة العهد.
- عدوّنا متوحّش ولكننا نكيل له ضربات موجبة.
- نتحاشى مهاجمته داخل المدن لكي لا يتخذ أبناءنا دروعا بشرية لحمايته.
- لن تثنينا دعاياتهم وافتراءاتهم بعدم تحقيقنا ما نريد وما نهدف إليه لأنّنا عقدنا العزم أن تحيا الجزائر، ونحن نهزأ من التصريح الذي أدلى به جنرالاتهم بأن المعارك ستنتهي في ربع الساعة الأخيرة.[17]

وحول سؤال حول التبرعات العربية وتواليها وزيادتها أو نقصها أجاب: هي متواصلة ولكنها دون المستوى المطلوب لأنّ معركتنا هي معركة موت أو حياة.[18]

وحول أساس المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير أجاب: لقد صرّحت حكومتنا مرارا استعدادها للتفاوض في بلاد محايدة وعلى أساس الاستقلال التام، ولكن تصريحات زعامة العدو لا تظهر رغبتهم في التفاوض، ولهذا لم نعر اهتماما لتصريحات الجنرال ديجول بوقف إطلاق النار أوّلا، وباءت محاولاته اليائسة بالفشل.

وبالنسبة للبترول الجزائري فقد قامت وحداتنا الانتحارية بمهاجمة معامل تكريره في داخل أراضي العدوّ بمرسيليا، ونسفت قطارات العدوّ المحملة بالبترول داخل الجزائر.

وأما عن اللاّجئين الجزائريين إلى تونس والمغرب فحالتهم بائسة وتعسة جدا. وبالرغم من مساعدات التونسيين حكومة وشعبا فإن أحوالهم غير مرضية.[19]

هذا وقد قدمت مجلّة العربي لقرائها تعريفا لفرحات عباس جاء فيه:

– ولد عام 1900م في بلدة طاهر بالجزائر، ترك الصيدلة اختصاصه ليدافع عن إخوانه ومواطنيه ضدّ الاستبداد والظلم والفقر والمذّلة.

– ألف كتابا بعنوان "الجزائري الشاب".

– قدّم سنة 1942م بيان الأحزاب الجزائرية إلى الحلفاء مُطالبا باستقلال الجزائر؛ فاعتقله الجنرال كاترو وأبعده إلى جنوب صحراء الجزائر، وحدّد إقامته ثم سُجن سنة 1945ن، وأفرج عنه سنة 1946م.

– ألّف "حزب الاتّحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي أصبح دستورا للحزب فيما بعد.

– أصدر صحيفة "الجمهورية الجزائرية".

– انتخبه قادة الثورة في مؤتمرهم المنعقد سنة 1956م عضوا في المجلس الوطني للثورة، وكان إذ ذاك في أمريكا اللاّتينية يدعو للقضية الجزائرية هناك.

– انتخب رئيسا لوزارة الجزائر الحرّة يوم 1958/09/19م.[20]

هذا وقد انتقل مندوب المجلة إلى أماكن تواجد قوات جيش التحرير ومعه مصوّرها، ووقف هناك على صور حيّة للمجاهدين والمجاهدات اللّواتي يحملن السلاح، ويقفن صفا واحدا مع الرجال الأبطال إسعافا ومشاركة في القتال، وإعدادا للطعام، وسهرا على المرضى والجرحى، وبدأ استطلاعه بالقول وبخط عريض: "سلام على إخواننا المجاهدين من أجل الحرية والاستقلال"[21]، وكانت له وقفات على التدريب الرياضي والانتظام في صفوف وراء العلم الجزائري، واستعمال أجهزة الاتصال اللاسلكية، واستعمال أجهزة المورس السرّية، والصلاة والتوّجه إلى الله تعالى والدعاء بالنصر، وعرض لبعض الأسلحة التي بحوزة المجاهدين قديمها الذي يرجع إلى سنة 1914م، وحديثها الذي يتقنون استعماله[22]

وقدمت العربي كتاب الوزير البريطاني السابق (أنتوني نانتج) الذي جاء تحت عنوان "منطقة البركان" بيّن فيه الانطباعات التي خرج بها بعد زيارته للجزائر وما شاهده قائلا فيه: "لقد خرجت من كلّ ما شاهدته في الجزائر مؤمنا بأنّ فرنسا إذا استمرّت على سياستها الحاضرة هناك فإن الجزائر تضيع كلّها من يديها، لأن الإجراءات العسكرية كما قال له المسيو شفاليه عمدة الجزائر- لا تكفي وحدها لأن تهزم الوطنيين الذين كلما قتل منهم الفرنسيون الذين لهم نصف مليون جندي- عشرين أو ثلاثين من الثوار- سرعان ما يحلّ محلّهم آخرون".[23]

وانتهى كاتب الاستطلاع إلى القول: "إنّ مجلة العربي تنشر في هذا الاستطلاع الصحفي عن حياة جيش التحرير في ذلك القطر العربي الحبيب صورا رائعة لمعان رائعة تنبعث من قلوب بحبّ الوطن والاستمساك بالعروبة عامرة، وهي صور تعرّض في سبيلها المستطلع عشرات المرّات لرصاص الفرنسيين آناً وآنا للوقوع في الأسر ومن ثمّ للاعتقال والتعذيب".[24]

وذكر أخيرا بأنه ليس من الصدفة أن يعلن قيام الجمهورية الجزائرية المستقلة، وتأليف حكومتها الحرّة في القاهرة في نفس الوقت الذي كان ديجول يجري استفتاءه العجيب حول مصير الجزائر، وأنّ هذا الإعلان أقضّ مضاجع الساسة والعسكريين الفرنسيين، وأنّه إذا مضى على فرنسا في الجزائر مائة وثلاثون عاما فإن روح العصر تأبى إلاّ عودة الجزائر لأصحابها مخاطبا الجزائريين بالقول: "أيها المجاهدون العرب في الجزائر تحية لكم من إخوانكم العرب في كلّ مكان. وتحية إلى زعمائكم الخمسة المعتقلين "بن بلاّ" وزملاءه الذين سيظلّ اختطافهم أكبر شاهد على ما يتصّف به الاستعمار من الغدر والخداع والنصر للعرب وإنّه لقريب».[25]

وفي مقالة مختصرة في صفحة مرآة الرأي الغربي نقلت مجلة العربي ما جاء في مجلة "فرانس أوبسرفاتور" الباريسية ما يتناقله أهالي حيّ القصبة بمدينة الجزائر حول المفاوضات السرّية التي تجري بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وانعدام التفاؤل بنجاحها فهم يقولون: إنّ ديجول يقول للجبهة تعالي... فأنا أودّ أن أبيعك بقرتي... فتبادر الجبهة إلى القول: حسنا سأشتري بقرتك. ولكنّ المؤلم هو أن ديجول لا يملك البقرة... كما أن الجبهة لا تملك ثمنها...!

وكثير من الشخصيات المسؤولة في باريس لا تتردّد في إظهار التشاؤم الشديد حيال مستقبل المفاوضات السرّية الدائرة إما بسبب جهلهم تقلّبات سير المفاوضة، واعتقادهم بأن جبهة التحرير لها مصلحة في إطالة الحرب بضعة أشهر أخرى لكسب امتيازات جديدة من الحكومة الفرنسية، وإما لعلمهم بعمق الهوّة التي لا تزال تفصل بين وجهات النظر القائمة.[26]

وعلى الصفحة 32 من جهة العربي قصيدة مُهداة إلى المناضلة جميلة بوحيرد، وهي في السجن، من الشاعر السوري سليمان العيسى والتي قال لها فيها:

وأنت يا أسطورة الصحراء يا نداء *** ما زال في قلوبنا يفجّر الضياء

يا نجمة الصبح التي يتّمت الصباح *** منذ اختفتْ في ظلمة السجون

ومرّت السّنونْ

وعرّسَتْ قوافـــلٌ، وارتاح مد لّجونْ

ولم يـــزل يبحثُ عـــن نجمته الصباحْ

تشـــرق النجوم.. وتورقُ الكـــرومْ

ويضحك الزنبق مِلْءَ السَّهلِ والأقاحْ

ما زلت يا صديقة الصحراء في الطريقْ

منـــارة خضـــراء.. أنشـــودةً عـــذراءْ[27]

والملاحظ أن مجلة العربي قد ثبتت هذه الأبيات تحت صورة جميلة بوحيرد كما وضعت صورها الملونة على غلاف المجلة تكريما لها ولجهادها وموقفها البطولي كفتاة عربية في وجه المعتدي.

وفي كلمة رئيس التحرير حول وقف إطلاق النار جاء في الصفحة 3 من مجلة العربي قوله: ليس في أحداث العالم هذه الأيام حدث هو في الخطورة، بحيث ظلّ العالم ينتظره بنافذ الصّبر كوقف إطلاق النار في الجزائر مع تمجيده للكفاح المسلّح خلال سبع سنوات، والصمود البطولي الذي انتهى بالنصر المبين.[28]

وقد استعرض الدكتور أحمد زكي رئيس تحرير مجلة العربي الكويتية المراحل التي أدت إلى سقوط الجزائر في أيدي المستعمرين الفرنسيين، وما آلت إليه السيطرة الاستعمارية وأعقبها إلى أن شاءت إرادة الله تعالى وإرادة الشعب صاحب البطولة التي يفخر بها كلّ عربيّ وكلّ مسلم مؤمن؛ فانتفض الجزائريون لإزالة استعمار ما عرف التاريخ مثيلا له، وثاروا ثورة عارمة أقضّوا بها مضاجع المستعمرين والأوربيين القادمين إلى الجزائر رغبة في امتلاك الأرض وبسط النفوذ الاستعماري عليها حتى وصل الأمر ببعض فلاسفة فرنسا وحكامها ومسؤوليها وجنرالاتها إلى اعتبار الجزائر جزءا تابعا لفرنسا ولا سبيل إلى التخلّي عنها.

ويمكننا تلخيص المراحل كما كشف عنها الدكتور أحمد زكي بالآتي:

أ- اضمحلال الإمبراطورية العثمانية وتهدم أركانها حتى عرفت بالرجل المريض مما جعل الأوروبيين يطمعون في السيطرة على أجزاء ذلك الجسم.

ب- القصّة المفتعلة بين حاكم الجزائر آنذاك (عام 1827م) وقنصل فرنسا الذي وجّه كلمة جارحة إلى الحاكم مما أثار غضبه؛ فضربه بمنشته على وجهه، واعتبرت فرنسا ذلك الحادث إهانة لفرنسا، وأدّى إلى الاحتلال طمعا في ثروات الجزائر، وبخاصّة ما كان في ذاكرة وخاطر ملك فرنسا حول خزائن حاكم الجزائر وما فيها، والتي أودعت في سراديب القلعة؛ فزحفت جيوشه لتحتل البلاد شبرا شبرا وسط مقاومة لم تعرف التوقف ولا التهادن.[29]

ج- ما آلت إليه أحوال الشعب الجزائري المقاوم من فقر وحرمان وتسلّط المعمّرين الأوروبيين وسلبهم الأراضي الزراعية الخصبة لتوزّع على الأوروبيين القادمين والمستقدمين تدفعهم أطماعهم ولم يبق للجزائريين إلاّ الجبال، ونتيجة لذلك انتشرت الأمراض والجهل، وأصبحت الوظائف مقتصرة على الأجانب، وبرغم كلّ الظروف السيّئة المحيطة بحياة الشعب إلاّ أن الضمائر الوطنية الحرّة لم تكن راضية عمّا يقع ويجري رغم كل محاولات تفتيت العلاقات الأسرية وبعثرة الأمّة، وبث النعرات العرقية، ومحاربة اللّغة العربية وإثارة الفتن الشعوبية، والتضليل الفكري وإشاعة انتماء الشعب الأمازيغي إلى العنصر الأوروبي ناسين ومتناسين بأنّ ما من قوم وأمم حاولت استعمار الجزائر إلاّ وكانت النهاية طردها وخروجها مدحورة مذلولة، وقد اقتلعت جذورها من البلاد إلى الأبد.

د- إطلالة الأمل بدء من مقالة الزعيم الراحل عباس فرحات الذي قال: "لو أنّي وقعت على شعب يعرف بشعب الجزائر إذا لكنت وطنيّا قوميّا شعبيّا...ولقد ساءلت الأحياء والأموات، وزرت المقابر فما دلّني ولا تحدّث إليّ في أمر هذا الوطن...كائن، وإنّ هذا الوطن لا وجود له...".[30]

وكان قد كتبها سنة 1934م وهو في يائس من حال بلاده التي استشرت فيها الذئاب الجائعة، وكتبه باللّغة الفرنسية[31]، وقد تعرّف على الفرنسيين عن قرب من خلال مشاركته في الحرب العالمية الثانية أين صدّ الجزائريون توغل الجيوش الألمانية عبر خط ماجينو، وحضر انتصار الحلفاء وعايش ذلك.

فأجابه المرحوم الشيخ عبد الحميد بن باديس في قصيدة مشهورة له ومنها:

شَعْـبُ الجـزائرِ مُـسْـلِـمٌ ***وَإلىَ الـعُـروبةِ يَـنـتَـسِـبْ

مَنْ قَـالَ حَـادَ عَنْ أصْلِـهِ *** أَوْ قَـالَ مَـاتَ فَقَدْ كَـذِبْ

أَوْ رَامَ إدمَـاجًـا لَـهُ *** رَامَ الـمُحَـال من الطَّـلَـبْ

يَا نَشءُ أَنْـتَ رَجَـاؤُنَـا *** وَبِـكَ الصَّبَـاحُ قَـدِ اقْـتَرِبْ

وأنهى الأبيات قائلا:

فَـإذَا هَـلَكْـتُ فَـصَيْحَتـي *** تَحيَـا الجَـزائـرُ وَالْـعـرَبْ[32]

وأجابه مصالي الحاج بقوله: وهي الأرض المباركة التي هي أرضنا، هي أرض البركة، ليست للبيع ولا للمساومة، وبهذه الأقوال الخالدة أعادوا لفرحات عباس صحوته وإدراكه بأن وطنه الجزائر وشعبها شعب الجزائر المسلم العربيّ الذي لا يقهر، والذي هزم أعتى قوّة عسكرية في العالم يومذاك.

وانطلقت الشرارة الأولى من أفواه شعب اصطف في موكب الاحتفال بعيد نصر الحلفاء على ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان فوج منهم يشكل جزء من الموكب الاحتفالي؛ فإذا بالنساء والرجال يهتفون بصوت واحد شقّ عنان السماء: عاشت الجزائر حرّة- وليسقط الاستعمار، الإسلام ديني، والعربية لغتي، والجزائر وطني[33]، وظهرت في الموكب أعلام الجزائر نصف أبيض ونصف أخضر وفي الوسط هلال ونجمة

حمراوين، وتقدم مفتش الشرطة الفرنسي آمرا بإنزال الأعلام في غير جدوى، وسرعان ما انطلقت رصاصة من مسدّس دوّى صداها ألف ألف طلقة في أنحاء الجزائر وأرجائها، وتعالت زغاريد النساء وصرخاتهنّ التي أفزعت الفرنسيين والأجانب، وأثارت غضبة الرجال الأحرار فتنادوا للجهاد، ولم يوقفهم أو يثنيهم عن الجهاد بطش الفرق الأجنبية والسقالية الذين قتلوا ونهبوا كما ذكر المستر إدموند ستيفنسون في كتابه عن الثورة الجزائرية وسقط في تلك المجازر 45 ألف مسلم جزائري[34]، واعتبر أحمد زكي أنّ هذه الأحداث والمجازر هي التي لمّت شمل البلاد معتبرا إياها الحادث الأكبر الذي تنادى فيه مصالي الحاج ورابطة العلماء المسلمين بزعامة رئيسها عبد الحميد بن باديس وأمينها أحمد توفيق المدني، وعباس فرحات، ويعقب أحمد زكي على مصالي الحاج فيعلن أن من الإنصاف القول بأنّ مصالي أدرك تمام الإدراك بأن لابّد من القوّة والسلاح لطرد العدوّ مستشهدا بقول أبي تمام الشاعر العربي الذي يقول في قصيدته البائية:

السّيف أصــدق أنبــاءً من الكتبِ *** في حدّه الحدّ بين الجدّ واللّعبِ

بيض الصفائح لاسود الصحائف في *** متوهم جلاءُ الشكّ والرّيبِ[35]

فالحزب الذي أنشأه عام 1946م وسمّاه باسم "حركة الانتصار للحرّيات الديمقراطية" (M.T.L.D) ما لبث أن انبثق عنه فرع ثوريّ أسموه "المنظمة الخاصّة" (O.S)، كان هدفها تحضير الخطط وتنفيذها في سبيل ثورة عامّة تقوم على الفرنسيين، وقد اكتشف الفرنسيون هذه المنظمة سنة 1950م[36] وحاكموا زعماءها وحكموا عليهم، وكان من بينهم أحمد بن بلاّ الذي هرب من سجنه 1952م والتحق بالقاهرة أين التقى هناك بمحمّد خيضر الذي سبقه إليها.[37]

وينتقل أحمد زكي إلى ثورة مصر بقيادة جمال عبد الناصر التي أيّدت ودعّمت الجزائريين بالسلاح والمال ويذكر محطّة صوت العرب التي كانت صلة الوصل والاتصال بين الزعامة وقيادات جيش التحرير الوطني الجزائري، وفي القاهرة ولدت "جبهة التحرير القومية" التي تشير إليها الدنيا بالرمز F.L.N والتي قررت ترك الخصومات وراءها وكذلك التكتلات، وآمنت بالعنف سبيلا، وأن لا مناص من تقديم الدماء وصولا إلى الأهداف، وأوّل ما كشفت الجبهة عن نفسها في أول نوفمبر 1954 أين قامت بحوالي سبعين هجوم مسلح في ليلة واحدة؛ فأذهلت الفرنسيين وأرهبتهم[38]، وتوالت الضربات على الجيش الاستعماري ومصالحه الحيوية، وجمعت الجبهة حولها أبناء البلاد، وكانت السنوات السبع للتحرير التي استشهد فيها الألوف، وقد أطلق الفرنسيون على المنظمة المنفّذة للعمليات الفدائية اسم الإرهابيين[39] ناسين ومتناسين ما قاموا به من إرهاب خلال سنوات وسنوات على شعب أعزل غايته تحرير أرضه وإقامة دولته وإعلاء رايته.

ويذكر أحمد زكي أنّ من عادة الأوروبيين اتّهام أهل الشرق بالإرهاب ولكنهم ينسون بأنّهم ما دخلوا أرضا واستعمروا شعبا إلاّ بقوة السلاح ووسائل القتل والتدمير، والتاريخ يعلن بأن ما أخذ بالقوّة لا يُستعاد إلاّ بالقوّة، وضرب مثلا بالدماء المصرية التي أزهقت من طرف الإنجليز، وكذلك دماء القبارصة في قبرص ومناطق

الاستعمار البرتغالي في إفريقيا وآسيا والبلجيكي والإيطالي، ويُبدي تعجبّه من أن لا يكون لمن احتُلّ منزله وسُلبت أرضه حقّ الدفاع والذود عن الكرامة والملك والوطن قائلا: "ألا بُعْداً لها إنسانية ذليلة حقيرة، زائفة لا يرضى بمثلها وحوش الغاب، ورضي بها الأباعر من حثالات أقوام".[40]

وتحت عنوان: زعامة نبتت من ميادين القتال يؤكّد بأن الزعامة الجزائرية نبتت في ميادين القتال التي عرفت خلالها جفاء الحياة ومرّها وخطرها، وكانت يدا واحدة وصفا واحدا، وازدادت الوحدة بين المحاربين، وتعالت الثقة وتوطّدت، فانتصروا[41]، وانتقل الدكتور أحمد زكي أخيرا إلى الصفّ العربي ووحدته وجامعته التي ستصبح الجزائر عضوا فاعلا فيها، وسيتزحزح مركز ثقل العروبة من شرق الوطن العربي إلى مغربه، وسيجعل الوطن العربيّ أفريقيا وآسيويا معا، وتكون الغلبة فيه لأفريقيا، وهذا سوف يكون لخير العروبة جميعا في مشرقها ومغربها لاسيّما وأن الشمال الإفريقي هو أقرب إلى أصول المدنية الغربية وأكثر تأثرا بها، ويرى بأنّ الحياة في الدول الأربع من أغادير إلى سلوم مصر ستكون أسرع تطوّرا مما فيما بين غزّة ومسقط العمانية وأسرع كثيرا.

وانتهى إلى القول: إنّ تحرّر الجزائر كتحرّر المغرب وتونس وليبيا سيطلق شعوب هذه الدول العربية الأصيلة لتجري نحو التحرّر الأكمل من إصلاح حال وتدبير مال وإصلاح زراعة، واصطناع صناعة والأخذ من الحضارة الغربية لا بالكوب الصغير ولكن بالصالح الكبير: وفي كلّ ذلك قوّة للعروبة حيثما كانت، حقّق الله الآمال".[42]

من خلال ما سبق يتبين لنا أنّ كثيرا من المعلومات التي سردها الدكتور أحمد زكي واقعية ومطابقة لما جرى في الجزائر وحدث من أحداث، ولكن هنالك أمورٌ كثيرة ومعلومات حقيقية عن كفاح الأبطال أثناء الثورة المسلحة الظافرة والقاهرة للأعداء لم يأت على ذكرها لأنّه لم يعش بين الثوّار والثائرات، وكانت مصادره مستقاة ومأخوذة عن المناضلين بدون تفصيل ولا تفاصيل، والشعب الجزائري يقدّر جهود الأحرار الذين كتبوا عن الجزائر وحربها الضروس ضدّ دولة كانت تعدّ من أقوى دول أوروبا يدعمّها حلف شمال الأطلسي بكل ما لديه من وسائل التدمير والتخريب والتقتيل والإجرام. وعلى ذلك نقول رحم الله أحمد زكي لأنّه حاول بسط قضية الكفاح الجزائرية بأسلوب أجلى به حقائق يجب أن لا تغيب عن الأذهان العربية والجزائرية.

وليسَ الأسر للزّعماء يُجدي.... أسْرُ بن بلاّ ورفاقه:

ذلك عنوان جعلته المجلّة لتحيّة الجزائر الثائرة وتذكيرا باختطاف أحمد بن بلّة وزملائه الأحرار من الطائرة التي كانت في طريقها من المغرب إلى تونس عام 1956م من خلال قصيدة للشاعر أحمد السقّاف الكويتي والتي جاء في بعض أبياتها:

قليلٌ أن أزُفَّ لَـــكَ التّجلّةْ *** وأنْ أشْدو بفضلكَ يـــا بْنَ بلّةْ

فأنت البدرُ في فلك المعـــالي *** وصَحْبُك- لا عدمناهم- أهِلّةْ

وعِلْمُكَ بالفَضَـــالِ شَفَى بلادًا*** رمـــاها الأجنبيُّ بِكُــلِّ عِلَّـــهْ
فثارتْ بعدَ طولِ الصّبرِ حَرْبٌ*** لظاهـــا أفقدتْ "موليـــه" عَقْلَهْ
فهبَّ إلى الخديعـــةِ لا يُبَـــالي*** بمـــا تَلِـــدُ الخديعـــةُ لا أبالَـــهْ
توحّدت المشاعرُ في كفـــاحٍ*** فريد لَـــمْ تَـــرَ الغبـــراءُ مِثْلَـــهْ
وَقَدْ جَهلَتْ فرنسا أيَّ جهل *** فليستْ ثورَةُ الأحـــرار سَهْلَـــهْ
ومِـــنْ عَجَبٍ تُقاتِلُنا فرنسا *** وكانتْ مـــنْ فـــتى الألمانِ نَعْلَهْ
ولا لـــوم إذا غدرت فرنسا *** ومن ذا- لا جهلت- يلوم نذله
وليس الأسرُ للزعماءِ يُجْدي*** فهمْ في الأســـرِ للشـــوّار شُعْلَهْ
ونحن مـــع الجزائرِ قَدْ وَقَفْنَا *** لِنُنْقِذَ حَقَّنَا المسلوبَ كُلَّـــهْ[43]

وفي كلمة للدكتور أمجد الطرابلسي منقولة عن "مجلّة المعلم العربي" السورية، ونشرها مجلة العربي في صفحة مرآة الرأي العربي قال: "عندما يهبّ الشعب الأعزل الصغير فينفض عن كتفيه طغيان مائة وخمسة وعشرين عاما، وعندما ينتصب هذا الشعب عملاقا أمام دولة تَعُدُّ أكثر من أربعين مليونا يساندها مئات الملايين من أحلاف البغي والشرّ والعدوان، وعندما تستمرّ ثورة هذا الشعب أربع سنوات كاملة فلا يزيدها العسف والمثلة وتكالب أحلاف السّوء إلاّ نموّا ومضاءً واحتداما، وعندما تَعْبُرُ ثورة هذا الشعب البحار لتروّعَ العدوّ في عقرِ داره وتقضّ عليه مضجعه، وعندما تبلغ ثورة هذا الشعب عامها الخامس بعد أن جبلت تراب الوطن بدماء ثلاثة أرباع المليون من الشهداء، عندما تسمو ثورة شعبي العربيّ في الجزائر إلى هذه الذروة من التضحية والاستماتة ونكران الذات، تشعر الكلمة بعجزها فتختنق في أحشاء الصّدر بينما يخشع القلب وتَغْرَوْرِقُ العين وتنحني الهام أمام ضخامة المجد وروعة البطولة.[44]

ونجد في بريد القرّاء من العربي ص7 اعتراض السيّد حمد العيد الخطراوي الجزائري الذي يتابع دراسته الجامعية في كلية الشريعة بالرياض في العربية السعودية من أنّه لا توجد خريطة بالعربية للجزائر، ولذلك فإن العربي نشرت خريطة بالفرنسية في عدد سابق، وصحّح الطالب الجامعي هذا وقال: توجد للجزائر خريطتان بالعربية لحما ودما لا تجد فيهما أثرا للنقل عن الفرنسية[45] أما الأولى: فهي من وضع الأديب الجزائري الكبير الأستاذ أحمد توفيق المدني وزير الأوقاف حاليا في حكومة السيد أحمد بن بلّة- وأنّ لديه نسخة مثلها الآن-. وأما الثانية فهي الخريطة التي كانت لدى الحكومة الجزائرية أثناء الثورة تجدها معلّقة على جدران أيّ ممثلية للجزائر في البلاد التي لها فيها ممثليات وتستطيعون طلب نسخة مثلها من الحكومة.[46]

وتجيبه العربي بالقول: لعلّكم قرأتم بالعدد 51 كتاب الأستاذ الكبير أحمد توفيق المدني وزير الأوقاف بالحكومة الجزائرية يهنّئ فيه العربي، ويثني على الاستطلاع الذي نشرناه عن الجزائر، والذي قال فيه: "إنّه لم

يصدر إلى يومنا هذا في الوطن العربي بحث ملوّن مدعّم بالصور الطبيعية كهذا البحث الجليل"، ولعلّكم قرأتم ملاحظته عن الأسماء المحرّفة بالخريطة ووعده بتصحيحها، ورجاؤه أن نعيد طبع تلك الخريطة بعد تصحيحها، ونحن ما زلنا ننتظر التصحيح الموعود به لنعيد نشر الخريطة من جديد.[47]

وفي الصفحة 7 تعليق لنجيب أحمد آغا من المغرب تعريف بما تعنيه كلمة (بلّة) وهو أنّها اختزال "عبد الله" عند البربر الناطقين بـــ"الشلحة"، كما نشرت المجلة تعليقا لمغربي من وجدة أكد فيه ما ذكره نجيب أحمد آغا وحتى أن بعض العائلات المغربية تسّمى ابن بلّة أو آيت بلّة وتعني ابن عبد الله. وهذه التعليقات تدلّ على مدى انتشار مجلة العربي في المغرب العربي وشعبيتها.[48]

وفي تحقيق صحفي لمجلّة العربي مع أوّل رئيس للبلاد عقب وقف إطلاق النار وتحقيق الاستقلال بعد 132 عاما من الظلم والاستبداد والمحن والحرب والثورات التي لم تنقطع والويلات التي حلّت بالشعب الصابر المكافح والطامح للاستقلال والحرية، والذي دفع بأكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الأبرار الذين رووا بدمائهم الزكية أرض البركان الهائج تحت وفوق رؤوس المستعمرين الفرنسيين.

لخّص المحقّق بجانب صورة ابن بلاّ عبارات جاء فيها: كانت العربي أنيسي في وحدتّي وسميري في أسري. الجزائر أغنى ممّا نتصوّر ولكن كنوزها دفينة في باطن الأرض، مشروعات قدّر الاستعمار لتنفيذها عشرين عاما سننفذها في عامين.[49]

تجتاز الجزائر اليوم مرحلة هامّة في تاريخها الحديث... مرحلة ما بعد الثورة. إنّ العالم كلّه يرقب هذه المرحلة من تاريخ الجزائر العربية المتحرّرة..

وقد أخذ يستعرض ما فعله المستعمرون من ادّعاء زعمائهم بأن الجزائر فرنسية وأنّها قتلت اللغة العربية وأحّلت محلّها الفرنسية، وأبعدت الجزائريين عن الوظائف، وجنّدت كل عناصر الشرّ لهذا، وحولت المساجد إلى كاتدرائيات وكنائس محاولة إبادة الشعب العربي لتصبح أرض آبائه وأجداده مزرعة كبرى للفرنسيين، وقد عرف الشعب كيف يعجّل بهذه النهاية، ودفع ثمنا لذلك مليون ونصف مليون شهيد من أبنائه الأبرار.[50]

وفي شقّة عادية بالطابق الرابع من إحدى عمارات الأبيار في العاصمة كان استقبال ابن بلاّ للصحفي سليم زّبال الّذي قدّم بعض أعداد العربي كهدية له، وفي غرفة الصالون وحول أقداح الشاي أخذ الرئيس يتحدّث عن الجزائر ذاكرا طول الطريق، والمشاكل التي تعترضها، وإيمانه الراسخ بعزّة الجزائر ويقول: "ولكن الطريق أمامنا طويل وهو ليس مفروشا بالورود والرياحين؛ فمشاكلنا كثيرة متعدّدة"، مضيفا ما تعرضت له البلاد من أعمال التخريب والتدمير، ومن التحكم الأجنبي في دخل البلاد القومي وجيش العاطلين عن العمل واللاّجئين وما يتطلبه ذلك من عمل ايجابي وسريع وثورة اقتصادية واجتماعية ذاكرا بعض الحقائق ومنها:

- أنّ 80% من الدخل القومي بأيدي الأجانب، وأنّ الفرنسيين يملكون 80 فرنكا من كل مئة.
- وأنّ نحو مليون عاطل عن العمل من مختلف الأعمار.

– وأن الفلاحين المجاهدين يجب أن يحيوا حياة كريمة لأن مساكنهم كلّها على الطراز القديم وفي رؤوس الجبال[51]، وهي تحتاج إلى الماء والكهرباء والمرافق العامّة.

– لا بدّ من تخطيط شامل لجميع القرى وتحويلها إلى قرى تتلاءم مع مقتضيات العصر الحديث.

– توزيع 3 ملايين فدان على الفلاحين من أخصب الأراضي وتربة الجزائر خصبة ومن أحسن ما يكون لزراعة الفاكهة والحمضيات، ونحن ندرس اليوم مشروعات عدّة لاستخدام المياه في الزراعة بدلا من أن تضيع في البحر.[52]

وقدّر الزعيم عامين بدلا من عشرين عاما قدّرها الأجانب لإنجاز المشاريع وعلى الخصوص منع انجراف التربة الخصبة إلى البحر.

وقال: إنّ معركتنا القادمة طويلة، ولكنّ النصر سيكون فيها حليفنا بإذن الله.. إنّ هذه البلاد غنيّة بمواردها الطبيعية وكنوزها المعدنية المدفونة في باطن الأرض.. وهي كنوز أغنى ممّا يتصور الآخرون. فنحن ثامن دولة تملك الحديد عالميا وعندنا البترول.. وسيكون دخلنا منه 200 مليار فرنك.[53] وعندنا الغاز الطبيعي والفوسفات وغيرها.

صحيح أن اقتصادنا يعتمد على الزراعة أولا وسنوليها اهتمامنا وعنايتنا، ولكنّا نعلم أنّ الزراعة وحدها لا تكفي، ولذا فسيكون للصناعة هي الأخرى جانب كبير من هذا الاهتمام وخاصّة الصناعة التقليدية، وفي تعليقه على الشيوعية قال: هل تظنون أنه سيكون منها خطر على البلاد؟ ويجيب قائلا: "ثورتنا كانت تحارب الاستعمار باسم العروبة والإسلام، والشعب الجزائري يعرف ذلك جيّدا، وكان موقفنا من الشيوعية واضحا منذ اللحظة الأولى وما يزال...[54]

وانتهى قائلا: إنّ الطريق أمامنا طويل كما خلت ومعركة البناء التي نخوضها تجعلنا في حاجة إلى المساعدات والقروض...، إنّنا نحبّ أن نبدأ معركة العرب من هنا، ولا نريد أن يستهين الناس بنا ويقولون: "انظروا إلى ما صنعت إسرائيل"، بل نريدهم أن يقولوا: "انظروا ما يفعل العرب".[55]

بعد انتهاء معركة التحرير نشرت مجلة العربي استطلاعا مصوّرا للجزائر بعد الاستقلال قام به السيد سليم زبّالْ وصوّره مصوّرها "أوسكار"، وجاء تحت عنوان "الجزائر تبدأ معركة البناء بعد انتهاء معركة التحرّر" واستهلّ تحقيقه ببعض أبيات النشيد الوطني الجزائري التالية:

نحن جند في سبيل الحقّ ثرنا *** وإلى استقلالنا بالحرب قمنا

لم يكن يصغى لنا لما نطقنـــا *** فاتّخذنا رنّـــة البارود وزنا

وعزفنا نغمة الرشّاش لحنـــا*** وعقدنا العزم أن تحيا الجزائر

فاشهدوا فاشهدوا فاشهدوا[56]

وانتقل بعد ذلك إلى ذكر الأماكن التي كان يقطنها الجزائريون في حي القصبة القديم حيث البيوت متلاصقة والشوارع ضيّقة تواكبها القصور الكبرى للأجانب والمستعمرين، وكيف زالت تلك الأسماء الأجنبية عن الشوارع والطرق: ديزلي، ميشلي،[57] كارنو، بوردان، بيجو، راندون شارتر وغيرها كثير، وحلّ محلّها ديدوش مراد، وعبد القادر الجزائري، وعمار، ورمضان وابن مهيدي.

وذكر بأن الجزائر لها من العمر الحقيقي 2823 سنة عرفت خلالها غزاة ومستعمرين أولّهم القرطاجنيّون الذي جاؤوها عام 860ق.م وبقوا فيها 714 عاما، ثم تلاهم الرومان الذين وصلوها عام 145 ق.م[58] ومكثوا فيها 584 عاما، وجاء بعدهم الفندال أو الوندال وحلّوا بها عام 439 وبقوا 100 عام، ثم تبعهم البيزنطيون عام 528 ومكثوا 112 عاما حتى جاء العرب المسلمون عام 650م وأصبحت عربية إسلامية بعد تعرّبها، ثمّ عرفت البلاد حكم العثمانيين الأتراك عام 1516 أي بعد 865 عاما من العرب إلى أن جاءت قوى الشرّ والاستعمار والعدوان عام 1830م، ولم يتركوها ويتخلّوا عنها إلاّ يوم 19 مارس 1962م بعد احتلال غاشم ظالم لمدة 132 سنة.

واليوم تدخل الجزائر المرحلة الثامنة من أوسع أبواب التاريخ كدولة مغربية جديدة المولد لم تكن أبدا في يوم من الأيام مستقلة.[59]

وأعلن صاحب الاستطلاع والتحقيق عن انطباعاته بين ماض مضى وحاضر حلّ، واستقرّ ماض كان فيه المنع على الجزائريين أن يتخطوا بعض الأماكن والسير فيها لأنها للأوروبيين وشوارع يمنع السير فيها ليلا، وأبواب تغلق من السادسة مساءا حتى مطلع الشمس، وطلقات الرصاص تدوّي وصفارات الإنذار تحذّر، ثم كيف أصبح الحال بعد الثورة وانطلاقتها في أول نوفمبر أيام وسنوات عانى فيها الفرنسيون أكثر مما عانى الجزائريون، وكان للمنظمة السرية دورها في أنّها أقضّت مضاجع الأجانب، وأدّت بهم إلى العودة لأوطانهم تاركين كلّ شيء واليوم، وليس لمثل هذا يوم، الدكاكين والحوانيت والأسواق تعجّ بالناس والمشترين والحياة طبيعية والنفوس فرحة، وجيش التحرير في استعراض عسكري عقب النصر المؤزّر، وفي الجزائر الحرّة وزعماء الثورة يستعرضون جنود الانتصار، وبين الصور التي زينّت المقال مناظر الشاطئ العاصمي والعمارات المجاورة للشاطئ والتي كانت للمستعمرين، وصور المتاجر الجزائرية وما حوته من بضائع وسلع، والميناء الذي يعجّ بالسّفن، والشّوارع العاجّة بالناس إذ كلّ شيء قد تغير بعد تحقيق نعمة الاستقلال.[60]

وأشار إلى أن الحكومة الجزائرية أصدرت قانونا ينصّ على أن كل من لا يعود من الفرنسيين إلى الجزائر خلال موعد أقصاه 7 أكتوبر 1962 ستؤول أملاكه وأمواله للحكومة الجزائرية، وأنّه عاد البعض، وبقي الآخرون في مرسيليا خوفا من الانتقام، والأغراب هؤلاء منهم الاسباني ومنهم الإيطالي الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بمجرد الوصول إلى الجزائر المستعمرة[61]، ويصرّح له أحد أبناء الجزائر قائلا: لقد كان همّ فرنسا الأوّل أن تقتل فينا الروح العربية، حتّى أنّ عدد الطلاب الجزائريين في المدارس لم يكن إلاّ ربع

الدارسين.[62]، ولم تَخلُ الصفحات من صور للزعيم أحمد بن بلّة في بعضها يفكّر وفي الأخرى يتأمل، وفي أخرى صورة لأبناء الشعب وفيها المرأة الجزائرية في حجابها (الحايك الأبيض)[63]، وإشارة إلى الفتيات السافرات مع الإشارة إلى انعدام الحجاب في وهران والعاصمة مع تعليق على أول مجلس تأسيسي يضم 195 عضوا منتخبين من طرف الشعب في 20 سبتمبر 1962 برئاسة عباس فرحات، وعقد أول جلساته في 15 نوفمبر 1962، ومهمته وضع دستور للبلاد خلال عام من تاريخ انتخابه، ويضّم من بين أعضائه 16 فرنسيا بموجب اتفاقية إيفيان كما يضّم 11 سيّدة وآنسة مع الإشارة إلى حضور الرئيس بن بلّة جلساته موليا اهتمامه بهذا المجلس ومعه وزير الدفاع هواري بومدين.[64]

وفي حديثه عن اتّحاد نساء الجزائر اللواتي صوّر منهن البعض ولاسيما المجاهدات والمحاربات ومن حكم عليهن بالإعدام من الفرنسيين، ووقف العالم معهّن حتى أوقف تنفيذ الحكم، ومنهّن "باية حسين" أصغر محاربة وعمرها 16 سنة عند الاعتقال والتعذيب لأنها وضعت قنبلة تحت المتفرّجين في استاد رياضي، "وزاهية خير مال الله" التي فجرت قنبلة في مقهى الأوتوماتيك، و"عكرور جوهر" زميلة باية ورفيقتها في وضع القنبلة و"جاكلين جيروج" التي اعتقلت مع زوجها عبد القادر وصورة للفرنسية "ايفلين هلمان" التي جمعت 200 مليون فرنك و13 ألف علبة حليب و3 أطنان ملابس و5 آلاف حذاء عام 1959 لمساعدة الجزائر وشعبها البطل،[65] وزيّن المصور صفحات المجلة بعدة صور للمقاهي والشوارع والساحات العامّة ومتحف "ستيفان قزيل" وشارع الجمهورية المطّل على البحر بأبنيته الضخمة التي تضاهي مباني أعظم المدن الفرنسية.[66]

وتحدّث الكاتب عن إحصائيات حول عدد الفرنسيين في الجزائر، وأنّهم مليونا وقرابة 43 ألفا منهم 983 ألف فرنسي، والباقي إسبان وطليان على أن غالبيتهم هاجرت ولم يبق منهم سوى 200 ألف نسمة تقريبا، وأن عدد الجزائريين عام 1830 لم يكن يزيد على 2 مليون نسمة[67] في أرض مساحتها 2.321.740 كلم مربع. وفي إشارة منه إلى لغة الأرقام حول ما تركه المستعمرون وخلّفوه وراءهم فقد ذكر وزير الأوقاف توفيق المدني أن الفرنسيين لم يتركوا إلاّ بلادا خربة وإدارة تالفة[68]، ومما تشير إليه الإحصائيات أن الجزائر كانت تستورد ما قيمته 219 مليار فرنك منها 180 مليار من فرنسا، كما كانت تصدّر ما قيمته 140 مليار فرنك منها 114 مليار لفرنسا، وأهم الصادرات كانت الخمور الجزائرية من خلال أنابيب طولها 2 كلم إلى الناقلات بمعدل 100 ألف ليتر في الساعة الواحدة لكل باخرة[69] والحديد والفوسفات والبترول.

وفي صور فوق هذه المعلومات بعض الأطفال اليتامى الذين خلّفتهم حرب التحرير الظافرة وعجزة يتلقون الاهتمام والعناية من طرف نساء الاتحاد الجزائريات.[70]

وانتهى الكاتب إلى القول: إنّ الصورة التي يخرج بها المرء من الجزائر هي صورة تفاؤل، إنها بلد يجمع بين مزايا الرغبة في التقدّم ومتاعب التأخّر، وإنّ الغاز الذي بدأ يتدفق عبر أنابيب إلى البيوت وبأسعار رخيصة سيجعل بحوزة الجزائر أرخص "حصان بخار" في العالم، وإذا أضفنا رخص الأيدي العاملة ووفرة المواد الخام فإنّ

المستقبل لجيل مشرق سينقل الجزائر من بلد متخلّف إلى بلد صناعي إلى بلد مصدّر. إنّ الأرض نفسها ستتحوّل والصحراء ستصبح أرضا زراعية ينعم بخيراتها ابن الجزائر بعد أن كان ينطبق عليه قول الشاعر:

كالعيس في الصحراء يقتله الظمأ *** والماء فوق ظهورها محمول(71)

وهكذا نرى بأن الاستطلاع الذي قامت به المجلّة كان شاملا كاملا موشّحا بالصور والتعليقات في مسح شامل لكلّ ما يمكن رؤيته ومعرفته عن الجزائر والكشف عنه؛ فجزى الله القائمين على المجلّة كلّ خير، وصدق أميرها المرحوم الشيخ عبد الله الجابر الصباح حاكم الكويت عندما قال للزعيم المناضل عباس فرحات أثناء زيارته للكويت كرئيس للحكومة في المنفى: "اعتمدوا علينا دائما فنحن معكم في السّراء والضرّاء(72)، وهذه هي صورة رائعة من صور الشهامة العربية التي يتحلّى بها الزعماء العرب المخلصون.

على أنّ مجلة العربي تركت المجال في أعدادها لأبناء العروبة والكويت ليكتبوا وينشروا فيها ما جاشت بها قريحتهم نحو الجزائر المستقلة ونضالها، ومن ذلك قصيدة للشاعر أحمد السقّاق عبّر فيها عن فرحة الكويتيين بولادة دولة الجزائر المستقلة، ونضال شعبها الذي ضرب المثل الأعلى في التضحية والفداء إلى أن حقّق النصر المؤزّر والمؤيّد من الله تعالى والأمّة العربية والإسلامية؛ فقال في بعض أبياتها المختارة:

طلع الفجر على رغم غدانا *** وانجلى اللّيل وولّى عن حمانا

ومسحنا دمعة قد طفرت *** من مآق يبست منها زمانا

وهتفنا للبطولات التي *** لم تجد في غير مثوانا مكانا

سائلوا أوراس عنها حينما *** سدّت الأفق لهيبا ودخانا

وتبارى للرّدى أبطالها *** يدفعون العار عنّا والهوانا

لم ير التاريخ في أدواره *** مثل هاتيك الوغى حربا عوانا

ومضت سبع وما من ثائر *** ملّ للهيجاء ضربا وطعانا

ورمى جيش فرنسا حقده *** يطلب النّصر ولو نصرا جبانا

فتحدّته أسود أقسمت *** أن ترى الباغي مدحورا مهانا

فإذا بالنّصر قد لاح لها *** وإذا (إفيان) تعطيه الأوانا

وصلاح الدين من مقبره *** قدّم التاج لها والصولجانا

وجعلت مجلة العربي هذه الأبيات وما بقي من القصيدة التي بلغت 22 بيتا بين صور لأحمد بن بلاّ وهو يبتسم ابتسامة عريضة تعبّر عن الفرحة بالاستقلال، وعلى أنه أوّل رئيس للجزائر بعد النضال والاستقلال، وصور جنود جيش التحرير الوطني في جبال الأوراس الأشمّ، ومما جاء في الصفحة 7 من العدد 42 الإشارة إلى إدخال أبناء الجزائر مجّانا في مدارس الكويت الثانوية والابتدائية، وأن مجموع التبرعات الحكومية والشعبية

قد بلغت 15 مليون دولار أمريكي، وأنّ بعثة طبية كويتية مع كامل المعدّات قد ذهبت إلى الجزائر لتقديم المعونة الطبّية لشعبها الباسل الذي أنهكته حرب السنوات السّبع.(73)

الهوامش:

(1)- أنظر في ذلك على سبيل المثال فقط: منير منصف هوشي منه صانع الحلوى الذي قاد الثورة في فيتنام، العربي- العدد: 164- جمادي الأولى 1392 هـ/ يوليو 1972 م- ص 88 وما بعدها.

(2)- رجال وأفكار، الدكتور أحمد زكي 1958-1975م)، العربي سيرة مجلّة- وزارة الإعلام مطبعة حكومة الكويت.

(3)- نفسه (أحمد بهاء الدين 1976-1982)، ص- 19.

(4)- نفسه الصفاة- الكويت- ص- 18.

(5)- نفسه (الدكتور سليمان إبراهيم العسكري- ص 20- 1999م إلى يومنا هذا)- ص- 21.

(6)- أحمد زكي- مركز الثّقل تزحزح من مشرق الوطن العربي إلى مغربه وفي هذا الخير للعرب حيثما كانوا- الجزائر العربي- العدد: 42.

(7)- يقصد الأستاذ زبال صاحب أول استطلاع تقوم به مجلة العربي بعد استقلال الجزائر تحت عنوان الجزائر تبدأ معركة البناء....بعد انتهاء معركة التحرّر أن الجزائر عمرها 2823 عاما وإذا أرادت التفاصيل باختصار فالبداية يجب أن تكون في رأيه هكذا، القرطاجيون جاءوها عام 860 ق.م. ومكثوا فيها 714 عاما والرومان وصلوا عام 145 ق.م. ومكثوا 584 عاما والوندال حطوا رحالهم عام 439 م وظلوا 100 عام وتبعهم البيزانطيون الذين جاءوا عام 538 ومكثوا 112 عاما وجاءها العرب عام 650 مو بذلك أراد الكاتب أن يبيّن عراقة الأمة الجزائرية القديمة قدم التاريخ والتي لم يفتّ في عضدها استعمار واحتلال عبر التاريخ الطويل بل صمدت وأثبتت وجودها ومكانتها في التاريخ قديمه وحديثه.

(8)- المصدر السابق نفسه.

(9)- نفسه.

(10)- المصدر السابق نفسه- ص 160.

(11)- نفسه- ص 160-161.

(12)- الدكتور محمد السمرة- نقد كتاب الشهر- ثورة الجزائر: ألآن سافاري- العربي- العدد- 36- ص 128-129.

(13)- المصدر السابق- ص- 13.

(14)- زعماء الجزائر في الكويت- أمير الكويت يقول لهم "اعتمدوا علينا دائما فنحن معكم في السراء والضرّاء"- ص- 12.

(15)- نفسه.

(16)- فرحات عباس يتحدث إلى العربي- نحن نعرف متى... وكيف ندير المعركة- العربي- العدد: 7- ص- 14.

(17)- المصدر السابق نفسه.

(18)- نفسه- ص- 15.

(19)- نفسه.

(20)- نفسه.

(21)- تحية إلى جيش التحرير الجزائري- العربي- العدد: ص- 10-11- «استطلاع وتحقيق صحفي مصور مع جيش التحرير الجزائري في ميدان القتال، ولماذا فشل نصف مليون جندي فرنسي في القضاء على الثورة».

(22)- يوم كامل مع شباب جيش التحرير الجزائري الباسل- "نفسه" ص- 12-13.

(23)- المرجع مجلة العربي العدد السابع ص 15.

(24)- لماذا فشل نصف مليون جندي فرنسي من إخماد الثورة الجزائرية؟ "نفسه"- ص- 14-15.

(25)- نفسه- ص – 16.

(26)- عقبات في طريق المفاوضات- مرآة الرّأي الغربي- مجلة "فرانس أوبسرفاتور" باريس- العربي- العدد: 42- ص؟.

(27)- سليمان العيسى- جميلة بوحيدر في السجن- العربي- العدد: 42- ص - 33.
(28)- المحرّر- عزيزي القارئ- العربي "المصدر نفسه"- ص - 3.
(29)- أحمد زكي- الجزائر- العربي- العدد: 42- ص - 8-9-.
(30)- نفسه- ص - 10.
(31)- نفسه.
(32)- عبد الحميد بن باديس تحية المولد الكريم الشهاب- يونيو 1937 م (الجزائر).
(33)- أحمد زكي- المصدر نفسه- ص- 10.
(34)- نفسه- ص- 11.
(35)- نفسه.
(36)- نفسه.
(37)- نفسه - ص- 12.
(38)- المصدر السابق نفسه- ص- 12.
(39)- نفسه- ص- 13.
(40)- نفسه- ص- 14.
(41)- نفسه.
(42)- نفسه- ص- 15.
(43)- أحمد السقاف- الكويت- تحية إلى الجزائر الصّامدة- وليس الأسر للزعماء يجدي العربي- العدد: 7- ص-؟.
(44)- الدكتور أمجد الطرابلسي- ثورة الجزائر- نقلتها مجلة العربي- العدد: 7- ص-؟. عن مجلة "المعلم العربي" الدمشقية.
(45)- محمد العيد الخطراوي- بريد القراء- خريطة الجزائر العربي- العدد: ص- 6.
(46)- المصدر السابق نفسه.
(47)- نفسه.
(48)- السباعي محمد عبد الله- "بن بلة" أي ابن عبد الله- المصدر نفسه- ص- 7.
(49)- سليم زبال- بن بلة يتحدث إلى العربي- العربي- العدد: 50- ص-13- 14.
(50)- نفسه- ص- 14-15.
(51)- نفسه- ص- 15.
(52)- نفسه- ص-16.
(53)- المصدر السابق نفسه- ص- 16.
(54)- نفسه- ص- 17.
(55)- نفسه.
(56)- أعرف وطنك أيها العربي- الجزائر تبدأ معركة البناء..بعد انتهاء معركة التحرّر العربي- ص- 68.
(57)- نفسه- ص- 69.
(58)- نفسه- ص- 70.
(59)- نفسه- ص- 71.
(60)- نفسه- ص- 72 وما بعدها.
(61)- المصدر السابق- ص، ص، 82، 83.
(62)- نفسه- ص- 84.
(63)- نفسه- ص، ص، 80، 81.

(64)- نفسه- ص- 87.

(65)- نفسه- ص، ص 88، 89.

(66)- نفسه- ص، ص 90، 91.

(67)- نفسه- ص 92.

(68)- نفسه- ص 92.

(69)- نفسه- ص 96.

(70)- نفسه- ص، ص 96، 97.

(71)- المصدر السابق نفسه- ص 97.

(72)- زعماء الجزائر في الكويت.. مصدر سابق- ص 11.

(73)- أحمد السقاف- العربي- العدد: 42- ص 16، 17.

الدعم الديبلوماسي السوري للثورة الجزائرية

أ.د. صالح لميش*

لم يقتصر الموقف السوري من الثورة الجزائرية على الدعم الرسمي والشعبي فقط، بل تجاوز ذلك إلى الدعم الدبلوماسي في كل المؤتمرات، والمنتديات التي كانت تعقد سواء على المستوى الإفريقي أو العربي أو العالمي. ويمكن لنا دراسة الدعم الديبلوماسي السوري للثورة الجزائرية في عدة إطارات، هي بالترتيب، المؤتمرات التي كانت تعقدها الدول الإفريقية والآسيوية والعربية والمؤتمرات الدولية، ثم اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وأخيرا مناقشات الأمم المتحدة.

1- في المؤتمرات الآسيوية والإفريقية والدولية: الواقع إذا ما حاولنا استعراض كل المؤتمرات التي شاركت سوريا فيها منذ اندلاع الثورة الجزائرية حتى الاستقلال، فإننا نجد أن كل الدول ومنها سوريا قد لعبت دورا بارزا وأساسيا في إدراج القضية الجزائرية ضمن جداول أعمال هذه المؤتمرات، مما أعطى القضية الجزائرية وقعا عالميا حيث تضامنت معها شعوب أسيا وإفريقيا وأوروبا، وكانت كلها عوامل مساعدة لاستمرار الكفاح المسلح.

وتعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية السورية تجاه القضية الجزائرية إلى "مؤتمر باندونغ" الذي عقد في **18** أفريل **1955**م، والذي حضره ممثلون عن الأحزاب المغربية (جبهة التحرير الجزائرية، وحزب الدستور التونسي، وحزب الاستقلال المغربي)، وطالب ممثلو هذه الأحزاب الدول المشتركة في المؤتمر بأن تقدم طلبا إلى الأمم المتحدة بشان مناقشة القضية الجزائرية، وإعطاء أهمية لحق تقرير المصير الذي تدعو له الأمم المتحدة[1].

وقد أثيرت قضية شمال إفريقيا في اليوم الرابع حيث قدم مشروع من قبل المشاركين في المؤتمر نص على "أنه نظرا للأوضاع غير المستقرة في شمال إفريقيا، ونظرا للرفض الذي تبديه السلطات الفرنسية بعدم منح سكان شمال إفريقيا حق تقرير المصير والتحرر، فان المؤتمر الآسيوي الإفريقي يعلن أنه يساند حق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في التحرر والاستقلال، ويستعجل الحكومة الفرنسية للبحث عن حل سلمي لهذا المشكل[2].

---

*- أستاذ التعليم العالي في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

وقد لاقت هذه الدعوة تجاوبا وتأييدا دوليا من الهند وباكستان والصين وتركيا، وهو ما أعطى القضية الجزائرية بعدا سياسيا عالميا.

ولئن جاءت قرارات المؤتمر شاملة وعامة لكل القضايا التي تهم الدول الأسوية والأفريقية ولاسيما مقاومة الاستعمار وتحرير الشعوب، إلا أن المؤتمر أظهر بوضوح تضامن هذه البلدان فيما بينها، كما أنه كان فرصة لجبهة التحرير الوطني من تمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولي، والحصول على تأييد الدول الآسيوية والإفريقية في هيئة الأمم المتحدة[3].

وقد أعقب مؤتمر باندونغ مؤتمر آخر عقد في "بريوني" بيوغسلافيا **18-19** جوان **1956**م، قدمت فيه جبهة التحرير مذكرة إلى المشاركين أكدت فيها أهدافها السلمية، وطالبت بعودة السيادة للشعب الجزائري وممارستها بصورة حرة وكاملة[4].

وقدّر المشاركون في المؤتمر الموقف في الجزائر الذي اعتبروه في نظرهم بالغ الأهمية، ويتطلب اهتماما عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام في ذلك الجزء من العالم.

ونظرا لإيمان المشاركين في المؤتمر بأن السيطرة الاستعمارية غير مرغوب فيها إطلاقا فضلا عما يترتب على مقاومة الشعوب لها من أضرار بالحاكمين والمحكومين معا، فقد أبدى المشاركون عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر في الحرية، وأكدوا أن وجود عدد كبير من الأشخاص الذين هم من أصل أوروبي في الجزائر يجب حماية مصالحهم على أن لا يقف هذا في طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري، وأبدى المجتمعون تأييدهم لكل الجهود والمفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل عادل وسلمي، وطالبوا بإيقاف أعمال العنف بين الطرفين والدخول في مفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للوضع في الجزائر.

وقد أعطى هذا المؤتمر القضية الجزائرية دعما دبلوماسيا على المستوى الدولي، وقد عبّرت عن ذلك جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني بقولها: "لاشك أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني، يمثل تقدما هاما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا وبحق الجزائريين بأن يعيشوا أحرارًا مستقلين[5]".

ولم يقتصر الدعم السوري الديبلوماسي تجاه القضية الجزائرية في المؤتمرات فقط بل تجاوز ذلك إلى اللقاءات والزيارات؛ فخلال الزيارة التي قام بها "نهرو" إلى سوريا عام **1956**م ناقش معه الرئيس القوتلي المشكلة الجزائرية، وطلب منه مناصرة القضية الجزائرية[6]، وفي مؤتمر الملوك والرؤساء الذي عقد في القاهرة في الفترة من **25** إلى **27** فيفري سنة **1957**م، والذي حضرته سوريا ممثلة في شخص

الرئيس القوتلي أصرت سوريا إلى جانب الدول العربية على التأييد المطلق لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله، وناشدت الهيئات الدولية لوضع حد للمجازر الفرنسية في الجزائر[7].

وحين عقد مؤتمر التضامن الآسيوي بالقاهرة في أواخر ديسمبر عام 1957م، والذي ضم عددا كبيرا من حركات التحرر الإفريقي والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين، وكان هذا المؤتمر ذا أهمية باعتباره كان مؤتمر شعوب وحركات سياسية ونقابية، وكان انعقاده في بلد عربي مناسبة مهمة لإظهار المدى العظيم الذي بلغه الكفاح الجزائري ضد فرنسا.

وقد ساهمت الدول العربية ومنها سوريا التي ترأست لجنة الحالة الاقتصادية العالمية والتبادل التجاري على مناقشة القضية الجزائرية التي أصدر المؤتمر بشأنها عدة توصيات مؤيدة لكفاح الجزائر ومطالبة بحريته واستقلاله، وقد طالب المؤتمرون من شعوب العالم بتنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لتعبئة الرأي العام لاستنكار السياسة الفرنسية، وبأن تتولى تلك الشعوب الدفاع عن قضية الجزائر في المنظمات الدولية، وأوصى المؤتمر بأن يكون الثلاثون من شهر مارس من كل سنة يومًا للتضامن مع الشعب الجزائري، وطالب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر، وتقديم المساعدة الفعالة للاجئين الجزائريين، وناشد البلاد الآسيوية والإفريقية أن تحاول التأثير على فرنسا لإنهاء حربها في الجزائر، وبذل المساعي لدى الحكومات الغربية الأخرى كي تكف عن مساندتها لفرنسا[8].

وقد أعطى هذا المؤتمر أهمية للقضية الجزائرية، حيث مثلت الجزائر في أمانة المؤتمر، وأبرز التقدم الذي حققه الشعب الجزائري في حربه من أجل استرجاع حريته واستقلاله، إضافة إلى ذلك فقد كان المؤتمر بالنسبة للوفد الجزائري الذي شارك في المؤتمر فرصة للاتصال بالوفود الأخرى، وشرح جوانب القضية الجزائرية لهم وجلب تأييد ومساندة دولهم التي أدركت بوضوح أهداف الشعب الجزائري .

وفي الفترة الممتدة بين 8 و13 ديسمبر 1958م عقد مؤتمر للشعوب الإفريقية المستقلة في "أكرا" عاصمة غانا، وكان شعاره هو "أن تكون إفريقيا حرة"، وقد ضمّ كل الحركات الوطنية في إفريقيا من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها، ودرست فيه تجارب الكفاح المسلح للشعب الجزائري الذي اعتبر كفاحه مثلا تاريخيا يمكن أن تستخلص الشعوب المكافحة الدروس منه[9].

وكان ضمن الوفود المشاركة وفد عن جبهة التحرير الوطني، الذي قدم مذكرة طالب فيها تأييد الدول الإفريقية والآسيوية للشعب الجزائري في كفاحه، والضغط على أمريكا حتى تقف موقف الحياد بين الجزائر وفرنسا[10].

وقد مثلت الجمهورية العربية بوفد هام ترأسه محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، الذي ألقى خطابا أبرز فيه شرعية كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلال بلاده حيث ذكر أن هذا المؤتمر رمز للعصر الحديث الذي نعيش فيه، وعلامة بارزة في طريق الإنسانية الذي يقود إلى ألوان جديدة من العلاقات بين الدول، وقد كان لهذا المؤتمر الدور الأكبر في استعراض مراحل الكفاح الجزائري، وعرض القضية الجزائرية ومناقشتها بين الأمم، وتفهم أكثر للأهداف الإنسانية[11].

وأوضح محمود فوزي معنى الاستقلال للدول الممثلة في المؤتمر وغيرها من الشعوب الواعية إذ قال "أن الإنسان بدأ يدرك الخطأ الكبير في سيطرة دولة على دولة أخرى،كما يدرك جنون السياسة المغامرة التي لا مبادئ لها ولا أخلاق، والتي تتبعها فرنسا في الجزائر[12]، وأكد محمود فوزي تأييد الجمهورية العربية المتحدة لشعب الجزائر وحريته، كما ندّد بالمشروع الذي عرضته فرنسا آنذاك، والذي يقضي بتقسيم الجزائر، وأكد أن هذا المشروع يعني تكرار مأساة فلسطين[13].

وقد جاءت قرارات المؤتمر مطابقة لوجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة، حيث عبر المؤتمر في قراره الثالث الخاص بالقضية الجزائرية عن انزعاجه من الموقف الذي بات يهدد السلام العالمي وسلامة إفريقيا، واعترف المؤتمر بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وندد باستمرار حرب الجزائر مطالبا فرنسا بمنح الجزائر استقلالها والدخول في مفاوضات لتسوية عادلة، كما طالب الشعوب المحبة للسلام بالضغط على فرنسا بطريق مباشر أو غير مباشر في حربها ضد الجزائريين، وأكد عزمه على مساعدة الشعب الجزائري في تحقيق استقلاله، كما أوصى المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة بأن تطلب من ممثليها في الأمم المتحدة بتعريف أعضاء المنظمة بالوضع في الجزائر[14].

ولقد أعطت هذا القرارات في مجملها دلالة واضحة عن مدى ما وصلت إليه الدول الإفريقية من النضج والإدراك الصحيح تجاه القضية الجزائرية، حيث أوضحت أهداف الثورة الجزائرية المعبرة عن مطامح الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وتوالت الاجتماعات والمؤتمرات الإفريقية؛ فكان مؤتمر "مُنروفيا" عاصمة ليبيريا للحكومات الإفريقية الذي انعقد في 14 أوت 1959م[15]، وقد حضره وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية كعضو رسمي في المؤتمر، وقد كسبت القضية الجزائرية في هذا المؤتمر مكاسب جديدة حيث دخلت عن طريق وعي كل إفريقيا، ونالت التأييد الرسمي الصريح من كل الحكومات الإفريقية، واتخذت قرارات هامة لصالحها، وقد طالبت الجمهورية العربية المتحدة على لسان ممثلها في المؤتمر "حسين ذو الفقار صبري" بالتنديد بالفضائح التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، ورفض القرار الفرنسي الهادف إلى إجراء التجارب

الذرية في الصحراء الجزائرية، وأبرز ممثل الجمهورية المتحدة صورا حية للإرهاب الفضيع وألوان الدمار التي لحقت بالجزائر منذ نوفمبر 1954م[16]. حيث ذكر "أن قيادة الجيش الفرنسي تعيش في ظل الفزع من تكرار موقعة "ديان بيان فو"، وأوضح أن ديجول لم يعرض حلا سياسيا جوهريا لحل القضية الجزائرية مؤكدا أن ديجول ليس في مركز يسمح له باتخاذ القرار لإيجاد حل للقضية الجزائرية[17].

وقد أوصى المؤتمر في قراراته بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري، وطالب فرنسا بسحب جيوشها والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وندّد بما تقدّمه دول أعضاء الحلف الأطلسي لفرنسا من أسلحة،كما استنكر المؤتمر استخدام الجنود الإفريقيين[18] في قتل إخوانهم في الجزائر، وألح على الدول المستقلة بمواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية على مستوى المحور الدولي، ومنح الجزائر المساعدات المادية لتمكينها من مواصلة الكفاح[19]، وقد اعترفت في هذا المؤتمر كل من غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكان اعترافهما دليل على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية حيث اكتسبت القضية الجزائرية مكسبا إفريقيا جديدا.

وفي إطار دعم النضال الإفريقي عقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية في الفترة من 25 إلى 30 جانفي سنة 1960م، والذي اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة بوفد هام كان له الدور الأكبر في عرض القضية الجزائرية ومناقشتها حيث صدرت عدة قرارات بشأنها منها:

تأييد المباحثات الجزائرية الفرنسية من أجل تقرير المصير، ومُطالبة الدول المستقلة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ورصد مساعدات مادية في ميزانية الدول الإفريقية المستقلة لصالح الثورة الجزائرية كما ناشد المؤتمر الأمم المتحدة بإقامة السلام، والاعتراف باستقلال الجزائر[20].

وفي المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية الذي عقد في "كوناكري" عاصمة غينيا في الفترة الممتدة ما بين 11 و15 افريل 1960م بذلت الجمهورية العربية المتحدة مساعي حثيثة من أجل إصدار المؤتمر لقرارات تستنكر سياسة فرنسا في الجزائر، والموافقة على إنشاء جيش تحرير إفريقي آسيوي للاشتراك في تحرير الجزائر[21].

وفي الفترة الممتدة ما بين 4 و7جانفي1961م وبدعوة من الملك محمد الخامس عقد مؤتمر بالدار البيضاء في المغرب حضره رؤساء حكومات الجمهورية العربية المتحدة وغانا ومالي وغينيا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[22]. وقد بحث المؤتمرون القضايا الإفريقية، وبخصوص القضية الجزائرية أعلن المؤتمرون تصميمهم على تأييد الشعب الجزائري وحكومته المؤقتة بكل الوسائل ودعم كفاحه في سبيل

الاستقلال، كما ناشد المؤتمر جميع البلدان التي تؤيد كفاح الجزائر بزيادة دعمها الدبلوماسي والمادي للحكومة المؤقتة[23].

وكانت قرارات هذا المؤتمر بشأن القضية الجزائرية إيجابية حيث عبرت بوضوح عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يطمح إلى الحرية والاستقلال.

وكان اجتماع عدد من رؤساء الدول العربية المستقلة حدثا تاريخيا بعيد الأثر في سير حركة التحرر العربي نحو تحقيق الأهداف الكاملة للشعوب المستعمرة، وبدون شك فقد سمح لهم هذا اللقاء في المغرب بالتعرف الدقيق على قضايا المغرب العربي عامة وقضية الجزائر على الخصوص.

ونالت القضية الجزائرية دعما إفريقيا آخر في مؤتمر شعوب إفريقيا الذي انعقد في القاهرة (25 إلى 30 مارس عام 1961م)، وقد لعبت الجمهورية العربية المتحدة دورا بارزا في هذا المؤتمر من أجل دعم القضية الجزائرية، حيث افتتح الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر بخطاب تعرض فيه لمراحل كفاح القارة الإفريقية ضد الاستعمار، وقد ربط ذلك بما كانت تمارسه فرنسا في الجزائر من ممارسات سياسية تتنافى مع الأعراف والقوانين الدولية، وألقى خطابا أمام المؤتمرين أوضح فيه أن قضية الجزائر تمثل ذروة النضال الإفريقي من أجل الحرية والاستقلال، وأكد أن الجمهورية العربية المتحدة تقدم كل التأييد المادي والمعنوي بدون حدود وبدون تحفظات لتضعها في نصرة الجزائر في مفاوضاتها مع فرنسا مؤكدا أن نتائج هذه المفاوضات لابد أن تكون في مستوى تضحيات الشعب الجزائري الذي خاض معركة ضد فرنسا بل ضد الحلف الأطلنطي[24]، وكانت القضية الجزائرية أولى القضايا التي استمع إليها ممثلو شعوب إفريقيا باعتبارها القضية الحية المتحركة في إطار المؤتمر وخارجه، وقد قدم رئيس الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر تقريرا أبرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وأعلن أن حكومة فرنسا عرضت الدخول في مفاوضات مع حكومة الجزائر، وقد قبلت الحكومة الجزائرية هذا العرض على أساس إيجاد حل سلمي يحقق الحرية والسيادة للشعب الجزائري، وأوضح أن احتمال فشل المفاوضات يكمن في مطامع فرنسا في الصحراء الجزائرية الغنية ببترولها ورغبتها في عدم إجلاء قواتها منها، وطالب رئيس الوفد الجزائري من الشعوب الإفريقية بأن تساند المفاوضين الجزائريين[25].

وأعلن المؤتمر في قراراته أن تقرير المصير للشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لحل النزاع القائم بين فرنسا والجزائر، وأكد أن محاولات فرنسا لاقتطاع الصحراء الجزائرية فيه تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية، ولذلك قرر تأييد الحكومة المؤقتة الداعي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة

الفرنسية ووضع مبدأ تقرير المصير موضع التنفيذ، وطالب المؤتمر الدول الإفريقية بزيادة المساعدات المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية حتى يحقق الشعب الجزائري استقلاله، واعتبر المؤتمرون أراضي الصحراء من الأراضي القومية الجزائرية، وقد دعم مؤتمر القاهرة هذا التوجه، وأقر أن تصميم الشعوب الإفريقية على استخلاص حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات، وكانت قراراته تعكس هذا التصميم.

وإذا ما حاولنا تقييم نتائج هذه المؤتمرات؛ فإننا نرى أن هذا المؤتمرات، وفي مجمل قراراها، قد أعطت القضية الجزائرية دفعا معنويا على المستوى العالمي، وأكسبتها التأييد والمساندة، وقد لعبت قراراها دورا دبلوماسيا إعلاميا.

2- في الجامعة العربية: قبل أن نبدأ في استعراض موقف سوريا تجاه الجزائر في جامعة الدول العربية لابد من القول أن تحرك الجامعة العربية كان قبل اندلاع الثورة، حيث أنه أثناء حوادث 8 ماي 1945م التي عرفت فيها الجزائر مأساة حقيقية، وكانت الجامعة العربية وليدة لم تكتمل لها أسباب كمال أجهزها، ولم يكن مجلسها قد عقد جلسة واحدة بعد، ومع هذا بدأت مساعيها الحثيثة لتخفيف حدة التوتر الذي تسبب فيه العدوان الفرنسي، ولكي يتاح للعالم أن ينظر بإنصاف إلى قضية شعب الجزائر. حيث بحث الأمين العام للجامعة العربية مع وزير أمريكا المفوض بالقاهرة موضوع هذا الاعتداء الوحشي، وأشار إلى مسؤولية أمريكا أمام شعوب شمال إفريقيا، وإلى المحاولات غير المشروعة التي تقوم بها فرنسا لاستعادة نفوذها في المنطقة، ونبهت الأمانة العامة للجامعة إلى التناقض بين عدوان فرنسا الغاشم هذا، وبين ما يبذله الحلفاء للشعوب المظلومة من وعود بالحياة الحرة الكريمة، وقد تلتت الأمانة العامة بهذا الشأن كتابا من الولايات المتحدة أكدت فيه أنها لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الموقف الذي ظهر في الجزائر إثر عدوان الثامن ماي، وذكرت الولايات المتحدة أنها أرسلت تعليمات إلى السفير الأمريكي في باريس ليلفت نظر وزير خارجية فرنسا إلى هذه الحالة الخطيرة وليبين له أن الولايات المتحدة الأمريكية يساورها القلق من احتمال ظهور حالة في شمال إفريقيا قد يكون لها أخطر العواقب، ليس فقط على الفرنسيين وإنما على علاقاتهم مع العالم العربي أجمع[26].

وبعد استعراض الأحداث وتطوراتها قرر مجلس الجامعة "أن يعهد إلى الأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع لتخفيف التعسف والاضطهاد والويلات التي تنزل بشعوب شمال إفريقيا[27]، وفي نهاية ماي سنة 1946م عقد ملوك ورؤساء الدول العربية مؤتمرا في انشاص- إحدى المدن المصرية،

ليبحث شؤون العالم العربي، وأصدروا بيانا أوكلوا فيه إلى الجامعة العربية السعي لتحقيق رغبات أهل بلاد شمال إفريقيا" تونس والجزائر والمغرب الأقصى.

وفي 11 ديسمبر سنة 1946م أرسلت الأمانة العامة مذكرة إلى الحكومة الفرنسية أشارت فيها إلى المعاملة السيئة التي يعانيها العرب في شمال إفريقيا مع إبداء عطف مجلس الجامعة العربية الشديد على شعوب المغرب الأقصى الجزائر تونس[28].

وقد كانت الأوضاع في شمال إفريقيا موضوع اهتمام مجلس الجامعة العربية في كل مناسبة، حيث ألفت الجامعة لجنة "لبحث شؤون المغرب العربي"، وعقدت جلساتها بين 28 أوت 1950م و18 جانفي 1951م أعدت فيها دراسة مستفيضة عن قضايا المغرب العربي كانت هي الأساس الذي اعتمد عليه المجاهدون الوطنيون في هذه الأقطار لمعالجة قضاياهم في المحافل الدولية وغيرها من الهيئات السياسية العالمية[29]، وأمام الأحداث التي عرفتها الجزائر بعد حوادث الثامن ماي، أصدر مجلس الجامعة قرارا بموافقته على قرار اللجنة السياسية حول قضايا شمال إفريقيا تضمن الفقرة التالية:

أما فيما يتعلق بالجزائر، فتوصي اللجنة بأن يثار هذا الموضوع أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة، وتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسات وافية عن مختلف الشؤون في الجزائر لتكون بين أيدي الوفود العربية عند إثارة هذه القضية، وتوصي اللجنة بأن تبذل المساعي منذ الآن لدى لجنة حقوق الإنسان تمهيدا لبحث هذه القضية للتمكن من إثارتها أمام اللجنة الثالثة.

ونظرا لمتطلبات الكفاح في المعرب العربي، قررت الدول العربية الأعضاء في مجلس الجامعة العربية في19 ديسمبر 1953م إنشاء صندوق الإعانات المالية لقضايا شمال إفريقيا،كما خصصت الجامعة العربية لجنة فرعية لوضع قواعد الصرف وأنشأت إلى جانبها هيئة ضمت ممثلين لجميع الهيئات المغربية، وذلك لتحقيق أهداف هذا الصندوق، وطلب المجلس من الحكومات العربية المساهمة في هذا الصندوق، ومساعدة إخوانهم في شمال إفريقيا[30].

وتلقت الجامعة العربية قبل اندلاع الثورة عدة اتصالات ورسائل من قبل عدة شخصيات جزائرية كانت في معظمها تطلب المساعدة وتدويل القضية الجزائرية سياسيا، من ذلك الرسالة التي أرسلها "مصالي الحاج" إلى الأمين العام للجامعة "عبد الخالق حسونة" في 20 أكتوبر سنة 1954م، والتي أوضح فيها خطورة الوضع في الجزائر وتطور كفاح الشعب الجزائري باسترجاع كرامته وحريته مطالبا في نفس الوقت بالنظر إلى القضية الجزائرية على أساس أنها قضية محورية في الكفاح العربي مطالبا رفع القضية إلى اللجنة السياسية للأمم المتحدة، وامتثالا لهذا الطلب قام ممثلو الدول العربية في الجامعة

بتأييد ومساندة الثورة الجزائرية متخذين من أساليب السلطات الفرنسية نحو الشعب الجزائري مبررا للرد على أي دعاية فرنسية تهدف إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي[31].

ولقد برزت القضية الجزائرية على الصعيد السياسي العالمي، بداية من الجامعة العربية التي قامت بدورها مع الدول العربية للتعريف بهذه القضية على المستوى الدولي؛ ففي 12 نوفمبر سنة 1954م كتبت جريد "لوموند **le Monde**" ما يلي: "صرّح الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في الأمم المتحدة قائلا: "إن الجامعة العربية ستؤيد الحركة الحالية للتحرير في الجزائر، فالجزائريون لهم الحق في أن يحكموا أنفسهم، وفي وقت لم تراعي فيه هيئة الأمم المتحدة ذلك فمن غير المقبول أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية، إن الوضع في الجزائر قضية دولية والاضطرابات الراهنة ستتواصل، وستزداد خطورة، إلا إذا راجعت فرنسا سياستها الرجعية، وعالجت قضية الجزائر بصورة مطابقة لمبادئ وأهداف هيئة الأمم المتحدة"[32].

وتعلق جريدة لوموند على هذا التصريح بقولها: "في الأوساط العربية قيل لنا أن الشقيري لا يمثل الدول العربية، وأن هذه لا تنوي حاليا عرض قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة".

ونفس الخبر نشرته "الجزائر الجمهورية" بالصورة التالية المختلفة قليلا والمتميزة للشقيري عن غيره: "في بيان للصحافة صرح أحمد الشقيري، الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة بما يلي: "وإن الجزائريين لهم الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم، وفي عصر هيئة الأمم المتحدة، هذا الذي نحن فيه، فمن غير المقبول بتاتا أن تدعي فرنسا أن الجزائر فرنسية"، "ولكن في الأوساط العربية لدى المنظمة الدولية يصرح البعض بأن بيان السيد الشقيري لا يلزم البلاد العربية الأخرى، التي ليس في نيتها إلا ان تعرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة"[33].

وفي 13 جوان سنة 1955م، بعث الأمين العام للجامعة العربية مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوجه فيها نظره إلى ما تمارسه فرنسا من ظلم وتعسف تجاه الشعب الجزائري موضحا النتائج والعواقب التي ستترتب عن هذا الوضع، وبعثت الأمانة العامة بمذكرات مماثلة إلى سفارات دول مؤتمر باندونغ وإلى وزارات خارجية الدول الإفريقية،كما بعثت بمذكرات إلى سفارات دول حلف شمال الأطلنطي موجهة النظر فيها إلى ما قامت به السلطات الفرنسية من سحب قوات كبيرة تابعة للحلف، وإرسالها إلى الجزائر لتقمع بها الوطنيين[34].

وأمام تطور القضية الجزائرية عام 1956م لجأت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى تأليف لجنة فرعية لدراسة قضية الجزائر من كل نواحيها، وقد ترأست سوريا هذه اللجنة حيث كلف السيدُ

"سعيد الغزي" رئيس وزراء سوريا آنذاك برئاسة هذه اللجنة التي سعت إلى تقديم كل المعطيات عن الجزائر لممثلي الدول العربية حاثة إياهم على تقديم المساعدة والعون لهم[35].

ونظرا للتوترات التي عرفتها الجزائر والناتجة عن السياسة الفرنسية التي اتخذت أشكالا متعددة في إبادة الجزائريين وتضييق الخناق عليهم دعت الحكومة السورية الجامعة العربية إلى اتخاذ مواقف عملية فعلية تجاه فرنسا، وذلك بمقاطعتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا[36].

وبمناسبة انعقاد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بسوريا عام **1956**م اغتنمت الصحافة السورية هذه الفرصة لطرح جملة من المواضيع على الأمين العام للجامعة، والذي أوضح أن اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية بدمشق سيتخذ قرارات حاسمة بالنسبة للجزائر؛ فذكر "من مصلحة الجزائريين أن يدركوا أنهم لا يحاربون لوحدهم بل إن كل عربي مسؤول أو غير مسؤول يقف إلى جوارهم"[37].

وقد حرصت سوريا في هذا الاجتماع على اتخاذ موقف موحد اتجاه فرنسا، وقد كلل نشاطها إلى جانب الدول العربية باتخاذ جملة من القرارات تمثلت فيما يلي:

1- مطالبة فرنسا بالكف عن عدوانها في الجزائر، وأن تحل القضية الجزائرية كما حلت القضية التونسية والمغربية.

2- عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن.

وكلفت وزارة الخارجية السورية بوضع نص المقررات لتزويد الدول والوفود العربية في الأمم المتحدة بالمعطيات الكاملة عن الجزائر[38]، وبعد هذا الاجتماع أقر السيد "سعيد الغزي" رئيس الوزراء السوري "أن الدول العربية ستطلق حرية التطوع للشباب العربي إلى حركة النضال التي يقوم بها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وستؤلف لجان لجمع التبرعات العينية والمالية في سوريا والبلاد العربية لدعم نضال الجزائر[39].

وواصلت الدول العربية بما فيها سوريا تبني القضية الجزائرية والدفاع عنها بتنبيه العالم إلى فضائح فرنسا وجرائمها. ففي اجتماع **7** ديسمبر سنة **1958**م لمجلس جامعة الدول العربية ندد المجلس بالمحاولات التي تبذلها الحكومة الفرنسية والتدابير التعسفية التي تلجأ إليها لحرمان الشعب الجزائري من حريته واستقلاله مؤكدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفق المبادئ المقررة التي اعترف بها ميثاق الأمم المتحدة[40]. وبمناسبة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام **1958**م وانضمامها إلى جامعة الدول العربية رحب "السيد عبد الحميد غالب" رئيس وفد الجمهورية العربية

المتحدة بذلك مؤكدا أنه في مثل هذه المناسبة التي تجمعنا اليوم يطلق الأعضاء القدامى في تلك المنظمات كلمات الترحيب بانضمام الأعضاء الجدد فيتبادلون الخطب والتمنيات، إلا أن الترحيب الذي قابلت به الشعوب العربية انضمام تونس والمغرب ينبعث من صحوة هذه الشعوب وعزمها على المضي في كفاحها ضد الاستعمار في شتى أنواعه وصوره وألوانه، ثم أضاف قائلا إننا نغتنم فرصة مولد حكومة الجزائر، هذه القوة العربية الحرة، لنؤكد للمجاهدين المكافحين في أرض الجزائر عزمنا على مواصلة تأييدهم في كفاحهم المجيد ضد قوى الاستعمار والاستقلال[41]. ولم يتوقف دور الدول العربية في الجامعة على الدعم الدبلوماسي على مستوى المنظمات والهيئات الإفريقية والدولية، ولا على التنديد بالسياسة الفرنسية في الجزائر، بل إن هذا الدعم ساير وبشكل أساسي تطور الثورة الجزائرية وما يفرضه هذا التطور من مساعدات مادية. ولهذا الغرض قرر مجلس الجامعة تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر، وطلب من كل الدول دفع حصصها، والتي كانت كالآتي[42]:

المملكة الأردنية	56400	%2.82
جمهورية السودان	120000	%6
المملكة العراقية	319500	%15.98
المملكة العربية السعودية	391400	%14.57
الجمهورية العربية المتحدة	10058000	%50.29
لبنان	112800	%5.64
ليبيا	37600	% 1.88
اليمن	56400	%2.82

ونلاحظ من خلال هذا التوزيع أن ما خصص للجمهورية العربية المتحدة: سوريا ومصر "فاق بكثير حصص الدول الأخرى، وهذا يعكس مدى التفاوت في المؤازرة العربية بين الدول نفسها تجاه القضية الجزائرية.

وردا على هذا الطلب تلقت الأمانة العامة كتابا من السيد وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 20 جويلية سنة 1958م ومعه شيك بمبلغ مائة وسبعين ألف جنيه، وقد حولته الأمانة العامة إلى جبهة التحرير الوطني لمواجهة طلباتها العاجلة.

وبقيت الوفود العربية بالجامعة تذكر بالقضية الجزائرية واعتبارها قضية محورية وأساسية؛ ففي الدورة الحادية والثلاثين أكد ممثل الجمهورية العربية المتحدة "رفيق العشا" أنه مرت خمسة شهور على

انقضاء الدورة الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربية، وكفاح العرب يستمر بعزم وحزم في شتى الميادين، وإخواننا في الجزائر مازالوا يقدمون التضحيات الجسيمة في سبيل استعادة حريتهم من المستعمرين الظالمين الغاصبين، مطالبا بنصرة الجزائر، ذلك أن الخطر الذي تواجهه الأمة العربية هو طغيان الاستعمار بغية تجزئة الوطن العربي وتفكيكه[43].

وفي الدورة الثانية والثلاثين لجامعة الدول العربية التي انعقدت بمدينة الدار البيضاء بالمغرب في فاتح سبتمبر سنة **1959**م طالبت الأمانة العامة للجامعة من الدول الأعضاء بذل المساعي على المستوى الدبلوماسي لإحباط محاولات فرنسا الهادفة إلى تضييق الخناق على الجزائريين، وقد تبنى هذا التوجه ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجامعة العربية "فريد زين العابدين" الذي ذكر "أن الأمة العربية أصبحت عاملا قويا ومؤثرا بحكم تاريخها وبفضل موقفها وتأثير نهضتها، ولازالت تخطو خطواتها غير أننا رغم التطورات الخطيرة التي تمت نلاحظ أن بعض الدول الأجنبية لا تزال تتخذ من الاستعمار دليلا تتبعه في سياستها في الجزائر، وما دام الأمر كذلك فإنه من العسير أن يستقر الوضع، ومن العسير أن يحقن الدم المراق...، لقد خيّرنا الاستعمار أن يقضي علينا في عقر دارنا، وقد اخترنا القضاء عليه...، ولقد خيّرنا الاستعمار أن يقوم فيزيل معالم قوميتنا وبين أن نزيله...، وقد اخترنا أن نزيله، وإن جهاد الأمة العربية لدليل على ذلك[44]، وقد خرجت هذه الدورة بعدة توصيات تخص الجزائر تمثلت فيما يلي:

1– العمل على وضع القضية الجزائرية في موقعها القومي والدولي.

2– حث الدول العربية على القيام بمساع جماعية وفردية لدى دول حلف الأطلس ومطالبتها بوضع حد لاستعمال أسلحة هذا الحلف.

3– بذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الآسيوية والإفريقية وغيرها للاعتراف بالحكومة المؤقتة[45].

وبعد أن تعالت الأصوات التي تقلل من شأن الكفاح الجزائري وتتهم قيادة الثورة بعدم قدرتها وكفاءتها على تسيير شؤون الجزائر في محاولة لإضعاف الكفاح الجزائري واحتوائه من قبل فرنسا عارض ممثل الجمهورية العربية المتحدة "فريد زين العابدين" هذا الطرح في اجتماع مجلس الجامعة في دورته الثانية والثلاثين بقوله: "إن الشعب الجزائري شعب عريق، لقد رفع رؤوسنا جميعا بجهاده، وأعلى مكانة الأمة العربية في السنوات الخمس الماضية لدرجة لم تكن متصورة قبل ذلك الحين، فبات الآخرون يعلمون حيوية الأمة العربية، وإن في نفوسنا اليوم شعور وقناعات وإيمان ومقومات تتردد فيها وكأنها

نفخة من عقبة بن نافع وموسى بن نصير، هذا الشعب الجزائري الذي قيل عنه غير قادر على الاستقلال، وإذا ما استقل فسيهدم استقلاله، انظروا إليه فالتنظيم القومي والتنسيق بعقل وبإيمان استطاع أن يصبح قوة تجاه دولة من أكبر دول الأرض...، إننا نرى أن إرادة الشعب الجزائري تكبر وإرادة الغير تضعف...، إننا نأمل أن نجتمع في القريب العاجل في الجزائر، نقول ذلك على يقين بأن هذا سيكون بإرادة أهل الجزائر[46]. وأمام تطور الوضع في الجزائر أرسلت وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية مذكرة تطلب فيها من الأمين العام للجامعة عقد جلسة لمناقشة التطورات التي تعرفها الجزائر[47].

وردا على هذه المذكرة طلبت وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة من الأمين العام للجامعة إشعار كل الوفود العربية بالاهتمام بالقضية الجزائرية أثناء عرضها في هيئة الأمم المتحدة والدفاع عنها باستماتة واتخاذ ما يلزم بشان هذه القضية[48].

وعلى إثر استقلال الجزائر الذي رحبت به كل الدول العربية، حيّ مجلس الجامعة العربية في دورة انعقاده العادي السابع والثلاثون ذلك، حيث رحب رئيس الوفد السوري الدكتور "الزكي الحابي" بهذا الانتصار الذي جاء معبرا عن استعادة الشعب الجزائري لحقوقه المسلوبة، وقال "إني في هذه المناسبة أوجه باسم الجمهورية العربية السورية والشعب السوري بتحية الإكبار والإجلال إلى الشعب العربي الجزائري الشقيق وقادة ثورته الأشاوس، وبالترحم على أرواح شهدائه الأبرار متمنيا للجزائر الحرة المستقلة النجاح والازدهار"[49].

وبمناسبة انضمام الجزائر إلى جامعة الدول العربية أشاد ممثل سوريا في الجامعة العربية "قاسم مردم" بذلك، واعتبره انتصارًا للأمة العربية قاطبة، حيث قال: "أرحب ترحيبًا قلبيًا بالجمهورية الجزائرية عضوا كاملا في جامعة الدول العربية، كما لا يفوتني القول إن الجزائر كانت على الدوام في قلب كل عربي لأنه بنضالها الجبار وكفاحها النادر أعادت للشعب العربي ثقته بنفسه، وأنارت له طريق المستقبل بعد أن عمّ الظلام الذي خيّم على الجو العربي، ثم أضاف أن نضال الشعب الجزائري قد أعاد إلى نفوسنا الثقة بعظمة أمتنا، وزاد إيماننا بحقيقة دورنا في التاريخ الإنساني، وبعث في العصر الحديث أرقى صفحات أمجادنا الغابرة، إنه نضال إنساني بأعمق وأنبل ما في الإنسانية من طموح إلى الخير والعدل والسلام؛ فمن وحي هذا النضال وتلك البطولة، ومن كل المعاني الخيّرة التي رفع لواءها شعب الجزائر المكافح سنستمد القوة والفعالية لتحقيق أمال العرب في تحرير أرضنا المقدسة[50].

من خلال هذا العرض لموقف سوريا والدول العربية تجاه القضية الجزائرية في جامعة الدول العربية يمكن لنا القول أن تأسيس الجامعة العربية تزامن مع بداية الوعي العربي بكيانه ومقوماته، ولذلك بنت هذه الجامعة ومنذ تأسيسها على هذا التوجه الذي يخدم القضايا العربية برمتها، ولعلّ الثورة الجزائرية وصمود الجزائريين بقوة وشجاعة ساهم إلى حد بعيد في إبراز الهيئة لأنها أي هذه الثورة كانت تعكس أمال وطموحات كل الشعوب العربية، وهذا ما زاد في التجاوب معها. وسوريا كانت من دول الريادة التي حملت لواء الدفاع عن العرب والعروبة، ومن هنا فهي كانت حاضرة في كل دورات مجلس الجامعة العربية، ودافعت باستماتة عن القضية الجزائرية لأنها كانت ترى أنها تدافع عن جزء مهم من الأمة العربية، وقد اتخذ دفاعها قوة وصلابة بعد الوحدة السورية المصرية سنة **1958**م، وهو ما أعطى للجامعة العربية نوعا من الصلابة، وزادها نوعا من القوة غير أن ما يعاب على الأنظمة العربية آنذاك جميعها أنها لم تساير بشكل واقعي حجم الثورة الجزائرية، وتضحيات الشعب الجزائري، وذلك ما نلمسه من خلال الإعانة المادية للثورة الجزائرية، وربما يرجع ذلك إلى التداخل في العلاقات العربية والعلاقات العربية الأوروبية، وكثيرا ما كانت تتحكم المصالح في مسار علاقات بعض الدول ببعضها البعض.

3- في هيئة الأمم المتحدة: يعتبر بحث القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة مرحلة سياسية هامة في كفاح الشعب الجزائري، وذلك أن بحث القضية الجزائرية في الميدان الدولي هو أول انتصار سياسي يجنيه الشعب الجزائري بعد فترة من كفاحه المرير، ولا يرجع هذا الانتصار إلى النتائج المتوقعة في الأمم المتحدة، فمن الواضح أن الحكومة الفرنسية قد أعدت بمساعدة حلفائها حلولا سياسية مختلفة تهدف إلى الاستمرار في فرض نفوذها على الجزائر والسيطرة عليها، والتصدي لعرض هذه القضية في المحافل الدولية حتى لا تنال عطف ومؤازرة بعض الدول المحبة للحرية والسلام، وعزل الثورة الجزائرية خارجيا.

لذلك عملت قيادة الثورة منذ اندلاعها على تدويل القضية الجزائرية دوليا لأنها كانت تؤمن إيمانا قاطعا بان مواجهة الاستعمار الفرنسي لا تقتصر على الكفاح وحده بل إن هذا الكفاح لا يتوج بانتصار حقيقي إذا لم يواكبه عمل دبلوماسي ودعم خارجي، ومن هذا المنطلق عملت قيادة الثورة على ترسيخ هذا التوجه.

وتعود البدايات الأولى للجهود الدبلوماسية تجاه القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى جهود الجامعة العربية التي كلفت المملكة العربية السعودية برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن، ووطالبت الدول العربية بمساندتها في ذلك لتحقيق أماني الجزائريين[51].

وقد أرسلت هذه الأخيرة مذكرة إلى مجلس الأمن في 5 جانفي سنة 1955م للفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوضع في الجزائر على اعتباره يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين، وأبرزت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها، أن فرنسا تحاول تحت أسطورة وضعها في الجزائر الذي فرضته على البلاد طمس حقائق الشعب الجزائري الوطنية والثقافية والدينية عن طريق ما تمارسه من أعمال عسكرية[52]. وعلى الرغم مما تناولته المذكرة من حقائق وتجاوزات السلطات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، إلا أن المذكرة لم تجد لها صدى بين أعضاء مجلس الأمن[53]، وقد يعود ذلك إلى عدم بلورة موقف عربي وإفريقي موحد من منطلق أنها قضية فرنسية داخلية وحلها لا يكون إلا على يد فرنسا.

وعندما أعيدت المحاولة في جوان سنة 1956م لم يؤيد إدراج القضية الجزائرية سوى الاتحاد السوفياتي وإيران، وكانت فرنسا هي التي جرت مجلس الأمن إلى بحث موضوع الجزائر، عندما تقدمت إلى مجلس الآمن بشكوى قبل العدواني الثلاثي تشكو فيها مصر بأنها تزود الثوار الجزائريين بالأسلحة[54].

وقد كانت أول محاولة لإدراج القضية الجزائرية في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما تقدمت أربعة عشر دولة افروآسيوية في 26 جانفي سنة 1955م بطلب تدعو فيه الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، واستندت تلك الدول إلى روح ميثاق الأمم المتحدة الذي يراعي الاعتبارات السياسية والاجتماعية لأي مشكلة دولية، وأكدت هذه الدول أن وجود الفرنسيين في الجزائر إنما هو نتيجة القهر العسكري، وإن تقرير المصير للشعب الجزائري أقوى من الفقرة السابعة[55] من المادة الثانية في ميثاق الأمم المتحدة التي تحتج بها فرنسا[56].

وكان الوفد السوري في هذه الدورة، والذي ترأسه "خالد العظم" وزير خارجية سوريا، ممن تعرضوا للقضية الجزائرية، وطالبوا بإيجاد حلٍ لها حيث قال: "كنا نأمل من الأمم المتحدة أن تجد حلولا عادلة لدول شمال إفريقيا، وكنا نأمل كذلك من هذه المنظمة أن تؤيد كل ما من شأنه أن يعجل بتحرير الشعوب"، وأضاف أن "الأحداث في شمال إفريقيا تثير قلقا، ويمكن أن تسفر عن أحداث، وأن تحرير شمال إفريقيا يعد جزءا من الوطن العربي، وأكد أن تحرير هذه البلاد سيكون وسيلة للخلاص من

المصاعب الدولية التي تسببت فيها حالتها الحاضرة، وأضاف "العظم" أن لا حاجة لنا بأن نؤيد كل التأييد حركة التحرير في هذه المنطقة[57].

ونظرا للمعارضة الشديدة التي واجهتها دول الكتلة الأفروآسيوية فقد اكتفت بتوصية اللجنة الأولى بإدراج القضية الجزائرية بأغلبية الأصوات، وأمام هذه الموافقة انسحبت فرنسا وقاطعت الجمعية العامة، ولكنها عادت إليها حين تقرر من جديد عدم بحث القضية[58].

وقد حققت القضية الجزائرية في هذه الدورة انتصارا كبيرا حيث تجاوزت المرحلة الأولى وأصبح من المتيسر مناقشتها في الجمعية العامة في الدورات اللاحقة.

وقبل انعقاد الدورة الحادية عشرة تبنت سوريا عرض القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لذلك سعت الحكومة السورية مع الدول العربية والإفريقية لاتخاذ موقف موحد تجاه هذه القضية، حيث عقد الدكتور "صلاح الطرزي" الأمين العام لوزارة الخارجية السورية لقاء مع السيد "لحود سليم" وزير الخارجية اللبناني، وقد اتفق الطرفان حول توحيد الآراء تجاه القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، والقيام باتصالات دبلوماسية لوقف أعمال فرنسا في هذا القطر العربي[59].

وعندما عرضت القضية الجزائرية في هذه الدورة طالب مندوبها من مجموعة الدول الآفروآسيوية طرح القضية على مجلس الأمن، ولكن هذا الأخير رفض إدراج القضية في جدول أعماله[60]، وقد أعربت الدول العربية في هذه الدورة عن خيبة أملها في أن فرنسا لم تستغل المحاولات التوفيقية التي أبدتها الأمم المتحدة، وسعت إلى أعمال القمع العسكرية ضد الشعب الجزائري مما يلزم الجمعية العامة أمام مسؤوليتها في وضع حد لهذه الأعمال، وتولى[61] بينو "**Pineau**" وزير خارجية فرنسا الدفاع عن سياسة حكومته في الجزائر حيث أعاد من جديد تحذيراته إلى الأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية فرنسية داخلية[62].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية أمام الجمعية العامة، قدمت مشاريع قرارات ثلاثة، ونشير هنا إلى القرار الذي تبنته سوريا مع مجموعة الدول الأفروآسيوية ونصّ على أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة إلى رغبات الشعب الجزائري في ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير، ودعوة فرنسا وشعب الجزائر إلى مفاوضات لوقف الأعمال العسكرية، وإيجاد تسوية سلمية للخلاف بينها طبقا لميثاق الأمم المتحدة[63].

وعلى الرغم من اعتدال قرار الكتلة الآفروآسيوية إلا أن هذا الاقتراح لم يحصل على الأغلبية أثناء الاقتراع[64]، ولم توافق الجمعية العامة إلا على اقتراح أكثر ميوعة وأشدّ غموضا تقدمت به اليابان

وسيام والفلبيين وبعض دول أمريكا اللاتينية، وصدرت بشأنه توصية في 15 فيفري سنة 1957م، حيث تعمدت الجمعية العامة عدم ذكر طرفي النزاع، وعدم الإشارة إلى المفاوضات حتى لا يكون في توصيتها هذه اعتراف ضمني بأن الجزائر كيان مستقل قائم بذاته، وجاء في التوصية أن ما يجري في الجزائر الآن قد أدى إلى آلام كثيرة وخسائر جسيمة في الأرواح لذلك فالجمعية العامة للأمم المتحدة تعرب عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة وبروح مستميته إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر[65].

وقد أقر هذا المشروع بالإجماع مع امتناع فرنسا على الاشتراك في الاقتراع حيث اعتبر هذا القرار بمثابة إعطاء فرصة جديدة لفرنسا لتسوية القضية الجزائرية[66].

وجاء انعقاد الدورة الثانية عشرة في شهر ديسمبر سنة 1957م حيث تقدمت سوريا مع ستة عشرة دولة أفروآسيوية بطلب إلى الجمعية العامة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، وذكروا فيه عدم وجود أي خطوات عملية من جانب فرنسا للتقدم نحو تحقيق قرار الأمم المتحدة، ولاقت هذه الدعوة مساندة من قبل بعض الهيئات والتنظيمات الشعبية العربية من ذلك البرقية التي أرسلتها لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي السوري إلى السيد "همر شولد" وإلى رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العمومية جاء فيها:

منذ أن اعتدت فرنسا عام 1830م على حرية الشعب الجزائري وأطاحت بحريته واستقلاله، وهذا الشعب يواصل كفاحه دفاعا عن حريته واستقلاله بثورات متوالية، ولم تستطع قوى التنكيل تجميد هذا النضال، وفي هذا البرهان القطاع على تصميم هذا الشعب العربي ومن ورائه الأمة العربية جمعاء على المضي في الكفاح التحريري حتى تحقيق حرية الجزائر وسيادتها كاملتين [67]، وحثّ البيان الأمم المتحدة على اتخاذ موقف واضح تجاه هذه القضية حيث ذكر أن الأمة العربية شديدة الأمل بأن قيام هيئة الأمم بمناصرة شعب الجزائر في حقه الطبيعي بتقرير مصيره، إنما تخدم المبادئ التي حواها ميثاقها وتعمل على توطيد السلام[68].

وشاركت الوفود العربية في مناقشة القضية الجزائرية أثناء عرضها على اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة، وكان الوفد السوري برئاسة صلاح الطرزي الأمين العام لوزارة الخارجية السورية الذي ركز على المعطيات التاريخية والحقائق العلمية لإثبات وجود المجتمع الجزائري بكيانه ومقوماته وانتمائه الجغرافي والحضاري، حيث ذكر أن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر ينفي وجود صفة الدولة في الجزائر، ويزعم أن هذه الدولة لم تكن موجودة قبل عام 1830م، وعلق ممثل سوريا على ذلك بقوله: "من المجحف لأي باحث أو مؤرخ أن ينصاع وراء هذا الطرح، فالجزائر دولة عربية إسلامية،

وكانت قبل عام 1830م دولة قائمة بكيانها ومقوماتها الحضارية واللغوية والدينية، وما حدث عام 1830م من قبل فرنسا هو اعتداء واحتلال، ونبه الطرزي "المجتمع الدولي إلى إدراك هذه الحقائق جيدا، وفي النهاية ختم ممثل سوريا بيانه بمناشدة الجمعية العامة العدالة وبعد النظر، وطالب منها دون تردد مناقشة القضية الجزائرية مطالبا من فرنسا الالتزام بذلك، إذ قال: "إننا لا نقبل ولا نريد أن يبقى الوضع كما هو في الجزائر، بل ما نريده أن تدرك كل الدول الأعضاء في هذه الهيئة حقيقة هذا الوضع، إن ما تعانيه الجزائر وشعب الجزائر يتطلب منا إنصافه ومنحه حقوقه التي يدافع عنها"[69].

وعندما عرضت القضية الجزائرية على الجمعية العامة في نفس الدورة طالبت سوريا ودول الكتلة الأفروآسيوية عرض القضية الجزائرية رافضة الادعاءات الفرنسية الداعية إلى أن قضية الجزائر قضية داخلية تخص فرنسا وحدها[70]، ورغم ذلك بقي المشروع كما هو، وعلى إثر ذلك تقدمت الدول اللاتينية بمشروع آخر تشير فيه إلى المساعي الحميدة التي أشير إليها أثناء مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية الأولى، وتعرب عن أملها مرة أخرى في إمكانية الوصول إلى حل سلمي عادل وديمقراطي بالوسائل المناسبة وحسب مبادئ الميثاق.

وبعد أن فشلت المساعي التي بذلت لتقريب وجهات النظر في اللجنة الأولى تقدمت كندا وايرلندا والنرويج بتعديل للمشروع العربي الآسيوي الإفريقي الذي يغير معنى المشروع الأساسي وروحه، وقد قررت الوفود الآسيوية والإفريقية التصدي لمناورات التعديل والتصويت ضد المشروع إذا ما قبل التعديل، ولدى التصويت على التعديل، فاز بأكثرية 37 صوتا ضد 36 وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت[71].

وعلى إثر ذلك رفعت المجموعة الأفروآسيوية تقريرها إلى الجمعية العامة معلنة أنها لم تستطع الوصول إلى قرار حول قضية الجزائر، وقد تم الاتفاق أخيرا على إقرار مشروع النص التالي:

1- تعرب الجمعية العامة عن قلقها تجاه الحالة القائمة في الجزائر.

2- تثمين الوساطة التي يقوم بها كل من المغرب وتونس.

3- تعرب عن رغبتها في إجراء حوار ومحادثات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة[72].

وفي الدورة الرابعة عشرة التي انعقدت في النصف الثاني من عام 1959م قدمت اثنتان وعشرون دولة أفروآسيوية من ضمنها الجمهورية العربية المتحدة[73] مشروع تسوية طالبت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء مفاوضات فورية للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة[74].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية تقدم "محمود فوزي" ممثل الجمهورية العربية المتحدة ببيان أوضح فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة المؤيد للوطنيين الجزائريين في المعركة التي يخوضونها ضد فرنسا في سبيل تحقيق الاستقلال، وأشار إلى مشروع "ديجول" الخاص بإجراء استفتاء في الجزائر، حيث قال: "إنه يكون من شأن الجزائريين بطبيعة الحال، ومن شأنهم وحدهم أن يتخذوا قراراتهم الخاصة، ونحن نلاحظ ونسجل اعتراف فرنسا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم"[75].

وفي ختام البيان أبرز "محمود فوزي" موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية حيث قال: إن موقف الجمهورية العربية المتحدة في حكومة الجزائر وشعبها في كفاحها من أجل تسوية سليمة لاستقلال الجزائر واسترداد البلاد والمحافظة على سلامة الأرض سيظل كما كان في أي وقت مضى هو موقف الحزم والتصميم[76].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هاجم ممثل الجمهورية العربية المتحدة "محمود فوزي" الأمم المتحدة واتهمها بالسلبية في معالجة قضية الجزائر، وحَثَّ على بدء المفاوضات بين الجزائريين والفرنسيين من أجل تسوية نهائية للقضية الجزائرية، حيث قال: "إذا كانت هناك حرب يجب خوضها فيما يتصل بالجزائر...فيجب أن تكون حربا للانتصار على هذه العقبات يجب أن تكون حربا على الحرب في سبيل انتصار السلام[77].

وعلى الرغم من إدارج القضية الجزائرية في هذه الدورة ودراستها دراسة وافية ورغم إصرار معظم الوفود العربية والإفريقية على إيجاد تسوية سليمة للقضية الجزائرية، إلا أن قرار هيئة الأمم المتحدة كان مجحفا في حقها[78] حيث أصدرت الهيئة قرارا دعت فيه إلى فتح مفاوضات لضبط الشروط اللازمة لتطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير المصير[79].

وعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة إلى مناقشة القضية الجزائرية في شهر ديسمبر عام **1960**م[80]. وفي الوقت الذي كانت اللجنة السياسية تبحث قضية الجزائر، قام الجنرال "ديجول" بزيارة إلى الجزائر كان القصد منها تفنيد مطالب الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة الرامية إلى استقلال الجزائر، والزعم بأن الشعب الجزائري يؤيد السياسة الفرنسية في الجزائر، إلا أن ما حدث هو العكس، حيث استقبل بمظاهرات صاخبة عبر فيها الشعب الجزائري عن سخطه مطالبا بالاستقلال، وتحولت المظاهرات السلمية إلى مجازر وحشية حيث سقط الكثيرون قتلى وجرحى[81].

وعند مناقشة القضية الجزائرية في الجلسة الثانية للجنة السياسية للأمم المتحدة شارك ممثل الجمهورية العربية المتحدة "محمود فوزي" في تلك المناقشة، وأستهل كلامه بمطالبة الأمم المتحدة لاتخاذ

موقفا واضحا من القضية الجزائرية وإيجاد حلا لها وناشدها بالحزم في اتخاذ قراراتها بشأن الجزائر مع ممثلي الشعب الجزائري، حيث ذكر: أنه لو كان يرغب في إجراء استفتاء حقيقي فإنه يكون مسرورا لإشراف الأمم المتحدة على هذا الاستفتاء[82]، وفي ختام البيان كرر ممثل الجمهورية العربية المتحدة نداءه إلى الأمم المتحدة مطالبا إياها بإيجاد حل منطقي ومعقول يتماشى مع وضع الشعب الجزائري حيث قال: إن على الأمم المتحدة بأن لا تكرر غلطاتها السابقة، وأن تعمل بكل ما أوتيت لوضع حدّ للحرب الجزائرية"[83].

وأثناء مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1960م ألقى الرئيس"جمال عبد الناصر" خطابا باسم الجمهورية العربية المتحدة، أبرز فيه تطور القضية الجزائرية التي اعتبرها من الأمور البالغة الأهمية مذكرا الأمم المتحدة بتجاهلها لهذه القضية، موجها اللوم والعتاب للحكومة الفرنسية متهما إياها بعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشان القضية الجزائرية، حيث قال: "إنه من الأمور البالغة الأهمية أن لا تنسى الأمم المتحدة نفسها ولا تنسى قراراتها، وإلا فإننا نشجع بذلك الذين يحاولون تناسي الأمم المتحدة وتجاهل وجودها، وإننا لنرى المثال الصارخ لهذا التجاهل في سياسة فرنسا اتجاه الجزائر، فلقد عرقلت الحكومة الفرنسية كل محاولات الأمم المتحدة الهادفة إلى وضع حد للمجازر الاستعمارية في الجزائر[84]، ثم أعلن سياسة فرنسا في الجزائر وما يمارسه جيشها نحو الشعب الجزائري، يهدف أساسا إلى جعل الجزائر جزء من فرنسا حيث قال: "إن حكومة فرنسا تتصور أنها قادرة بالمدافع على تغيير إرادة الله الذي جعل الجزائر قطعة من القارة الافريقية، وجعل شعبها جزء من الأمة العربية، فإذا هي تحاول أن تجعل من أرضها امتدادا جغرافيا لفرنسا ومن شعبها شعبا تابعا مستعبدا[85].

ثم ذكر المؤتمرين برغبة الحكومة الجزائرية ومحاولاتها في الوصول إلى إيجاد حل سلمي، ولكن دون الوصول إلى نتيجة إيجابية[86]، وأشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى المفاوضات السرية التي جرت في القاهرة عام 1956م بين وفد جبهة التحرير الجزائرية ووفد الحكومة الفرنسية، حيث قال: "إن هذه الرغبة في السلم القائم على العدل من الجانب الجزائري والإجماع العربي قد لقيت ما كانت تستحقه من نية حسنة، ثم تأسف لموقف الحكومة الفرنسية فقال: إنه لمن دواعي الأسف أن الحكومة الفرنسية راحت تقيم معسكرات الاعتقال، وراحت تجرب أنواع التعذيب الوحشي ضد الأحرار من ثوار الجزائر، الأمر الذي ثار له الضمير العالمي حتى في فرنسا نفسها[87].

وأشار عبد الناصر إلى رغبة الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإيجاد حل سلمي يتماشى مع أهدافه وأماله، مؤكدا أن الثورة الجزائرية سيكون الانتصار حليفها، وفي ختام خطابه طالب الأمم المتحدة بأن تتدخل للقيام بواجبها حيث قال: "وأظن أننا لا نغالي إذا ما تقدمنا بطلب حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره على أساس استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وتحت رقابتها وفي حماها"[88].

وكان لهذا الخطاب إلى جانب خطب الزعماء الآخرين من أقطاب دول عدم الانحياز، أثره الإيجابي على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي اتخذت قرارًا نص على:

– اعتبار استمرار الحرب في الجزائر خطرا على الأمن والسلام الدوليين، وتأكيد حق الشعب الجزائري في حريته وممارسة سيادته"[89].

وخلال عام **1961**م دخلت قضية الجزائر مرحلة جديدة وحاسمة، خصوصا بعد أن رضخت فرنسا وقبلت الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير، لكن ذلك لم يمنع من إثارة القضية الجزائرية في الدورة السادسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة بناء على طلب تقدمت به اثنتان وأربعون دولة آسيوية وإفريقية من بينها الجمهورية العربية المتحدة إلى الجمعية العامة، حيث عرضت القضية الجزائرية على الهيئة السياسية لهيئة الأمم المتحدة في **14** ديسمبر **1961**م[90].

وقد تركزت خطب ممثلي الدول المساندة للقضية الجزائرية على ضرورة الإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا تنفيذا لقرار الأمم المتحدة، والوصول إلى نتائج مرضية تضمن للجزائريين حق تقرير مصيرهم والاستقلال الكامل[91]، وقد ألقى عمر لطفي ممثل الجمهورية العربية المتحدة في هذه الدورة بيانا أبرز فيه موقف الجمهورية العربية المتحدة من القضية الجزائرية، حيث ذكر: أن قضية الجزائر قضية عربية بالدرجة الأولى، وقد حدد ذلك في عدة نقاط، حيث أكد على أن الجميع يعرف موقف الجمهورية العربية المتحدة، من هذه القضية التي تعنينا لأكثر من سبب، فهي أولا قضية تهم العالم العربي، لأن فرنسا حاولت منذ مائة وثلاثين عام حتى اليوم إزالة الطبيعة العربية للبلاد، وهي ثانيا تهمنا كقضية إفريقية، فقد مرت سبعة أعوام والجزائر تساهم بنضال أبنائها في تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار، وهي ثالثا تهم الأمم المتحدة[92]، وأشار إلى مراحل تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وعاب على الأمم المتحدة أنها لم تجد حلا لهذه القضية[93].

وعند كلامه عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية، ذكر عمر لطفي أن الاتصالات التي جرت بين فرنسا والجزائر كانت تصطدم بصخرة عناد فرنسا وإصرارها على موقفها، وأكد أن وفد الجمهورية العربية المتحدة لا يستطيع أن ينكر أن اعتراف ديجول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري كان خطوة طيبة في طريق الوصول إلى تسوية سلمية، وأقر عمر لطفي أن ضغط الأحداث هو الذي أدى إلى هذه الخطوة، وبرّر فشل المفاوضات برفض الحكومة الفرنسية الاعتراف بالمبادئ الأساسية لوحدة الأراضي الجزائرية، ووحدة الشعب الجزائري، وطالب الأمم المتحدة بأن تقول كلمتها، وتجد حلا لهذه المشكلة بما يتفق مع أمال الشعب الجزائري[94].

ونبه ممثل الجمهورية العربية المتحدة إلى ما تمارسه فرنسا من تعذيب واضطهاد مؤكدا أن ذلك لن يوقف الشعب الجزائري عن كفاحه، وأكد أن أساليب التعذيب والاضطهاد التي لجأ إليها الجيش الفرنسي لن تصرف الجزائريين عن نضالهم، وفي ختام كلمته طالب الأمم المتحدة بإيجاد طريقة لإنهاء هذه الحرب، مؤكدا أن الطريقة الوحيدة هي اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ضمن نطاق وحدتها الإقليمية[95].

وقد عبرت سوريا ومجموعة الدول الأفروآسيوية في البيان الذي تقدمت به في هذه الدورة عن أسفها لتوقف المفاوضات بين حكومة فرنسا والحكومة المؤقتة الجزائرية، ودعا الطرفين إلى استئنافها من أجل إعطاء الشعب الجزائري حق تقرير مصيره، وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري[96]، وعندما قدم هذا المشروع نال تأييد أغلبية الدول، وبذلك حققت القضية الجزائرية انتصارا دبلوماسيا لأول مرة في هيئة الأمم المتحدة.

وقد تابعت سوريا والدول العربية مرحلة المفاوضات مرحلة بمرحلة حرصا منها على استقلال الجزائر وعودتها إلى الصف العربي كدولة عربية تربطها بالعالم العربي روابط ومقومات حضارية.

ويمكن القول أن موقف سوريا من القضية الجزائرية في الأمم المتحدة قد ارتكز على منطلقات واضحة تمثلت في أن الدفاع عن القضية الجزائرية كقضية عربية كان بلورة لرؤية القادة السوريين الذين كانوا يرون أن قضايا الأمة العربية قضايا واحدة واستقلال الأمة العربية لا يكتمل ودول عربية تعاني الاستعمار والاحتلال، ولعل هذه القناعة كانت بمثابة الدافع والمحفز للموقف السوري في الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية، ولقد عكس هذا الموقف حقيقة واضحة هي إن الموقف السوري كان له تأثيرا إيجابيا على الدول الأخرى التي اتسم موقفها بالتردد في كثير من الأحيان، ولقد ازداد هذا الموقف تبلورا وصلابة بعد الوحدة المصرية السورية التي كانت بمثابة الفاعل المتميز في المجموعة

الأفروآسيوية، ولعل ما يعكس هذا أن خطب وبيانات ممثل سوريا في كل الدورات التي طرحت فيها القضية الجزائرية للمناقشة، قد اتسمت بالعنف والقوة ومخاطبة فرنسا بصورة مباشرة، حيث كانت هذه الخطب تحمل دلالة واضحة، وهي خلق ترابط حقيقي بين النضال السياسي بالواقع الجزائري وما ميزه من نضال وكفاح، والاستناد على الأدلة القانونية والتاريخية، وذلك لإعطاء القضية الجزائرية صفتها القانونية وبعدها التاريخي والحضاري.

الهوامش:

1- HARBI MOHAMED LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE RAPPORT DE MOHAMED YAZID SUR L'ACTION INTERNATIONAL DE F.L.N. DOCUMENT, NUMERO 3, P, 173.

2–خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر القسم الأول 23 جويلية 1952 جانفي 1958 الهيئة العامة لمصلحة الاستعلامات القاهرة ص.ص، 308–307.

3- MOHAMED HARBI, RAPORT DE MOHAMED YAZID, P, 173.

4– جريدة المجاهد، الأربعاء 1 جانفي 1958 العدد 15 ص5.

5– جريدة المجاهد، العدد2، ص21.

6– جريدة المنار السورية، السبت 23 جوان 1956، العدد 1314، السنة السابعة، ص.3

7– جريدة البعث السورية، 13 ماي 1957، العدد 44، ص3.

8– جريدة المجاهد الجزائرية، 13 ماي 1957، العدد 44، ص.3

9– جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة السياسية القضية الجزائرية.

10– شوق الجمل: الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكتوبر 1958 حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقية الأول بالقاهرة عام 1966 الدر القومية للطباعة، القاهرة، ص 43.

11–كلمة محمود فوزي وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر اكرا، انظر جريدة الجمهورية المصرية، الجمعة 18 افريل 1958، العدد1572، السنة الخامسة ص 9ـــ انظر كذلك يوميات ووثائق الوحدة السورية 1958–1961 المجلد الأول، 3 افريل 1959، وثيقة رقم: 295.

12– كلمة محمود فوزي، المصدر السابق، ص 9.

13– نفس المصدر، ص 9.

14– ليجوم كولين: المصدر السابق، ص.ص، 122،121.

15– ليجوم كواين: نفس المرجع، ص 256.

16–كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر مندورفيا، انظر جريدة الجمهورية المصرية، 17 أوت 1959 العدد 1279، السنة 6، ص، 6، انظر كذلك يوميات الوحدة المصرية السورية، المصدر السابق رقم الوثيقة 2877.

17– نفس المصدر، ص 6.

18–كان الشعب الجزائري يطلق على هؤلاء الجنود "لا ليجو" وهو تحريف للفظ الفرنسي وهي هيئة مكونة من متطوعين غالبا ما يكونون أجانب تحت قيادة ضباط فرنسيين وأجانب وقد كان للفيف الأجنبي تاريخ اسود مع الشعب الجزائري، انظر عبد المالك مرتاض دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954 – 1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 1962 ص 70.

19– ليجوم كولين، المرجع السابق ص.ص، 256–257.

20– ليجوم كولين، المرجع السابق، ص.ص، 378–380.

21– شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثاره على القضايا العربية القاهرة 1964 ص 157.

22– جريدة المجاهد، الاثنين 16 جانفي 1961 العدد 87، ص 10.

23– تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية الدورة الخامسة والثلاثون 21 مارس 1961 ص.ص، 40–41.

24– جريدة المجاهد، 10 افريل 1961، عدد 63، ص1، انظر كذلك جريدة الاهرام المصرية، 26 مارس1961.

25– جريدة المجاهد، عدد 93، ص 11.

26- محمد علي رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرر، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة 1971ص.ص 91-.92

27- محمد علي رفاعي، المرجع السابق، ص 92.

28- نفس المرجع، ص93..

29- نفس المرجع، ص .92

30-تقرير الامين العام لجامعة الدول العربية، الدورة الرابعة والعشرون، أكتوبر 1955، ص.19

31- مجلس جامعة الدول العربية، دورة الانعقاد الثاني والعشرون، ص .6

32-Le Monde : 13 -14 Novembre 1954.
33-Alger répuiblicain, 14 – 15 Novembre 1954.

34- تقرير الأمين العام، المصدر السابق، ص 18

35- جريدة المنار، الاثنين 9 افريل 1956، العدد 258، السنة 7، ص.1

36 – جريدة النضال، الجمعة 13 افريل، العدد 1375، ص .1

37- جريدة النضال، الأحد 30 ماي 1956، العدد 3405، ص .2

38- جريدة المنار، الاثنين 18 ماي 1956، العدد 1292، السنة 7، ص.2

39- جريدة النضال، السبت 21 افريل 1956، العدد 1268، السنة 7، ص.3

40- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الإدارة السياسية،ث 1486/د29/ج5 .

41- الجامعة العربية، الأمانة العامة، مضبطة الجلسة الأولى، لمجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادي والثلاثين 18 أكتوبر .1958

42- مذكرة الامين العام إلى مجلس الجامعة في دورة اجتماعه الحادي والثلاثين د/2/2/20ب 1.

43- مجلس جامعة الدول العربية، دورة الانعقاد العادي، الحادي والثلاثين مضبطة الجلسة الأولى 2 مارس 1959م

44-مجلس جامعة الدول العربية، دورة الاجتماع العادي الثاني والثلاثين، الدار البيضاء 1 سبتمبر 1959.

45-جامعة الدول العربية الأمانة العامة، ق1595/د 32، ج4، 7 سبتمبر1959م.

46- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ق 1595/د32/ج7،4سبتمبر.1959

47- جامعة الدول العربية،الأمانة العامة،الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزارة الشؤون الخارجية -ش-ع/60./83

48- الجمهورية العربية المتحدة،وزارة الخارجية،الإدارة العربية رقم القيد 449 سري رقم الملف 1./363/503

49- مجلس جامعة الدول العربية دورة انعقاده العادي السابعة والثلاثون 4 افريل .1962

50- جامعة الدول العربية ،الأمانة العامة ، الدورة السابعة والثلاثون.

51-YACEF SAADI, LA BATAILLE D'ALGER, T1, E.N.A.L.ALGER 1984 P219.

52- صحيفة الأهرام، 6 جانفي 1955 ، العدد 24879، السنة 81 ، ص 2.

53 – احمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، ص.97

54 – صلاح العقاد، المغرب العربي، ص .449

55- تتضمن هذه الفقرة على أنه ليس في الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون التي تكون في صميم السلطات الداخلي لدولة ما.وليس فيه ما يقتضي مثل هذه الوسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق انظر: صلاح العقاد المرجع السابق، ص.450

56- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الدورة الثانية د/4/2/32 قضية الجزائر في الأمم المتحدة.

57 – كلمة ممثل سوريا في الأمم المتحدة،الدورة العاشرة 1955، أنظر: جريدة النضال السورية، الجمعة 24 جوان 1955 العدد 1027 السنة 6، ص.1

58- YEAR BOOK UNIED NATIONS 1955, DEPARTEMENT OF PUBLIC -58 INFORMATION, UNITED NATION, FIRST PRINTING, ANNEE 1955, NEW YORK1955, P-94.

أنظر: كذلك جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائر في الأمم المتحدة د/4/2/32

59- جريدة النضال الأحد 16 جوان 1956 العدد 3424.ص.1

60- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية د/4./2/32

61- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية د/4/2/32.

62 -الجامعة العربية، اللجنة السياسية، جدول أعمال الجلسة الأولى سبتمبر 1957 القاهرة، ص 27.

63-YEAR BOOK UNITED NATION, 1975. DEPARTEMENT PUBLIC -63 INFORMATION MANFAVTURED IN THE UNITED STATES OF AMERICA, 1957 P 131.

64 – صلاح العقاد، المغرب العربي، ص450.

65- الجامعة العربية، اللجنة السياسية، محضر أعمال الجلسة الأولى سبتمبر 1957، القاهرة ص .118

66- خيري حماد، المرجع السابق، ص، .400

67 – جريدة البعث،1 فيفري 1957م، العدد 40، ص .4

68 – نفس المصدر.

69-بيان أمين عام وزارة الخارجية السورية، في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية عشرة عم 1957 أنظر ك جريدة المنار السورية 11 فيفري 1957، العدد 1500، السنة 8، ص2.

70 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائر في الأمم المتحدة د/4./2/32

71- نفس المصدر.

72 – نفس المصدر.

73- لاتحاد المصري السوري الذي تشكل في الخامس مارس 1958 بعد استفتاء عام، أسفرت نتائجه على 99.99% وقد أعطى هذا الاتحاد دعما قويا للثورة الجزائرية وقضايا التحرر العربية عامة.

74 – جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة السياسية، قضية الجزائري في الأمم المتحدة د/4/2/32.

75 - بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة عشر عام 1959، انظر جريدة الأهرام 6 أكتوبر 1959، العدد26595السنة 85 ص .7

76 – نفس المصدر، ص7

77- بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة عشر، عام 1959 أنظر: جريدة الأهرام 30 ديسمبر 1959 ـــالعدد 26654، السنة 85، ص .1

78 – الجامعة العربية، الإدارة السياسية، القضية الجزائرية في مرحلتها الحالية من افريل 1957 إلى أوت 1959 القاهرة 1959 ص.403

79 – جريدة المجاهد، الثلاثاء 15 ديسمبر 1959، العدد 57، ص .6

80- خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، المرجع السابق ص .404

81 – الجامعة العربية، الأمانة العامة، تقرير الأمين العام 21 مارس 1961.ص 40

82- بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، أنظر: جريدة المجاهد الأثنين 19 ديسمبر 1966، العدد 85 ص.22

83- بيان ممثل الجمهورية العربية المتحدة في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص.22

84 – خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الجمهورية العربية المتحد في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، أنظر جريدة المجاهد 13 أكتوبر 1960 العدد 87، ص2 أنظر، كللك جريدة الجمهورية المصرية 28 ديسمبر 1960، العدد 2474، السنة7، ص1، 2، 3، 4.

85- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، المصدر السابق، ص2.

86-نفس المصدر ، ص.3

87- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشر، المصدر السابق، ص2.

88 – خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، المصدر السابق ص3.

89- خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة ص 404.

90 – جريدة المجاهد 25 ديسمبر 1961، العدد 111، ص 2.

91- خيري حماد، المرجع السابق، ص 410.

92- كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة عشر عام 1961، أنظر: خيري حماد المرجع السابق، ص: 422.

93- نفس المرجع، ص 422.

94- كلمة ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة عشرة عام 1961 ــ أنظر: خيري حماد المرجع السابق، ص 422.

95- نفس المرجع السابق، ص 422.

96 – جريدة المجاهد، 25 ديسمبر 1961م، العدد111، ص2

دور المملكة الليبية في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962

أ.عبد الكريم بلبالي *

عندما أدرك الشباب الجزائري المتحمس للثورة أن العمل المسلح أصبح ضرورياً وأكيداً لدحر الاستعمار والحصول على الاستقلال، تأكّد لهم منذ البداية أهمية البعد العربي لدعم قضية الجزائر وثورتها، فكانت لليبيا التي كانت مستقلة آنذاك أهمية بالغة في دعم ومساندة العمل المسلح في الجزائر، وكانت بداية اتصالات قادة الثورة بالمسؤولين الليبيين تلك الزيارات التي قام بها مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس بهدف جمع السلاح من أجل الشروع في العمل المسلح داخل الجزائر[1].

استطاعت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أن تكسب علاقات جيدة مع المسؤولين الليبيين، وبخاصة مع رئيس الحكومة الليبية مصطفى أحمد بن حليم والملك إدريس السنوسي[2]. كما كان للشعب الليبي تجاوباً واضحاً ومباشراً مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مثله في ذلك مثل باقي شعوب الوطن العربي عامة والمغرب العربي خاصة، حيث هبّ الشعب الليبي يدعم الثورة الجزائرية بمختلف الوسائل والطرق رغم الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التي كان يعيشها[3].

وعلى الرغم من تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير المستقرة فقد تبلور موقف رسمي وشعبي ليبي متضامن بشكل عفوي مع الثورة الجزائرية، فكان اندلاعها مؤثراً في أوساط الليبيين الذين عبّروا عن تضامنهم ونصرتهم لكفاح الشعب الجزائري، وبذلوا الجهود الكبيرة من أجل جمع المال والسلاح لمساندة الشعب الجزائري في ثورته[4].

ومقارنة مع الأنظمة السياسية الأخرى في المغرب العربي، كان للنظام الليبي موقف متميز وإيجابي تجاه الثورة التحريرية في الجزائر، وقد لعب الموقف الجماهيري الليبي دوراً أساسياً في التأثير على موقف الحكومة الذي كان داعماً منذ البداية للثورة الجزائرية، وقد مثّلت ليبيا القاعدة السياسية والعسكرية لجيش التحرير الوطني. ونظراً لعدم ارتباط ليبيا بالاستعمار الفرنسي فقد منحها ذلك استقلالية في علاقتها مع جيش التحرير الوطني الجزائري، الذي وُفق ممثلوه في ليبيا إلى إقناع الملك ادريس السنوسي

*- أستاذ مساعد أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- الجامعة الإفريقية- أدرار.

بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، وأنه ما من نيّة لديها سوى تحقيق استقلال الجزائر.

1- الدعم المعنوي: فور اندلاع الثورة الجزائرية أبدى الشعب الليبي الشقيق تجاوباً واضحاً معها انطلاقاً من إيمانه الرّاسخ بضرورة دعم شقيقه الشعب الجزائري في جميع المجالات، وطبيعي أن يمثل هذا شعور جميع الليبيين نظراً للصلة الأخوية والجغرافية التي تربط الشعبين الشقيقين، فلذلك استقرت جموع كثيرة من الشعب الجزائري في ليبيا هروباً من السياسة القمعية للاستعمار الفرنسي، حيث وجدت تلك الجموع مختلف التسهيلات من قِبل الشعب الليبي تجاه القضية الجزائرية.

وعند زيارة وفد جبهة التحرير الجزائرية للملك إدريس السنوسي في مقر إقامته بطبرق في 13 جوان 1956م، عبّر الملك الليبي للوفد الجزائري عن تأييد ليبيا المطلق ملكاً وحكومة وشعباً للثورة التحريرية، مؤكداً مشاركة ليبيا في كفاح الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي.[5]

ومن مواقف الدعم المعنوي الليبي للثورة الجزائرية خروج الجماهير الليبية عفوياً وتلقائياً من خلال تنظيم المظاهرات التي ملأت شوارع ليبيا تنديداً بالاستعمار الفرنسي، ودعماً لجيش التحرير في الجزائر، كتلك المظاهرات الحاشدة التي جابت شوارع ليبيا معبِّرة عن سخط الليبيين على عملية القرصنة الجوية التي اختُطف خلالها بعض قادة الثورة الجزائرية منهم بن بلّة ومحمد بوضياف، حيث أُغلقت الدكاكين والمحلات التجارية وحتى البنوك صباح يوم 24 أكتوبر 1956م[6].

ومن أشكال التضامن المعنوي مع الثورة الجزائرية ما عُرف بأسبوع الجزائر في ليبيا، الذي لم يكن محددا بسبعة أيام فقط، بل كان يمتد إلى شهر أو شهرين، يتم خلالها جمع التبرعات للثورة الجزائرية، بمشاركة جميع أطياف الشعب الليبي من أساتذة وطلبة وعمال وتجار، وحتى الأطفال الصغار الذين كانوا يتزاحمون على مكاتب التبرعات في مشهد يوحي بتفاني الشعب الليبي في العمل من أجل مساندة ثورة الجزائر، ويُعطي أروع مثال للإيثار والتضحية والفداء[7].

وقد رأت الحكومة الليبية ضرورة دعم الثورة الجزائرية معنوياً من خلال الحضور في المؤتمرات الدولية والعربية، والعمل من أجل تدويل القضية الجزائرية، ورفع صوت الشعب الجزائري في المنابر الدولية، للتأكيد على أن القضية الجزائرية تهدد الأمن والسلام في العالم، مما يستوجب تضافر الجهود الدولية من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لها، وكانت البداية بمؤتمر باندونغ 1955م بإندونيسيا، حيث وقفت ليبيا داعمة لقضية الجزائر، تماشياً مع مبادئها ودعماً لما قامت به مختلف الدول التي تبنت القضية الجزائرية[8].

ونظراً للأهمية البالغة التي حظيت بها القضية الجزائرية لدى الليبيين حكومة وشعباً، توجه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بخطاب شكر وعرفان للتأييد الشعبي الليبي للقضية الجزائرية، وعلى طريقة الاستقبال التي حظي بها الوفد الجزائري عند أولى زياراته لليبيا بحثاً عن الدعم والتأييد للثورة الجزائرية، حيث قال: "أما أنت أيها الشعب الليبي النبيل، أنت الذي اختلطت أرضك بدماء شهداء الحرية، امتزج هواؤك بأرواح الأبطال، ...إننا لا نستطيع أن نقول أنك أعنت الجزائر في حربها، وأنك أيدتها في جهادها، بل نستطيع أن نؤكد ويشهد التاريخ على أنك شاركت بكامل إمكانياتك في هذا الجهاد، وحملت قسطاً وافراً من الكفاح..."[9].

2- الدعم السياسي: لقد خضعت المواقف السياسية للأنظمة العربية من اندلاع الثورة الجزائرية إلى ضوابط ومبادئ دبلوماسية حددت مسارها وتوجهها السياسي من الثورة، وهو ما يبرر تريث العديد من الأنظمة العربية في تلك الفترة في إبراز موقف واضح من الثورة الجزائرية، أو على الأقل تقديم دعم محدود تحكمه السرية التامة، وفي هذا يقول محمد الصالح الصديق: "وعندما اندلعت ثورة الجزائر سنة 1954م وليبيا مثقلة بأعباء السيطرة والاستغلال والتبعية الاستعمارية لم تستطع الحكومة الليبية أن تحدد موقفاً صريحاً تجاه الثورة يمس مصالح الدول الغربية وبخاصة بريطانيا وفرنسا اللتين تحتفظان بقواعد عسكرية لهما في البلاد"[10]. ولذلك توجهت مواقف الشعوب العربية عكس توجه أنظمتها الحاكمة، حيث أنها لم تعترف بتلك المواقف السياسية، ولم تقف عند العلاقات الدبلوماسية الرسمية، بل خضعت إلى الحماس والاندفاع الثوري الذي يغذيه الشعور بالانتماء إلى الوطن العربي[11].

ونجد أن دعم القيادة الليبية للثورة الجزائرية انطلق منذ اندلاعها، إلا أنه بدأ سرياً، وظلّ يتصاعد تدريجياً حتى أصبح المسؤولون الليبيون في مختلف أجهزة الدولة يتنافسون من أجل تقديم الدعم للجزائر، ومما زاد من اتساع نطاق الدعم الليبي في السنوات الأولى لاندلاع الثورة التحريرية، هو زيارة وفد من أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة لليبيا، وهو ما ولّد الحماس لدى الليبيين من أجل مضاعفة أعمال الدعم للجزائر[12].

تميز عقد الخمسينيات بتنظيم العديد من المؤتمرات الدولية التي تخص قضايا الاستقلال والحرية، وانتهزت ليبيا الفرصة للتعريف بالقضية الجزائرية، وطلب يد العون لتمكين الوطنيين الجزائريين من مواصلة الكفاح المسلح، فقد سعى ممثل اللجنة الليبية العليا لدعم الجزائر الهادي المشيرقي في مؤتمر عُقد بتونس في 17 ماي 1957م بمناسبة احتفالها بعيد استقلالها، من أجل تعبئة الرأي العام العالمي لصالح الثورة الجزائرية، مستغلاً فرصة اجتماع الوفود الإسلامية والأجنبية بتونس، فحثّها على اتخاذ

موقف موحد من القضية الجزائرية[13]، هذا وقد تمخض عن هذا المؤتمر بلاغ مشترك للحكومتين الليبية والتونسية أكّدا فيه على أن حل القضية الجزائرية ضرورة ملحة للسلام والأمن العالميين[14].

وقد توالت المؤتمرات بعد مؤتمر تونس بذل خلالها الممثل الليبي الهادي المشيرقي مساعٍ حثيثة من أجل التعريف بالقضية الجزائرية دولياً، وقد أسفرت مجهوداته عن نتائج ايجابية قررت من خلالها الحكومات العربية في ليبيا وتونس والكويت والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية في 17 مارس 1959م الخروج من مجال الوعود إلى المساندة الفعلية، من خلال دفع مساهماتهم التي تم تحديدها حسب إمكانات كل دولة لصالح الثورة الجزائرية[15].

كانت ليبيا من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وكان ذلك بعد يوم واحد من تشكيلها، كما أن التراب الليبي كان مقراً لعقد مؤتمرات المجلس الوطني للثورة وبخاصة مؤتمري طرابلس الأول والثاني من 6 ديسمبر إلى 18 يناير 1960م، ومن 9 إلى 27 أوت 1961م، وقد وضع هذان المؤتمران الهياكل والأسس التي نظّمت الثورة سياسياً وعسكرياً.

وعن موقف الشعب الليبي من اختطاف زعماء الثورة الجزائرية الخمسة: أحمد بن بلّة ورابح بيطاط وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر ومحمد بوضياف فقد وقف الليبيون عامة من حادثة الاختطاف موقفاً إيجابياً، حيث اتصل الهادي المشيرقي ممثل اللجنة العليا لدعم الجزائر في 23 أكتوبر 1956م بملك المغرب ورئيس تونس ورئيس مصر، والأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة، وإذاعة صوت العرب، فحثّهم جميعاً على ضرورة العمل الجِدّي واتخاذ موقف إيجابي من أجل إطلاق سراح قادة الثورة المختطفين. هذا واستمرت مجهودات الممثل الليبي في سبيل إنهاء حالة اختطاف زعماء الثورة الجزائرية حتى تناقلت وكالات الأنباء الأجنبية نبأ الإفراج عنهم ونقلهم إلى المغرب الأقصى[16].

وعن الموقف الحكومي من عملية اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة، انعقد مجلس الوزراء الليبي يوم 23 أكتوبر من نفس السنة، وأبلغت السلطات الليبية من خلال هذا الاجتماع السلطات الفرنسية احتجاجاها الشديد على عملية القرصنة التي قامت بها، والتي هي منافية للقوانين الدولية، وطالبتها باتخاذ إجراءات فورية من أجل إطلاق سراح الزعماء المختطفين، وحمّلتها مسؤولية سلامة أرواحهم[17].

وبسبب هذه الحادثة كان من الطبيعي أن تتدهور العلاقات مع فرنسا، وقد تأكّد للسلطات الفرنسية وقوف ليبيا بقوة وراء دعم الثورة الجزائرية، بعد أن انكشف لها الدور الليبي السري وراء مدّ الثورة في الجزائر بالسلاح، وتأييدها السياسي والمعنوي لزعماء الثورة المختطفين، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تحاول التملُّص من تعهداتها بالجلاء عن الجنوب الليبي أواخر سنة 1956م،

وأرسلت السلطات الفرنسية سفيرها بالائي ليبلغ الحكومة الليبية بعدم قدرة فرنسا على تنفيذ تعهدها بالجلاء بعدما اتضح لها دعم ليبيا لثورة الجزائر، فردّ السيد أحمد ابن حليم بأن ليبيا سترفع القضية الى مجلس الأمن، وأخبر الرئيس أيزنهاور بذلك فوعده بالتدخل في الأمر لدى السلطات الفرنسية[18].

ونظراً للدعم السياسي الكبير الذي لقيته وفود الثورة الجزائرية في ليبيا، ونظراً للجهود الكبيرة لإنجاح الثورة، وتسهيلاً من القيادة الليبية، قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعقد عدة مؤتمرات في العاصمة الليبية طرابلس، لدراسة مختلف مراحل الثورة، وتقييم جميع العمليات الحربية في الجزائر، وهي كما يلي:

أ- مؤتمر طرابلس الأول: انعقد المؤتمر بالعاصمة الليبية طرابلس بتسهيل من الملك الليبي إدريس السنوسي، الذي جاء نتيجة الخلافات التي ظهرت بين قادة الثورة الجزائرية بخاصة بعد مؤتمر الصومام 1956م، ونتيجة لذلك ظهرت عدة لجان للإشراف على سير أعمال الثورة، كانت آخرها ما عرفت باللجنة السباعية التي أصبحت القيادة العليا والفعلية للثورة التحريرية[19]، وكان من بين مهامها التحضير لانعقاد مؤتمر طرابلس الأول الذي انعقد في 16 ديسمبر 1959م، وكان من نتائجه ما يلي:

- وضع نظام جديد لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.
- إعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني للثورة.
- إعادة تنظيم تشكيلة الحكومة المؤقتة، وتعيين فرحات عباس رئيساً لها للمرة الثانية.
- إنشاء قيادة عسكرية جديدة تضم كريم بلقاسم، الأخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف.
- التأكيد على أن مبدأ تقرير المصير أساس أية مفاوضات مع السلطات الفرنسية.

وهكذا وبعد هذا المؤتمر توطّدت العلاقة بين قادة الثورة والحكومة الليبية أكثر فأكثر، حتى أصبحت ليبيا قبلة للسياسيين الجزائريين ورجال الثورة، نظراً للتسهيلات التي حرص على توفيرها الملك إدريس السنوسي وأعضاء حكومته[20].

ب- مؤتمر طرابلس الثاني: انعقد المؤتمر في 9 أوت 1961م، وتركزت أشغاله حول قضية المفاوضات مع فرنسا، حيث انتهت أشغال المؤتمر يوم 27 أوت من نفس السنة، وخرج المؤتمرون بتعيين بن يوسف بن خدة رئيساً للحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة، مع ظهور تشكيلة حكومية جديدة[21].

ج- مؤتمر طرابلس الثالث: انطلقت أشغال المؤتمر ابتداء من 27 ماي 1962م إلى غاية 7 جوان من نفس السنة، ترأسها السيد محمد الصديق بن يحي إلى جانب نائبيه: عمر بوداود رئيس فدرالية جبهة

التحرير في فرنسا، والعقيد علي كافي قائد الولاية العسكرية الثانية، وقد حضر المؤتمر أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وكذلك القيادة العامة لجيش التحرير الوطني، إلى جانب قادة الولايات العسكرية الستة[22].

كان من أهم نتائجه دراسة مسألة المفاوضات الثنائية مع فرنسا بخصوص الاستفتاء حول تقرير المصير، إضافة إلى وضع برنامج مستقبلي للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لمرحلة الاستقلال.

ومن خلال مندوبها في هيئة الأمم المتحدة علي الجربي عملت ليبيا الكثير من أجل التعريف بقضية الجزائر وثورتها دولياً، ففي عام 1957م وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ألقى السيد علي الجربي خطاباً وصف فيه الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر بالحرب الاستعمارية، مفنداً ما تسميه فرنسا عملية التهدئة التي لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع[23]، وفي الدورة 13 للأمم المتحدة التي تزامنت مع تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة أعلن مندوب ليبيا في هذه الدورة السيد محي الدين فكيني عن اعتراف ليبيا بحكومة الجزائر المؤقتة[24]، وهو ما يعتبر دعماً علنياً من قِبل ليبيا للجزائر في أكبر هيئة دولية.

وبسبب الدعم الواضح والعلني للشعب الليبي وحكومته للثورة الجزائرية، حاولت السلطات الفرنسية جاهدة شحن الأجواء بين ليبيا والجزائر من أجل توتير العلاقات بينهما، وعزل الجزائر عن محيطها المغاربي، إلا أن ليبيا استمرت في دعمها للثورة الجزائرية في جميع المجالات، ورفضت الصفقة التجارية التي عُرضت عليها حول استغلال حقل النفط الجزائري "إيجلي" أواخر عام 1957م[25]

3- الدعم العسكري: مثّلت ليبيا على المستويين الرسمي والشعبي، وبمختلف أجهزتها المركز الأول لإيصال المساعدات العسكرية لجيش التحرير في الجزائر[26]، فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية اتصل الرئيس المصري جمال عبد الناصر وأحمد بن بلة برئيس الحكومة الليبية مصطفى أحمد بن حليم وخاطباه في موضوع دعم الثورة الجزائرية وتأمين وصول السلاح والمساعدات العسكرية إلى الجزائر عن طريق الأراضي الليبية، فأبدى استعداده لذلك رغم المخاطر التي شرحها لعبد الناصر وبن بلّة والمتمثلة في التواجد البريطاني على طول ليبيا، وكذا امتلاك سفارة فرنسا في طرابلس لجهاز مخابرات قوي في طرابلس وبنغازي[27].

ويروي السيد مصطفى أحمد بن حليم أنه أثناء زيارته إلى القاهرة في أواخر أكتوبر 1954م دعاه الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث له عن فحوى الاتفاق بينه وبين الملك سعود والأمير فيصل (ولي العهد السعودي فيما بعد) الذي يقضي بأن تقدم المملكة العربية السعودية الأموال للمخابرات المصرية

من أجل شراء السلاح لدعم الثورة الجزائرية، ولأجل ذلك طلب جمال عبد الناصر من ابن حليم أن يتكفل بنقل السلاح الى الجزائر، وهو ما تحدث عنه ابن حليم في مذكراته فقال: "وعندما زرت القاهرة في آخر شهر أكتوبر، ...اتصل بي الرئيس جمال ودعاني لاجتماع منفرد معه وفاجأني الرئيس قائلاً: إنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي اندلعت اليوم (1954/11/01م)، وشرح لي أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة للثورة لشراء السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية، وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلو الثورة الجزائرية"[28].

وعند عودته إلى ليبيا سارع ابن حليم للقاء الملك إدريس السنوسي من أجل إطلاعه على موضوع دعم الجزائر عسكرياً؛ فأبدى بدوره تجاوباً مع الفكرة التي قابلها بهدوء وروية حسب ما ذكر ابن حليم نفسه، غير أنه أبدى أيضاً مخاوفه من المخاطر التي يمكن أن تتعرّض إليها ليبيا في حال انكشف دورها في دعم ثورة الجزائر. وبعد هذا اللقاء راح ابن حليم يفكر في طريقة لتهريب السلاح الى الثوار الجزائريين، والتفكير في طريقة لتضليل مخابرات السفارتين الفرنسية والبريطانية.

وهكذا وجدت الثورة الجزائرية تجاوباً حكومياً وشعبياً لدعم الكفاح الجزائري خاصة في مجال تأمين إمدادات ونقل السلاح[29]، فكانت بذلك ليبيا منطقة عبور للمساعدات العسكرية الآتية من المشرق العربي، وخاصة من مصر، وقد احتضنت المناطق الحدودية مع الجزائر الثورة الجزائرية عن طريق تدعيم الثوار وتأمين امدادات السلاح، كما أنها كانت من أهم مراكز تدريب جيش التحرير الجزائري الذي استفاد كثيراً من الخبرات الليبية.

وبذلك مثّلت ليبيا الرئة التي تتنفس منها الجزائر في تلك الفترة فيما يخص عمليات تهريب السلاح عبر الحدود الشرقية للجزائر، فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة التحريرية عبرت الدفعات الأولى من الذخيرة الحربية الحدود الشرقية للجزائر مع ليبيا، التي كانت المنفذ الوحيد لعبور الإمدادات العسكرية، ومنها توزع على باقي جهات الجزائر، حيث قام بالمهمة رجال ليبيين ضالعين في تهريب الأسلحة، بالتنسيق مع ممثلين عن جيش التحرير الجزائري من أجل إحاطة عمليات التهريب بالسرية المطلوبة نظراً للرقابة الشديدة المفروضة على الحدود مع الجزائر[30].

وعن اندلاع الثورة التحريرية يتحدث ابن حليم كيف أن الشحنة الأولى من الأسلحة وصلت الى ميناء طرابلس الغرب على ظهر اليخت مصري "فخر البحار"، حيث أفرغ الحمولة ضباط ليبيون

ونقلوها الى مراكز مضمونة للتخزين، حتى حضر أحمد بن بلة ومعه أعضاء من جيش التحرير، وقاموا بتهريب الأسلحة الى داخل الجزائر[31].

وفي المراحل الأولى للثورة يذكر فتحي الدّيب من خلال مذكراته بأنه تم الاعتماد على بعض الليبيين المتخصصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العضم البريطانية ومعسكرات الجيش البريطاني المنتشرة في أنحاء ولاية برقة الليبية ليتولوا مهمة شراء الأسلحة الخفيفة والذخيرة تمهيداً لنقلها إلى الجزائر عن طريق الحدود الليبية الجزائرية[32].

وقبل اندلاع الثورة التحريرية ارتبطت قيادة الثورة مع المسؤولين الليبيين بعلاقات سرية استمرت عبر مختلف مراحل الثورة، نظراً للأهمية البالغة لليبيا في تأمين عمليات نقل السلاح من وإلى الجزائر، ولذلك ركّز المسؤولون الجزائريون والمصريون على كسب السلطات الليبية من أجل إنجاح هذه المهمة، حيث أنه بحكم خطورة الأوضاع اتُفق على أن يكون الاعتماد حصرياً على رئيس الحكومة مصطفى أحمد بن حليم ليتدبر مع أحمد بن بلّة والمخابرات المصرية طرق نقل السلاح إلى الجزائر، وهذا ما يفسر سرية العلاقات بين قادة الثورة الجزائرية والسلطات الليبية.

وعن علاقته بقادة الثورة الجزائرية، يتحدّث ابن حليم في مذكراته، كيف أنه ذات مرّة التقى في منزله مع أحمد بلة على الغداء، وكان قد نسي موعده مع السفير الفرنسي، وفعلاً حضر في نفس الموعد السفير إلى منزل رئيس الوزراء الليبي ابن حليم، وطلب منه مساعدته على إلقاء القبض على بن بلة، فوعده ابن حليم بذلك، وعند انصراف السفير الفرنسي شرح ابن حليم لأحمد بن بلة سبب زيارة السفير الفرنسي له[33].

وقد استغل قادة الثورة الجزائرية التسهيلات الليبية المقدمة من أجل تهريب السلاح المصري عبر ليبيا إلى الجزائر، وبخاصة توجيهات الملك إدريس السنوسي بخصوص ضرورة دعم القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً، فبادر أعضاء جبهة التحرير الجزائرية الى التنسيق مع القيادة الليبية من أجل تحقيق النجاح المطلوب فيما يخص الدعم العسكري للثورة التحريرية[34].

وعند اشتداد الثورة بذل القادة الجزائريون مجهودات كبيرة من أجل الحصول على أسلحة أكثر تطوراً من الدول الصديقة والشقيقة للجزائر، كان أهمها المساعدة العسكرية المصرية عام 1955م، وفي هذا الإطار نظّمت الحكومة الليبية تسع عشرة عملية إمداد في الفترة الممتدة من 8 نوفمبر 1955م الى 19 ديسمبر 1957م، أشرف خلالها العقيد مولود يحي مدير عام شرطة المقاطعة الغربية على تأمين توصيل المساعدات العسكرية الى الجزائر[35].

وبسبب عمليات تهريب السلاح المتواصلة والسرية في أوائل عام 1956م أنشأت المخابرات الأمريكية شبكة في ليبيا مكّنت المخابرات الفرنسية من اكتشاف شبكتي مخابرات تابعة للقيادة الجزائرية، واحدة بروما والأخرى بليبيا، وهو ما أدى بالقوات الفرنسية إلى الهجوم على قرية "آيسن" الحدودية في الجنوب الغربي لليبيا في 28 سبتمبر 1958م، إلا أن هذا العدوان الفرنسي على الجنوب الليبي زاد من قوة تضامن الشعب الليبي مع القضية الجزائرية[36].

4- الدعم الإعلامي: لم يقتصر الدور الليبي في مساندة قضية الجزائرية وثورتها على الدعم السياسي والعسكري فحسب بل كذلك شمل المجال الإعلامي، هذا الأخير كان من أهم الوسائل التي استعملتها ليبيا لدعم الثورة الجزائرية، عن طريق المقالات السياسية والنداءات الصحفية وقصائد الشعر السياسي وخطب الجمعة، وإرسال المندوبين الصحفيين إلى أرض الجزائر لرسم صور بطولات وتضحيات الشعب الجزائري، من أجل تعبئة الرأي العام العربي لصالح دعم ثورة الجزائر، هذا وقد سارعت إذاعة ليبيا ابتداءً من سنة 1958م إلى إسماع صوت الثورة عبر إذاعتها المحلية من أجل إطلاع الشعب الليبي على آخر التطورات الميدانية للثورة الجزائرية دبلوماسياً وعسكرياً، مع بذل الجهود لفضح جرائم الاستعمار الفرنسي[37].

إضافة إلى ذلك خصّصت إذاعة طرابلس فترة إذاعية مدتها نصف ساعة تُبث ثلاث مرات في الأسبوع تعرض الأخبار العسكرية والتعاليق السياسية المحلية والنشاط الدبلوماسي من أجل نصرة القضية الجزائرية دولياً، كذلك فتحت إذاعة بنغازي بدورها المجال أمام صوت الثورة الجزائرية حيث أُنشئ هذا الفرع الإذاعي في بنغازي لتوصيل أخبار الجزائر الثائرة إلى كافة المناطق الليبية، واستجابة لرغبة الليبيين الذين كانوا دائماً يطالبون بمساندة الشعب الجزائري في كافة المجالات، منها تغطية الثورة الجزائرية اعلامياً[38].

إن الدور الاعلامي الذي بذلته كلتا المحطتين لا يمكن تجاهله، وهو الذي كان له الدور الفاعل في تجنيد الشعب الليبي لمساندة الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته واستقلاله، وكان تضامن الشعبين بتدعيم من السلطات الليبية بما فيها جمع التبرعات المالية والطبية والغذائية، وبمناسبة الأسبوع الجزائري من 22 الى 29 أبريل 1960م الذي نُظم بالمدن والقرى الليبية وجّهت من خلاله الصحافة الليبية انتقاداً شديداً للأنظمة العربية المتعاملة مع فرنسا، وحمّلتها مسؤولية ما يحدث في الجزائر، كما انتقدت دعمها الضعيف للقضية الجزائرية، هذا وكانت ليبيا من الدول الأولى التي دعت إلى تدويل القضية الجزائرية.

وقد وجّهت اللجنة الليبية لدعم الجزائر العديد من النداءات من خلال الصحف المحلية والمنشورات إلى الشعب الليبي خلال الفترة من عام 1958م الى عام 1962م، وكانت طبيعة النداءات تدعوه إلى الوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين بكل ما يملك، بتقديم المساعدات المالية والمادية، وكذا إحياء ذكرى تفجير الثورة الجزائرية كل سنة، ومناشدته لمساعدة إخوانه الجزائريين بالسلاح ومستلزمات الحرب من أجل كفاحهم ضد المستعمر الفرنسي.

وعن أسبوع الجزائر في ليبيا الذي سبق ذكره، فقد كان لأجهزة الإعلام الليبية دور كبير في إنجاحه، فما إن يقترب أسبوع الجزائر كل سنة حتى تجتهد أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة في التمهيد له بالحديث عن الثورة وعن تاريخ الجزائر المجيد حتى تتهيأ العقول والنفوس لاستقباله والعمل على إنجاحه[39].

5- اللجنة الليبية لمناصرة الجزائر ودورها في الثورة التحررية: ما إن تفجرت الثورة الجزائرية حتى هبّ الشعب الليبي الشقيق لمساعدة الجزائريين، نظراً للروابط اللغوية والدينية والجغرافية التي تربط الشعبين، ومن أجل ذلك اجتمع مجموعة من الليبيين وقرروا تشكيل هيئة رسمية مهمتها التكفل بجمع التبرعات للجزائر، فراسلوا من أجل ذلك الجهات الرسمية في ليبيا حتى تكون مهمتها رسمية وقانونية[40].

نشط في هذا المجال السيد الهادي المشيرقي أحد العناصر الوطنية الليبية الذي أجرى اتصالات مكثّفة أسفرت عن انعقاد اجتماع مصغر لمناضلين ليبيين بمنزله في 18 ماي 1956م، توالت من بعده عدة اجتماعات نتج عنها تشكيل لجنة لمناصرة الجزائر، أُطلق عليها اسم: اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري[41]، أعضاؤها الهادي المشيرقي ومناضلين ليبيين آخرين كثفوا من اتصالاتهم داخل وخارج ليبيا من أجل مساعدة الجزائريين في كفاحهم ضد المستعمر الفرنسي.

ومباشرة بعد تشكيل لجنة مناصرة الجزائر ذاع صيتها وبلغت شهرتها الليبيين الذين اندفعوا يتنافسون في مساعدة أعضائها على جمع التبرعات من القبائل والأوساط المختلفة في ليبيا[42]، وهكذا بقيت لجنة جمع التبرعات تزاول نشاطها من خلال جمع الأموال عن طريق الحفلات الموسيقية والدورات الرياضية، وأيضاً ما يرد من دور السينما إضافة الى محاصيل الجلود بمناسبة عيد الأضحى[43].

ومن خلال هذه اللجنة قام الهادي المشيرقي بمجهودات كبيرة لصالح الثورة الجزائرية من خلال جمع التبرعات المادية للثوار الجزائريين، كما لعب دوراً مهماً في مسألة إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة المختطفين سنة 1956م كما رأينا سابقاً، حيث قام باتصالات مكثفة حتى سمع بنبإ إطلاق

سراحهم ووصولهم إلى المغرب الأقصى، وهذا موقف مشرف يُحسب للمناضل الليبي الهادي المشيرقي الذي بذل مجهودات كبيرة لصالح الثورة[44]، كما استطاعت اللجنة في سنة 1957م بيع العديد من بطاقات الاشتراك الخاصة بالتبرعات أسفرت عن جمع أكثر من 20500 جنيه وُجهت كمساعدات للثورة الجزائرية[45].

الخلاصة: إن مساندة ليبيا حكومة وشعباً للثورة الجزائرية كانت بعيدة عن أي تأثير أو تحفّظ على علاقاها الدولية أو مصالحها القطرية الخاصة، فكان الدعم المعنوي الليبي موازياً للدعم المادي، وأصبحت الأراضي الليبية ذات أهمية استراتيجية لحرب التحرير في الجزائر، كممر لعبور الأسلحة القادمة من مصر ومن المشرق العربي عامة، وبذلك شكلت ليبيا ممراً استراتيجياً للثورة الجزائرية خاصة بعد تضييق الخناق على الحدود الجزائرية التونسية في نهاية الخمسينيات.

وشكّلت ليبيا أيضا مقراً أساسياً للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني، كما كان المثقفون والطلبة والأعيان بمثابة السند الدعائي في نشر أخبار الثورة الجزائرية، وشكل الليبيون لجنة عُرفت باللجنة العليا لدعم الجزائر في النصف الثاني من سنة 1956م مساندة بقبول رسمي وشعبي ليبي أيّد فكرة إنشائها ومهمتها الموجّهة لجمع التبرعات للجزائر لمساندها في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، فكان للهادي المشيرقي الدور الهام في إنجاح مهمتها القائمة على تقديم الدعم والمساندة في مختلف المجالات للشعب الجزائري، وتدعيماً للثورة الجزائرية لأجل إكمال مسيرة الكفاح حتى الاستقلال.

وبذلك تكون ليبيا كباقي الدول المغاربية ودول المشرق العربي قد ساهمت مساهمة فعّالة في دعم القضية الجزائرية، بالتركيز على تدويلها وعرضها على الرأي العام العالمي، وتدعيم الثورة الجزائرية بمختلف احتياجاها حتى تم الاستقلال للجزائر.

الهوامش:

1- سلسلة المشاريع الوطنية، الدعم العربي للثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 117.

2- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص 348.

3- بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون والثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 2.

4- محمد الصالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، صص55 ــ 56.

5- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، ط 2، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 94.

6- نفسه، ص 95.

7- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 204.

8- سلسلة المشاريع الوطنية، المرجع السابق، ص 133.

9- عبد الله مقلاتي، التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، المصادر، ع 7، نوفمبر 2002، صص 166- 167.
10- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 145.
11- محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشار للنشر والتوزيع، ليبيا، 2008، ص 81.
12- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 66.
13- بسمة خليفة أبولسين، المرجع السابق، ص 54.
14- مريم صغير، المرجع السابق، ص 95.
15- بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص ص 55 ــ 56.
16- نفسه، ص ص 74 ــ 75.
17- مريم صغير، المرجع السابق، ص 96.
18- مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، د ت، ص 360.
19- مريم صغير، المرجع السابق، ص ص 101 ــ 105.
20- مريم صغير، البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1954 ــ 1962، ط 1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 114.
21- نفسه، ص 107.
22- نفسه، ص ص 108 ــ 109.
23- محمد ودوع، ليبيا والثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص 86.
24- سلسلة المشاريع الوطنية، المرجع السابق، ص 139.
25- مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 ــ 1962، المرجع السابق، ص 96.
26- بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص 133.
27- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 351.
28- مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص ص 350 ــ 351.
29- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 352.
30- مريم صغير، المرجع السابق، ص 110.
31- مصطفى أحمد بن حليم، المصدر السابق، ص 356.
32- نفسه، ص ص 357 ــ 358.
33- مريم صغير، المرجع السابق، ص 112.
34- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 58.
35- بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص 134.
36- بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص ص 149 ــ 150.
37- أبو عبد القادر، الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني حول الإعلام، قصر الثقافة، الجزائر، ص 212.
38- أبو عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 112 ــ 113.
39- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 209.
40- بسمة خليفة أبو لسين، المرجع السابق، ص 25.
41- محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص ص 149 ــ 150.
42- نفسه، ص 151.
43- مريم صغير، المرجع السابق، ص 117.
44- سلسلة المشاريع الوطنية، المرجع السابق، ص 124.
45- مريم صغير، المرجع السابق، ص 117.


النشاط العلمي
للمختبر

ندوة علمية حول الشهيد

بمناسبة إحياء اليوم الوطني للشهيد، واحتفالا بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، نظم مختبر تاريخ الجزائر بالتنسيق مع قسم العلوم الإنسانية ونادي الحياة العلمي ندوة تاريخية يوم الأحد 17 فبراير 2013م على الساعة العاشرة صباحا بقاعة المحاضرات الكائنة بالمكتبة.

برنامج الندوة:

10سا: آيات بينات من الذكر الحكيم

النشيد الوطني

10سا**15**د: كلمة افتتاحية للسيد عميد الكلية

كلمة السيد مدير المختبر

10س**30**د: أ.د دحو فغرور: تضحيات الشعب الجزائري من الحركة الوطنية إلى الثورة التحريرية.

10سا**50**د: أ.د رابح لونيسي: رمزية الشهيد في بناء الأمّة الجزائرية.

11سا**10**د: أ.د خليفي عبد القادر: من شهداء الثورة التحريرية: الرّائد فرّاج نموذجا.

تتخلل المحاضرات قصائد شعرية.

---

*عرض موجز عن الندوة: بمبادرة من الأستاذ الدكتور عبد القادر بوباية مدير مختبر تاريخ الجزائر، ورئيس تحرير مجلة عصور الجديدة وبالتنسيق مع قسم العلوم الإنسانية ونادي الحياة العلمي، تم عقد ندوة تاريخية خاصة بمناسبة اليوم الوطني للشهيد بمجمع إيسطو التابع لكلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية يوم 17 فبراير 2013. وقد تضمنت الندوة ثلاث مداخلات تخللتها قصائد شعرية من بعض الحضور طلابا وأساتذة.

وقد شارك فعليا في المداخلات كل من الأستاذ رابح لونيسي بمداخلة تحت عنوان: رمزية الشهيد في بناء الأمة الجزائرية"، والأستاذ عبد القادر خليفي بمداخلة تحت عنوان: "من شهداء الثورة التحريرية: الرائد فراج نموذجا." وتغيب الأستاذ دحو فغرور عن تقديم مداخلته، التي كان من المفترض أن يقدمها تحت عنوان: "تضحيات الشعب الجزائري من الحركة الوطنية إلى الثورة التحريرية."

افتتحت الندوة بكلمة من الأستاذ الاعرج مرسلي ممثلا للسيد عميد الكلية معلنا افتتاح الندوة، أعقبه الأستاذ عبد القادر بوباية مدير المختبر بكلمة بين فيها الظروف والأسباب التي جعلت المختبر

يعقد هذه الندوة، منوها بتضحيات الشعب الجزائري طيلة العهد الاستعماري وبخاصة خلال مرحلة الثورة التحريرية الكبرى.

وأعطيت الكلمة للسيد رابح لونيسي الأستاذ بقسم التاريخ من جامعة وهران الذي أسهب في إبراز رمزية الشهيد لدى أية أمة من الأمم، مركزا على شهيد الثورة التحريرية الجزائرية، وما تحققه تلك الرمزية من وحدة للمجتمع بعامة، وفي الوجدان الشعبي الجزائري بخاصة، من مكانة ليست بدرجة القدسية التي تتجاوز مقدرات البشر، بل بما تؤديه من دور كعنصر إيجابي يمد الشعب بطاقة خلاقة للإبداع والاستمرارية نحو بناء ذاتيته في وجه كل محاولات الهدم والتفرقة.

وكانت المداخلة الثانية من تقديم السيد عبد القادر خليفي الأستاذ بالقسم نفسه حول الشهيد لُوّاج محمد بن أحمد المدعو "فرّاج"، متتبعا سيرة الرجل منذ ولادته ببلدية عين غرابة من ولاية تلمسان سنة 1934، فدخوله مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ببلدتي الحنايا وعين غرابة، إلى انتقاله للانضمام للحركة الوطنية فالثورة التحريرية، ومواصلة جهاده إلى أن رُقِي إلى رتبة رائد عضو في مجلس الولاية الخامسة وفي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم استشهاده في 27 مارس من سنة 1960 بنواحي بشار، وأعقب المداخلتين مناقشة مستفيضة من قبل الحضور أساتذة وطلابا، وبخاصة ما يتعلق برمزية الشهيد وما تمثله لدى الشباب بخاصة في ظروف تتكالب فيها القوى العظمى على البلدان الصغيرة هنا وهناك.

أنا لست مولودا هنا...

قال لي صاحبي: ستشرق شمس الصباح

علنا نبصر معها دربنا، علنا نكتب فيها اسمنا

علنا نعلم أي وطن هو لنا

فأنا مولود هنا وكذا جدنا مثلنا

إن لم نكن نحن فمن غيرنا

قلت أما أبصرتنا، أما أبصرت قيدنا.

أما أبصرت أي تحركنا، ببطن تكاد تخنقنا.

أما أبصرت كلابا تنبح من حولنا.

وهي تقول لنا:

جوعكم وذلكم...قدر من السما.

فقركم وجهلكم...قدر من السما.

قلت إن كان قدرا منزلا؛ فحق أن يكون علينا كلنا.

إذا لما أُبْصِرُ مال قارون هنا.

وأُبْصِرُ أشياء قد قالت للجنون مرحبا بك عندنا.

أُبْصِرُ أشياء قد قالت: أيها الشباب ارحل من هنا.

يقول صاحبي: لا لا، أنا مولود هنا، وكذا جدنا مثلنا.

إن لم نكن نحن فمن غيرنا.

تقول هي الأشياء من حوله مشفقة من حاله.

يا بني ارحل من هنا.

لو كان جدك الشهيد حيا بيننا.

لو كان دمه الطاهر، لو كان ذكره

لو كان بيننا وأبصر حقدنا وظلمنا.

لقال بأعلى صوته:

أنا لست مولود هنا.

الطالب خالد كيحل

طالب في السنة أولى ماستر: تاريخ وحضارة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط

تعليق على ما نشرته وكالة الأنباء الجزائرية
حول "ندوة يوم الشهيد"

وبعد يومين من هذه الندوة (19-02-2013) نشرت وكالة الأنباء الجزائرية ملخصا عنها ذُكرت فيه بعض المعلومات التي لم ترد في مداخلة الأستاذ عبد القادر خليفي حول الرائد فراج.

وأود التدخل هنا باعتباري المعني بالأمر، لأوضح ما رأيته غير مناسب في الملخص المذكور. فمن المعلومات التي لم أذكرها وأسندت إلي من قبل الصحفي كاتب الملخص هي:

1- أن لُوَّاحْ محمد بن أحمد (الرائد فراج) ولد في غورايا بضواحي سبدو(تلمسان). والواقع أنه لا أثر لبلدة تدعى "غورايا" في ولاية تلمسان بحسب علمي، حيث قضيت أربعا وعشرين سنة بهذه الولاية،

بل إن لواج محمد بن أحمد(فراج) ولد في دشرة وذانة بلدية عين غرابة دائرة المنصورة ولاية تلمسان، وهذا ما قلته في مداخلتي السابقة الذكر.

2- أن الرائد فراج تولى مهمة التعليم بمسقط رأسه قبل أن يستقر بسعيدة. لقد ذكرت هذه المعلومة من قِبل الكاتب علي نهاري صاحب مؤلف "من سجل شهداء ومجاهدي الولاية الخامسة"، الصادر سنة 2008. وكان ردي على ذلك في مقال صدر بمجلة المصادر العدد: 22 لسنة 2010، التابعة للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

والرد هو أن فراج لم يكن معلما في يوم من الأيام بحسب ما صرح به رفقاؤه وأبناء بلدته عين غرابة الذين حاورهم سنة 2010، منهم هديلي قدور بن قويدر الضابط السابق في جيش التحرير الوطني وابن بلدته عيْن غرابة. وبلعباسي محمد بن المرسلي زميله في مدرسة جمعية العلماء بعين غرابة ورفيقه في السلاح، حيث كان مسئول المثونة بالمنطقة تحت إشراف فراج؛ بل إن لُواج محمد كان تلميذا في مدرستي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بلدتي الحنايا 1950 أولا، ثم في عين غرابة 1952 ثانيا.

3-لم يذكر الصحفي أي شيء عن دراسة لواج محمد بن أحمد(فراج) بمدرستي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في البلدتين المذكورتين آنفا رغم أني أسهبت في الموضوع، وبينت كيف استطاع رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الوصول إلى أبعد البقاع في الأرض الجزائرية المترامية الأطراف، والتأثير في السكان لصالح النهضة الوطنية والدينية. وبالتالي فالرائد فراج هو خريج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فكيف نخفي هذه الحقيقة؟

لقد كان من المفروض مهنيا وأخلاقيا أن يحضر الصحفي ويكتب ما قيل في الندوة، سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، فيما إذا كان للصحفي موقف معين، أما أن يؤتى بمعلومات من بعض المراجع وتسند لشخص معين فهذا مما يتنافى وأخلاقيات أية مهنة.

ولمن أراد التوسع حول الرائد فراج ما عليه إلا العودة إلى المجلة المذكورة، ليجد بها معلومات مستقاة ميدانيا من أفراه شهود عيان شفاهة، ومن مذكرات بعض رفاقه من ضباط جيش التحرير الوطني.

والله ولي التوفيق

وهران في 23-02-2013.

من خليفي عبد القادر، أستاذ بقسم التاريخ جامعة وهران

ندوة علمية حول عيد النصر

بمناسبة الاحتفاء بعيد النصر (19 مارس 1962م)، واحتفالا بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، نظم مختبر تاريخ الجزائر بالتنسيق مع قسم العلوم الإنسانية ندوة تاريخية يوم الثلاثاء 19 مارس 2013م على الساعة العاشرة صباحا بقاعة المحاضرات الكائنة بالمكتبة.

برنامج الندوة:

10سا: آيات بينات من الذكر الحكيم/ النشيد الوطني.

10سا**15**د: كلمة افتتاحية للسيد رئيس قسم العلوم الإنسانية.

كلمة السيد مدير المختبر

10سا**30**د: أة. عتيقة مصطفى: الجنرال دوقول والثورة الجزائرية.

10سا**50**د: أ.د محمد دادة: اكتشاف البترول وأثره على المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

11سا **10**د: أ.د رابح لونيسي: اتفاقية إيفيان وقضية البنود السرية.

11سا**30**د: المجاهد محمد موفقس: شهادة حول المرحلة الانتقالية (19 مارس- 5 جويلية 1962).

12سا: مناقشة عامة

مداخلات الندوة:

* عنوان المداخلة: اتفاقيات إيفيان وقضية البنود السرية

المحاضر: أ.د رابح لونيسي- قسم التاريخ- جامعة وهران

كلما احتفلنا بعيد النصر يطرح العديد من الناس سؤالا: هل فعلا توجد بنود سرية في اتفاقيات إيفيان؟ بل يمكن لنا القول إنها إشاعة منتشرة بقوة لدى العديد من عامة الناس، بل حتى لدى بعض المؤرخين الذين لم يبحثوا قط عن مصدر هذه الإشاعة. وكي نعرف مصدرها لا بد لنا من ربط الخطاب التاريخي الخاص بالاتفاقيات بالصراع الذي عرفته الجزائر غداة استرجاع الاستقلال، أو ما نسميه الانقلاب الذي وقع ضد المؤسسات الشرعية للثورة عام 1962م، وعلى رأسها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي قادت المفاوضات مع فرنسا.

فقد ساد خطاب لدى قادة ذلك الانقلاب يتهم فيه قادة الثورة الشرعيين آنذاك بأنهم برجوازية وعملاء للاستعمار الجديد، ويدخل ذلك في إطار مزايدات وديماغوجية لإعطاء شرعية جديدة للذين استولوا على السلطة بعد إبعاد وتهميش العديد من الأبطال الذين قادوا الثورة، واكتووا بنارها.

من هنا بدأت فكرة أن اتفاقيات إيفيان قد مهدت للاستعمار الجديد، وبأنها قد فرّطت في مصالح الجزائر، لكن أخفى بن بلة وبومدين ورفاقهما أن ذلك ما هو إلا ديماغوجية ومزايدة لأهداف سلطوية. وقد اعترف بومدين لبن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بذلك، عندما عُرضت الاتفاقيات على المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس للتصويت عليها، وصوّت بـ"لا" ثلاثة أعضاء من قيادة الأركان العامة؛ فقد كان بومدين ورفاقه يدركون جيدا أن الذين فاوضوا قد حققوا الهدف الإستراتيجي للثورة، وهو لا وقف لإطلاق النار إلا بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية على كل التراب الوطني، لكن لا يمكن تحقيق ذلك كله دون تنازلات تكتيكية في بعض المجالات الثقافية والاقتصادية، حيث يتم الحفاظ على أدنى مصالح الطرفين، لأنه لا يمكن أن نأخذ كل شيء في أي مفاوضات كانت، وهذه الأمور موجودة بوضوح في الاتفاقيات، ولا يمكن أن نقول إنها تفريط في المصالح العليا للدولة الجزائرية.

ولهذا ظهرت إشاعة وجود بنود سرية في الاتفاقيات بهدف ضرب الخصوم وتشويههم والتشكيك في وطنيتهم، بالرغم من أنهم من الذين أبلوا البلاء الحسن من أجل استرجاع الاستقلال. كما كانت هذه الإشاعة مجرد شماعة لتبرير سياسات تابعة لفرنسا، والتي لم تكن في الحقيقة إلا ثمنا للمساعدة الكبيرة التي قدّمتها كل من فرنسا ومصر للمجموعة التي استولت على السلطة عام 1962م، لأن فرنسا كانت تراها هي الأفضل من ناحية القابلية للتنازلات، لأنها في أغلبيتها لم تكتوِ بنار الاستعمار في الداخل، ولم تعش معاناة الجزائريين على أرض الواقع، وإلا كيف نفسر إصرار ديغول على تحطيم مجاهدي الداخل بكل الوسائل الجهنمية.

وعلى الذين لم يعرفوا من وراء هذه الإشاعة إلا أن يسألوا أنفسهم: لماذا لم يحتفل بعيد النصر في 19 مارس إلا بعد مجيء الرئيس بن جديد إلى الرئاسة؟ أليس الخوف من أن يستذكر الشعب الجزائري أبطالا كبارا حرروا الجزائر، ومنهم أغلب أعضاء الحكومة المؤقتة الذين استبعدوا من السلطة، ومن التاريخ الرسمي لأكثــر من عقدين من الزمن.

كما علينا أن نسأل لماذا لا يشار عند الحديث عن اتفاقيات إيفيان إلى المسألة الانتقالية، ألم تنص الاتفاقيات على إجراء انتخابات تعددية للمجلس التأسيسي؟ وهو ما لم يحدث بعد استيلاء تحالف "بومدين– بن بلة" على السلطة.

وفي الأخير، ألم يحن الوقت لاستعادة كل رموزنا التاريخية التي طمست لفترة من قِبل مجموعة احتكرت السلطة والثروة والثقافة والتاريخ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحرير كتابة التاريخ الوطني من

أي وصاية، وجعله في يد الأكاديميين فقط، مع توفير الحريات بكل أشكالها، إضافة إلى الاهتمام بالتكوين الجدي للمؤرخين في الجامعات.

*عنوان المداخلة: ديغول والثورة الجزائرية (1958-1962م)

المحاضر: أة. عتيقة مصطفى- أستاذة مستخلفة بقسم التاريخ- جامعة وهران.

مقدمة: تتقادم الأزمان وتمضي الحقب وتظل الذاكرة الجزائرية وفية لأصداء تاريخها المجيد تقلب صفحاته لكل جيل من الأجيال، وتستثير ظلال القداسة الكامنة فيه لتجعل منه على الدوام أنموذجا فريدا من نماذج الجهاد المقدس الذي حمل لواءه رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، سجدوا أمام حب هذه الأرض الطيب ثراها واستبسلوا في الذود عن حماها فكان أقل ما يستحقونه أن نحيي ذكراهم عرفانا بالجميل، ورسما لمعالم الرمز الخالد الجميل ليكونوا قدوة لهذا الجيل السليل. وضمن الاحتفال بهذه الذكرى ارتأينا الوقوف عند واحدة من أهم المحطات التاريخية للثورة الجزائرية، ويتعلق الأمر بسياسة ديغول -الجمهورية الخامسة- اتجاه الثورة الجزائرية ذلك أنه خلال هذه المرحلة استعادت الجزائر سيادتها الوطنية، فالوقوف عند سياسة ديغول هو سبيل للإجابة عن واحدة من أهم الإشكاليات في تاريخ الثورة الجزائرية: "هل منح ديغول الاستقلال للجزائر" أم يتعلق الأمر بتعامل المنظومة الديغولية مع الثورة الجزائرية بواقعية فرضتها الانتصارات العسكرية والسياسية للثورة الجزائرية.

ظروف مجيئ ديغول إلى السلطة: هي أحداث 13 ماي 1958 التي أدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة وميلاد الجمهورية الخامسة خاصة بعد أزمة النظام البرلماني وعجز الإدارة الاستعمارية وتراجع الفرنك الفرنسي ومشكل الجزائر.

فمنذ شهر كان البرلمان الفرنسي قد عجز في إيجاد رئيس جديد للمجلس لذلك توجه رئيس الجمهورية روني كوتي في 8 ماي 1958 إلى مناضل الوسط بيار بيفلمين- الحركة الجمهورية الشعبية- والذي عبر عن رغبته في فتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني

الأمر الذي رفضه الجنرال سالان وأوروبيي الجزائر الذين أدانوا ما اعتبروه ديان بيان فو ديبلوماسية، ويبدو أن الأمر قد أفلت حينها من يد الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" الذي استدعي إلى باريس في 10 ماي 1958.

في الجزائر، ظل الجيش يمثل السلطة الوحيدة حيث دعت لجان الدفاع عن الجزائر فرنسية وقدماء المحاربين إلى مظاهرة يوم 13 ماي بحجة تكريم من تمت تصفيتهم من أسرى فرنسيين من طرف جبهة

التحرير الوطني، وتطورت الأحداث بانضمام القيادة العليا المشكلة حينها من الجنرال ماسو وسالان، حيث ترأس الجنرال ماسو "لجنة الإنقاذ العام" والتي تولت مسؤولية تسهيل وصول ديغول إلى السلطة[1]، وقد استساغ روني كوتي الفكرة باعتبار أن رجل المقاومة الفرنسية- ديغول- وحده القادر على إنقاذ فرنسا وتحقيق الوحدة الوطنية.

- مراحل السياسة الديغولية: لقد تميزت سياسة ديغول بالمرحلية اتجاه ما اصطلح بتسميته "المشكل الجزائري"، ذلك أنه خلال كل مرحلة أخذ ديغول بعين الاعتبار المعطيات الداخلية والخارجية بالنسبة لفرنسا أو الجزائر، وعموما يمكن الحديث عن مرحلتين أساسيتين في سياسة ديغول:

المرحلة الأولى: من جوان 1958 إلى غاية ديسمبر 1958 تاريخ تنصيبه كرئيس للجمهورية، وإن كان البعض يعتبر أنها مرحلة الجزائر الفرنسية لكننا نعتقد أنه خلال هذه المرحلة تأكدت إرادة ديغول حول ضرورة تقريب المسلمين من الأوروبيين دون أن تتجلى صورة واضحة عن شكل هذا التقارب، ونادرا ما ورد في تصريحاته عبارة "الجزائر فرنسية "أو مصطلح" الإدماج"، ونعتقد أن التوجه لاعتقاد أن ديغول من دعاة الجزائر فرنسية، هو أن هذا الأخير ومنذ خروجه من عزلته السياسية وفي ندوة صحفية يوم 19 ماي 1958 بقصر دورزاي d'orsay لم يدن حركة 13 ماي التي اعتقد أنها بالإمكان أن تكون مرحلة جديدة للانفراج.

ومنذ تنصيب ديغول في أول جوان 1958 رئيسا للمجلس الفرنسي من طرف الجمعية الوطنية من خلال 79صوتا مقابل 8 أصوات وخلال خطاب التنصيب أشار إلى تهديد مكانة فرنسا بسبب أحداث الجزائر واقترح الوسائل الضرورية: سلطات مطلقة لمدة ستة أشهر، مشروع إصلاح الدستور. ومن خلال التشكيلة الوزارية الخاصة بحكومة ديغول تولى رئاسة المجلس ووزارة الدفاع الوطني كما وجد ممثلين من مختلف الأحزاب مثل غي مولي.

مع بداية شهر جوان قام ديغول برحلة إلى الجزائر أين صرح بالعبارة التالية "لقد فهمتكم" وهو يقصد أوروبيي الجزائر مدعمين بحركة 13 ماي، وبمستغانم أعلن "تحيا الجزائر فرنسية"، وبوهران وقسنطينة وعنابة أعلن ديغول أنه في الجزائر لا يوجد سوى فرنسيين بنفس الحقوق والواجبات، وفي زيارة في شهر جويلية أكد ديغول على فكرة المشاركة بين سكان الجزائر والمتروبول، وفي رحلة أخرى إلى الجزائر في 28- أوت صرح بعبارة استفزت مناصري الجزائر فرنسية عندما تحدث على أن التطور الضروري للجزائر لا بد أن يتم ضمن الإطار الفرنسي[2]. ويبدو أن هذه الزيارات كانت ضمن التحضير لاستفتاء 28-سبتمبر- 1958 والذي يتضمن دستور جديد يمنح سلطات هامة لرئيس

الجمهورية على حساب الجمعية الوطنية حيث رفض الشيوعيون الاستفتاء لأنه في نظرهم تجسيد للدكتاتورية العسكرية، وكذلك تجمع قوى اليسار المعارض لسياسة الحكومة الحالية واتحاد القوى الديمقراطية بزعامة دانيال ماير وتحفظ الاشتراكيين.

وعليه يبدو أنه طيلة هذه الفترة لم يلتزم ديغول بسياسة واضحة اتجاه الجزائر ذلك أنه وضمن مهمة إرساء دعائم الجمهورية الخامسة حاول تحقيق اتحاد وطني والتوفيق بين حركة 13 ماي التي أتاحت له الوصول إلى السلطة والأحزاب السياسية، فهي محاولة الحكم خاصة أمام معارضة الشيوعيين والتقدميين وتحفظ الاشتراكيين والراديكاليين، لذلك ظل ديغول متجاذبا بين قوى اليسار واليمين حيث لجأ إلى تعيين جاك سوستيل وزيرا للإعلان علما أنه من مناصري الجزائر فرنسية– اليورساف–، ومن جهة ثانية أعلن عن فكرة المشاركة لدول افريقية– أوت 1958–، وبالنسبة للجزائر اقترح ديغول:

أ– مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958: لقد استعمل ديغول سياسة الترغيب من أجل خلق قوة ثالثة تخدم المصالح الفرنسية وقد تضمن المشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية: (توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي وتوفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين وبناء مراكز صحية....)، كما تحدث عن إجراءات سياسية: في غضون شهرين ستنتخب ممثليها في نفس الظروف كما المتروبول وقال: نحن اليوم أمام طريقين: الحرب أو الأخوة. ومن أجل احتواء رفض حركة ماي أبقى ديغول على مهام الجنرال سالان من أجل مواصلة مهمة التهدئة في الجزائر[3].

وفي 14 أكتوبر 1958 تم الإعلان عن الرسالة التي توجه بها ديغول إلى الجنرال سالان– المفوض العام للحكومة بالجزائر– من أجل دعوة الجيش للانسحاب من لجان الإنقاذ والتحضير للانتخابات بالجزائر، وقد حظي هذا الإجراء باستحسان منداس فرانس على رأس الحزب الراديكالي، وخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958.

ب– سلم الشجعان 23 أكتوبر 1958: عبر ديغول في ندوة صحفية عن ضرورة مواصلة الجيش لمهمة التهدئة في الجزائر، كما دعى إلى سلم الشجعان أو مفاوضات جزئية لوقف القتال المحلي، لكن جبهة التحرير رفضت باعتبار أن المشكل الجزائري ليس عسكريا وإنما سياسيا.

لكن سياسة الإغراء لم تمنع ديغول من التوجه إلى تعزيز الجانب العسكري من أجل حمل جبهة التحرير الوطني على التفاوض وفق الشروط الفرنسية، حيث حول سالان إلى باريس في 19 ديسمبر 1958 وحل مكانه الجنرال شال الذي استمر يعزز الأسلاك الشائكة وأعلن في 1959 عمليات عسكرية حيث ألحقت مغاوير المطاردة أضرارا بكتائب الولايات التالية (القبائل– الأوراس)، ومن

أشهر العمليات عملية الضباب بالقبائل الكبرى، بقيادة الجنرال فور وعملية الشوارة في جبال الحضنة بقيادة شال....

في أفريل 1959 أعلن ديغول أن جزائر"papa" انتهت وإذا لم نفهمها سنموت معها.

المرحلة الثانية: تجاوز ديغول فكرة الجزائر فرنسية، ذلك أنه في 16 سبتمبر 1959 وفي تصريح متلفز ديغول قيم الوضع بعد 18 شهرا من استلامه السلطة، أمام تراجع الاقتصاد الفرنسي، واعتبر أنه من الضروري الحديث عن تقرير المصير[4]، وخير الجزائريين بين الشراكة والانفصال عن فرنسا، كما اقترح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني حيث أحدث هذا التوجه الجديد لسياسة ديغول معركة سياسية لم تتأخر في إحداث انقسامات داخل الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة- وهو من التنظيمات الجديدة التي ظهرت بعد حركة 13 ماي حيث ترك 9 نواب غوليين التنظيم في 8 أكتوبر 1959.

ومع بداية 1960 تسببت المسألة الجزائرية في مواجهة فرنسية-فرنسية حيث عوض ديغول شال بالجنرال كريبان في 30 مارس 1960، وترك سوستيل الوزارة في 5 فيفري 1960.

وخلال الفترة (3-5 مارس 1960) قام ديغول برحلة إلى الجزائر وصرح أن المشكل الجزائري تتم تسويته بعد انتصار عسكري رغم إدراكه أن المشكل سياسي وفي ربيع 1960 اعتقد الجيش الفرنسي بنجاحه العسكري وخاصة أن قادة بعض الولايات- الرابعة- بدأت اتصالات مع الضباط الفرنسيين، وهنا تطرح قضية سي صالح والذي التقى بديغول في 10 جوان 1960.

-ديغول والمفاوضات:

بدأت في مولان 25 جوان 1960، ورغم فشلها كانت ذات أهمية في وقت حظيت فيه القضية الجزائرية بدعم خارجي وحتى داخل المتروبول، حيث أكدت تنظيمات اليسار تضامنها مع المسألة الجزائرية وأعلن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين من خلال مظاهرة 27 أكتوبر 1960 شعارها "السلم عن طريق التفاوض"، لذلك أعلن ديغول في 4 نوفمبر عبارة الجمهورية الجزائرية وأعلن استفتاء حول مبادئ تقرير المصير[5]، وبعدها جاءت زيارته إلى الجزائر- مظاهرات 11 ديسمبر 1960 تحت شعار الجزائر المسلمة وتحيا جبهة التحرير الوطني، وفي 8 جانفي 1961 وضعت السياسة الجزائرية ضمن الاستفتاء.

لكن السياسة الديغولية اتجاه الجزائر أثارت ضده بعض قيادات الجيش وخاصة بعد تأكيده على الفكرة اللاكولونيالية، وفي هذا الصدد يأتي انقلاب 21 أفريل بقيادة (جوهو، زيلار، وسالان)، حيث

صرح شال: "انقلاب ضد الجمهورية من أجل إنقاذ الجزائر فرنسية"، حيث آدان ديغول الحركة ونصب يوم 28 أفريل 1961 محكمة عسكرية لمعاقبة المشاركين في الانقلاب[6].

لكن هذا الضغط لم يثن ديغول مجددا من الاعتراف بالصيغة الجزائرية للصحراء في 2 أكتوبر1961[7]، وفي ظل تصاعد نشاط منظمة الجيش الفرنسي L' OAS وخاصة أن العديد من نواب الوسط واليمين دافعوا عن اقتراح الاعتراف بهذه المنظمة. وأمام هذه المعطيات حاول ديغول إيجاد حل مشرف للمسألة الجزائرية قبل أن يؤول الأمر إلى حركة 13 ماي جديدة لكن هذه المرة ضد ديغول، فكان التوقيع على اتفاقيات إيفيان الثانية في 18 مارس 1962 والتي توجت بوقف إطلاق النار في 9 مارس 1962.

وعليه يمكن الإشارة في نهاية المطاف إلى بعض خصائص السياسة الديغولية:

– المرحلية والتي وصفها البعض بعدم انسجام السياسة الديغولية من خلال انتقاله من فكرة الجزائر فرنسية إلى الاعتراف بالجزائر جزائرية وتقرير المصير.

– تعامل ديغول مع المسألة الجزائرية كوسيط إجرائي لتجسيد سياسته وكسب رهان الاستحقاقات– استفتاء 28 سبتمبر 1958، والانتخابات التشريعية.

– الواقعية حيث تعامل ديغول مع الثورة الجزائرية وفق المعطيات الداخلية في فرنسا والجزائر من أجل اقتراح حلول للمشكل الجزائري بشكل مطابق للواقع الجزائري والفرنسي يحافظ على الوحدة الفرنسية ومكانة فرنسا الدولية، فهو لم يرد التمسك بحلول تجاوزها الزمن.

– استمرار التجاذب بين الشخصية العسكرية والسياسية لديغول، ولكن في نفس الوقت التخلص من صفة الديكتاتور، وضمان السيادة والمكانة الفرنسية.

– الخصوصية في التعامل مع الثورة الجزائرية، حيث أن التعامل مع باقي المستعمرات الفرنسية لم يكن مثل التعامل مع الجزائر.

الهوامش:

1–Ageron C-R ;l'Algérie de Napoléon à de Gaulle,Sindbad,paris,1980 .

2-Leconted D,Les Pieds- noirs, Le Seuil,Paris,1980 .

3-Paillat Claude ; Dossier secret de l'Algérie ; 13- mai- 1958-28-avril 1961, Paris ; 1961.

4-Thomas Opperman ; LE problème algérien ; Paris, 1961.

5- Mohamed Harbi ; Le FLN ; Mirage et réalité ; Paris ; éd. jeune Afrique ; 1980.

6- Abbas Ferhat ; L'Autopsie d'une guerre ; 1980.

7-Ben Khedda Benyoucef ; Les Accords d'Evian,Paris-Alger ;0PU ;1986 .

تمهيد: سمح لي التربص العلمي قصير المدى الذي قمت به في إسبانيا بحضور مناقشة أحد طلبة قسم التاريخ جامعة وهران لأطروحة دكتوراه، ويسعدني بهذه المناسبة أن أقدم الطالب المناقش وموضوع الأطروحة التي ناقشها بجامعة كمبلوتنسي- مدريد.

تقرير عن مناقشة أطروحة دكتورة:

*عنوان الأطروحة: "السياسة الخارجية للجزائر: فترة رئاسة هواري بومدين 1965-1978"

الطالب: فؤاد كبداني

المكان: معهد الدراسات العربية والإسلامية- جامعة كومبلوتنس- مدريد.

تاريخ المناقشة: 14 جانفي 2013.

إشراف: أ.د. خوان مارتوس كيسادا

*لجنة المناقشة: د. ماريا خيسوس بيقيرا مولينس (رئيسا)

د.فرانسيسكو فرانكو سانشيز.

د. ميقيل هيرناندودي لارميندي.

د.ك قناتيو قوتيريس دي تيران.

*قرار المحكمة: درجة دكتورة بتقدير مشرف جدا مع التوصية بالطبع.

*ملخص أطروحة الدكتوراه:

فؤاد كبداني أحد طلبة الجامعة الجزائرية وخريج معهد التاريخ بوهران، بدأ مرحلة جديدة من الدراسات الجامعية العليا في الجامعة التاريخية-كمبلوتنس- بمدريد. تحصل على شهادة الدراسات العليا سنة 2002. أطروحة الدكتورة كانت نتاج سنوات من البحث والجهد للحصول على آخر مستجدات المادة العلمية، وبفضل دعم أرمادة من الأساتذة، والأسرة وكثيرون من قريب أو بعيد، تحقق هذا العمل في الميدان. هذا العمل كان فرصة لتوطيد أواصر العلاقات الجزائرية الإسبانية وخاصة العلمية منها. وهذا ما يجعلنا نحس وكأننا أداة ربط بين الضفتين، وحفاظا مني على نصائح الأسرة العلمية بمدريد والجزائر، سنواصل في نفس المنهج لتحقيق تكاثف علمي بين البلدين.

كان مشجعا جدا رفع السرية عن الكثير من وثائق الإدارات الأمريكية حول الجزائر، كذلك الكم الهائل من الأرشيف المتواجد على مستوى هيئة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الإفريقية (سابقا)

وإمكانية الإطلاع عليها. أيضا كانت تلك الحزم من التصريحات، الإعلانات والإصدارات لرجال ذي أهمية من سياسيين، عسكريين، اقتصاديين ومسؤولين سابقين وحاليين. كل هذا كان دعامة لنا في هذه المغامرة العلمية حول السياسة الخارجية لهواري بومدين، هذه الدراسة عبارة عن نموذج ومرجع للعلاقات الدولية سنوات الستينات والسبعينات.

منذ استقلال الجزائر عام 1962 وحتى وفاة الرئيس هواري بومدين عام 1978م، السياسة الخارجية للجزائر كانت رمزا ومرادفا للمقاومة، ميزة هذه السياسة كانت الثبات والاستمرارية حتى يتسنى تجسيد بأكثر واقعية للاستقلال الوطني. هذه الميزة كانت أساسا صلبا للسياسة الخارجية الجزائرية.

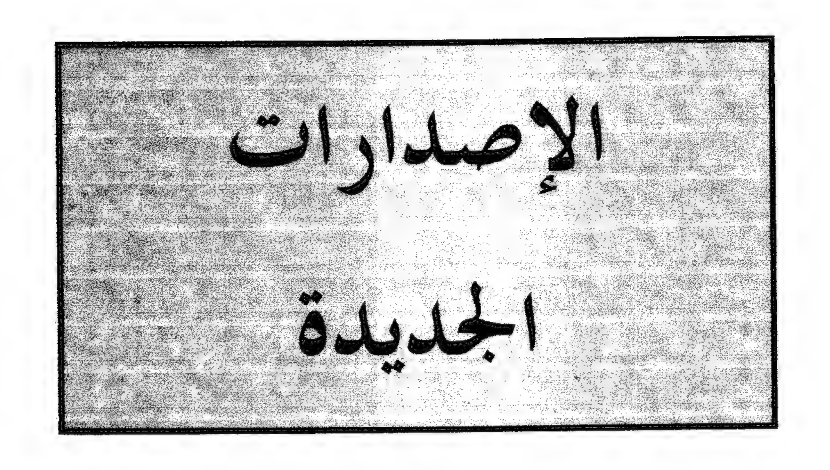
التجربة الاستعمارية شكلت نظرة خاصة للمسؤولين الجزائريين حول الدور الذي كان لابد للجزائر المستقلة أن تتبناه، ومن تم دعم حركات التحرر الوطنية المختلفة، والكفاح من أجل تجسيد نظام عامي جديد أكثر عدلا وفتح كل قنوات الحوار الممكنة بين الشمال والجنوب. وهذا كله كان مظهرا واضحا جسد سياسة مناهضة للإمبريالية. كل هذه المقومات شكلت أسس لمفاهيم السياسة الخارجية لبومدين. إذن الجزائر ورغم معركتها الداخلية في مواجهة البؤس، البطالة، الجهل والفوارق الاجتماعية، إلا أنها لم تتخل أبدا عن واجبها المقدس تجاه تلك الشعوب التواقة للحرية. بالفعل كانت سياسة تضامنية ساعدت الجزائر في أن تكون قبلة للثوار ومنبرا للعالم الثالث هذا كله منح للجزائر البومدينية هيبة واحترام كبيرين على المستوى الدولي.

السياسة الخارجية للجزائر فترة بومدين كانت فعالة، تضامنية وواقعية. وفي هذا المنظور كانت مبادرة الجزائر إلى جنب دول صديقة أخرى بالمناداة إلى نظام اقتصادي جديد، أين يمكن لدول العالم الثالث أن تجد لنفسها نصيبا في النمو والتطور. إن إتحاد الكلمة مع الفعل دفع بومدين إلى تأميم الثروات الباطنية وخاصة المحروقات، هذا السلوك كان ينبئ بوجود نية خالصة لهذه الدولة ممثلة للدول النامية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد تحقيق الاستقلال السياسي. هذه القرارات كانت متبوعة بنشاط بارز للجزائر في OPEP (منظمة الدول المصدرة للنفط) والذي عرفت الدبلوماسية الجزائرية كيف تستغل هذه المنظمة لخدمة مصالح دولها ونفس الشيء كان مع حركة عدم الانحياز ومجموعة 77 والجامعة العربية وم . الوحدة الإفريقية.

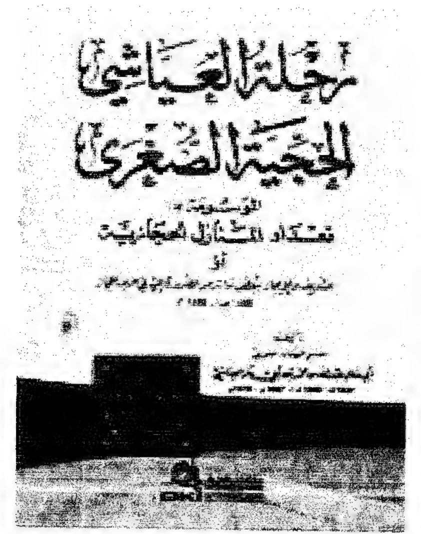
عموما، السياسة الخارجية لبومدين اتسمت بطابعين، واحد سياسي هادف لتوحيد الكفاح المشترك لدول العالم الثالث ضد الإمبريالية. والثاني ذي طابع اقتصادي هادف لإعادة هيكلة العلاقات

الاقتصادية الدولية. هاته الأسس والمبادئ ذات الطابع الثوري لم تخلو من البراغماتية – الواقعية– التي ميزت الإيديولوجية البومدينية خصوصا في تعاملاتها الاقتصادية مع الدول الليبرالية والرأسمالية رغم أن الجزائر كانت تبدو بمظهرها الاشتراكي أقرب إلى السوفييت منه إلى الغرب.

من خلال هذا العمل تمت معاجلة العلاقات الجزائرية بناءا على أسس وقواعد أرشيفية جديدة خاصة مع المغرب والمعوقات التاريخية في طريق التطبيع والتي عوضت تلك المقومات التاريخية التي كانت من المفروض أن تكون عاملا دافعا للتكامل كذلك العلاقات مع الغرب وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. كذلك تم التطرق الفاعل للجزائر في حل مشاكل عويصة ذات طابع مثل قضية رهائن كارلوس في فيينا وحادثة اختطاف طائرة العال الإسرائيلية، الخلاف العراقي الإيراني أو حتى الخلاف الليبي المصري، دون أن ننس المشاحنات العربية– عربية وهنا كان يتجلى الدور البارز لعبد العزيز بوتفليقة كوزير للخارجية آنذاك. الدور البارز والفاعل للجزائر في أبرز القضايا الدولية كفلسطين والصحراء الغربية وغيرها دفع بأبرز أخصائيين الساحة الدبلوماسية بتسمية هذه الفترة بالعصر الذهبي للجزائر.


الإصدارات
الجديدة

* عنوان الكتاب: رحلة العياشي الحجية الصغرى الموسومة بـ"تعداد المنازل الحجازية" أو "التعريف والإيجاز".

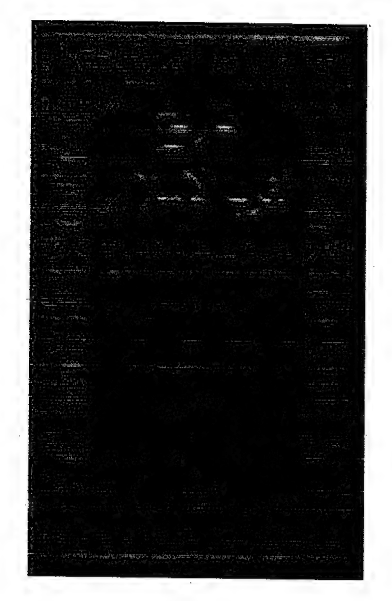


المؤلف: أبي سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي.

المحقق: عبد الله حمادي الإدريسي.

تاريخ النشر ومكانه: **18-01-2013**

كتاب في الرحلات يتضمن إحدى الرحلات الحجية المغربية في القرن السابع عشر الميلادي، والتي هي رحلة الرحالة المغربي أبي سالم العياشي الحجية الصغرى، وتتضمن مراحل الرحلة والصعوبات التي واجهت الحجاج في طريقهم لأداء مناسك الحج، وتكمن أهميتها في ذكر المحطات البارزة التي بها ركب الحجاج المغاربي والظروف المحيطة بالرحلة من المغرب الأقصى إلى بلاد الحجاز.



*عنوان الكتاب: تاريخ الغرب الإسلامي.

المؤلف: عبد الرزاق أبو الصبر

عدد الصفحات: **928** صفحة.

تاريخ الإصدار: **2012/11/27**م بيروت- دار الكتب العلمية.

يتضمن الكتاب- الذي يقع في جزأين- تاريخ المغرب الإسلامي من خلال كتب جغرافية مؤلفة قبل نهاية القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي)، وهو بلاد شك مرجع هام لأنه يسهل مهمة الباحثين المتخصصين في تاريخ بلاد المغرب الإسلامي بالنظر إلى كتابات المشارقة عن بلاد المغارب وبخاصة كتابات الرحالة منهم.

*عنوان الكتاب: الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي.



المؤلف: إدريس بوهليلة

دار النشر: مطبعة الهداية- تطوان- المغرب

تاريخ النشر: الطبعة الأولى: 1434هـ/2012م

استقبلت مدينة تطوان موجات من المهاجرين الجزائريين على إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر بداية من سنة 1246هـ/1830م، وكانت هذه الموجات من الهجرات الجزائرية من أهم ظواهر وحوادث القرن الثالث عشر الهجري(19م) بما ترتب عنها من انعكاسات وتداعيات ليس على صعيد الجزائر فحسب، وإنما على صعيد المغرب الأقصى والمغرب الكبير قاطبة.

حاول المؤلف في كتابه أن يجيب عن جملة من التساؤلات، ومنها كيف تعامل المخزن المغربي مع ظاهرة الهجرة والوجود الجزائري في تطوان؟ وما هو موقفه منها؟ وما موقف أهالي تطوان منها؟ وكيف كانت مواقف الجزائريين إزاء الحروب المفروضة على المغرب الأقصى والاحتلال الأوروبي؟ وما هي مواقفهم تجاه النظام المغربي؟ وما مدى اندماجهم في الوسط الاجتماعي والثقافي لتطوان؟ وما هي درجة تأثيراهم وأنواعها وآثارهم الباقية منها بالمدينة؟.

الكتاب في الأصل مجموعة من العروض والمقالات التي شارك بها في ندوات علمية وطنية ودولية فيما بين سنتي 1997 و2009م.

وضع المؤلف نصب عينيه البحث عن الأدوار الإيجابية للمهاجرين الجزائريين بتطوان، وإبراز مساهمتهم في مختلف المجالات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كما بيّن من خلال تفاصيل الحياة اليومية قدرة المهاجرين الجزائريين على الاندماج الواسع، وسهولة عملية ارتقائهم الاجتماعي، وكذا روح التسامح لدى مجتمع الاستقبال التطواني الذي اغتنت روافده البشرية بالعنصر الجزائري الذي ما زالت بصماته حاضرة في كثير من مظاهر حياة تطوان وحضارتها إلى الآن.

*عنوان الكتاب: التوجه لبيت الله الحرام وزياره قبره عليه الصلاة والسلام أو رحلة أبي العباس الهلالي السجلماسي.

المؤلف: أبو العباس الهلالي السجلماسي، وهو أحمد بن عبد العزيز بن الرشيد السجلماسي.

المحقق: محمد بوزيان بنعلي.

دار النشر: مطبعة الجسور– وجدة– المغرب

تاريخ النشر: الطبعة الأولى: **1434هـ/2012م**

الكتاب عبارة عن وصف للرحلة التي قام بها أبو العباس الهلالي السجلماسي لأداء فريضة الحج، وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد وصف المؤلف فيها ما شاهده في حجته الأولى، وذكر من لقي في طريقه من العلماء في فجيج وصحراء الجزائر وطرابلس ومصر والحرمين الشريفين، وضمنها مروياته عنهم، وإجازات بعضهم له.

تتضمن الرحلة وصفا دقيقا للمواقع الجغرافية، كما أن المؤلف قد لفت الأنظار إلى واقعها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والديني، وفي المجال الثقافي عرفنا المؤلف بأعلام لا تتجاوز معلوماتنا عنهم الأسماء والألقاب، وكان له شرف توثيق عدد من محتويات خزائن القنادسة وفجيج، كما تتضمن الرحلة أيضا الفتاوى المتنوعة من المصادر المالكية، والقصائد التوسلية التي خصّص لها حيزا كبيرا جعلت من هذا الجزء مجموعا فقهيا وأدبيا معتبرا، وفي الرحلة إشارات سياسية وعسكرية حول حكم الأتراك بتونس وأنواع من المدافع.

*عنوان الكتاب: مذكرات الرائد هلايلي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس.

المؤلف: الرائد هلايلي محمد الصغير.

دار النشر: دار القدس العربي- وهران- الجزائر

تاريخ النشر: الطبعة الأولى: 1434هـ/2012م

صاحب هذه المذكرات هو الرائد محمد الصغير هلايلي الذي قاطع تعليمه بجامع الزيتونة والتحق مبكرا بالثورة، وتحمّل خلالها عدة مهام ومسؤوليات، منها عضوية خلية الطبع والنشر التابعة للإدارة العليا لمنطقة أوراس النمامشة خلال صيف 1955م، ثم عين كاتبا خاصا للقائد عجول، وبعدها كاتبا ملحقا بالإدارة العامة للمنطقة الأولى على عهد عباس لغرور وعجول، وبعد مؤتمر الصومام عُين ضابطا مكلفا بالاتصال والأخبار بناحية أريس، ثم قائدا عاما للناحية الرابعة، وبعدها ضابط أول سياسي بالمنطقة الثانية، ثم قائدا عاما للمنطقة الثانية.

من خلال السيرة الذاتية المختصرة للمؤلف تتبين بوضوح قيمة هذا المؤلف الذي يُعد وثيقة هامة تساعد المؤرخين المتخصّصين على كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، وبخاصة إبان الثورة التحريرية التي شارك فيها معظم أفراد الشعب الجزائري تحت قيادة ثلة من القادة الذي ساروا بالثورة في طريق مكنها من تحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية التي نحتفل بذكراها الخمسين في هذه السنة.

المقالات
باللغة الأجنبية

violées et décret quelques scènes chères aux soldats français. Dans un village kabyle qu'il connaissait, une trentaine de femmes subirent de longues séances de torture durant deux jours et certaines "furent déshabillées puis suspendues au plafond de la fontaine avec une corde." Il dit aussi comment les femmes des villages se protégeaient en se rassemblant dans une maison ou au centre du village et comment "les plus jeunes se barbouillaient le visage et se salissaient pour répugner les éventuels violeurs". Il n'omet pas de rappeler le soutien moral que le FLN a apporté à ces femmes victimes de viols.

Le début officiel des négociations entre le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne et la France n'arrêta pas les opérations militaires des deux côtés. La guerre continua avec son lot d'accrochages et d'embuscades. Pour l'auteur, deux faits spectaculaires dénotent le degré d'organisation atteint par les combattants de l'ALN. Il s'agit de l'attaque du poste militaire de Taskenfouts et la mort de François d'Orléans. Avec l'aide de deux rappelés qui étaient de garde au sein du poste militaire de Taskenfouts et qui avaient accepté de déserter, les maquisards, à leur tête l'auteur, franchirent les portes du poste de Taskenfouts. Les soldats français, endormis, n'ont pas été inquiets. Les soldats de l'ALN s'emparèrent d'un important arsenal de guerre et rejoignirent leur refuge sans inquiétude. En octobre 1960, la presse française a fait état de la mort de François d'Orléans, fils du compte de Paris. Sa disparition est survenue dans le secteur où l'auteur faisait ses opérations. Ce dernier relate les circonstances de cette affaire et souligne l'importance d'un tel évènement sur le moral des soldats, que ce soit du côté algérien ou du côté français.

En fin de compte, l'auteur se souvient des premiers mois qui ont suivi la signature des Accords d'Évian et les difficultés rencontrées au niveau de sa région pour assoir l'ordre et gérer la situation. Il se rappela également des espoirs de l'époque d'une population qui avait envie de tourner la page du colonialisme en vue de construire une Algérie nouvelle, dans la paix et la prospérité.

En tout, l'ouvrage de Yaha Abdelhfidh apporte des éléments susceptibles d'aider les historiens désirant d'écrire ou réécrire l'histoire de la wilaya III, notamment par rapport au témoignage donné sur tel ou tel personnage, important ou moins connu, et également, pour les renseignements fournis sur l'évolution de la guerre dans les hauteurs du Djurdjura. Pour le lecteur, non spécialiste, il trouvera un texte passionnant sur des faits vécus.

pour se venger sur la population civile ; des scènes se répètaient alors : tortures, exécutions sommaires et exactions diverses sur des femmes et des enfants.

Dans "la wilaya III sur l'œil de cyclone", il relate les difficultés rencontrées par sa wilaya au cours des années 1958 et 1959. Ainsi, sur ce qu'il appelle "l'enfer de la bluite", Yaha Abdelhafidh témoigne sur cet épisode douloureux de l'histoire de la wilaya III. Il souligne qu'aucun chercheur n'a parlé de la mutinerie de la compagnie du Djurdjura – auquel il appartient - contre le commandement de la wilaya à cause de la bleuite. En effet, en apprenant la mort de quelques maquisards juste après leur arrestation par des combattants de l'ALN, l'auteur pousse ses compagnons à se mutiner. Résultat : il a été décidé de refuser d'obéir à des ordres supérieurs avant de recevoir des explications sur l'assassinat des maquisards cités de la bouche même des premiers responsables de la wilaya. Il relate ensuite les détails des négociations engagées entre les deux parties et qui se sont terminées par la rencontre, à Akhlkhoul, en septembre 1958, entre le colonel Amirouche et la compagnie du Djurdjura au cours duquel la rébellion prit fin. L'auteur relate ensuite l'opération Jumelles et ses conséquences sur les maquis. Il se souvient de ce jour du 22 de juillet de 1959 où, se trouvant dans un village des hauteurs de Djurdjura et à l'aide de ses jumelles, il voyait ce "mouvement interminable de troupes militaires françaises avançant à un rythme lent sur les routes de montagnes." Ce fut le début de l'opération Jumellet. D'après ses dires, cette opération a déstabilisé complètement son mouvement et les conséquences étaient fâcheuses : bombardements intensifs des villages suspects par les avions d'assaut T6 et les B26, beaucoup de pertes humaines, occupations des villages et recrudescence des actes de tortures vis-à-vis des civils. Pour l'ALN, c'était le temps de la survie. Les maquisards se dispersèrent en petits groupes et essayèrent durant des mois de limiter les affrontements avec leur ennemi.

Le dernier chapitre intitulé "le FLN/ALN renaît de ces cendres" est le plus riche de l'ouvrage. Il couvre la période enclenchée après la fin de l'opération Jumelles (printemps 1960) jusqu'à l'indépendance de l'Algérie. L'auteur tient à donner pour l'histoire des portraits de certains de ses compagnons, pour la plupart, tombés les armes à la main. C'est l'exemple de Moh Djerdjer, un bachelier réputé pour son courage, sa modestie et sa simplicité. Chef de la région I (zone 4), il trouva la mort, par une erreur fatale, en allant un jour rendre visite à sa famille dans son village. Il tomba dans une embuscade tendue par Jacques Vordes et ses hommes au lieu dit Ichiwache, pré de Boghni, en mai 1960. La question du viol des femmes algériennes est également soulevée malgré son caractère tabou. Connaissant bien le sujet, lui qui était resté en contact permanent avec les habitants, durant ses années du maquis, il apporte son témoignage sur ce sujet. Il cite les noms des femmes

Ses débuts au maquis sont relatés minutieusement dans le second chapitre. L'accent est mis sur l'engagement entier de sa famille du côté de la Révolution ; deux membres (le père Bachir et le frère Amrane) vont laisser leur vie. L'auteur parle avec beaucoup de fierté, mais n'oublie pas de relater les sacrifices de son village qui a répondu favorablement à l'appel du FLN. Les débuts sont difficiles ; les manques sont énormes ; Yaha Abdelhafidh ne ménagea pas ses efforts pour récupérer des armes chez les villageois et œuvrer à la participation de ses anciens amis à la guerre.

Vint ensuite ce qu'il appelle "les années d'organisation". Grâce à cheikh Amar "l'infatigable organisateur", un des militants FLN qui ont pris le maquis avant 1954, Michelet (Ain el-Hammam) est passée sous l'emprise du FLN. Une véritable organisation fut donnée à toute cette région. Des comités sont créés dans tous les villages. L'auteur évoque le rôle des moussebilines, des auxiliaires qui pourvoyaient les maquisards en provision, les accueillaient dans les refuges, les informaient des mouvements des troupes ennemis…Au cœur de ses années, l'auteur a rencontré des hommes politiques et militaires célèbres. C'est le cas de Krim Belkacem et d'Ouamrane Ammar qui avaient fait une tournée d'inspection dans son secteur, de Abbane Ramdane (l'architecte du 1er congrés du FLN en 1956) et Larbi ben M'hidi (un des initiateurs du 1er novembre 1954) en partance au congrès de la Soummam et escorté un moment par l'auteur et de Ali Mellah qui, avant de partir au Sahara pour créer la wilaya VI, avait tenu à choisir ses soldats parmi le groupe auquel appartenait Yaha Abdelhafidh. Sans détour, l'auteur dit ce qu'il pense sur ces célébrités.

Le chapitre intitulé "la guerre à outrance" concerne l'intensification de la guerre durant les années 1956 et 1957. Membre d'un commandant de choc et de la compagnie du Djurdjura, l'auteur a assisté à de nombreux accrochages avec l'armée française. Ils les citent tous et racontent les exploits de l'A.L.N. Un exemple à citer : l'embuscade d'Azrou Ath Khlef. Elle visa le convoi des chasseurs alpins qui ravitaillaient de nombreux postes militaires installés autour de Michelet. En octobre 1956, une section de l'ALN dont fait partie l'auteur accrocha ce convoi et réussit à anéantir 17 militaires français avant de décrocher vers la forêt la plus proche. Cependant, l'auteur, en rappelant qu'il a frôlé la mort plusieurs fois, n'oublie pas d'évoquer avec beaucoup d'amertume la disparition de ses amis, l'un après l'autre. L'année 1956 coïncide à Michelet, avec le déploiement des troupes françaises autour des villages. En effet, pour traquer les combattants de l'ALN et resserrer l'étau sur la population et rechercher les éléments actifs qui aidaient les gens du maquis; les Français installèrent des postes militaires sur des places stratégiques. En sus, après chaque opération du FLN, les militaires firent des descentes dans les villages

Compte rendu d'ouvrage

Dr. OUATMANI Settar [1]

Abdelhafidh Yaha, Au cœur des maquis en Kabylie, mon combat pour l'indépendance de l'Algérie, tome 1 : 1948 – 1962, récit receuilli par Hamid Arab, Alger, Editions INAS, 2012, 315 p.

Dans ce récit recueilli par le journaliste Hamid Arab, Yaha Abdelhafidh livre un témoignage sur sa vie de maquisard, entre 1954 et 1962. Il le dit dès les premières phrases : "le temps qui me reste à vivre m'est assurément compté". C'est la raison pour laquelle il estime que le moment est venu pour raconter ce qu'il a vécu pendant la Guerre d'Algérie. Il répète que cet ouvrage n'est qu'un premier tome et qu'un second va paraître et sera consacré à sa vie après l'indépendance. En effet, l'auteur a participé à la rébellion du FFS (1963-1965) – parti politique d'opposition - avant de partir à l'exil. Il entre en Algérie, en 1989, après l'ouverture du processus démocratique. De ce fait, il estime qu'il a des vérités à dire sur cette période post-indépendante.

Les mémoires de Yaha Abdelhafidh ne manquent ni de détails, ni de précisions sur des évènements importants en rapport avec l'histoire de la wilaya III ; l'auteur a fait appel à sa mémoire et à celle de ses amis anciens combattants. L'ouvrage se devise en six chapitres. L'auteur a suivi le fil des évènements en respectant l'ordre chronologique. Il raconte les faits et les commente ensuite ; il n'hésite pas, parfois, à comparer le passé avec le présent.

Dans un premier chapitre, Yaha Abdelhafidh commence par nous évoquer son parcours qui a précédé le 1er novembre 1954. Il est né, en 1933, à Takhlidjt Ath Atsou, village situé sur les hauteurs du Djurdjura. Il est élevé dans une famille aisée ; son père travaillait au commerce, un métier que va suivre l'auteur de ce livre. Après les cours de la mosquée, Yaha Abdelhafidh adhéra dans les rangs du scout du parti du Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques de Messali Hadj, à l'âge de 14 ans. C'est là qu'il effectua son apprentissage de militant. Quelques années après, il partit en émigration où il continua ses activités politiques nationalistes. Il entra au pays en septembre 1954 et adhéra au FLN après le déclenchement de la Guerre de Libération Nationale.

1- maître de conférences A Histoire contemporaine- FAC. Sciences Humaines et Sociales- Université de Béjaia.

26- Kuhlman, Erika., *A to Z of Women in World History*, New York, 2002.
27- Lazar, L., L'Empreinte Beauvoir, Des écrivaint racontent, Paris, 2009.
28- Marnia Lazreg, *Torture and the Twilight of Empire: From Algiers to Baghdad*, EEUU, 2008.
29- Mervyn Jones , Ordeal: *the trial of Djamila Bouhired, condemned to death, Algiers, July 15th, 1957*, Union of Democratic Control Publications, 1900, a Universidad de Michigan, 3 Mar 2007 (Dig).
30- Radu, Michael S., *Dilemmas of Democracy and Dictatorship*, U.S.A, 2006.
31- Segura i Más, Antoni, *El Magreb: Del Colonialismo al Islamismo*, Barcelona, 1994.
32- Segura i Más, Antonio, *Aproximación al mundo islámico: desde los orígenes hasta nuestros días*, Cataluñas, 2002.
33- Sueiro, Daniel., *El arte de matar*, ed. Alfaguara, España, 1968, 1964.
34- Varias Autoras, *Simone de Beauvoir, entre nosotras*, Instituto de las mujeres de la ciudad de México, México, 2008.

Bibliografía:

1- Adeney, Miriam., *Hijas de Islam*, trad. española: Jorge Alejandro Quiroga, Bogotá, 2005
2- Appignanesi, Lisa., *Simone de Beauvoir*, London, 2005.
3- Aracil Rafael, Joan Oliver, Antoni Segura., *El Mundo Actual: De la Segunda Guerra Mundial a nuestros días*, Universitat de Barcelona, 1998.
4- Beltrán, Carmelo Pérez., *Mujeres argelinas en lucha por las libertades democráticas,* Editorial Universidad de Granada, 1997.
5- Calvocoressi, Peter, *Historia política del mundo contemporáneo*, Madrid, 1999.
6- Casanova Fernández Vanesa, Luz Gómez García, Ignacio Gutiérrez de Terán, Loles Oliván Hijós y Pedro Rojo. *Nación Árabe* 50: 1986-2003, Mundo Árabe Asalto y Resistencia, n°50, Editorial Icaria, Barcelona, Otoño 2003.
7- Cayuelas, Ramón Robles y Montoya, Antonia Orts., *La Guerre d'Algérie*:(1954-1962), España, 2005.
8- Chaulet, Christian Achour., *Itinéraires intellectuels, entre la France et les rives sud de la Méditerranée*, Paris, 2009.
9- de Sande, Estela González y Cruzado, Ángeles Rodríguez, Rebeldes literarias, ed. Estela y Ángeles, Andalucía, España, 2010.
10- de Beauvoir, Simone & Halimi, Gisèle., *Djamila Boupacha*, Gallimard, France, 1962.
11- Varios, Estudios árabes e islámicos, Volúmenes 5-6, Universidad de Cádiz, 1997.
12- Eager, Paige Whaley., *From freedom Fighters to terrorists: women and political violence*, Great Britain, 2008
13- Eugene Rogan, *The Arabs: A History? Second Edition*, ed. Penguin: 2nd Revisión (30 de agosto de 2012), Oxford, 2005
14- Fanon, Frantz., *Piel negra, máscaras blancas.* Trad: varios, Madrid, 2009.
15- Fanon, Frantz., *Argelia: los occidentales ante el velo, sociología de una revolución,* México, 1968.
16- Froylán, Enciso, *Andar Fronteras: El Servicio Diplomático de Octavio Paz en Francia* (1946-1951), 1 ed. México, 2008.
17- Gallego, Ferran., *Neofascistas, Democracia y extrema derecha en Francia e Italia,* España, 2004.
18- Geoffrey, Parker., *Historia de la guerra.* Trad: española, Madrid, 2010.
19- Goldar, Ernesto., *La* revolución *argelina*, Centro Editor de América Latina, 1972, Buenos Aires.
20- Graeme, Harper., Colonial and Post-Colonial Incarceration, United Kingdom, London, 2001
21- Griffin, Michael., *El movimiento talibán en Afganistán: cosecha de tempestades.* Trad, P. V. Gaztelu y P. Carbajosa, Madrid, 2001.
22- Grimal, Henri., *Historia de las Descolonizaciones, Siglo XX,* ed. Instituto de Estudios Políticos para América Latina y África, Madrid, 1989.
23- Harrison Charles, Frascina Francis , Perry Gill , *Primitivismo, cubismo y abstracción*, Madrid, 1998.
24- Kermane, Hafid., *La Pacification, Livre Noir de six années de guerre en Algérie,* Lausanne, 1960.
25- Knauss, Peter R. , *The Persistence of Patriarchy: Class, Gender, and Ideology in* Twentieth Century Algeria, Greenwood Press, Nueva York, EEUU, 1987.

Francia para continuar su acción civil por el tema de la tortura. El argumento presentado por Halimi fue diseñado para que el juicio civil de la tortura fuera resuelto antes del juicio militar contra Djamila en Argelia. Sin embargo, el magistrado sostuvo que la transferencia de Djamila a Francia es la única responsabilidad financiera de su abogada Halimi. El comité de *Djamila Boupacha* mandó los 125.000 francos a Argelia y el famoso caso Boupacha fue depositado a salvo en Francia.

Djamila sufrió otra ronda de exámenes médicos y psicológicos en la prisión de Fresnes en París. Dado el tiempo transcurrido entre los alegatos iniciales de la tortura y su examen en Francia, los médicos concluyeron que ella podría haber sido desflorada con una botella introducida por la fuerza en su vagina, pero no pudieron concluir definitivamente que este sea el caso. Por otra parte, las cicatrices en su cuerpo podrían ser compatibles con quemaduras de cigarrillos como ella afirmaba. La evaluación del psicólogo de Djamila era que ella estaba en su sano juicio, comprometida con la cuestión de FLN, e incapaz de mentir. Por fin, en diciembre de 1960, el caso de Djamila fue suspendido permanentemente de la jurisdicción de Argelia y trasladado a Caen, Francia. Al oír las buenas noticias, Djamila le escribió una carta al Comité que había trabajado con tanto fervor en su nombre.

Los padres y la hermana de Djamila viajaron a Francia para prestar declaración. Después de su testimonio, el magistrado presidente de Francia ordenó a sus homólogos argelinos para producir más documentación desde el momento de la redada en la casa Boupacha hasta su traslado a Francia. Mientras tanto, dos mujeres argelinas que fueron detenidas en la misma prisión que Djamila ofrecieron testificar a favor de sus pretensiones, siempre y cuando testifiquen en Francia pero no en Argelia.

En noviembre de 1961, el caso seguía abierto y Djamila ha ido en huelga de hambre. En un interesante giro de los acontecimientos, la informante de la cárcel, Zineb, había confesado incluso que había mentido a los magistrados en Argel y había visto las manchas de sangre en la pijama de Djamila cuando fue devuelta a la celda después de haber sido violada y fue ella que había cuidado de Djamila mientras estaba inconsciente. Añade Zineb que fue visitada por algunos oficiales que la amenazaron con la desaparición si ella cambiara su testimonio con respecto al tratamiento de Djamila.

A medida que el caso continúa, las negociaciones políticas estaban en marcha entre el gobierno de De Gaulle y el FLN en Argelia. En marzo de 1962, el acuerdo de Evian entró en vigor. El 20 de marzo de 1962, se declaró una amnistía para todos los presos políticos argelinos. Djamila Boupacha fue puesta en libertad el 21 de abril de 1962. Según el acuerdo de amnistía, los casos existentes judiciales, como es el caso de Djamila, fueron descontinuados.

juicio civil para Djamila basándose en los informes, de los cuales, se concluye el uso de la tortura para extraer confesiones[1].

Los informes indican que un médico instruido por el magistrado presidente para examinar Djamila dio testimonios contradictorios, en su informe por escrito al tribunal, dijo que él no pudo hacer un examen ginecológico a Djamila a causa de la vergüenza que podría haber causado, pero luego también dijo que ella tenía problemas menstruales. Segundo, las autoridades francesas en Argelia sólo permitieron a Halimi para permanecer en el país durante un período muy específico de tiempo. En un giro completamente ridículo de los acontecimientos, el juicio de Djamila tuvo lugar el 17 de junio de 1960; sin embargo, a Halimi le concedieron el permiso para permanecer en el país desde 7 junio hasta 15 junio de 1960. Por lo tanto, Djamila tuvo que comparecer ante el tribunal sin su abogada parisina. Tercero, el gobierno francés trató de invalidar los artículos escritos por Simone de Beauvoir y otros que condenan la tramitación del caso de Djamila.

El Comité de *Boupacha*, con sede en París y dirigida por de Beauvoir, se convenció de que era absolutamente necesario retirar el caso de la jurisdicción de los tribunales argelinos. Las conferencias de prensa fueron organizadas para los periodistas franceses y extranjeros, y se llevaron a cabo reuniones con funcionarios en París. Ex combatientes de la Resistencia francesa se unieron al Comité y sostuvieron que lo que Francia estaba haciendo en Argelia era equivalente a las atrocidades nazis.

Halimi ha tratado de representar a su cliente lo mejor que pudo en París, las audiencias en Argelia continuaron. Zineb compañera de celda de Djamila, que era un informante de la cárcel, declaró que Djamila había sufrido torturas físicas y sólo se retiraba de la celda durante treinta minutos como máximo, y que después de la tortura despertó a Djamila de su inconsciencia, trató de consolarla hasta cierto punto, e incluso le contó a otras reclusas de la tortura que había soportado Djamila.

A la larga, los esfuerzos del Comité dieron sus frutos[2] y al final de junio de 1960, el magistrado presidente de Argelia acordó permitir a Djamila viajar a

1- Para más información sobre Dajamila Boupacha, véase, Simone de Beauvoir. & Gisèle Halimi, *Djamila Boupacha*, Gallimard, France, 1962. Pp. 280. Daniel Sueiro, *El arte de matar*, ed. Alfaguara, España, 1968, 1964, p, 156. Varias Autoras, Simone de Beauvoir, *entre nosotras*: Instituto de las mujeres de la ciudad de México, México, 2008.

2- El juicio de Henri Alleg en 1960 seguido de la desaparición y-como se puso correctamente-el asesinato del catedrático universitario comunista francés Maurice Audin, el juicio en 1961 de la joven argelina Djamila Boupacha, las protestas de los cardenales católicos que ocupaban sedes francesas, y un manifiesto firmado por 121 destacados intelectuales, todo ello contribuyó a que la opinión francesa se volviese contra la comunidad francesa y el ejército francés en Argelia, véase, Peter Calvocoressi, *Historia política del mundo contemporáneo*, Madrid, 1999, p. 512.

participación en la distribución de propaganda de FLN. Según Djamila, el pueblo argelino no tenía más remedio que tomar las armas para ser libre. Por otra parte, le ofrecieron a Boupacha la absolución si ella accedería a una evaluación psiquiátrica, después de la cual, ella se declararía demente en el código penal, por lo tanto, no iba a ser tenida responsable de sus acciones (colocar bombas), pero Djamila rechazó esta oferta[1].

Su hermano, que también fue encarcelado, fue capaz de enviar una carta a la abogada francesa Gisèle Halimi[2] en Avril 1960, de origen tunecino, que accedió a representar Djamila antes de su juicio en la corte militar. Finalmente, la historia de la tortura de Djamila enfureció a muchos intelectuales franceses y de otras partes del mundo, entre ellos, Jean Paul Sartre y Simone de Beauvoir.

De Beauvoir con entusiasmo aceptó dirigir el caso de Boupacha en París, tratando llevar al público francés la veracidad de lo que estaba haciendo la civilizada Francia para mantener a Argelia como parte de su imperio desvaneciendo[3].

Djamila fue detenida en la prisión de Barbarroja en Argel. La casa de Boupacha ha sido allanada en febrero de 1960 en la pista de un informador que dos dirigentes del FLN podrían ser capturados allí. Los líderes del FLN no fueron encontrados y posteriormente el padre de Djamila, su hermano y hermana fueron detenidos, al ser interrogada, Djamila no negó haber ayudado a los dos líderes del FLN, Si Djamal y Si Mourad , en el pasado, pero negó conocer su paradero actual.

Su juicio en un tribunal militar se fijó para junio de 1960, la abogada de Djamila, Halimi, sólo se le permitió visitar Argelia durante 48 horas para recoger los testimonios de su nueva cliente[4]. Reunidos en el patio de la prisión, Halimi tomó notas de todos los acontecimientos que habían ocurrido en los últimos meses. Las dos mujeres se unieron al instante, y en ese momento Halimi se convirtió totalmente comprometida con el montaje de una vigorosa defensa en nombre de su cliente. Sin embargo, numerosos obstáculos se establecieron en el camino de Halimi, pero finalmente tuvo exito en tener un

---

1- *Ibidem*, p. 112.
2- Sobre el caso de Djamila Boupacha, véase el libro de "*Proceso a la tortura*", escrito por Simone de Boauvoir y Gisèle Halimi,1962, Este libro se escribió para denunciar ante la opinión pública francesa e internacional las maniobras de ocultación del caso Boupacha, un caso de torturas espeluznante del que fueron responsables oficiales del ejército francés. El libro desmontó una maquina de mentiras y ocultaciones que duró 7 años.
3- *From freedom Fighters to terrorists: women and political violence*, p. 111.
4- Argelia aparece en los escritos de G. Halimi, como un país de cárceles, tribunales hostiles, los hoteles más o menos hospitalarios donde la abogada escribía sus alegaciones pensando en estrategias de defensa, véase, *Itinéraires intellectuels, entre la France et les rives sud de la Méditerranée*, p. 317.

obligados a abolir la pena de muerte de Bouhired, que permaneció en la cárcel hasta la independencia del país.

Djamila Boupacha, ejemplo de las víctimas de torturas brutales: El proceso de Djamila Boupacha, joven militante de FLN, acusada de haber colocado una bomba, detenida, torturada y violada por los paracaidistas franceses, es quizás, el que ocupa la mayoría del espacio en los libros de G. Halimi[1]. Las referencias a este procedimiento de declaración aparecen constantemente, el giro de páginas o capítulos, destaca enfáticamente que la historia Boupacha, fue profundamente compartida por su abogada, la cual, esta historia fue una de sus principales preocupaciones. Esto se refleja muy claramente en su libro *Djamila Boupacha* con la participación de Simon de Beauvoir y que apareció en 1962. El libro narra todos los sucesos, la violencia increíble que marcó su detención, y el trayecto tortuoso del juicio de Djamila Boupacha y su familia. También ofrece una buena idea del nivel de participación que se organizó en Francia, las acciones de muchos intelectuales que se unieron al comité "*Pour Djamila Boupacha*" lanzada por S. de Beauvoir[2] y G. Halimi para que la justicia sea lícitamente hecha. Por todas estas razones, este libro es un documento crucial: ayuda a entender la práctica de la justicia que se ejercè en el contexto colonial[3].

Djamila Boupacha nació en 1937, en su infancia acudió a la escuela francesa, fue una de las mujeres *fedayines*, capturada el 10 de febrero de 1960, acusada de arrojar una bomba en una cafetería cerca de la Universidad de Argel en septiembre 1959, con lo cual, casi todos los miembros de la familia Boupacha fueron arrestados, interrogados y torturados.

Boupacha confesó a colocar la bomba en la cafetería de la universidad después de soportar más de treinta días de tortura, incluyendo el tener una botella insertada a la fuerza en su vagina, despojada de su ropa y con cables eléctricos pegados a sus pezones, además de múltiples golpes[4]. A pesar de la cruel tortura, Boupacha nunca negó su afiliación con FLN y admitió actuar como un enlace, ocultando los miembros activistas en su casa, así como su

1- Gisèle Halimi, abogada y activista francés, de origen tunecino. Defiende a favor de la independencia de su país, Túnez y también Argelia. Denuncia tortura por parte del ejército francés y defiende activistas MNA (Movimiento Nacional argelino). Es co-autor con Simone de Beauvoir "*Djamila Boupacha*", véase. L. Lazar, *L'Empreinte Beauvoir, Des écrivaint racontent*, Paris, 2009, p. 149.

2- Simone de Beauvoir (1908-1986), novelista, feminista y filósofa francesa. En 1962, junto con la abogada feminista Gisèle Halimi, había redactado y publicado las memorias de Djamila Boupacha, describiendo la vida de una mujer en la lucha por la liberación de Argelia del poder colonial francés. Sobre de Bouvoire, véase, Lisa Appignanesi, *Simone de Beauvoir*, London, 2005.

3- Christian chaulet Achour, *Itinéraires intellectuels, entre la France et les rives sud de la Méditerranée*, Paris, 2009, p. 316-7.

4- Paige Whaley Eager, *From freedom Fighters to terrorists: women and political violence*, Great Britain, 2008, p. 111-12.

para negar un tribunal francés que sólo carece de competencia, sino también del simple derecho moral para juzgarme."[1]

El 18 de mayo, después de treinta y cinco días de su detención, el médico forense, el Dr. Godard informó y explicó el estado de la prisionera. A sabiendas, omitió la trayectoria de la bala que entró la espalda, justificando la causa: "parece ser infectada con la tuberculosis".[2] Por otra parte, la flexión en el antebrazo izquierdo de Djamila Bouhired permanece sin explicación clínica, sin embargo, el Dr. Godard recomendó meramente una radiografía. En cuanto a las "dos cicatrices de color rosa, dolorosas y de cinco centímetros de largo" que se encuentran en el lado derecho y el lado externo del muslo derecho, afirma contento de que "se pueden remontar a treinta días y de que fueron por una caída, una fricción o golpes", llegando a la conclusión de que "no hay ningún rastro de violencia sobre Djamila Bouhired..."[3]

La sentencia de muerte contra Bouhired fue anunciada el 15 de julio de 1957. Después fue trasladada de una prisión en Argel a Reims, Francia, donde fue encarcelada hasta el final de la revolución en 1962. Dos simpatizantes comunistas, Georges Arnaud y Jacques Verges, la defendieron públicamente en su libro *Djalima Bouhired* (1957), e hicieron uso de su historia como símbolo del deseo de independencia de Argelia.

Esta sentencia empujó a un grupo de abogados de mayoría comunistas, entre ellos, el mencionado anteriormente, Jaques Vergés y otros activistas políticos, para tomar medidas con el fin de internacionalizar la cuestión de Bouhired y resaltar la practica de la tortura de la administración colonial contra los militantes, lo que llevó la prensa internacional a hablar sobre el caso de Bouhired, mencionando su coraje y su dignidad en soportar los distintos métodos de la tortura, convirtiéndose a un símbolo histórico para todas las mujeres activistas, militantes y combatientes contra el colonialismo. En mayo de 1959, El Moudjahid, la voz del FLN, declaró que Bouhired era la mujer más conocida en Argelia.[4]También hubo intervenciones de algunos líderes mundiales que solicitaron el indulto a favor de Bouhired, entre ellos, el presidente egipcio Gamal Abdel Nasser, el presidente indio Jawaharlal Nehru y el líder soviético Khrushchev, con lo cual, las autoridades francesas fueron

---

1- Ibidem. Sobre el maltrato y las torturas de Bouhired véase, Marnia Lazreg, *Torture and the Twilight of Empire: From Algiers to Baghdad*, EEUU, 2008, p, 159; *Mujer y desarrollo*, pp. 107-110; Ferran Gallego, *Neofascistas. Democracia y extrema derecha en Francia e Italia*, España, 2004.

2- *Ibidem.*

3- *Ibidem.*

4- Erika Kuhlman, *A to Z.*, p. 176. Dice en su comentario: Bouhired fue capturada y torturada en la cárcel, más tarde, fue juzgada, declarada culpable y condenada a muerte en 1957 (la sentencia no se llevó a cabo). Se hizo una película acerca de sus experiencias en 1958, y cuando Argelia obtuvo su independencia en 1962, se convirtió en un candidato a la Asamblea Nacional.

casa de Mustapha, el tío de Djamila, la cual fue arrestada el 9 de Avril de 1957 después de haber recibido un disparo en el hombro. Debido a la tortura, fue obligada a reconocer que fue la secretaria de Yacef, y ofreció informaciones que ya existen en los documentos que estaban en su posesión a la hora de arrestarla, pero no reconoció los lugares que podrían llevar los paracaidistas a Yacef Saadi y sus compañeros, en este contexto, comenta Miriam Adeney sobre Djamila: "fue una de las heroínas de la revolución argelina en la década de los sesenta. Ella transportó bombas en su cartera y las arrojaba cuando era necesario; fue arrestada y torturada pero jamás se rindió. Nunca reveló los nombres de sus camaradas y sobrevivió para ver una Argelia libre"[1].

El 09 de abril 1957 por la mañana en un callejón en la Casbah de Argel, un estudiante de 22 años de edad, Djamila Bouhired, incapaz de huir de las ráfagas de ametralladora, fue arrestada[2] por el ejército francés. Una bala le entró en la espalda le había roto la clavícula y le perforó el pecho izquierdo. Transportada al hospital, fue interrogada cuatro horas más tarde, y después fue conducida a una casa desconocida, no lejos de la capital, donde fue torturada horriblemente. Djamila Bouhired dice que hubo más tarde: "un capitán... cerca de 40 años, un teniente, un sargento, y dos soldados: un paracaidista auxiliar de laboratorio y otro encargado de grabación de la confesiones"[3]

"Los tres capitanes, que me habían llevado del hospital a las 21 horas, y los dos paracaidistas me pusieron desnuda y me vendaron los ojos. Me ataron en un banco, con cuidado de tener los enlaces en un paño húmedo para las muñecas, los brazos, el estómago, los muslos, los tobillos y las piernas y me colocaron electrodos en el sexo, en las manos, las orejas, la frente, la boca, los pezones. Sobre las tres de la mañana, me desmayé, delirio...". El día 19, la herida volvió a abrirse y sangró de nuevo, y dos días después, es decir, el día 21, fue dirigida a una "*villa*" especial, ubicada en El-Biar, en los suburbios de Argel. Hasta el día 25, donde fue golpeada y no se presentó ante el fiscal hasta el día siguiente. "No puedo", le escribió al juez, diciendo:" después de la tortura que sufrí y que era peor que la muerte, humillante por los oficiales franceses en un hospital militar francés o en las instalaciones del ejército, no

autoridad colonial por una parte y para los argelinos por otro. Véase, *El Magreb: Del Colonialismo Al Islamismo*, p, 173.

1- Miriam Adeney, *Hijas de Islam*, trad. española: Jorge Alejandro Quiroga, Bogotá, 2005, p. 43.

2- La caída de Bouhired en las manos de los franceses, véase, Mervyn Jones , Ordeal: *the trial of Djamila Bouhired, condemned to death, Algiers, July 15th, 1957*, Union of Democratic Control Publications, 1900, a Universidad de Michigan, 3 Mar 2007 (Dig). También véase, Eugene Rogan, *The Arabs: A History?* Second Edition, ed. Penguin: 2nd Revisión(30 de agosto de 2012), Oxford, 2005.

3- Hafid Kermane, *La Pacification*, p. 25.